دراسات فى الوثائق الإسلامية

(عهد عمر بن الخطاب للنصارى)

الدكتور توفيق سلطان اليوزبكى
كلية الآداب . جامعة الموصل

تعتبر الوثائق من أول المصادر المهمة لدراسة التاريخ الاسلامى لأنها تحوى مادة تاريخية أصيلة . ونقصد بها على الخصوص الأوراق الرسمية كالرسائل والمنشورات والسجلات والأحكام القضائية والنظم المالية والفتاوى الدينية والمعاهدات السياسية والمراسيم وعهود التولية لكبار الموظفين من وزراء وولاه وقواد . ومع ذلك فإن الكثير من هذه الوثائق سواء المكتوبة باللغة العربية أم بغيرها قد فقدت على الرغم من أهميتها الكبيرة فى دراسة التاريخ الإسلامى ، ولعل السبب الرئيسى فى ضياعها وإتلافها يرجع إلى أن العالم الاسلامى بعد أن كان وحدة سياسية إلى آخر عهد الدولة الأموية فى سنة ١٣٢ هـ/٧٥٠ م انقسم على نفسه نتيجة لظهور الصراعات السياسية بين المسلمين والتعصب الدينى عند غير المسلمين مما أدى إلى فقدانها أو تزييفها ولا سيما فى فترة حدوث إنفصال أقاليم عديدة عن الدولة الإسلامية .

فالوثائق التاريخية الأولى لا تزال مجهولة لنا ولم يبق منها غير القليل مبعثرة ومتناثرة فى كتب المتأخرين[١] وعلى الباحثين فى التاريخ الإسلامى ألا يترددوا فى البحث عنها (الوثائق) ونشرها وجمع ما وجد منها فى كتب المتأخرين لأنها هى السبيل الرئيسى لإيصالنا إلى الحقيقة السليمة .

وسنحاول دراسة الوثيقة التاريخية التى نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب تارة وإلى قائده عبيده بن الجراح تارة أخرى والتى تناقلها الفقهاء والمؤرخون المسلمون والمستشرقون واختلفوا فى نسبتها فمنهم من اعتبرها وثيقة أصدرها الخليفة عمر لتحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ومنهم من أنكر على الخليفة عمر أن يصدر مثل هذه الوثيقة لا سيما وانه كان من أشد الخلفاء الراشدين رحمة بالنصارى وغيرهم من أهل الذمة . ولنا فى أقواله ووصاياه فيهم خير دليل على ذلك . فقد روى عنه عند وفاته أنه قال (أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله أن يوفى لهم بعهدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم)[٢] .

ان أغلب الفقهاء والمؤرخين الذين أشاروا إليها - وان اختلفوا فيها - عاشوا فى العصور الإسلامية المتأخرة منهم أبو بكر محمد بن الوليد الفهرى الطرطوشى المالكى[٣] المتوفى سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٥ م فى كتابه (سراج الملوك) كما رواها ابن عساكر[٤] (ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م) فى كتابه (تاريخ دمشق) بعده أوجه . وقد نقلها الفقهاء والعلماء والمؤرخين المتأخرون منهم الشيخ عبد الله محمد بن الشيخ مفلح المقدسى الحنبلى (ت ٧٦٣ هـ) فى كتاب (الآداب الشرعية والمصالح المرضية)[٥] وكتاب (العزيزى المحلى) لعزيز[٦] الدين ابن محمد بن يحيى بن المخلطة المولود عام ٨٢٤ هـ . وكتاب (كناش) للشيخ محمد[٧] بن عمر الخونكى البصرى (من علماء القرن الحادى عشر) . وكتاب (الشروط العمرية على أهل الذمة) للقاضى ابن محمد عبد[٨] الله بن أحمد بن زبر القاضى كتبه سنة ٨٠٩ هـ . وكتاب (مرسوم بعض الملوك

الصلاحية فى إلزام أهل الذمة بالشروط العمرية) المؤلف مجهول[٩] . وكتاب (المذمة فى استعمال أهل الذمة) لشمس الدين أبى امامة[١٠] محمد بن على ابن عبد الواحد المغربى النقاش المصرى .

وقد وجدت صور أخرى من العهد تشير إلى أن النصارى انتهوا إليها بعد محادثة جرت بين الخليفة عمر بن الخطاب وقائده أبى عبيدة بن الجراح من جانب وبين البطريك قسطنطين من جانب الآخر[١١] وسنشير إلى العهد الذى أورده الطرطوشى[١٢] باعتباره أقدم من أشار إليه .

صورة عهد عمر للنصارى

بسم الله الرحمن الرحيم :

« هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة (—) أنكم لما قدمتم إلينا[١٣] سألناكم الأمان لأنفسنا وذرارينا وأموالنا وأهل وشرطنا لكم على أنفسنا ألا نحدث فى مدائننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا قلية[١٤] ولا صومعة[١٥] ـــــ[١٦] ولا نجـــدد ما خرب منها ولا ما كان[١٧] مختطا منها فى خطط المسلمين فى[١٨] ليل ولا نهار وأن توسع أبوابها للمارة وابن السبيل وان ننزل من مر بنا من المسلمين ثلاث ليالى[١٩] نطعمهم ولا نؤوى فى كنائسنا ولا فى منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن[٢٠] والا نظهر شرعنا[٢١] ولا ندعو إليه أحدا وألا نمنع أحدا من ذوى قرابتنا الدخول فى الإسلام ان أراد[٢٢] . وان نوقر المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس . ولا نتشبه بهم فى شىء من لباسهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نتكلم بكلامهم ولا نكتني بكناهم ولا نركب السروج ولا نتقلد السيوف ولا نتخذ شيئاً من السلاح ولا نحمله معنا ولا ننقش على خواتيمنا بالعربية . ولا نبيع الخمور وأن نجز مقادم رؤوسنا ونلزم زينا حيثما كنا وأن نشد

الزنانير(٢٣) على أوساطنا ولا نظهر صلباننا وكتبنا فى شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم . ولا تضرب نواقيسنا فى كنائسنا الا ضربا خفيفا . ولا نرفع أصواتنا بالقراءة فى كنائسنا فى شيء من حضرة المسلمين . ولا نخرج شعانيننا(٢٤) ولا باعوثنا(٢٥) . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا ولا نظهر النيران فى شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نجاورهم بموتانا . ولا نتخذ من الرقيق ، ما جرى عليه سهام المسلمين ولا نتطلع إلى منازلهم) .

ولما جاء النصارى بهذا العهد زاد فيه عمر (ولا نضرب أحدا من المسلمين) وقالوا شرطنا ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا وقبلنا عليه الأمان فإن نحن خالفنا فى شيء مما شرطناه لكم وضمنا على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لنا ما يحل فى أهل المعاندة والشقاق(٢٦) واشترط عليهم أيضاً (ان لا يشتروا شيئاً من سبايا المسلمين ومن ضرب مسلما عمداً فقد خلع عهده(٢٧)) .

يلحق بالعهد أحكام تتعلق بالكنائس نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً فذكر ابن عساكر(٢٨) أن عمر بن الخطاب أمر بهدم كل كنيسة لم تكن قبل الإسلام . ومنع من أن تحدث كنيسة بعد الإسلام وأمر أن لا يظهر صليب خارجا من كنيسة إلا وكسر على رأس صاحبه) .

وهذه صورة أخرى لعهد عمر يدعى النصارى أنه وضع بعد المحادثة التى جرت بين عمر بن الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح من جانب والبطريك قسطنطين من جانب آخر إذا اشترط الخليفة عمر (على الموسر دفع ثمانية وأربعين درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما وعلى المدقع إثنا عشر درهما وعلى ألا يحدثوا كنيسة ولا يرفعو صليباً بين ظهرانى المسلمين وعلى أن يقروا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليال وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق وعلى أن يناصحوهم وألا يغشوهم وعلى أن يستمالوا مع عدوهم والا استحللنا سفك دمائهم وسبى أبنائهم ونسائهم وذلك عهد الله وعده وذمة المسلمين(٢٩) . ويرد فى كتاب الخراج لأبى يوسف(٣٠) صورة أخرى للعهد

فيما رواه عثمان بن حنيف (وأن لا يترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين فى لباسه ولا فى مركبه ولا فى هيئته ويؤخذوا بأن يجعلوا فى أوساطهم الزنارات — مثل الخيط الغليظ يعقده فى وسطه — كل واحد منهم وبأن تكون قلانسهم مضربة وأن يتخذوا على سروجهم فى موضع القرابيس مثل الرمانة من خشب وبأن يجعلوا شراك نعالهم مثنية ولا يحذو على حذو المسلمين وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل ويمنعوا من أن يحدثوا بناء بيعة أو كنيسة فى المدينة إلا ما كانوا صالحوا عليه وصاروا ذمة وهى بيعة لهم أو كنيسة فما كان كذلك تركت لهم ولم تهدم وكذلك بيوت النيران ويتركون يسكنون فى أمصار المسلمين وأسواقهم يبيعون ويشترون ولا يبيعون خمراً ولا خنزيراً ولا يظهرون الصلبان فى أمصار المسلمين . ولتكن قلانسهم طوالا مضربة فمر عما لك أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزى هكذا كان عمر بن الخطاب أمر عماله أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزى حتى يعرف زيهم من زى المسلمين) .

لقد نسب بعض الفقهاء هذا العهد إلى عمر بن الخطاب والذى بعث به النصارى إليه عندما فتح المسلمون بلاد الشام وقد اتخذ الفقهاء من هذا العهد المنسوب إلى عمر القانون الثابت والمعول عليه كلياً فى تحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ، والذى يجب تطبيقه بحذافيره عليهم فى البلاد المفتوحة ، وزادوا عليه بأن اجتهدوا فى نصوصه وبنوده يحللونها ويؤولونها ويوصون الخلفاء الذين جاءوا بعد الخلفاء الراشدين بوجوب تطبيقها والإلتزام بها لأنها نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب .

والواقع أن هذا العهد لا يحتمل أن يكون صحيحاً لأنه نسب تارة إلى عمر وإلى قائده ابن الجراح تارة أخرى ، ولأنه (لم تجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التى يسترضونها ليوادعهم الغالب)(٢١) .

أضف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم على المسيحيين تعلم القرآن هم

وأولادهم ومع ذلك يرد فى إحدى صور العهد اقتباس من آيات القرآن فى خطابهم للخليفة (.. أن تعطى الجزية عن يد ونحن صاغرون)(٣٢) .

كما أن العهد لم ينص على اسم البلد وهذا مايحملنا على الإعتقاد بوضع هذا العهد ، لأن المعاهدات التى عقدها الخلفاء والقادة المسلمون مع أهل البلاد المفتوحة ذكروا فيها اسم البلد وأحياناً الممثل لهذا البلد ، وهذه نماذج من العهود لأهل البلاد المفتوحة فمثلا(٣٣) (هذا كتاب من النبي محمد إلى أبي الحارث ابن علقمة أسقف نجران) ويقول المستشرق ترتون(٣٤) (إننا لانجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بن الخطاب بحال من الأحوال) ويمكن الإستشهاد بالعهد الذى قطعه عمر مع أهل حمص جاء فيه (أن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرواحهم واستثنى عليهم ربع كنيسة يوحنا المسجد واشترط الخراج على من أقام منهم)(٣٥) ويشك المستشرق ترتون(٣٦) فى نسبه للعهد إلى عمر بقوله (إننا لانستطيع الإدعاء بأن عمر أراد وضع تشريع المستقبل إذ لم يكن ذلك أسلوب عمر بن الخطاب لإدراكه بتغيير الأحداث فى المستقبل ، ولو وضع عمر مثل هذا العهد كتشريع لصرح والتزم به الخلفاء الذين جاءوا بعده ولرواه المؤرخون الأولون الذين رووا أصغر الحوادث فكيف لايروون مثل هذا العهد الخطير) .

ولو افترضنا أن موقع بلاد الشام على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضاً للحروب مع البيزنطيين وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على النصارى فلماذا لم يتقيد به النصارى فى عهده وعهد من تلاه من الخلفاء فى كافة أنحاء الإمبراطورية الإسلامية ويقول جرجي زيدان(٣٧) . (إننا فى حيرة من صحة نسبة العهد إلى عمر فالعهد وارد فى كتب المسلمين فلا يحتمل أن يضعه الطرطوشى لما له من المنزلة فى الزهد والتقوى ماينزهه عن الكذب كما أن أكثر مواد هذا العهد وارد فى كتب الفقه فى أحكام أهل

الذمة منها ما كتب قبل زمن الطرطوشي ومنها ما كتب بعده ، كما جاء ذكر هذا العهد فى كتب السياسة والنظم فقد جاء فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردى[٣٨] المتوفى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨م والذى سبق الطرطوشي بسبعين سنة فى باب (الجزية والخراج) ويشيرابن الأثير[٣٩] (ت ٦٣٠ هـ/١٢٢٣م) إلى ذكر العهد فى حوادث سنة ٤٨٤ هـ ، وابن زبر القاضى[٤٠] بقولهم (وأخرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة الغيار وليس ماشرطه عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب) كما أن بعض الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس حاولوا الرجوع إليه فى معاملة النصارى ومنهم عمر بن عبد العزيز الذى أراد رد النصارى إلى ما نسب إلى عمر بن الخطاب من العهد ، وكذلك فعل المتوكل الخليفة العباسى .

ولو رجعنا إلى ماورد عن عمر بن الخطاب وإلى وصاياه فيهم لرفضنا نسبة هذا العهد إليه فقد جاء فى وصيته لخليفته من بعده (... وأوصيك ألا ترخص لنفسك ولا لغيرك فى ظلم أهل الذمة)[٤١] وينتقد محقق[٤٢] كتاب (أحكام أهل الذمة) لابن القيم الجوزية النصوص الواردة فى عهد عمر فيقول (ولا يصدق ورود عبارة (شد الزنار على الأوساط) فالزنانير جمع تكسير للفظ (الزنار) الذى هو لفظ يونانى موضوع للمنطق أو الحزام ولم تكن هذه الصيغة شائعة الإستعمال فى عهد عمر فكيف يستعمل هذا اللفظ الأعجمى رغم قيام المنطق أو الحزام (مقامه) .

أما المؤرخون الذين أسهموا فى مواد هذا العهد وتفصيلاته ولاسيما فى موضوع الغيار وإلزام الذميين الزنار فكانوا من المتأخرين فما عرض قط لأزياء النصارى ابن جرير الطبرى ولا البلاذرى من أئمة التاريخ المتقدمين . مما يحملنا على الإقناع بكثرة الإدراج على تلك الأصول التى وضعها عمر بن الخطاب .

كما ينتقد جرجي[٤٣] زيدان نصوص هذا العهد فيقول (يتضح من نصوص هذا العهد عنصر الضغط والصغار للنصارى خلافاً لما جاء فى سائر عهود الأمان أو كتب الصلح فى صدر الإسلام وخلافاً لما هو معروف عن عدل عمر ابن الخطاب ورفقه بأهل الذمة فكان إذا أساء مسلم إلى مسيحى إقتص له منه ولو كان المسلم من كبار الصحابة كما اقتص لذلك القبطى من عمرو بن العاص وابنه ، وقال لعمرو بن العاص (ياعمرو مذ كم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) وهذا تناقض واضح بين مناقب عمر و نصوص هذا العهد، مما يتبادر إلى الذهن أنه موضوع بعد عهد عمر بن الخطاب بزمن . فقد نعم النصارى وغيرهم من الذميين بكل ماكان ينعم به المسلمون فى ماعدا دفع الجزية .

ويعتقد بعض المؤرخين أن نصوص هذا العهد وضعت فى وقت متأخر عن عهد عمر بن الخطاب .

أنه إذ تكن ثمة ضرورة وقت الفتح لإلزام أهل الذمة بلبس نوع من الثياب يخالف مايلبسه المسلمون إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة وكان أهل الذمة يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون إجبار أو إلزام[٤٤] . فيقول Chafik Chehata فى دائرة المعارف[٤٥] الإسلامية (أما الشروط الشديدة الخاصة التى كانت تشتد وطأتها بازدياد روح التعصب فقد ظهرت أول صورة لها فى وثيقة تعرف بـ (عهد عمر) الذى قيل : أنه عقده مع نصارى بيت المقدس على أنه من المؤكد أن هذه الوثيقة وضعت فى عهد متأخر عن أيام عمر) ويقول زيدان[٤٦] : إنه (العهد) وضع فى أوائل القرن الثالث الهجري لأننا لانجد إشارة إليه قبل ذلك التاريخ) .

ويذكر أرنولد[٤٧] أن هذه الشروط تمثل ماكان فى العصور المتأخرة من تصرفات أشد تعصباً وأبعد عن التسامح ، وهناك شواهد كثيرة تبين أن

المسيحيين قلما كانوا فى عهد الفتوح الإسلامية الأولى يشكون مما يضعف من قوة دينهم ويؤيد هذا الرأى أرنولد[٤٨] بقوله (وأخذت حالة النصارى تسوء منذ منتصف القرن الثالث الهجرى وربما كان للاضطهادات التى وقعت على المسلمين واليهود فى بلاد النصارى فى القرون الوسطى أثر فى هذا ، ولم يكن يطلب إلى النصارى تنفيذ الشروط حرفياً كارتدائهم ثوباً مميزاً لهم طبقاً لما ورد فيما نسب إلى عمر فكان العمال النصارى يلبسون أثواباً كأثواب عظماء المسلمين ويجعلون لأنفسهم مقاما عالياً أمام العامة) .

ويعقب سعيد بن بطريق[٤٩] (ت ٣٢٨ هـ / ٩٢٩ م) على زى النصارى فى العهود الإسلامية[٥٠] فيقول (ولم تزل النصارى يلبسون السواد ويركبون الخيل حتى أيام المتوكل) وقد أشار Shedd إلى الرسالة التى بعثها البطريق النسطورى يشوع باف الثالث إلى رئيس أساقفة فارس جاء فيها (أن العرب الذين منحهم الله زمام العالم فى هذه الآونة أصبحوا فى صفنا كما تعلمون وهم لا يضطهدون المسيحية بل يمتدحون عقيدتنا ويحترمون قسيسينا وقديسينا ويساعدون كنائسنا وهياكلنا) .

ان معاملة عمر لأهل الذمة جاءت إنطلاقا من مبادىء الرسول فقد روى عنه انه قال (من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فانا حجيجه)[٥١] ويؤيد أرنولد[٥٢] ذلك بقوله (ويمكننا أن نحكم ان الصلات الودية التى قامت بين المسيحيين والمسلمين من العرب بأن القوة لم تكن عاملا حاسما فى تحويل الناس إلى الإسلام فمحمد نفسه قد عقد حلفا مع بعض القبائل المسيحية وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية فى إقامة شعائرهم الدينية كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم ونفوذهم القديم فى أمن وطمأنينة) .

كما أن هذا العهد يتنافى مع ما جاء به القرآن الذى يتجلى فيه التسامح الدينى فقال تعالى (لا اكراه فى الدين)[٥٣] وقال (لا ينهاكم الله عن الذين لم

يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تسيروهم وتقسطوا إليهم ان الله يحب المقسطين)(٥٤) .

وقال تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم)(٥٥) .

وقال تعالى(ولتجدن أقربهم مودة للذين أوتوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبان وأنهم لا يستكبرون)(٥٦) كما يتجلى فى العهود والمواثيق التى أعطاها الرسول والخلفاء والقواد المسلمون لأهل البلاد المفتوحة عن الذميين ومما جاء فى عهد الرسول لنصارى نجران (ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد على أموالهم وملتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير)(٥٧) ويعلق Fattal(٥٨) على إجراءات الرسول بقوله (ان النبى أظهر حرية تامة بالنسبة للفكرة لأنه أراد أن يكسبهم إلى الإسلام عن طريق الاقناع) وان ما جاء فى عهد خالد بن الوليد لأهل عانات (... ولهم أن يضربوا نواقيسهم فى أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا فى أوقات الصلوات وأن يخرجوا الصلبان فى أيام عيدهم)(٥٩) .

ويبدوا أن هذا العهد وضع أولا فى بلد إسلامى كانت نسبة النصارى فيه عالية بالنسبة لبقية طوائف أهل الذمة . وأنه على الأرجح بلاد الشام كما نسب إلى العهد ، ويحتمل أنه وضع زمن عمر بن عبد العزيز ونسب خطأ بطريقة النقل أو الإسناد إلى عمر بن الخطاب لزيادة قيمة العهد وليتقيد به الخلفاء ، والذى يجعلنا نشك فى نسبة العهد لعمر هو عدم تقييد من جاء بعده من الخلفاء الراشدين به كعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب ولم يؤكدوا عليه .

كما أن العلاقة السيئة بين الأمويين والبزنطيين وارتباط بعض من نصارى

الشام بالكنيسة والحكومة البيزنطية وقيام بعضهم بنقل أخبار المسلمين والتجسس عليهم أو قيامهم بإيواء الجواسيس الروم مما دفع بعض الخلفاء إلى التشديد عليهم فى الزى والركوب لتمييزهم عن المسلمين .

وإذا سلمنا جدلا بصحة العهد فإن خلفاء المسلمين لم يفعلوا ذلك تعصباً أو كرهاً للنصرانية وإنما حماية لهم وللدولة ثم أطلق الفقهاء وغيرهم من الخلفاء هذا العهد على سائر أهل الذمة فيما بعد ولكن بدرجات متفاوتة .

الحواشى

(١) أنظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلافة الراشدة ط ٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة — ١٩٥٨ .

(٢) ابو يوسف الخراج ص ١٢٥ المطبعة السلفية ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ القاهرة .

(٣) الطرطوشى سراج الملوك ص ٢٨٣ وما بعدها طبع مصر ١٣١١ هـ .

(٤) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٠٤ ، ص ٥٦٣ ، ص ٥٦٥ طبع المجمع العلمى العربى بدمشق .

(٥) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٢ / أخلاق المكتبة التيمورية .

(٦) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٨٢ / أدب المكتبة التيمورية .

(٧) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٤ / أدب المكتبة التيمورية .

(٨) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥٢ / تاريخ ومصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٢٩٢ / تاريخ .

(٩) مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٨ / تاريخ .

(١٠) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٩٣ فقه شافعى ، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٥ / تاريخ .

(١١) أنظر غازى الوسطى : الرد على الذميين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ م .

(١٢) الطرطوشى سراج الملوك ص ٢٨٣ — ص ٢٨٦

(١٣) وتأتى فى رواية ابن النقاش (علينا) .

(١٤) قليه أو قلايه تكون مرتفعة كالمنارة والفرق بينها وبين الديران الدير يجتمعون فيه عدد من الرهبان . والقلايه لا تكون إلا لواحد ينفرد بنفسه ولا يكون لها باب بل فيها طاقة يتناول منها الراهب طعامه وشرابه (متز الحضارة الإسلامية ص ٥٧) .

(١٥) الصومعة : كالقلاية لراهب واحد والفرق بين الصومعة والقلاية أن القلاية تكون منقطعة فى فلاة الأرض والصومعة تكون على الطريق (ابن القيم الجوزية أحكام أهل الذمة ص ٦٦٨ — ٦٦٩) .

(١٦) يضيف ابن النقاش كلمة (راهب) على نص العهد .

(١٧) وتأتى فى روايات أخرى (ولا سيئاً منها) و (ولا نأتى منها ما كان) و (ولا نجىء ما كان منها) .

(١٨) ويضيف ابن النقاش (وألا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين) .

(١٩) ويضيف ابن النقاش وأيام .

(٢٠) ذكر ابن عساكر صورة أخرى للعهد أنه كتب لأبى عبيدة بن الجراح (إنا سألناك الأمان لأنفسنا وأهالينا وأولادنا وأهل ملتنا على أن نؤدى الجزية عن يد ونحن صاغرين) ج ١ ص ٥٦٣ .

(٢١) وفى رواية ابن النقاش (وألا نظهر شركا) .

(٢٢) وفى رواية أخرى (إن أراد) .

(٢٣) الزنانير جمع زنار . والزنار ما يشد على وسط النصرانى أو المجوسى وفى التهذيب ما يلبسه الذى يشده على وسطه (ابن منظور لسان العرب حـ ٥ ص ٤١٩ ، محمد مرتضى الحسين تاج العروس حـ ٤ ص ١٤٣) .

(٢٤) السعانين والشعانين : عيد دخول المسيح إلى القدس . لفظة عبرانية مدلولها التسابيح أخذها السريان ومنهم أخذها العرب . أنظر الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق المجلد ٢٤ ص ١٢ ، انظر الديارات للشابشتى .

(٢٥) الباعوث : كلمة سريانية معناها الابتهال وهى بضعة أبيات منظومة على أوزان تتلى يومياً أثناء الصلاة . وكان الباعوث قديماً يعنى صلاة الاستسقاء من البلاء ثم صار دعاء أثناء الطواف فى الأعياد . انظر الألفاظ السريانية فى المعاجم العربية مجلة المجمع العلمى المجلد ١٣ ص ٣٣٢ ، المجلد ٢٦ ص ٣٢٧ .

(٢٦) الطرطوشى سراج الملوك ص ٢٨٣ — ص ٢٨٦ ابن النقاش المذمة فى استعمال أهل الذمة مخطوط ورقة ٣ — ٤ عبد الله بن زير القاضى الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ١ — ٤ . محمد الخوانكى (كناش) مخطوط ورقة ١٣٦ ، مؤلف مجهول (مرسوم بعض الملوك الصلاحية فى إلزام أهل الذمة بالشروط العمرية) عزيز الدين بن المخاطة (العزيزى المحلى) مخطوط ورقة ١٦١ — ١٦٢ .

(٢٧) الطرطوشى ص ٢٨٦ . ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الاول ص ٥٦٥ .

(٢٨) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٧١ .

(٢٩) أنظر غازى الواسطى الرد على الذميين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ .

(٣٠) أبو يوسف الخراج ص ١٢٧ ط ٢ المطبعة السلفية ١٣٥٢ القاهرة .

(٣١) انظر ترتون أهل الذمة فى الإسلام ص ٤ ترجمة حسن حبشى مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٦٧ م .

(٣٢) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٦٣ .

(٣٣) انظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية ص ١١٥ .

(٣٤) انظر ترتون أهل الذمة في الإسلام ص ٥ .

(٣٥) البلاذرى فتوح البلدان ص ١٣١ نشر صلاح المنجد مطبعة البيان العربي القاهرة .

(٣٦) انظر ترتون ص ٦ .

(٣٧) انظر جرجى زيدان التمدن الإسلامى حـ ٤ ص ١٠٨ طبع دار الهلال القاهرة .

(٣٨) الماوردى الأحكام السلطانية ص ١٣٨ مطبعة البابى الحلبى ط ٢ ، ١٩٦٦ مصر .

(٣٩) ابن الأثير الكامل فى التاريخ حوادث سنة ٤٨٤ هـ .

(٤٠) ابن زبر القاضى : الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ٥ — ٦ .

(٤١) الجاحظ البيان والتبيين حـ ٢ ص ٤٧ تحقيق عبد السلام هارون ط ٣ ، مكتبة الخانجى بمصر .

(٤٢) انظر صبحى الصالح محقق كتاب أهل الذمة فى الإسلام لابن القيم الجوزية ص ٨٦ وما بعدها مطبعة جامعة دمشق ط ١ ، ١٣٤٧ هـ .

(٤٣) انظر جرجى زيدان التمدن الإسلامى حـ ٤ ص ١٠٩ .

(٤٤) ابن أبى أصيبعة عيون الأنباء فى طبقات الأطباء حـ ٢ ص ١٢٧ طبع بيروت دار الفكر ١٩٥٦ .

(٤٥) انظر Chafik Chehata, The Eneyclepedia of Islam (New Edition) Leiasn Brill 1965. p. 231 .

(٤٦) انظر جرجى زيدان تاريخ التمدن الإسلامى حـ ٢ ص ١١١ .

(٤٧) انظر أرنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٧٧ مكتبة النهضة المصرية ١٩٧١ .

(٤٨) انظر بارتولد تاريخ الحضارة الإسلامية ص ٥٥ ط ٣ دار المعارف بمصر .

(٤٩) سعيد بن بطريق التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٥٩ مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٩ .

(٥٠) Shedd : Islem and the Orieontal Churches p. 110 (Philadelphia 1904).

(٥١) أبو يوسف الخراج س ١٢٥ .

(٥٢) أرنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٦٥ .

(٥٣) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٥٤) سورة الممتحنة آية ٨ .

(٥٥) سورة المائدة آية ٤ .

(٥٦) سورة المائدة آية ٨٢ .

(٥٧) أبو يوسف الخراج ص ٧٢ .

(٥٨) Fattal, le Statut Legal Des Non. Muslmans p. 159 .

(٥٩) أبو يوسف الخراج ص ١٤٦ .

أضواء جديدة على تجارة الكارم

من واقع وثائق الجنيزة

للدكتور : عطية القوصى
مدرس بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع الخرطوم

تنتسب تجارة الكارم إلى « الكارمية » وهم كما حدثتنا عنهم وثائق الجنيزة (١) ، فئة من كبار التجار اشتغلوا باحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى فى التوابل وما إليها من السلع الأخرى ، وكان مركز نشاطهم الأول فى المحيط الهندى (٢) . وقد كان المحيط الهندى ، منذ القدم هو السوق التجارى الكبير الذى كانت تتجمع فى موانيه سلع الشرق الأقصى والهند وغيرها (٣) وقد اتخذ تجار سلع الشرق قواعد لهم فى موانىء ساحل الهند الغربى وفى الخليج العربى وعند مدخل البحر الأحمر الجنوبى (٤) . وبرغم أن تاريخ نشأة طائفة تجار الكارم لم يتحدد بعد فإنه من المعروف أن هذه الجماعة نشأت فى المحيط الهندى أو على الشاطىء الغربى للهند وأنها وجدت هناك فى بداية الأمر على صورة ما ثم تطورت مع الزمن ومع التقدم الحضارى وصار هذا الاسم هو ما تعرف به هذه الجماعة وتوارثه من جاء بعدهم أو من تحولت إليه السيطرة التجارية فى أسواق الهند وغيرها (٥) .

وآخر الدراسات عن نشأة تجار الكارم هى الدراسة التى قام بها المستشرق جواتين ، من واقع وثائق الجنيزة ، وأثبت فيها نشاط هؤلاء فى عهد الفاطميين مؤكداً بذلك ما سبق أن أشار إليه القلقشندى فى حديث

عابر عن نشاطهم فى ذلك العهد(٦) . كذلك أثبت جواتين من واقع هذه الوثائق ، أن التجار اليهود شاركوا فى تجارة الكارم طوال عهد الفاطميين جنبا إلى جنب مع المسلمين مخالفاً بذلك القول السائد بأن تجارة الكارم قد اقتصرت فقط على التجار المسلمين(٧) .

وقد ورد ذكر كلمة « كارم » و « الكارم » صراحة فى خطابات من الجنيزة ترجع إلى العهد الفاطمى ، وهذا يدل دلالة واضحة ومؤكدة على وجود هذه التجارة فى عهد الفاطميين . وقد استخدمت هذه الكلمة فى عهد الفاطميين بمعنى السلع أو البضائع التى يتجر فيها أولئك التجار ونسبوا إليها ، وبمعنى التجار أنفسهم . ومن الخطابات التى ورد فيها المعنى الأول الآتى :

١ - خطاب محروس اللبدى(٨) من عـــدن إلى أحد أبنائه الذى كان يعيش عند خاله فى القاهرة فى الوقت الذى كان فيه مبحراً من الهند فى طريق عودته منها بعد أن مكث بها طويلا . ولحسن الحظ فقد وصلت إلى أيدينا نسختين من هذا الخطاب(٩) .

فنى إحدى فقرات الخطاب التى يتحدث فيها محروس عن بعض قطع الكريستال التى اشتراها وسلمها فى عدن إلى مضمون كبير تجارها ليرسلها بدوره إلى القاهرة مع أحد تجار الكارم المتوجهين إليها ووردت فى الخطاب نص العبارة الآتية :

(. . . . . ينفذها فى الكارم مع من يرى)

٢ - هناك جزء من خطاب استخدم ظهره مسودة لعدد من السلع ، هذا الخطاب أرسله أبو ذكرى كوهين التاجر الكارمى إلى صهره محروس اللبدى ، ونظراً لأهمية ما ورد فى هذا الخطاب عن الكارم فإنى أثبت هنا ما جاء به فى هذا الصدد . يقول الخطاب :

(أما الكارم فقد وصلني منه كتاب من عند صهري محروس من سواكن يحكي أنه ٣ آلاف عدل (باله) وقد خرج في الكارم من أصحابنا اليهود ٧ محروس (وستة أسماء أخرى) لا غير)(١٠) .

ويستخلص جواتين من هذا الخطاب الحقائق التالية :

(ا) إن هذا الخطاب كتب في العشرينات أو الثلاثينات من القرن السادس الهجري .

(ب) إن وكيل الكارم اليهودي وشيخ تجارهم يخبر شريكه الذي كان في ذلك الوقت في عدن بحجم التجارة التي حملها الكارم في ذلك العام وبأسماء أصدقائهم التجار الذين وصلوا إلى سواكن سالمين في طريق عودتهم إلى مقر إقامتهم بمصر أو المغرب .

(حـ) كذلك استدل من الخطاب أن الكارم لم ينزلوا بعدن في تلك السنة ولكنهم ساروا مباشرة من الهند إلى سواكن أو من بعض الموانى اليمنية . هذا وقد لاحظ جواتين من وثائق يرجع تاريخها إلى سنة ٤٩١ هـ/١٠٩٧ م أن بعض السفن كانت تسير رأساً إلى الشاطىء الأفريقي دون أن تمر بعدن ، وربما كان ذلك نظاماً بحرياً متبعاً في ذلك الوقت أو بسبب حالة البحر ، وكان ذلك أمراً عادياً في ذلك الوقت .

(د) يرجح جواتين أن الخطاب أرسل من ميناء عيذاب وكان السفر منها إلى عدن مألوفاً آنذاك .

٣ ــ هناك رسالة أخرى تتعرض لذكر الكارم وهي تحتوي على تفاصيل شيقة وهامة وترجع إلى نفس الفترة الزمنية التي نتحدث عنها . وهذه الرسالة لرجل سامي من ساحل ملبار الغربي في طريق عودته إلى زوجته

فى القاهرة ويخبرها فيها أنه أرسل إليها خادمة سوداء تبلغ من العمر ست سنوات وعدداً من أساور بها زمرد وملبوسات حريرية هندية واناءاً من البرنز وإبريقاً من النحاس . وذكر لها أن هذه الهدايا سوف تصلها حسبما جاء على لسانه :

(صحبة مانياح الراجع فى الكارم)

ويعدها الزوج فى ختام رسالته بأنه سوف يرسل لها سفرتين للمائدة .. وأشياء أخرى مع شخص يدعى أبو سرور بن الدوانق بقوله :

(إن شاء الله تصل إليك فى الكارم مشحونتان)(١١)

٤ — وفى خطاب أرسل حوالى سنة ٥٣٥ هـ/ ١١٤٠ م من الاسكندرية إلى عدن (أو ربما إلى ميناء آخر فى المحيط الهندى) يقول المرسل فيه :

(وما كنا غير أن ننتظرك فى كارم السنة . . . وقد وصل خطابك)(١٢)

٥ — وفى خطاب أرسله تاجر من أحد موانى جنوب شرقى الهند إلى القاهرة وهو معاصر للتاجر مضمون يذكر فيه لزوجته أنه مرسل إليها بعض توابل الشرق وبعض الفواكه وسبعة أرطال ونصف من الجوز يفاخر بقوله عنها :

(ما فى الكارم مثلها)(١٣)

٦ — وفى خطاب يرجع إلى تلك الحقبة الزمنية مرسل من حاكم دهلك يشير فيه بقوله إلى أن (مراكب الكارم) التى كانت فى حماية الأسطول الفاطمى لم تكن دائماً بمنأى عن هجوم متجرمة البحر الأحمر(١٤) .

٧ — وعن وصول تجار الكارم إلى عيذاب نقرأ خطاباً أرسل

(فى سنة ٥٣٥ هـ/ ديسمبر ١١٤٠ م) من القاهرة إلى عيذاب تردد فيه العبارة التالية الخاصة بالكارم :

(وجميع من خرج من أصحابنا فى الكارم بأتم السلام)(١٥)

ومرسل هذا الخطاب هو أبو ذكرى كوهين وكيل التجار اليهود بالقاهرة الذى ضمت وثائق الجنيزة الكثير من خطاباته . وفى إحدى الخطابات الهامة المرسلة منه من عدن إلى شريك له فى مصر يذكر أنه أرسل إليه بضاعة فى الكارم ، ومعنى العبارة التى وردت فى الخطاب هى :

(... وصدر فى الكارم المبارك)(١٦)

ونلحظ أنه لم يرد فى سياق الكلام فى هذه الرسالة اسم التاجر الذى أرسلت البضاعة إليه ، ويبدو ، أن أصحاب البضائع كانوا يعهدون ببضائعهم فى نهاية القرن السادس الهجـــرى إلى تجار الكارم ويتركون لهم حرية الاتجار فيها .

وهنالك خطاب واحد فقط من خطابات الجنيزة ورد فيه اسم الكارم بمعنى التجار ، وقد كتب هذا الخطاب فى الثلاثينات أو الأربعينات من القرن السادس الهجرى ، كتبه التاجر العدنى يوسف بن ابراهيم إلى شخص غير معروف ، وفى هذا الخطاب يبدى مرسله ألمه وخوفه لما أصاب صديقه أبا عمران بن نفيع الذى عرفه فى مياه البحر الأحمر مع سفينة ويتمنى فى ختام خطابه وصول بقية التجار سالمين بقوله :

(أرجو أن مولانا وجميع الكارم يكونوا أدركوا
عيذاب ان شاء الله)(١٧)

ولقد توصل كل من آشتور Ashtor وجواتين إلى الحقائق التالية عن تجارة الكارم فى العهد الفاطمى من واقع دراستهما لوثائق الجنيزة(١٨) .

١ - إنه مع بداية القرن السادس الهجرى (١٢ م) أصبحت كلمة « الكارم » كلمة شائعة فى بيوت القاهرة . فإن أية إمرأة يكون زوجها مسافراً فى أعالى البحار كانت تتوقع فى أى وقت وصول هدايا إليها منه فى (الكارم) .

٢ - إن جماعة الكارمية خلال القرن السادس الهجرى لم تظهر على أنها جماعة تعمل لحسابها الخاص ولكنها كانت مجموعة من الملاحين (النواخدة) أو أصحاب السفن الذين يسافر التجار فى سفنهم ويرسلون معهم بضائعهم تحت حمايتهم الخاصة أو تحت حماية وكلاء عنهم وأن بعض هؤلاء النواخدة لم يكونوا يمتلكون السفن التى يعملون عليها بل كانوا عمالا فيها .

٣ - كانت سفن الكارمية فى العهد الفاطمى تحمل كميات أقل من التوابل من تلك التى حملتها السفن فى عهد المماليك وبرؤوس أموال أقل منها .

٤ - كانت سفن الكارمية ترسل فى ميناء عدن وهى فى طريقها إلى الهند ، وكانت أحيانا تمر بها مروراً عابراً ، وكان ذلك يتوقف على حالة البحر والرياح أو الظروف السياسية (مثل حصار عدن أثناء هجوم ملك كيش عليها) .

٥ - كان التاجر الكارمى يرسل فى العادة عند وصوله الهند خطاباً إلى عائلته يخبرهم فيه أنه مرسل لهم بضائع ثمينة (لا يوجد مثلها فى الكارم). وهذا يظهر لنا أيضا أن تجار الكارم كانوا يشتهرون بنقل البضائع العالية المستوى المرتفعة القيمة .

٦ - إن حمولة إحدى سفن الكارم وصلت إلى ٣٠٠٠ بالة فى أحد الأعوام ، وأن بضائع إحدى سفنهم قدرت بمبلغ مليون و نصف دينار ،

الأمر الذى يظهر لنا ارتفاع أسعار بضائع الكارمية وعظم ثروات تجار الكارم(١٩) .

٧ — لم يحتكر التجار الكارمية حتى عام ٥٤٥ هـ/١١٥٠ م تجارة الهند بل كان يوجد آخرون من غير تجار الكارم يعملون فى هذه التجارة . وقد بلغ عدد السفن المملوكة لغير تجار الكام حوالى مائتى سفينة كانت تنقل البضائع من وإلى الهند وكان الكارم يعملون عليها .(٢٠) .

٨ — كانت حكومة الفاطميين تقوم بحماية تجـــار الكارم فى البحر الأحمر(٢١) ، وكانت فى بعض الأحيان تعهد إلى عدد من التجار بالقيام بهذه الحماية لغيرهم من التجار(٢٢) . وبرغم هـذه الحماية التى كان يقوم بها عدد من السفن يتردد لنا من وثائق الجنيزة صدى صرخات استغاثة التجار من خطر متجرمة البحر الأحمر .

٩ — كان التجار اليهود فى عهد الفاطميين يشتركون مع التجار المسلمين جنباً إلى جنب فى تجارة الكارم(٢٣) ، بل كانت هنالك مشاركة بينهما فى بعض الأحيان . وقد أفادتنا وثائق الجنيزة بأن غالبية التجار اليهود انخرطوا فى تجارة الشرق وأن أعدادا كبيرة منهم استقرت زمن الفاطميين فى مصر واليمن وفى الهند نفسها ، وأن عدداً كبيراً منهم كون ثروات طائلة من وراء تجارة الكارم مثل بنو سهل(٢٤) .

وفى إحدى الوثائق نرى تاجراً يهودياً من المغرب كان يعمل فى الكارم وهاجر إلى سيلان واستقر بها فى سنة ٥٣٥هـ/١١٤٠ م . كذلك أوردت لنا هذه الوثائق أن غالبية تجار عدن فى القرن السادس الهجرى كانوا من التجار اليهود النازحين إليها من بلاد المغرب(٢٥) .

ونضيف إلى هـذه الحقائق التى توصل إليها كل من آشتور وجواتين

عن تجارة الكارم فى العهد الفاطمى من واقع دراستهما للوثائق الحقيقتين التاليتين وهما :

١ — أن هنالك تجار مغاربة مسلمون ويهود اشتركوا فى تجارة الكارم وشاهد ذلك وجود أسماء كثيرة لعائلات من أصل مغربى كانت تعمل فى تجارة الهند(٢٦) . كذلك ما أشارت إليه هذه الوثائق من أن موانى البحر الأحمر والجزيرة العربية والهند كانت تموج بأعداد كبيرة من التجار المغاربة الذين قدموا من أقاليم المغرب ومدنه مثل برقة وجبل نفوسة وطرابلس والقيروان والمهدية وتلمسان وفاس ووجربة ودرعا (٢٧) . وقد شجع الفاطميون بعد أن انتقلوا إلى مصر ، أعداد كثيرة من تجار المغرب وخاصة من قبيلة كتامة على الهجرة إلى مصر رغبة فى الاستفادة من خبرتهم فى التجارة ودفعوا بهم إلى تجارة الهند . وقد جاءت إلى مصر فى سنة ٤٠٠ ه أعداد كبيرة منهم ، ونقرأ فى وثائق الجنيزة أسماء كثيرة لهذه العائلات المغربية التى كانت تعمل فى تجارة الهند(٢٨) .

٢ — إن الفاطميين استفادوا من نشاط بعض تجار الكارم فى نشر الدعوة الاسماعيلية . فقد خدمت التجارة فى البحر الأحمر والمحيط الهندى الدعوة الاسماعيلية وأدت إلى انتشارها فى بلاد اليمن والهند وخاصة فى عهد الخليفة المستنصر . ففى عهد هذا الخليفة قام التجار الكارمية بمجهود كبير فى نشر الدعوة الاسماعيلية فى بلاد الهند حتى أن أهالى تلك البلاد لم يكونوا يفرقون بين الدعاة الاسماعيلية وبين التجار المصريين وكانوا يطلقون على الاسماعيلى منهم اسم « بوهرا » وهى كلمة معناها « تاجر البهار » فى لغة هذه البلاد(٢٩) .

أما عن اسم «الكارمية» فإننا لم نصل حتى الآن إلى تفسير جازم لتسمية هؤلاء التجار بهذا الاسم ، ويبدو أنه اسم عام لأنه ليست هنالك كلمة فى اللغة

العربية بهذا المعنى . وقد تعددت محاولات تفسير هذه التسمية . فقد نقل كاترمير Quatremere ما أورده القلقشندى من أن هذا الاسم مأخوذ عن (الكانم) وهى منطقة من السودان الغربى تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد وأن هذا الاسم انتشر بين من اشتغلوا بتجارة البهار بعد أن وقع فيه تصحيف وأصبح كارم[٣٠] . ومما يحبط هذا الرأى هو أنه ليس لدينا مايدل على أن تجار الكانم قد استقروا فى مصر للاتجار فى بضائع الشرق من توابل وغيرها إلا نص القلقشندى فحسب[٣١] وهو كاتب متأخر عن العصر الذى نتحدث عنه[٣٢] .

ويفترض ليتمان Littman أن هذا الاسم قد أخذ عن متاجر التجار نفسها ، إذ وجد أن لفظة « كورار يما » الأمهرية Kuararima تعنى الحبهان وهو من التوابل التى تاجروا فيها ثم حرفت هذه الكلمة وأصبحت (كارم) وأطلقت على هؤلاء التجار[٣٣] .

والتفسير الجديد لكلمة (كارم) الذى أورده جواتين مفاده أن أصل هذه الكلمة ليس عربياً ولكنه هندى ، ذلك لأن لغة جنوب الهند (التامل) توجد بها كلمة (كاريام) Karyam وهى تعنى فيما تعنى من أشياء أخرى : « الأعمال » أو « الأشغال » ولما كانت أعمال أهالى الساحل الغربى من الهند مع تجار الشرق الأوسط تتعلق بالتجارة فمن المحتمل أن يكون أصحاب السفن أو التجار الذين عملوا فى ذلك المضمار قد عرفوا أو أطلق عليهم أهالى الهند هذا الاسم[٣٤] .

وجاء مع هذه التفسيرات تفسير جديد آخر ، وهو أكثر قبولا من غيره ، أورده الأستاذ الشاطر بصيلى فى مقال له عن الكارمية[٣٥] . ورد فى ذلك التفسير أننا إذا قسمنا لفظة (كارم) قسمين لوجدناها تتكون من (كار) فى المقطع الأول ، ثم (يم) فى المقطع الثانى . و (كار) معناه الحرفة أو العمل أو التجارة أو الوظيفة . . . الخ . و (يم) معناه المحيط أو البحر

البعيد الشواطىء أو النهر الكبير، ثم سقط حرف الياء من (كاريم) فأصبحت (كارم) وأن معنى الكلمة - حسب هذا التفسير - هو حرفة التجارة فى البحار .

* * *

وهكذا نرى أن كيان الكارمية التجارى قد اتضح فى عهد الدولة الفاطمية وأن نشاط هذه الطائفة ظل فى المحيط الهندى فى عهد هذه الدولة وأن عدن ظلت مركزاً لنشاط هذه الجماعة التجارية . وقد ظل النشاط قائماً فى تلك المراكز حتى انتقل مركز تجارة العالم من المحيط الهندى إلى البحر المتوسط مع قيام حكم دولة الأيوبيين فى مصر ، وكان من الطبيعى أن يتخذ العاملون فى هذه التجارة مراكز لهم على مقربة من البحر المتوسط . ولهذا جاء هؤلاء التجار إلى مصر واتخذوا منها موطناً لهم فى نهاية القرن السادس الهجرى (٥٧٧ هـ / ١١٨١ م) واستجابوا بذلك للاتصال التجارى الهائل بين الشرق والغرب عند مطلع هذا القرن . فأصبحوا كبار التجار المشتغلين بتجارة الشرق العالمية . وأصبح التاجر الكارمى فى العصرين الأيوبى والمملوكى هو تاجر التوابل وسلع الشرق الغالية الثمن أساسا ، تلك السلع التى أصبحت أهم تجارة لمصر مع الغرب فى هذين العصرين . ويرجع الفضل فى ازدياد أهمية هؤلاء التجار إلى نجاح الأيوبيين فى إقرار النفوذ المصرى فى البحر الأحمر، وفى تنظيم شئون التجارة فى اليمن وفى غيرها من بلدان ذلك البحر وموانيه ، الأمر الذى أدى إلى تمتع هؤلاء التجار بالأمان على أنفسهم وعلى أموالهم فى تلك المناطق الإسلامية وإتاحة فرص الكسب الواسع لهم .

وقد كانت لهذه الجماعة مكانتها وشهرتها فى عهد الأيوبيين بدليل أن المقريزى حين حدثنا عن وصولهم من عدن إلى مصر (فى ربيع الأول من سنة ٥٧٧ هـ) ذكرهم دون أن يعرفنا بهم بدليل ما كان لهم من شهرة، وعلمه أنهم ليسوا فى حاجة إلى التعريف(٣٦) .

وأما عن قيام طائفة تجار الكارم، فنستطيع أن نقول أنه كان يضم الكارمية جميعاً طائفة واحدة قوية ذلك لأن المجتمعات الإسلامية عرفت نظام الطوائف منذ العصر العباسى الأول وكان بمقتضى هذا النظام، تضم كل طائفة أصحاب الحرفة والصيغة الواحدة وبالتالى فإن قيام طائفة (التى تقابل نقابة المستعملة حديثاً) التجار الكارمية كان أمراً طبيعياً(٣٧). كذلك عرف الكارمية نظام الطوائف فى بلاد ساحل الهند الغربى، وكانت تضم التجار المسلمين - الذين تواجدوا فى بلاد الهند فى قرون الإسلام الأولى فى الشرق الأقصى وساحل أفريقية - طوائف متحدة فى المستعمرات الخاصة التى أقاموها فى هذه البلاد وخاصة فى كامباى Cambay وكيلون Quilon(٣٨)، وكان تجار الكارم على اتصال بوكلاء طوائف تجار الهند(٣٩).

وكان أهم ما يميز طائفة الكارمية ارتباطها مع بعضها برابط المصاهرة مسلمين كانوا أم يهودا وشاهد ذلك تلك المصاهرات التى ظلت قائمة بين عائلات وبيوتات الكارمية على مدى أكثر من ثلاثة قرون(٤٠). وكان الاشتراك فى تجارة واحدة تتخذ لها طريقاً واحداً يحتاج بالضرورة إلى قيام طائفة تضم هؤلاء التجار وتحافظ على تجارتهم ومصالحهم. كذلك جمعت بينهم الأخطار التى كانوا يتعرضون لها فى البحر وفى المحيط الهندى سواء أكانت هذه الأخطار من جانب الطبيعة أو من جانب متجرمة البحار.

وكان لطائفة الكارمية منذ العصر الفاطمى رئيس يرأسها يسمى «ريس الكارمية» أو «ريس التجار» أو «وكيل التجار» أو شاهبندر التجار»، وكانت هذه الرئاسة وراثية يرثها الإبن عن الأب جيلا بعد جيل(٤١). وكان ابن رئيس الكارمية يتعلم أصول هذه التجارة ويشترك فى رحلات تجارية بعيدة وهو فى سن مبكر. وقد وردت فى المصادر أسماء لعائلات تولت رئاسة الكارمية من العهد الفاطمى حتى العهد المملوكى أمثال عائلة القويق، الخروبى، المحلى، والدماميني وغيرها(٤٢).

ويشير بعض الكتاب إلى أن طائفة التجار الكارمية فى العهدين الأيوبى والمملوكى لم تكن تضم سوى المسلمين وأنها كانت تشترط الإسلام أو الدخول فيه لمن يريد العمل فى الكارم[٤٣] . وقد بنى هؤلاء الكتاب آراءهم على غلبة العنصر الإسلامى بين طائفة تجار الكارم فى هذين العهدين ، كذلك استناداً على روح التعصب الدينى التى كانت سائدة فى العصور الوسطى وخاصة فترة الحروب الصليبية . والحقيقة أن كل هذا القول مردود ، ذلك لأن روح التجارة لم تكن أبداً تتمشى مع روح التعصب وأن المشتغل بالتجارة يعتمد أساساً ليحرز المزيد من الكسب على علاقاته الإنسانية الطيبة مع كل الناس من مختلف الأديان . ونحن لم نقرأ أبداً فى أى كتاب عن بادرة واحدة ظهر فيها التعصب من جانب هؤلاء التجار الطيبين . ولكننا لو نظرنا إلى الأمر فى حقيقته نرى أن تفسير سر هذه الغلبة الإسلامية بين تجار الكارم فى العصرين الأيوبى والمملوكى لم يكن بسبب فرض دخول الإسلام لمن أراد العمل فى هذه التجارة أو بسبب إخراج غير المسلم منها ، وإنما كان ذلك الوضع نتيجة لتطورات سياسية واقتصادية جرت فى أوربا وفى الشرق فى القرن الرابع الهجرى (العاشر الميلادى) . فقد شهدت هذه الفترة قيام نظام القومونات فى أوربا[٤٤] Cmmunes أو الجمهوريات فى مدنها . وشهدت عصر اليقظة الاقتصادية لأهالى مدن أوربا التجارية ، وقيام الصراع بين التجار المسيحيين من أهالى هذه المدن (تجار الفرنج) والتجار اليهود الذين كانوا حتى ذلك الوقت يسيطرون على تجارة الشرق مع أوربا . وقد انتهى هذا الصراع بانتصار تجار الفرنج واختفاء تجار اليهود تدريجياً حتى توقف نشاطهم تماماً فى هذه التجارة العالميـــة مع مطلع القرن الخامس الهجرى (الحادى عشر الميلادى) . ويتجلى ذلك فيما تعرض له اليهود ، ابتداءاً من ذلك القرن وطوال العصور الوسطى ، للاضطهاد فى أوربة . ونتيجة لهذه التطورات استقر معظم تجار اليهود الرازانية فى بلاد الشرق الإسلامى وقصروا نشاطهم على التجارة الداخلية وأعمال الصيرفة فى داخل هذه البلاد بعد أن

تحول نشاطهم عن الاشتراك فى تجارة الكارم[٤٥] . ومن المحتمل أن يكون بعض هؤلاء التجار استمروا فى العمل فى تجارة الكارم واعتنقوا لذلك الإسلام حرصاً على المكاسب المالية الهائلة التى كانوا يحققونها من العمل فى هذه التجارة واحتماءاً بالإسلام من الاضطهاد الأوربى ، وقد عرف اليهود بحبهم للمال فى مختلف العصور . ويؤيد رأينا هذا ما ورد فى قائمة تجار الكارم التى أوردها كتاب الطبقات فى العهد المملوكى من أسماء لتجار مسلمين عملوا فى الكارم كان أجدادهم يهوداً[٤٦] .

وبعد خروج اليهود انفرد تجار الكارم المسلمون ، بتجارة الكارم بالعمل فى هذا النوع من التجارة ونقلوا مركز نشاطهم من عدن إلى القاهرة فى العهد الأيوبى نتيجة لما حدث من تطورات فى التجارة العالمية بعد أن انتقل مركز هذه التجارة من موانى المحيط الهندى إلى موانى البحر المتوسط . وكان من الطبيعى أن ينقل تجار الكارم المسلمون مركز نشاطهم إلى القاهرة ليكونوا على مقربة من المركز التجارى الجديد[٤٧] .

هذا وقد أدت الحروب الصليبية ، وخاصة حين استخدم الصليبيون السلاح الاقتصادى فى معركتهم ضد المسلمين ، إلى أن تشتد الروح الدينية وأن يعمل الجانبان المسلم والصليبى على حماية مصالحه وذلك بالحرص على التضامن والوحدة وهذا يقتضى استبعاد اليهود الذين لم يكن يهمهم سوى الكسب والذين ربما يعملون تحت إغراء الكسب المادى ضد مصالح كل من الطرفين فى تجارة الكارم . وربما أدى ذلك أيضاً إلى أن يتحول بعض تجار الكارم اليهود إلى الإسلام حفاظاً على مكاسبهم الهائلة من وراء هذه التجارة .

وبرغم ما قيل عن انفراد المسلمين بتجارة الكارم فى العهدين الأيوبى والمملوكى فإن هنالك ما يشير إلى اشتراك بعض اليهود وبعض المسيحيين

الشرقيين فى هذه التجارة فى ذلك الوقت . فقد أشار فيشيل Fischel إلى وجود عائلة يهودية كانت تعيش فى مصر فى العصر الأيوبى كانت تعمل فى تجارة الكارم والصيرفة ، وأن نشاط هذه العائلة استمر فى العهد المملوكى ، وكانت تعرف باسم البيت الكارمى[٤٨] . كذلك تحدثت وثائق الجنيزة عن وجود تجار يهود فى تجارة الكارم فى العهد الأيوبى[٤٩] . كما أورد المكين جرجس بن العميد (المتوفى فى القرن السابع الهجرى) عند حديثه عن حياة البطريرك الأنبا يونس بن أبى غالب بطريق اليعاقبة على الإسكندرية والديار المصرية والحبشة والنوبة والذى توفى سنة ٦١٢ هـ إنه كان حتى سنة ٥٨٦ هـ تاجراً يعمل فى الكارم ويتردد على بلاد الهند واليمن وأنه حصلت له أموال كثيرة من تجارته فى الكارم[٥٠] .

وقد اهتم سلاطين الأيوبيين ومن بعدهم المماليك بطائفة الكارم وقدموا لهم التسهيلات اللازمة حتى أنهم خصصوا لخدمتهم موظفاً حكومياً كبيراً يهتم بهم ويسهل لهم أمورهم وهو « مستوفى البهار والكارم » وتحدث القلقشندى عن اختصاص الموظف الذى يشغل هذه الوظيفة بقوله : « إن موضوعها التحدث على واصل التجار الكارمية من أصناف البهار وأنواع المتجر ، وهى وظيفة جليلة تارة تضاف إلى الوزارة وتجعل تبعاً لها وتارة تضاف إلى الخاص وتجعل تبعاً لها وتارة تنفرد عنهما بحسب ما يراه السلطان[٥١] . وكان على مستوفى البهار والكارم مسئولية أن يلاحظ ويجرد كل الوارد على أيدى تجار الكارم من عدن ثم جدة إلى مصر والداخل فى فنادقهم والمباع للتجار الأوربيين . وبجانب ذلك الموظف نجد موظفين آخرين يساعدان هذا الموظف وذلك فى العصر المملوكى وهما « استادار الكارمى » و « متحدث الكارمى »[٥٢] .

كذلك قام الأيوبيون بمثل ما قام به الفاطميون من تعقب خطر المتجرمة

فى ميـاه البحر الأحمر ، فرصدوا سفناً من أسطولهم لهذه الغاية مثلما فعل الفاطميون . وقد أكدت وثائق الجنيزة هذا الأمر فى كثير من القضايا التي طرحت خلال هذه الوثائق والتى تعلقت بخطر التجرم فى البحر الأحمر . كذلك وفرت الدولة الأيوبية لتجار الكارم الأمن فى الطرق البرية بين موانى مصر على البحر الأحمر وبين النيل وواديه . وشاهد ذلك ما أورده الرحالة ابن جبير فى كتاب رحلته عن الأمان الذى كان يسود هذه الطرق البرية رغم خلوها ووحشتها فى بعض أوقات العام . وقد ذكر ابن المكين (المتوفى فى القرن السابع الهجرى) أن السبل البرية كانت آمنة فى عهد الأيوبيين ، وأورد أن السلطان الملك الكامل رتب خفراء على الطرق لحفظ التجار المترددين عليها ، فكان التجار يعبرون تلك البرارى الموحشة والصحارى القاحلة دون أن يرعهم شيء(٥٣) .

هذا وقد عمل حكام الأيوبيين على راحة هذه الطائفة التجارية الكبرى فى داخل البـلاد فأقاموا لهم الفنادق الخاصة بهم والتى كانوا يمارسون فيها مختلف نشاطاتهم(٥٤) . ففى سنة ٥٧٩ هـ — وهى السنة التـالية لانتصار حسام الدين لؤلؤ على حملة أرناط الصليبية على البحر الأحمر — أمر صلاح الدين ببناء فندق للكارم بالفسطاط وكلف ابن أخيه تقى الدين بن عمر ببناء هذا الفندق ، فبناه على شاطىء النيل حيث ترسو مراكبهم(٥٥) . كذلك بنى الكارمية أنفسهم بعضاً من هذه الفنادق على نفقتهم الخاصة ، وكانت تتم فيها صفقات بيع التوابل والسلع الأخرى لتجار أوربا . ولم تكن إقامة هذه الفنادق مقصورة على القاهرة فحسب بل كانت للكارمية أيضاً فنادقهم فى الاسكندرية ودمياط وقوص وعيذاب ومكة وجدة وعدن(٥٦) .

وهنالك من يزعم أن الخدمات التى كانت تؤديها الدولة الأيوبية لتجار الكارم كانت مقابل أموال ومساعدات كان الكارم يقدمونها للدولة فى أوقات أزماتها المالية والاقتصادية ، ويستند أولئك فى زعمهم هذا على ما أشار إليه

المقريزى من تحصيل صلاح الدين لزكاة أربع سنين من تجار الكارم دفعة واحدة فى سنة ٥٧٧ هـ(٥٧) . والحقيقة أن هذا افتراض لا وجود له ، ذلك لأن صلاح الدين لم يحصل من تجار الكارم سوى الزكاة وأنه لم يحصلها بهذه الطريقة منهم سوى مرة واحدة وذلك لحاجته إلى المال فى ذلك الوقت لمجاهدة الصليبيين الذين هاجموا عيذاب والبحر الأحمر فى نفس العام . ولم يذكر المقريزى ولا غيره من المؤرخين أن صلاح الدين عاود هذا الطلب من تجار الكارم ، بل إننا نجده على العكس من ذلك يُسقط عن تجار الكارم ما كان يُجبى منهم بعيذاب من زكاة أموالهم بضع سنوات تشجيعاً لهم على القدوم إلى مصر(٥٨) .

كذلك نجد أن هذا الافتراض لا يتماشى مع السياسة المالية التى اتبعها صلاح الدين والتى كان يسير عليها بمقتضى الشريعة الإسلامية وخاصة بالنسبة للمكوس(٥٩) . فكان لا يحصل من التجار المسلمين سوى زكاة أموالهم(٦٠) ومن غير المسلمين كان لا يحصل سوى العشر(٦١) .

هذا وقد اختلفت طبيعة التاجر الكارمى فى العصر الأيوبى والمملوكى عنها فى العصر الفاطمى ، فقد كانت كميات السلع التى ينقلها تجار الكارم فى العصر الفاطمى محدودة ، أما بعد هذا العصر فقد أصبح التاجر الكارمى صاحب القوافل الهائلة التى كان يحميها بجند وخيالة تعمل لحسابه وحقق هؤلاء التجار من وراء عملهم فى تجارة الشرق أرباحاً هائلة وثروات طائلة ، فقد بلغت ثروة بعضهم مليون دينار وبلغت ثروات البعض الآخر أضعاف ذلك ، وقد تعذر إحصاء ثروة بعضهم(٦٢) .

هذا وقد كانت لتجار الكارم عموماً مآثر وأيادى بيضاء على المجتمعات التى عاشوا بها وذلك لما كانوا يتمتعون به من ثروات طائلة ويتحلون به من أخلاق فاضلة وتقوى زائدة(٦٣) . فقد خصص الكثير منهم جزءاً من ثرواتهم

لبناء وإصلاح المساجد والمدارس والمستشفيات فى مكة والفسطاط(٦٤) . كذلك اهتم رجال الكارم بدراسة علوم الدين وخاصة الحديث وكانوا يسهرون على العناية بتثقيف أبنائهم وتنشئتهم تنشئة دينية طيبة ومن يطلع على تاريخ حياة رجال الكارم يلحظ أنهم لم يقتصروا على العمل فى تجارة الكارم فحسب بل كانوا أيضاً أصحاب حوانيت فى داخل البلاد وكان منهم من يعمل أيضاً بالتدريس والقضاء إلى جانب عمله فى التجارة(٦٥) . وفى الجملة فقد كان رجال الكارم فى العصرين الأيوبى والمملوكى خيرة رجال عصرهم مكانة وعلماً وخلقاً .

الحواشى

(١) وثائق الجنيزة هى وثائق خطية كثيرة وجدت فى منطقة مصر القديمة وعرفت لعلماء الغرب فى القرن التاسع عشر ووزعت على مكتبات أوربا وأمريكا . وكانت هذه الوثائق محفوظة قبل اكتشافها ، فى حجرة خصصت للأوراق المهملة فى معبد الفسطاط اليهودى ووجد بعض آخر من هذه الوثائق فى جبانة البساتين القريبة من المعبد وأطلق على المجموعتين اسم وثائق جنيزة القاهرة . ويرجع تاريخ معظم هذه الوثائق ، التى تتكون فى غالبيتها من خطابات متبادلة بين اليهود وذويهم ، إلى الفترة ما بين القرنين الرابع والسابع الهجريين وقليل منها يرجع إلى فترة متقدمة من القرن الرابع الهجرى . ويقدر عدد الأوراق التى كانت فى هذه الجنيزة بما يزيد عن الربع مليون ورقة معظمها قطع من كتب عبرية وقد كتبت غالبية هذه الأوراق باللغة العربية بالحروف العبرية وهى تعكس لنا الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبلدان البحر المتوسط والشرق فى تلك الفترة . وقد نشر بعض هذه الوثائق ولكن بعضها الآخر لم ينشر حتى الآن . وقد وضع المستشرق جوايتين Goitein مفتاحاً لوثائق الجنيزة فى كتابة :

A tentarive bibiliograghy of Geniza Documents, Paris 1964 .

(٢) — Goitein : New Lights on the beginning of the Karim Merchants, (Tesho, V. I, 1958), p. 173 .

(٣) — Goitein : From the Mediterranean to India, Documents on the Trade to India, South Arabia, (Speculum, V. XXIX, April 1954, No2, Part I,) .p. 120 .

(٤) كانت سفن الكارم تتردد على أكثر من عشرين ميناء على ساحل الهند الغربى .

(٥) الشاطر بصيلي : الكارمية ، مقال بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٣ لسنة ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .

(٦) ذكر القلقشندى وهو بصدد حديثه عن اهتمام الفاطميين بالأساطيل وحفظ الثغور ما نصه : « أنه كان للفاطميين أسطول بعيذاب يتلقى به الكارم فيما بين عيذاب وسواكن وما حولها خوفاً على مراكب الكارم من قوم كانوا بجزائر بحر القلزم هناك يعترضون المراكب فيحميهم الأسطول منهم وكانت عدة هذا الأسطول خمسة مراكب ثم صارت إلى ثلاث وكان والى قوص هو المتولى لأمر هذا الأسطول وربما تولاه أمير من الباب ويحمل إليه من خزائن السلاح ما يكفيه (صبح الأعشى ، القاهرة ١٩١٥ ، جـ ٣ ، ص ٥٢٠) كذلك عند حديثه عن فندق الكارم بالفسطاط إذ ذكر أن المكوس كانت تؤخذ على واصل التجار الكارمية من البضائع فى بحر القلزم من جهة الحجاز واليمن وما والاها وذلك بأربعة سواحل بالبحر المذكور أولها من ساحل عيذاب حيث يتوصل إلى قوص بالبضائع ومن قوص إلى فندق الكارم بالفسطاط فى بحر النيل (صبح الأعشى ، حـ ٤ ، ص ٣٢) .

(٧) – New lights ou the beginning of the karmi Merchants. pp. 175 - 185.

(٨) ذكر جواتين أن محروس هذا يدعى محروس بن يعقوب من بلدة لبدة الليبية وكان صاحب سفينة (ناخوداه) ويقيم فى عدن وعاش فى الربع الأول من القرن السادس الهجرى (١٢م) وكان مركز نشاطه فى عدن وكان محروس هذا دائم السفر مع « مضمون » شيخ التجار اليهود فى عدن . وكانت أخت محروس هذا متزوجة من أبى ذكرى كوهين شيخ التجار اليهود بالقاهرة . وقد ارتبطت العائلتان بروابط قديمة فى العراق وفلسطين والمغرب كما كان محروس هذا يحضر أحياناً إلى القاهرة ليقوم بتصريف أمور عائلته فى الوقت الذى يكون فيه صهره مسافرا إلى الهند .

(Goitein Op. Cit., p. 176).

(٩) كان أصحاب خطابات الهند يكتبونها فى أكثر من نسخة حتى إذا ضاعت إحدى هذه النسخ وصلت الأخرى وبذلك يضمنون استمرار الإتصال بينهم وبين ذويهم وعملائهم . ونسختى هذا الخطاب موجودتان أحدها فى مكتبة جامعة كمبردج والأخرى فى المتحف البريطانى بلندن تحت أرقام : - 134 - 5 India collection of Goitein, MS. University Cambridge , T.S. 16. 345 British Museum, Or 5542.

(١٠) هذه الوثيقة محفوظة ضمن مجموعة جواتين المعروفة بمجموعة الهند بالمتحف البريطانى برقم ٢٢١ — India Book . Or. 554g

(١١) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢١٤ ضمن مجموعة جواتين بالمتحف البريطانى .

(١٢) – Goitein: New lights, p. 184,

(١٣) هذه الوثيقة موجودة برقم ١٧٦ ضمن مجموعة :

– India Book .MS. Jewish Theological Seminary of New York, EN Adler collection, 273 g, fol. 16

(١٤) لم يورد جواتيين نص العبارة كاملا بسبب سوء حالة هذه الوثيقة

— . (Goitein : Studies in Islamic history and Institutions, Leiden 1966, p. 356)

(١٥) — Goitein : Op. Cit., p. 357.

(١٦) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢٢٩ ضمن مجموعة :

— India Book, University Library, Cambridge; Or. 1080 J 182.

(١٧) هذه الوثيقة موجودة برقم ٢٢٧ ضمن مجموعة :

— India Book, MS. Jewish Theological Seminary of New Yerk, E.N. Adler Collection, Geniza Misc. 4.

(١٨) — Ashtor : The Karimi Merchants, [JRAS, April 1956], pp. 53 - 54.

— Goitein : New lights, pp. 180-182.

(١٩) وكانت هذه البضاعة مشحونة لحساب الشريكين بلال بن جرير الأهوازى (أو الأوحدى) الذى كان فى سنة ٥٣٥ هـ/١١٤٠م حاكما لجنوب اليمن ثم صار بعد ذلك وزيراً والثانى هو مضمون كبير تجار اليهود فى عدن

(Goitein : New lights, p. 181) ..

(٢٠) — Goitein : New lights, p. 181.

(٢١) سندنا فى ذلك ما أورده القلقشندى فى كتابه صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص٥٢ .

(٢٢) من الأشخاص الذين عهدت إليهم الحكومة الفاطمية بهذه الحماية مضمون(مأمون) كبير تجار اليهود فى عدن فقد أخذ موافقة الحكومة على حماية السفن والقوافل التى يملكها أو يشرف عليها
(Goitein : Op. Cit., p 181)

(٢٣) وهذا يدحض الرأى القائل بأن هذه الطائفة كانت تتكون فقط من التجار المسلمين وأن على من أراد أن يدخل فيها كان عليه أن يدخل الإسلام وأن يستقر فيه ـ أنظر : صبحى لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى ، مستخرج من مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، مايو ١٩٥٢ ، ص ١٢ — ١٤ .

(٢٤) — Fischel : Jews in the economic and political life of the Medieval Islam, London 1937 P.75.

(٢٥) — Goitein : Jews and Arabs, their contacts through the Ages, New York 1955, p. 115.

(٢٦) وردت بعض أسماء هذه العائلات فى وثائق الجنيزة وأشار إليها جواتين فى مقالة

— Letters and Documents on the India Trade in Medieval Islam [Islamic Culture; v. 37- 1963], p. 200.

(٢٧) — Goitein : Studies, p. 342.

(٢٨) – Goitein: Letters and Documents, p. 200.

(٢٩) – Lewis, B: The Fatimides and the route to India, [Revue de le faculté des sciences Economiques de l'Université d'Istanbul, V. II, 1949 - 1950, Istanbul, p, 53.

(٣٠) صبحى لبيب : التجارة الكارمية ، ص٦ .

(٣١) – Wiet, G: Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks, [Cahiers d'Histoire Egyptienne], Le Caire 1955, p. 87.

(٣٢) توفى القلقشندى سنة ٨٢١ هـ .

(٣٣) صبحى لبيب : التجارة الكارمية ، ص ٦ .

(٣٤) – Goitein: Jews and Arabs, p. 115.

(٣٥) أنظر مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، العدد ١٣ لسنة ١٩٦٧ ، ص ٢١٧ .

(٣٦) – Wiet: Les Marchands d'épice,s p. 86.

(٣٧) – Ashtor: The Kerimi merchants, [JRAS, London 1956], p. 51,

(٣٨) – Coupland: East Africa and Its Invadors, Oxford 1956, pp. 16 - 20.

(٣٩) – Goitein: Studies, p. 360.

(٤٠) – Wiet: Les marchands d'épices p 129.

(٤١) – Ibid, p. 130.

(٤٢) – Fischel: The Spice Trade in Mamluk Egypt, [JESHO, V.I, 1958, p. 165.

(٤٣) أشار إلى هذا الرأى كل من Clerget و Fischel وأخذ به صبحى لبيب أنظر صبحى لبيب : التجارة الكارمية ، ص ١٢ .

(٤٤) لفظ قومون هو ترجمة حرفية لكلمة Commune وكان استعمالها قد شاع فى العصور الوسطى للدلالة على المدن الايطالية التجارية وكذلك المدن الفرنسية التى استطاعت بفضل ثروتها الاقتصادية الجديدة أن تحصل على براءات تخولها الهيمنة على شئونها الداخلية وأن تصبح الحكومة فيها بيد غير أرباب المهن (فيشر : تاريخ أوربا فى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٩٧ حاشية رقم ٥) .

— وقد أطلق القلقشندى هذا الإسم وهو صاحب الترجمة الحرفية له حيث ورد أن ديوان الإنشاء المملوكى بالقاهرة استعمل هذا اللفظ فى مخاطبة حكام مدينة جنوة الإيطالية — أنظر صبح الأعشى ، ج ٨ ، ص ٤٦ .

(٤٥) — Ashtor: Histoire des prix et des salaires dans l'Orient Médiéval, Paris 1969, p. 119.

(٤٦) جمع Wiet عدداً كبيراً من أسماء تجار الكارم فى العهد المملوكى أوردها فى مقاله :

— Les Marchands d'épices, pp. 106 - 110.

(٤٧) — Fischel. Op. Cit., p. 167.

(٤٨) — Fischel : Op. Cit, p. 166.

(٤٩) — Ashtor : The Karimi Merchants, p. 55.

(٥٠) كانت مدة بطركيته ستة وعشرين سنة وأحد عشر شهراً وثلاثة وعشرين يوماً
(Cahen : Le Chronique des Ayyoubides d'Al Makin B. Al - Amid, BEO, T. VX 1955 - 1958, Damas 1658, p.128).

(٥١) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٣٢ .

(٥٢) — Fishel : The Spice Trade, p. 167.

(٥٣) — Gahen: Le Chronique des Ayyoubides, p. 144.

(٥٤) — Fischel : Op. Cit., p. 159.

(٥٥) أحمد دراج : عيذاب ، مقال بمجلة نهضة افريقية ، يوليو ١٩٥٨ ، ص٥٩ .

(٥٦) — Attiya : Crusade, Commerce and Culture, London 1962, p. 188.

(٥٧) أنظر صبحى لبيب : التجار الكارمية ، ص ١١ ، ١٢ .

(٥٨) ابن جبير : رحلته ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

(٥٩) أورد ابن جبير فى كتاب رحلة (ص ٥٥) قوله أن صلاح الدين ألغى كل المكوس التى كانت قائمة فى عهد الفاطميين .

(٦٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٥٧ .

(٦١) يقول القلقشندى (صبح الأعشى ، ج٣ ، ص ٤٥٩) أن المقرر فى الشرع أخذ العشر من بضائعهم التى يعدون بها إلى بلاد الإسلام إذا شرط ذلك عليهم يؤخذ مرة واحدة من كل قادم بالتجارة فى كل سنة . وقد تقرر بعد ذلك أن يؤخذ مرة واحدة من كل قادم بالتجارة فى كل سنة . وقد تقرر بعد ذلك أن يؤخذ منهم الخمس عن كل مايصل لهم فى كل مايصل لهم فى كل مرة (ابن مماتى : قوانين الدواوين ، القاهرة ١٩٤٣ ، ص ٣٢٦) .

(٦٢) — Fischel : Op. Cit., p. 168.

(٦٣) — Attiya : Op,. Cit., p. 198.

(٦٤) — Fischel ; Op. Cit., p. 169.

(٦٥) — Wiet : Les Marchands d'épices, p. 130.

مصادر البحث

– ابن جبير : تذكرة بالأخبار عن اتفاقات الأسفار، القاهرة ١٩٦٨ .

– ابن مماتى : قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، القاهرة ١٩٤٣ .

– أحمد دراج : عيذاب ، مقال بمجلة نهضة إفريقية ، أغسطس ١٩٥٨ .

– الشاطر بصيلى : الكارمية ، مقال بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ١٩٦٧ .

– صبحى لبيب : التجارة الكارمية وتجارة مصر فى العصور الوسطى ، مستخرج مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ١٩٥٢ .

– القلقشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء ، طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩١٥ .

— Ashtor, E : "Histoire des prix et des Salaires daus l'Orient Médiéval", Paris 1969 .

——————— : "The Karimi Merchants" [Journal of the Royal Asiatic Society], Aprit 1956 .

— Attiya, A. S : "Crusade, Commerce and Culture", London 1962

— Cahen, C : "La Chronique des Ayyoubides d'Al - Makin B. Amid", [Bulletin d'Etudes Orientales], T. XV, Damas 1958.

— Fischel, W : "Jews in the Economic and Political life of Medieval Islam", London 1937 .

———— : "The Spice Trade in Mamluk Egypt", [Journal of the Economic and Social History of the Orient], V. I (1958).

- Goitein, S : " From the Méditerranean to India, Documents on the Tradé to India, South Arabia and East Afiica, from the Eleventh and Twelfth Centuries". SPECULUM, V. XXIX, April 1954, NO. 2, Part I.

———— : "Letters and Documents on the India Trade in Médieval Times", Islamic Culture, v. 37, (1963).

- Goitein, S : " Studies in Islamic History and Institutions", Leiden 1966.

———— : "New lights on the beginning of the Karimi Merchants", [JRAS, I, II (1958)].

- Lewis, B : " The Fatimids and the Route to India", [Revue de la Faculté des Sciences Economiques de l'Université d'Istanbul], V. II, Istanbul 1949 - 1950.

- Wiet, G : " Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks", [Cahièrs d'Histoire Egyptienne], Le Caire 1955.

الحمام الزاجل وأهميته فى عصر سلاطين المماليك

الدكتور نبيل محمد عبد العزيز

مدرس تاريخ العصور الوسطى

كلية الآداب — جامعة أسيوط

تمهيـــد :

جاء فى مختار الصحاح :

(الحمام عند العرب ذوات الأطواق (مثل)[1] الفواخت ، والقمارى ، وساق حُر ، والقطا ، والوارشين وأشباه ذلك .

الواحدة « حمامة » يقع على الذكر والأنثى .

وعند العامة أنها الدواجن فقط . وجمع الحمامة : « حمام » ، و« حمامات » ، و « حمائم ») .

ومن هذا التعريف يفهم أن لفظ « الحمام » ومفرده « حمامة » يطلق فى اللغة على أنواع عديدة من الطيور تدخل فى مجموعة واحدة وهى « ذوات الأطواق » .

وقد أطلق فى اللغة لفظ « المطوّقة » على الحمامة التى فى عنقها طوق .

ومها يكن من أمر ، فإننا فى بحثنا هذا إنما نعنى طائر الحمام بمعناه الشائع المعروف الذى ينقسم إلى قسمين : أحدهما — برى ، وهو نوع يلزم البروج وما شاكلها ، ومن عيوبه أنه كثير النفور ، ولذلك سمى برياً .

والنوع الثانى — الأهلى ، وهو الذى يألف البيوتات والمحلات المستوطنة ويُستفرخ فيها[٢] .

والنوع الأخير يتخذ لعدة ضروب ، فمنها ما يتخذ فى البيوتات ، ومنها ما يتخذ للسباق والتلهى أو فى حمل الرسائل[٣] ، كما إنه متعدد الأصناف ، والأشكال ، والألوان ، والأفعال ، (ومنها الرّواعب والعدّاد ، والميساق ، والشدّاد ، والقلاب ، والشقاق ، والمنسوب)[٤] .

على أنّما ننشده فى بحثنا هذا هو الحمام « المنسوب » ، أو ما يسميه العراقيون باسم « الهوادى » ، والمصريون « بحمام البطاقة[٥] » أو الزاجل ، (وهو بالنسبة إلى ما تقدم ذكره كالعتاق من الخيـــل ، وما عداه فيها كالبراذين)[٦] ، فهو أغلى الأنواع قيمة وأعلاها رتبة ؛ لأنه الذى (يتخذه الملوك لحمل المكاتبات ، ويُعبر عنه بالهدى)[٧] .

— أى الذى يهتدى طريقه بعد زجله أو تدريبه —[٨] .

أولا — الاعتناء بالحمام

والإهتمام بشأنه والأغراض التى استخدم فيها

اعتنى خلفاء بنى العباس كالخليفة « المهدى » و « الناصر » بالحمام اعتناءً كبيراً . كما تنافس فى اقتنائه وشرائه رؤساء الناس فى العراق لاسيما فى مدينة البصرة ، إلى حد أنهم شروا الطائر الفاره بسبعمائة دينار ، كما قيل أنه (بلغ ثمن طائر منها جاء من خليج القسطنطينية ألف دينار... وكانت تباع بيضتا

الطائر المشهور بالفراهة بعشرين ديناراً ، وأنه كان عندهم دفاتر بأنساب الحمام كأنساب العرب(٩) ، وأنه كان لا يمتنع الرجل الجليل ، ولا الفقيه ، ولا العدل من اتخاذ الحمام والمنافسة فيه ، والإخبار عنها ، والوصف لآثرها ، والنعت لمشهورها)(١٠) .

ويقرر المؤرخون أن أول ما نُشىء الحمام بالديار المصرية والشامية كان من الموصل ، ثم حافظ عليه (الخلفاء الفاطميون بمصر ، وبالغوا حتى أفردوا له ديواناً وجرائد بأنساب الحمام ، وللقاضى الفاضل محي الدين عبد الظاهر فى ذلك كتاب سماه « تمائم الحمائم »)(١١) .

ويُجمع المؤرخون على أن أول مَن اتخذ مِن الملوك الحمام الهوادى وعممه فى جميع أنحاء مملكته الشهيد « نور الدين محمود بن زنكى » ، وذلك فى سنة (٥٦٧ هـ / ١١٧١ م)(١٢) ، ويرجع سر ذلك إلى اتساع مملكة نور الدين ، فقد امتدت (من حد النوبة إلى باب همذان ، لا يتخللها سوى بلاد الفرنج . وكان الفرنج - لعنهم الله - ربما نازلوا بعض الثغور ، فإلى أن يصله الخبر ويسير إليهم يكونوا قد بلغوا بعض الغرض . فحينئذ أمر بذلك ، وكتب به إلى سائر البلاد ، وأجرى الجرايات لها ولمربيها)(١٣) .

وبذلك حُفظت ثغور المسلمين وبلادهم ، (فقد كانت الأخبار تأتيه لوقتها ، فإنه كان له فى كل ثغر رجال مرتبون ومعهم من حمام المدينة التى تجاورهم ، فإذا رأوا أو سمعوا أمراً كتبوه لوقته وعلقوه على الطائر وسرحوه ، فيصل إلى المدينة التى هو منها فى ساعته ، فتُنقل الرقعة منه إلى طائر آخر من البلد الذى يجاورهم فى الجهة التى فيها نور الدين ، وهكذا إلى أن تصل الأخبار إليه)(١٤) .

أضف إلى ذلك أن نور الدين اهتم اهتماماً كبيراً بتشييد الأبراج على

الطرق ، وبين بلاد المسلمين والفرنج ، كما جعل فى تلك الأبراج من يصونها ويحفظها ، ومعهم الطيور ، فإذا رأى الحفظة تحركاً ما من قبل العدو أرسلوا الطيور بذلك إلى نور الدين(١٥) .

الأغراض التى استخدم فيها الحمام :

(أ) التلهى :

ماتلهى الناس بشىء منذ القدم مثلما تلهوا باللعب بالطيور المناسيب ، فهم وإن سابقوا بينها ، فقد اهتموا بتحميلها البطائق ، فاستخدام الحمام إذن (يخرج من أبواب الهزل إلى أبواب الجد)(١٦) .

« فالعزيز بالله » الفاطمى سابق بين طائر له وطائر لوزيره « يعقوب بن كلس » ، (فسبق طائر الوزير يعقوب طائر العزيز ، فشق ذلك على العزيز)(١٧) . والسلطان « الملك الكامل شعبان » كان يحب لعب الحمام (فلما تسلطن تغالى فى ذلك ، وقرب من يكون من أرباب هذا الشأن)(١٨) .

لذلك لم يكن غريباً أن يصدر أمره بأن ينادى بالقاهرة ألا يعارض أحد لعاب الحمام أو غيرهم من أرباب الملاعيب(١٩) .

كذلك شغف السلطان « المظفر حاجى » بلعب الحمام وغيره .

ويرجع «المقريزى» سر تعلقه بالحمام ، إلى أنه كان شغوفاً بثلاث نسوة ، حتى أنه إنقطع إليهن بالدهيشة ، وهو أمر تقوله الأمراء ، فخوفه الأمراء الخاصكية عاقبة ذلك ، فأخرج النسوة جميعاً ، فأحب أن يتعوض عنهن بما يلهيه ويسليه ، واختار صنف الحمام وأنشأ حضيراً بأعلى الدهيشه ، وركبه على صوار وأخشاب عالية ، وملأه بأنواع الحمام ، فبلغ مصروف الحضير خاصة سبعين ألف درهم)(٢٠) وفضلا عن ذلك استمر اجتماع السلطان بالدهيشة بسائر أرباب الملاعيب ، فشق ذلك على الأمراء ، فحدثه الأمير « الجيبغا وطنيرق » — وكانا عمدتى السلطان — فيما يتقوله الأمراء ، وخوفوه سوء العاقبة ، مما أثار غضب

السلطان ، حتى أنه قام إلى السطح وذبح جميع الحمام بحضرتهما ، كما أغلق باب الدهيشة . إلا أن السلطان لم يكن ليطيق الإستغناء عن التلهى ، لذلك نراه ينتهز فرصة خروج الأمراء إلى الصعيد للصيد بجوارحه ، ورسم لهم ألا يعودوا إلى العشر الأخير من شهر رمضان . فخلا الجو بذلك للسلطان (وأعاد حضير الحمام ، وأحضر إليه عدة من عبيده ، وأعاد أرباب الملاعيب . . . . . . فصار للسلطان إجتماع بالأوباش وأراذل الطوائف. . . . ومطيرى الحمام ، فكان يقف معهم ويراهن على الطير الفلانى والطيرة الفلانية . وبينما هو ذات يوم معهم عند حضير الحمام وقد سيبها إذ أذن العصر بالقلعة والقرافة ، فجفلت الحمام على مقاصيرها وتطايرت ، فحرد السلطان وبعث إلى المؤذنين يأمرهم أنهم إذا رأوا الحمام لا يرفعون أصواتهم)[٢١] !! .

كما إنتهز فرصة قدوم « ابن الحرانى » من دمشق بمال الأمير « يلبغا اليحياوى » وأنعم من ضمن من أنعم عليهم على (لعاب الحمام ، والفراشين ، والعبيد الذهب واللؤلؤ ، وصار يحذفه لهم وهم يترامون عليه ويأخذونه)[٢٢] . ولكن الأميرين « الجيبغا وطنيرق » مازالا ينكران على السلطان أفعاله وتصرفاته ، وتخويفه بسوء العاقبة ، حتى ضاق صدره ، فأمر شاد العمائر بتخريب حضير الحمام ، ثم قام وذبح بيده الحمام واحداً بعد واحد ، كما توعد الأميرين بالذبح ، وإن كان الأمر قد إنتهى بذبحه هو[٢٣] .

خلف السلطان « المظفر حاجى » فى الحكم السلطان « الملك الناصر بدر الدين أبو المعالى الحسن بن محمد بن قلاوون » . وقد عاين مصير سالفه وعلم سببه ، لذلك لم يكن غريباً أن يصدر أمره إلى شاد الدواوين بأن يستخلص من خدام « المظفر حاجى » ومن كان يعاشره من الفراشين ومطيرى الحمام ما أخذوه من مال ، فأقر الخدام أن الذى خص (العبيد والفراشين ومطيرى الحمام نحو مائة ألف درهم)[٢٤] .

كذلك شغف الخلفاء بلعب الحمام، شأنهم فى ذلك شأن السلاطين،
فالخليفة «الناصر لدين الله» (٥٧٥هـ/١١٧٩م) وإن كان سنة (٥٩١هـ/١١٩٤م)
قد اعتنى «بحمام البطائق إعتناء زائداً، حتى صار يكتب بأنساب الطير المحاضر
«أنه ولد الطير الفلانى»، وقيل أنه باع طيراً بألف دينار[٢٥]، فإنه قد شغف
أيضاً بلعب الحمام شغفاً عظيماً، حتى حكى عنه - إن صحت الرواية -
أنه لما دخلت التتار وتملكت البلاد من ماوراء النهر إلى العراق وقتلوا الناس
وهدموا الدور، دخل عليه الوزير، فقال له. يامولانا إن التتار قد ملكت...
وقتلت المسلمين، فقال الناصر لدين الله: دعنى أنا فى شىء أهم من ذلك،
طيرتى البلقاء لى ثلاثة أيام ما رأيتها[٢٦]!!.

كذلك شغف بلعب الحمام كل من الخليفة «المعتصم بالله» (٦٤٠هـ/١٢٤٢م)
- آخر خلفاء بنى العباس ببغداد - والخليفة «المتوكل على الله محمد»[٢٧]
(٧٦٣هـ/ ١٣٦١م).

والناس على دين ملوكهم[٢٨].

(ب) الحمام وأثره فى القضاء على الفتن والثورات :

لقد ساعد الحمام حكام المسلمين فى القضاء على كثير من الفتن والثورات
وهى فى مهدها. ففى سنة (٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م) - على سبيل المثال -
وقعت فتنة كبرى بين المسلمين وتجار الفرنج[٢٩]، وعندئذ بادر «الكركى»
متولى ثغر الأسكندرية بمطالعة السلطان بما حدث على جناح الطائر، وبذلك
أمكن للسلطان تدارك أمر تلك الفتنة وقضى عليها[٣٠].

كذلك روى «ابن بطوطة» أنه حدث بمدينة جبلة - بالشام - أن
ادعى شخص الهداية، وتجمع الناس حوله، فوعدهم بتملك البلاد، كما قسم
بلاد الشام بينهم، ثم طلب منهم مقاتلة المسلمين، على أن يبدءوا بجبلة، فغدروا

بأهلها والمسلمون فى صلاة الجمعة ، واتصل خبر ذلك إلى أمير اللاذقية « بهادر بن عبد الله » ، فأقبل بعساكره (وطيرت الحمام إلى طرابلس ، فأتى أمير الأمراء بعساكره واتبعوهم ... وكان الخبر قد طير به إلى الملك الناصر ، وصدر جوابه أن يحمل عليهم بالسيف)[٣١] .

كذلك لعب الحمام دوراً هاماً فى القضاء على المؤامرات الشخصية التى وقعت بين الأمراء ، أو بينهم وبين السلطان ، وفى التعبير عن رأى الأمراء فى السلطان وتصرفاته .

من ذلك أن « الملك العادل أبو بكر بن الملك الكامل » بطق سنة (٦٣٦ هـ / ١٢٣٨ م) إلى من بقى على ولائه له بضرورة محاربة الخامرين عليه ببلبيس ، فاقتتل الأكراد مع الأتراك ببلبيس وانتصروا عليهم[٣٢] . ومن ذلك أيضاً ما حدث من صراع داخلى مرير بين الأمراء الأيوبيين ، فقد أهاجت سنة (٦٣٧ هـ / ١٢٣٩ م) والصراع محتدم بين الملك الصالح نجم الدين أيوب » ، « والملك الصالح اسماعيل . وكان « الصالح أيوب » قد بعث برسوله الطبيب « سعد الدين » الدمشقى من مدينـــة نابلس (ومعه طيور البطائق يعرفه أحوال « الصالح اسماعيل » وقتاً بوقت ، فكان « سعد الدين » يكتب البطائق بما يراه من تغير الأحوال ويربطها على أجنحة الحمام ويعطيهم للبراج ، فيمضى بهم « السامرى » الذى عاد وزير « الصالح اسماعيل » ، وكان له بدمشق عيناً ، فيأخذ « السامرى » تلك البطائق ويكتب للملك « الصالح أيوب » بعكس ما كتبه « سعد الدين » ، فيطيب خاطره بذلك)[٣٣] .

وفى نفس الوقت أخذ « الصالح » فى مكاتبة عمه « الملك الصالح عماد الدين اسماعيل » فى الوصول إليه بنابلس ، وبعث إليه الطبيب « سعد الدين » ومعه الحمام ليسرحها إليه بما يتجدد (فاتفق أمر عجيب ، وهو أنه لما وصل « سعد الدين » إلى قلعة بعلبك أنزله « الصالح عماد الدين اسماعيل » بدار ، وبدل

عوض الحمام الذى فى قفص « سعد الدين » بحمام آخر من حمام القلعة ببعلبك)[٣٤] .

شرع « الصالح عماد الدين » بعد ذلك فى التدبير لإنتزاع دمشق من يد أخيه « الملك الصالح نجم الدين أيوب » فنجده يرسل جواسيسه إلى ابن أخيه « الملك العادل » يعرفه بما عزم عليه ، وأنه فى طاعته ، وأنه فى حالة تملكه دمشق سوف يخطب له على منابرها ويضرب السكة باسمه ، كما كتب إلى « الملك المجاهد » صاحب حمص يلتمس معاونته .

يحدث كل ذلك وكتبه متواصلة إلى « الملك الصالح نجم الدين أيوب » يعده فيها بتقديم النجدة له (ففطن بذلك « الطبيب سعد الدين » ، وكتب البطائق على أجنحة الحمام بهذا الأمر إلى « الملك الصالح نجم الدين » ، فكان كلما سرّح « سعد الدين » منها طائراً وقع فى برجه بقلعة بعلبك ، فأتى به البراج إلى الملك الصالح عماد الدين ، ثم إن الصالح عماد الدين زوّر بطاقة على الطبيب سعد الدين فيها « إن المولى الملك الصالح عماد الدين فى الإهتمام للمسير إلى المعسكر المنصور ، وإنه باقٍ على الطاعة ، وسرّح هذه البطاقة المزورة على جناح طائرة من الطيور التى وصلت مع الطبيب سعد الدين)[٣٥] ، فلما وقعت هذه البطاقة ظن أنها من عند رسوله ، فطاب قلبه واطمأن .

وَالىَ « الصالح عماد الدين » إرسال البطائق المزورة ، فى الوقت الذى كان « سعد الدين » يسرّح فيه البطائق فتقع فى قلعة بعلبك ، فتصل إلى « الصالح عماد الدين »[٣٦] .

وبذلك تمكن « الصالح عماد الدين » من أخذ دمشق ، على حين عاد « الملك الصالح » خائباً[٣٧] .

أما فى عصر سلاطين المماليك فى مصر والشام فقد إزداد الإعتماد على

الحمام الزاجل حتى صار له أثر كبير فى تجميع قوى السلطان للقضاء على القلاقل التى حدثت من جانب المناوئين له أو الخامرين عليه من الأمراء .

ففى أثناء الصراع الذى دار بين الأمير الكبير « يلبغا » وبين غيره من الأمراء والسلطان شعبان ، نادى من بقى على ولائه للسلطان ، وبعد أن فر الأمير « يلبغا » بأن من أراد من الأمراء الأمير « يلبغا » فليتبعه ، ومن أراد السلطان فليقم مع من بقى من الأمراء فى محاربة « يلبغا » . (وكتب البطائق إلى الأسكندرية ، ودمياط ، ورشيد ، والبرلس على أجنحة الحمام بقدوم من بها من الأمراء والأجناد . . . وكتب بحضور من بالوجه القبلى والوجه البحرى أيضا)[٣٨] ، وعلى ذلك تمكن السلطان من مجابهة الخصوم[٣٩] .

كذلك حدثت بدمشق سنة (٧٩٢ هـ / ١٣٨٩ م) غوغاء عظيمة وصلت أخبارها إلى مصر ، وذلك أن طوائف من المماليك وعوام دمشق تجمعوا بقصد تملكها ، فسرح الأمير الكبير « أيتمش » الطائر من قلعة دمشق إلى سلمية يعلم الأمير « يلبغا الناصرى » بذلك ، فركب « الناصرى » من فوره والوقت منتصف الليل وتقاتل مع المذكورين[٤٠] .

ومثال ذلك حدث سنة (٨٠٧ هـ / ١٤٠٤ م) عندما ركب الأمير « يشبك الشعبانى » والأمراء لمحاربة السلطان ، وواصلوا مسيرهم من دمشق حتى قاربوا بلبيس ، وهنا وقعت البطاقة من بلبيس تفيد بأن العساكر الشامية الخامرين قد وصلوا إلى قطيا فحين علم السلطان ذلك خرج إليهم بعساكره واقتتل معهم[٤١] .

ومن ناحية أخرى لعب الحمام دوراً هاما فى الإفصاح عن رأى المماليك فى السلطان وأفعاله . فهم وإن لم يستطيعوا مواجهته برأيهم ، إلا أنهم لجأوا إلى توصيل رأيهم إليه على أجنحة الحمام .

من ذلك ما حدث سنة (٧٢٠ هـ / ١٣٢٠ م) عندما كثرت الأوراق المرسلة فى السلطان وأمرائه وأهل دولته (وإلقائها من غير أن يعلم من أين هى ، أو ربطها بجناح طائر حمام ، وحذفه خارج حائط الميدان تحت القلعة إلى داخله)(٤٢) .

ومثال ما حدث سنة (٧٢١ هـ / ١٣٢١ م) إذ (ألقيت ورقة فى جناح طائر وجدت بالإسطبل تتضمن الإنكار على السلطان ، وأنه فرّط فى ملكه ومماليكه ، والعسكر قد تلف ، وقد باع أولاد الناس الإقطاعات التى بأسمائهم ، وصاروا يسألون الناس الحاجة)(٤٣) .

وتكرر نفس الشىء سنة (٧٢٦ هـ/١٣٣٥ م) ، إذ سقط طائر حمام بالميدان وعلى جناحه ورقة تضمنت الوقيعة بالأمير النشو وذويه ، والقدح فى السلطان بأنه خرّب دولته(٤٤) .

(حـ) الحمام وأهميته فى وقائع المسلمين :

استفاد المسلمـــون من خدمات الحمام الزاجل فى وقائعهم وخاصة ضد الصليبيين والتتار .

مثال ذلك أنه حدث أثناء نوبة عكا سنة (٥٨٦ هـ/١١٩٠ م) أن انقطع خبر البلد ، وامتنع دخول الإمداد إليها بسبب محاصرة الفرنج لشاطئها ، فانتدب العوّام للسباحة إليها ، بعد أن حملوا على أوساطهم نفقات الأجناد.

ويصف لنا « الأصفهانى » فى أسلوب شيق مخاطرة هؤلاء العوام والمكانة التى صارت للحمام فى نفوس الأجناد بعد تلك النوبة بقوله :

(ويخاطرون بأنفسهم مع احتياطهم ، ويحملون كتباً وطيوراً ، ويعودون بكتب وطيور ، ونكتب إليهم ويكتبون إلينا على أجنحة الحمام

بالترجمة المصطلح عليها سر الأمور . . . وكان فى العسكر من إتخذ حماما تطوف على خيمته وتنزل فى منزلته ، وعمل لها برجا من خشب وهرادى — قطع مزقة — من قصب ، ويدرجها على الطيران من البعد ، ويوردها لشبعها وربما أحب الحب وأعذب الورد . وكنا نقول : « ما هذا الولع بما لا ينفع والوله بما لا ينجع » ، حتى جاءت نوبة عكاء فنفعت . . . فصرنا نحبوا صاحب الطيور بالإطراء ونخصه بالمدح والثناء ونأمره بالإستكثار . . . وكنا نعرف بها جلية الأحوال . . . فإنها أمينة على الأسرار)(٤٥) .

كذلك ساهم الحمام الزاجل فى اطلاع حكام المسلمين على كل ما يتجدد بالثغور وغيرها ، فقد جرت العادة (أن يطالع نواب المملكة السلطان بما يتجدد عندهم على أيدى البريدية . وتارة على أجنحة الحمام ، فتعود إليهم الأجوبة السلطانية وعليها العلامة)(٤٦) .

وعلى ذلك فحينما نازلت طائفة من الفرنج ثغراً « لنور الدين » أتاه الخبر فى يومه (فكتب إلى العساكر المجاورة لذلك الثغر بالإجتماع والمسير بسرعة وكبس العدو ، ففعلوا ذلك فظفروا ، والفرنج أمنوا لبعد نور الدين)(٤٧) .

وحينما نازل الفرنج برج دمياط سنة (٦١٥ هـ / ١٢١٨ م) ، خرج « الملك الكامل » بعساكره فى ثالث يوم من سقوط البطاقة بخبر نزول الفرنج(٤٨) .

وإبان كبسة الفرنج لمدينة المنصورة سنة (٦٤٧هـ/١٢٤٩م) سرح الطائر بذلك إلى القاهرة(٤٩) .

كذلك لعب الحمام نفس الدور فى مجابهة المسلمين لجحافل التتار .

فنى سنة (٦٨٠هـ / ١٢٨١م) حدث أن قفز شخص من التتر إلى حماة وطلب من نائبها أن يكتب (الساعة إلى السلطان على جناح الحمام ، وعرفه أن القوم ثمانون ألف مقاتل تحت القلب ... وهم طالبون القلب ، والميمنة التى لهم قوية جداً ، فيقوى ميسرة المسلمين ، ويحترز على السناجق ، فقر السلطان الكتاب ، وركب عند إسفار الصباح لتقوية الميسرة)(٥٠) .

ومن جهة أخرى فقد جرت العادة فى نقل الأخبار السعيدة ، كانتصار المسلمين على اعدائهم أو غير ذلك من المناسبات السعيدة ، أن تخلق — تمسح — الطيور وبطائقها بالعطور الطيبة . أما فى حالة الأخبار السيئة ، — كالهزيمة مثلا — فكانت تلطخ وبطائقها بالسواد(٥١) .

يضاف إلى كل ما سبق ذكره أن الحمام الزاجل استخدم فى أغراض ومناسبات أخرى ، مثل الإعلام بموعد قدوم السلطان — من الشام مثلا — إلى عاصمة ملكه ، بقصد الإستعداد لاستقباله ، كما استخدم فى إخطار السلطان بكل من يصل أو يتطرق على حدود المملكة المصرية (إما من واصل أو هارب)(٥٢) ، بقصد الحصول على إذن باستقباله أو رده .

إذ لما نزل « تورانشاة » بقلعة دمشق وحلف له الأمراء وتسلطن بطق الطائر بذلك إلى المعسكر والقاهرة ، فضربت البشائر بالمعسكر وبالقاهرة(٥٣) .

وبعد أن نزل السلطان « فرج » قطيا — بعد مجيئه من الشام — (سرح الطائر إلى قلعة الجبل بأنه يقدم يوم الأربعاء ثانى عشرة ، فتأهب الناس إلى لقائه وخرجوا إليه)(٥٤) .

وفى سنة (٨١٥هـ/١٤١٢م) وقعت بطاقة تتضمن قدوم الأمير « كزل » ، الذى أتى ليخبر السلطان « فرج » بأن العساكر المصرية والشامية قد اتفقوا على كلمة واحدة ، وأنهم خلعوه(٥٥) .

وفى سنة (٨٢٠هـ/١٤١٧م) قدم الأمير «أقباى المؤيدى» نائب حلب بغير مرسوم من السلطان (وكان عند وصوله إلى قطيا أرسلوا البطاقة بحضوره فأمر بتلقيه، فتلقوه بسرياقوس)(٥٦).

وفى أثناء حرب المسلمين للتتار سنة (٦٨٠هـ/١٢٨١م) ورد الخبر إلى مصر من قاقون على جناح الطائر، بأن جماعة من ميسرة العساكر السلطانية وصلوا منهزمين من العدو (ووصل بعض الأمراء إلى قطيا .. فاشتد القلق عند ورود هذا الخبر، وجرد الملك الصالح فى الحال عسكراً... فى كثير من العربان إلى قطيا لرد المنهزمين وإعادتهم)(٥٧).

ثانيا — اختيار حمام البطائق وتعليمه وكيفية إرساله بالبطاقة

(١) ما يختار للزجل من الحمام:

تفرس العلماء والأقدمون وذوو الفراسات فى اختيار الحمام المراد زجله، شأنهم فى ذلك شأن تفرسهم فى الخيل والناس والجواهر؛ وذلك لأن الطير — كغيرها — تختلف فى طباعها اختلافاً شديداً، (فمنها القوى، ومنها الضعيف، ومنها البطيء، ومنها السريع، ومنها الذهول، ومنها الذكور، ومنها القليل الصبر على العطش ومنها الصبور، وذلك لا يخفى فيهن عند التعليم والتوطين فى سرعة الإجابة والإبطاء)(٥٨).

وكان أن اتفقوا على أن جميع الفراسة التى لا تخطىء فى حمام الأمصار لا تخرج عن أربعة وجوه:

الوجه الأول: التقطيع، والثانى: المجسة(٥٩).

والثالث: الشمائل، والرابع: الحركة.

(فأما التقطيع، فانتصاب العنق والخلقة ، واستدارة الرأس من غير عظم ولا صغر ، وعظم القرطمتين(٦٠) ونقاؤهما ، واتساع المنخرين ، وانهرات الشدقين ، وسعة الجوف ، ثم حسن خلقة العينين مع توقدهما ، وقصر المنقار فى غير دقة ثم اتساع الصدر، وامتلاء الجؤجؤ (٦١) ،وطول العنق ، واشراف المنكبين ، وانكماش الجناحين ،وطول القوادم فى غير إفراط ، ولحوق بعض الخوافى ببعض ، وصلابة القصب فى غير انتفاخ ولا يبس ، واجتماع الخلق فى غير الجعودة والكزازة(٦٢) ، وعظم الفخذين ، وقصر الساقين والوظيفين ، وافتراق الأصابع ، وقصر الذنب ، وخفته من غير تفنين(٦٣) وتفريق ، ثم توقد الحدقتين ، وصفاء اللون . فهذه علامة الفراسة فى التقطيع .

وأما علامة المجسة ، فوثاقة الخلق ، وشدة اللحم ، ومتانة العصب، وصلابة القصب ، ولين الريش فى غير رقة ، وصلابة المنقار فى غير دقة .

وأما علامة الشمائل ، فقلة الإختيال ، وصفاء البصر ، وثبات النظر ، وشدة الحذر ، وحسن التلفت ، وقلة الرعدة عند الفزع ، وخفة النهوض إذا طار ، وترك المبادرة إذا لقط .

وأما علامة الحركة ، فالطيران فى علو ، ومد العنق فى سمو ، وقلة الإضطراب فى جو السماء ، وضم الجناحين فى الهواء ، وتتابع الركض فى غير اختلاط ، وحسن القصد فى غير دوران ، وشدة المد فى الطيران . فإذا أصبته جامعاً لهذه الصفات فهو الطائر الكامل)(٦٤) ، (وإلا فبقدر ما فيه من هذه المحاسن تكون هدايته وفراهته)(٦٥) .

كذلك تفرسوا فى ألوان الحمام وشياته ، بل وفى تعداد الرياش المعتبرة فيها ، وهى رياش أجنحتها وأذنابها(٦٦) ، وبيان الفرق بين الذكر والأنثى .... والزمان والمكان اللائقين بالإفراخ)(٦٧) .

ففيما يختص باللون والشيات أجمع العلماء على أن أحسن الحمام الهداء ما كان لونه أبيض أو أخضر أو كان منمراً(٦٨) .

وإذا كان العراقيون هم أول من أعتنوا بالحمام وتنافسوا فى اقتنائه وذلك منذ عهد خلفاء بنى العباس(٦٩) ، فإنهم قد اختلفوا فى الجنس المراد زجله .

فالبغداديون يفضلون الإناث على الذكور . وحجتهم فى ذلك (أن الذكر إذا سافر وبَـعُدَ عهده بقمط الإناث ، وتاقت نفسه إلى السفاد ، ورأى أنثاه فى طريقه ، ترك الطلب إن كان بَعُـدَ فى الجولان ، أو ترك السير إن كان وقع على القصد ومال إلى الأنثى ، وفى ذلك الفساد كله)(٧٠).

أما البصريون فيزعمون أن الذكر (أحن إلى بيته لمكان أنثاه ، وهو أشد متناً وأقوى بدناً ، وهو أحسن إهتداء ، فنحن لا ندع تقديم الشيء القائم إلى معنى قد يعرض وقد لا يعرض)(٧١) .

(ب) طريقة زجل الحمام :

تصح الإشارة أولا إلى أن القاعدة العامة فى الزجل ألا يزجل الزجال من الحمام (ما كان منشؤه فى بلاد الحر فى بلاد البرد ، ولا ما كان منشؤه فى بلاد البرد فى بلاد الحر ، إلا ما كان بعد الإعتياد ، ولا يصبر على طول الطيران فى غير هوائه وأجوائه طائر إلا بطول الإقامة فى ذلك المكان)(٧٢).

يبدأ زجل الحمام بعد فطامه عن أبويه مباشرة(٧٣) ، فيشرع الزجال أولاً فى إطعام الأفراخ من يده ، وفى سقيها من فمه ، حتى إذا علم أنها قد شبعت وارتوت أخذ فى مداعبتها والسير أمامها لتتبعه ، يفعل ذلك فى نهاره مرتين أو أكثر ، وذلك كله بقصد تعويدها الألفة والإستئناس .

فإذا لاحظ أن الأفراخ قد اشتدت وقويت على الطيران قليلاً ، وضع مع كل فرخ الجنس المخالف له ، وذلك ليألف كل صاحبه(٧٤) .

فإذا أراد أن يمرن الأفراخ على الطيران أخرجها وهى جائعة مع قبيلة من الحمام الفاره ، حتى إذا ألقى إليها الحب أسرعت فى النزول للقطها(٧٥) .

وينصح « الجاحظ » الزجال فى هذا الشأن بقوله : (ولا تخرج والريح عاصف ، فتخرج قبل المغرب وانتصاف النهار ، وحذاقهم لا يخرجونها مع ذكورة الحمام ، فإن الذكورة يعتريها النشاط والطيران والتباعد ومجاوزة القبيلة ، فإن طارت الفراخ معها سقطت على دور الناس ، فرياضتها شديدة ، وتحتاج إلى معرفة وعناية ، وإلى صبر ومطاولة)(٧٦) .

فإذا كملت تلك المرحلة خرج الزجال بالحمام إلى ظهر سطح عال ونصب عليه علماً ذا لون واضح ، ثم أخذ فى تطيير الحمام ، شريطة ألا يجاوز الحمام ذلك المحل ، وأن يكون علف الحمام بالغداة والعشى ، ثم يلقى لها ذلك العلف بعد تطييرها (قريباً من علمه المنصوب له حتى يألف المكان ويتعود الرجوع إليه)(٧٧).

ولا ينبغى للزجال أن يطير الذكر وأنثاه ، بل يجعل (أحدهما محتبساً إذا أرسل صاحبه ، ليتذكره فيرجع إليه ، فإن خيف عليه أن يكون قد مل زوجته عرضت عليه زوجة أخرى قبل الزجل)(٧٨) .

وله أن يقص أو ينتف(٧٩) الأنثى ويطير الذكر ،فإنه يتوق إلى زوجته وينزع إليها مسرعاً .

فإذا إهتدى الذكر إلى المكان ، ونبت ريش الأنثى صنع بها كذلك(٨٠) فإن إهتدت بدورها إلى المكان ، طيرا جميعاً ومنعا من الإستقرار ، إلا أن يظن بهما الإعياء والكلل .

فإذا اكتملت تلك المرحلة وطن لهما الزجال سائر المراحل فى البر والبحر بحيث إذا إرتفعا فى الجو من أى مكان عاينا السطح والعلم ، فإن رجعا من المكان الذى طيرهما منه مرات ومرات ، زجلا إلى مكان أبعد منه(٨١) ، وهكذا حتى يبلغ بهما الغاية .

أما إذا ذعر الحمام فى أثناء طيرانه من طلب جارح له ، فالواجب على الزجال أن يضمه ويستفرخه ، وذلك لأن الذعر يظل به (لا يفارقه ولا يسكن حتى تستأنف به التوطين)(٨٢) .

كذلك يجب على كل زجال أن يعلم الحمام ورود العيون والغدران والأنهار ، فقد يحتاج الحمام إلى الشرب أثناء رحلته ، فإذا لم يكن قد تعود نظر المسطحات المائية والشرب منها إضطرب وغرق .

يبدأ ذلك الأسلوب بأن يكف الزجال بصر الحمامة بأصابعه ، (وليكن معطشاً ، فإنه أجدر أن يشرب . تفعل ذلك مراراً ثم تفسح له المنظر أولا أولا حتى يفكر ماهو فيه ، فلا تزال به حتى يعتاد الشرب بغير سترة) (٨٣) .

فإذا حذق الزوجان كل ماسبق ، وضعا فى قفص يسمح لهما بمشاهدة طريق الرحلة ، وأرسلا إلى المحل المراد مراسلته(٨٤) . فالقاعدة إذن هى تبادل الحمام بين المدن ، فقد كان — وعلى سبيل المثال — (بدمشق حمام من مصر ، وبمصر حمام من دمشق)(٨٥) .

فإذا وصلا ، حبسهما البراج أكثر من شهر ، وأخذ فى إطعامهما من يده يومياً مع مداعبتهما ، وذلك حتى يعتادا المكان ويألفا البراج ، فإنه إذا تعجل فى تسريحهما ربما رجعا إلى مكانهما الأول ، ولم يعودا (٨٦).

(ج) تسريح الحمام :

القاعدة العامة فى التسريح هو ماسبقت الإشارة إليها من ضرورة حبس

الأنثى وإرسال الذكر أو العكس ، وأن لا ترسل الحمائم إلا بعد إطعامهما الطعام الكافى .

وكانت العادة المتبعة فى كل مملكة من الممالك الإسلامية أن يتوخى الإبعاد فى التسريح عند مستقر الحمام ؛ (والقصد بذلك أنها لا ترجع إلى أبراجها من قريب)(٨٧) .

والواجب أنه إذا أطلق الطائر من مصر فلا يطلق إلا من أمكنة معلومة ، فإذا سرح من قلعة الجبل إلى الإسكندرية فلا يسرح إلا من أول المراكز وهى منية عقبة بالجيزة ، وإذا سرح إلى جهة الشرقية فلا يسرح إلا من مسجد تبر(٨٨) خارج القاهرة . أما إذا سرح إلى دمياط فلا يسرح إلا من ناحية بيسوس بشط بحر منجى(٨٩) ، (وكان يسير مع البراجين من يوصلهم إلى هذه الأماكن من الجاندارية)(٩٠) لحمايتهم وحفظ مكنون الحمام .

فإذا كانت الحمامة غير فارهة وجب على البراج أن يتبعها بالملاحظة قليلاً مقدار ربع ساعة حتى لا تتوقف فى إحدى الأشجار عن التسريح ، فإن توقفت وجب عليه أن يحثها على الطيران(٩١)

ولضمان تعويد الحمام غير الفاره على الرواح والرجوع — دون ما عناء كان بعض البراجين يقومون بحبس الأنثى ، وإرسال الذكر مع أنثى المكان المراد مراسلته ، وحين بلوغهما ذلك المكان ، تحبس الأنثى ويسرح الذكر بالجواب إلى المكان الذى أتى منه(٩٢) .

ولزيادة الإطمئنان فى توصيل البطاقات إلى المراسلين ، كانت القاعدة الغالبة أن تسرح إحدى الطيور أولا ، ثم بعد ساعتين من إطلاق الأولى تسرح الثانية ، ولذلك كان (ولا بد وأن يكتب : « سرح الطائر ورفيقه » ، حتى إذا تأخر الواحد ترقب حضورة أو تطلب)(٩٣) ، أو أن يطلق الثانى لئلا يكون الأول قد وقع فى أحد أبراج المدينة(٩٤).

كما اقتضت العادة أن يعمل فى الطيور السلطانية علائم ليسهل تمييزها عن غيرها ، (وهى داغات فى أرجلها ، أو على مناقيرها ، ويسميها أرباب المعروب: « الإصطلاح »)(٩٥) .

وكان إذا سقط الطائر بالبطاقة لا يجرؤ أحد أن يقطع البطاقة منه ، إلا السلطان ، بيده من غير واسطة ، فقد كان لهم (عناية شديدة بالطائر ، حتى أن السلطان إذا كان يأكل وسقط الطائر لا يمهل حتى يفرغ من الأكل، بل يحمل البطاقة ويترك الأكل ، وهكذا إذا كان نائماً لا يمهل بل ينبه)(٩٦) .

وكذلك إن كان فى الموكب ، أو يلعب بالأكرة ، وذلك كله (لأنه بلمحة يفوت ولا يستدرك المهم العظيم ، إما من واصل ، أو هارب ، وإما من متجدد فى الثغور)(٩٧) .

(د) نسخ البطائق وطريقة تعليقها بالطائر

(ا) نسخ البطائق :

تكتب بطائق الحمام – فضلا عن الملطفات ، وما فى معناها – بقلم يعرف « بالغبار » ، وهو قلم ضئيل ، (سمى بذلك لدقته . . . وبعضهم يسميه « قلم الجناح »)(٩٨). هذا وقد استخدم فى نسخ البطائق ورق صغير خفيف عرف باسم « البطائق »(٩٩) .

والجدير بالذكر أن نسخ البطائق كان على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون البطاقة «بعلامة شريفة»(١٠٠).

وتكون نحو ثلثى وصل من ورق البطائق(١٠١) .

ويذكر كل من « السيوطى والمقريزى » نقلا عن كتاب « تمائم الحمائم» لابن عبد الظاهر ، أن « ابن عبد الظاهر »(١٠٢) رأى الأوائل لا يكتبون فى أولها بسملة(١٠٣) ، إنما تكون صورتها على حسب ما ذكره «القلقشندى»، (أن يكتب فى رأس الورق المذكور فى الوسط سواء : « الإسم الشريف» ،

وتحته ملصقاً به من غير بياض سطر واحد كامل من يمين الورق بغير هامش بما يأتى ذكره .

ثم يخلى بيت العلامة تقدير أربعة أصابع مطبوقة ، ثم تكتب تتمة الكلام أسطراً متلاصقة بنسبة الأول ، بغير هامش أصلا إلى آخره ، والذى يكتب من يمين الورق : « الله الهادى ، سرح الطائر الميمون ورفيقه ، هداهما الله تعالى فى الساعة الفلانية ، من اليوم الفلانى ، من الشهر الفلانى ، من سنة كذا وكذا(١٠٤) ، إلى المجلس الكريم ، أو السامى ، الأمير فلان والى فلانة ، أو نحو ذلك ، يعلمه أن الأمر كذا وكذا ، ومرسومنا إليه أن يتقدم بكذا وكذا ، فليعلم ذلك ويعتمده ، والله الموفق بمنه وكرمه إن شاء الله تعالى ، حسبنا الله ونعم الوكيل . والمستند لها : « حسب المرسوم الشريف »)(١٠٥) .

كذلك أورد كل من «المقريزى والسيوطى» ملاحظات « ابن عبد الظاهر على مواد البطائق والتى شارك فى كتابة بعضها ، أنه (لا يكثر فى نعوت المخاطب فيها ، ولا يذكر حشو فى الألفاظ ، ولا يكتب إلا لب الكلام وزبدته . . . ، ولا يعمل للبطائق هامش ولا تجمل)(١٠٦) ، (وجرت العادة بأن يكتب فى آخرها : « وحسبنا الله ونعم الوكيل » ، وذلك حفظ لها)(١٠٧) .

الضرب الثانى : أن تكون بغير علامة .

(وصورتها أن يكتب فى رأس الورقة ، فى الوسط موضع الإسم : «الله الهادى بكرمه » ، والأسطر متلاصقة بغير هامش ، ولا يخلى فيها بيت علامة. وصورة ما يكتب فيها : «المرسوم بالأمر الشريف العالى ، المولوى ، السلطانى ، الملكى ، الفلانى . الفلانى ، أعلاه الله تعالى وصرفه ، أن يسرح هذا الطائر الميمون ورفيقه ، هداهما الله تعالى فى وقت كذا وكذا ؛ ويكمل على حسب

ما تقدم . « والله الموفق حسب المرسوم الشريف ، إن شـــاء الله تعالى »)(١٠٨) .

أما إذا تطلب الحال نقل البطاقة من مكان بعيد عن السلطان ، فيجب أن تعنون البطاقة ، (فيكتب لها عنوان لطيف حتى لا يفتحها أحد . وكل وال تصل إليه يكتب فى ظهرها أنها وصلت إليه ونقلها ، حتى تصل مختومة)(١٠٩).

أما إذا كانت مرسلة إلى غير ذات السلطان ، مثل أن تنقل من بلبيس إلى قطيا (فيكتب بعد ذكر المرسوم به : « ويتقدم بنقل البطاقة إلى فلان الفلانى ، ليعتمد مضمونها ويعمل بحسبها » ، فإن كانت منقولة إلى مكان ثالث كتب بعد ذلك : « ثم ينقلها إلى فلان ، ليعتمد مضمونها أيضاً ويعمل بمقتضاها ، فيعلم ذلك ويعتمده » ، والتتمة حسب ما تقدم)(١١٠) .

هذا فى أوقات السلم ، أما فى أوقات الحروب فكانت البطائق تحمل على (أجنحة الحمام بالترجمة المصطلح عليها سر الأمور)(١١١) .

(ب) تعليق البطاقة بالطائر :

جرت العادة أولا ألا تحمل البطاقة إلا تحت جناح الطائر ، مغروزة ومثبتة به بخيط رفيع (لأمور منها : حفظ البطاقة من المطر ، وقوة الجناح)(١١٢) .

ولكنهم عدلوا عن ذلك ووضعوها فى ذنب الطائر(١١٣)، ويرجع ذلك إلى أنها إذا وضعت تحت ذنب الطائر (صارت خوافى وراء الخوافى ، وغطت سرّها المودع بكتمان سحبت عليه ذيول ريشها الضوافى)(١١٤) .

ثالثا ـ مراكز الحمام

كان للحمام مراكز (أبراج) شأنه فى ذلك شأن محطات البريد ، وكانت المسافة بين المركز والآخر تعادل (ثلاثة مراكز من مراكز البريد ، فلا يتعدى الحمام ذلك المركز ، وينقل عند نزوله المركز ما على جناحه إلى طائر آخر ، حتى يسقط بقلعة الجبل ، فيحضره البراج ، ويقرأ كاتب السر البطاقة)(١١٥) على السلطان .

ويذكر «المقريزى» أنه كان بقلعة الجبل عدة أبراج برسم الحمام الزاجل، وأنه بلغت عدتها ـ على حسب ما ذكر فى كتاب « تمائم الحمائم » إلى آخر سنة سبع وثمانين وستمائة ـ ألف وتسعمائة طائر ، وأنه بها عدة من المقدمين لكل واحد منهم جزء معلوم ، وأن الطيور المذكورة ما كانت تبرح أبراج القلعة إلا للتسريح ، عدا طائفة منها ، فإنها كانت فى برج بالبرقية ، يعرف ببرج الفيوم ، وهو برج رتبه الأمير « فخر الدين عثمان بن قزل » ، أستادار « الملك الكامل محمد بن الملك العادل أبى بكر بن أيوب » الذى شمل إقطاعه جميع أراضى الفيوم)(١١٦) .

كما كان فى كل مركز من المراكز التى بين مصر والشام ـ ما بين أسوان إلى الفرات ـ والثغور حمائم لاتحصى ، (وجميعها تدرج وتنقل من القلعة إلى سائر الجهات. وكان لها بغال الحمل من الإصطبلات السلطانية، وجامكيات البراجين والعلوفات تصرف من الأهراء السلطانية ، فتبلغ النفقة عليها من الأموال ما لا يحصى كثرة . وكانت ضريبة العلف لكل مائة طائر ربع ويبة فول كل يوم)(١١٧) .

خطوط المسارح :

أولا : الأبراج الآخذة من قلعـــة الجبل إلى سائر الجهات فى عصر سلاطين المماليك :

(أ) الخط بين قلعة الجبل والوجه القبلى .

ويقرر المؤرخون أن تدريج الحمام بالوجه القبلى قد انقطع ، وأنه (كان متصلا إلى قوص وأسوان وعيذاب)(١١٨) .

ويرجع « ابن شاهين » هـذا الإنقطاع إلى خراب قوص ، إذ يقول مانصه : (فأما ماكان من قلعة الجبل إلى قوص ، فله مدة مديدة بطال لكثرة خراب قوص) (١١٩) .

والمعروف أنه لنقل إحدى البطاقات على خط واحد من خطوط الحمام الزاجل ، أن الرسالة لابد وأن تمر على جميع المراكز الواقعة على هـــذا الخط(١٢٠) ، وأن خراب أى مركز يقضى على مايتبعه من مراكز .

(ب) الخط من قلعة الجبل إلى ثغر الاسكندرية ، ويضم مركزين هما : منوف العليا ، ودمنهور الوحش(١٢١) .

(ج) الخط من قلعة الجبل إلى ثغر دمياط ، وبه مركزان : بنى عبيد ، وأشمون الرمان(١٢٢) .

(د) الخط من قلعة الجبل إلى السويس ، من طريق الحاج(١٢٣) .

(هـ) الخط من قلعة الجبل إلى بلبيس ، متصلا بالشام(١٢٤) .

ويقرر « القلقشندى » أن (أصلُ هذه الأبراج كلها برج قلعة الجبل المحروسة ، ومنها التدريج إلى سائر الجهات)(١٢٥) .

هذا وينفرد « ابن شاهين » بذكر مسارح للحمام آخذة من قلعة الجبل

إلى الفرات ، وتمر أولا ببلبيس ، ثم الصالحية ، ثم قطيا ، ثم الواردة ، ثم غزة ، ومنها تتفرع المسارح إلى جهة دمشق ، وإلى غير جهتها(١٢٦) .

ثانيا : الأبراج الآخذة من غزة وما يتفرع عنها :

تتشعب مسارح الحمام الآخذة من غزة إلى غير جهة دمشق وإلى جهتها .

فأما المسارح الآخذة إلى غير جهة دمشق ، فمن غزة إلى الخليل ، ومن غزة إلى القدس ، ومن غزة إلى نابلس(١٢٧) .

وأما ما كان إلى جهة الشام ، فمن غزة إلى لُـد ، ومن لد إلى قاقون ، ومن قاقون إلى جينين ، ومن جينين تتشعب المسارح إلى غير جهة دمشق وإلى جهتها .

فأما ما كان إلى غير جهة دمشق ، فمن جينين إلى صفد .

وأما ما كان إلى جهة دمشق ، فمن جينين إلى بيسان ، ومن بيسان إلى أربد ، ومن أربد إلى طفس ، ومن طفس إلى الصنمين ، ومن الصنمين إلى دمشق ، (ومن كل واحدة من هذه المراكز إلى ما جاورها من المشاهير ، كمن بيسان إلى أذرعات ، ومن طفس إليها ؛ لإشعار والى الولاة)(١٢٨) .

ثالثا : الأبراج الآخذة من دمشق وما يتفرع عنها :

وتتشعب من دمشق إلى غير جهة حلب وإلى جهتها .

فأما المسارح التى الى غير جهة حلب ، فمن دمشق إلى بعلبك ومن دمشق إلى القريتين(١٢٩) .

هذا وينفرد « ابن شاهين » بذكر مسارح أخرى من دمشق ، إذ يقول ما نصه : (ومن دمشق إلى صيدا ، وإلى بيروت ، وإلى تربلة ، ثم إلى طرابلس)(١٣٠) .

وأما ما كان إلى جهة حلب، فمن دمشق إلى قارا ، ثم من قارا إلى حمص، ومن حمص إلى حماة ، ومن حماة إلى المعرة ، ثم من المعرة إلى حلب(١٣١) .

رابعاً : الأبراج الآخذة من حلب وما يتفرع عنها :

من حلب إلى البيرة ، ومن حلب إلى قلعة الروم(١٣٢) ، ومن حلب إلى بهنسا ، ومنها إلى (بقية ماله شأن مما حولها)(١٣٣) ، ثم من القريتين إلى تدمر ، ومنها إلى السخنة ، ومنها إلى قباقب ، ومنها إلى الرحبة .

ويذكر « العمرى » أن تدريج الحمام قد تعطل على أيامه من السخنة إلى قباقب ، وإنما صار يسوق ببطائق تدمر الواقعة بالسخنة منها إلى قباقب ، ثم يسرح من قباقب إلى الرحبة)(١٣٤) .

وإلى جانب ما سبق ذكره من تسريح غير مباشر ، كان هناك تسريح مباشر بين قلعة الجبل والولايات الأخرى ، فإذا أراد السلطان أن يبعث برسالة عاجلة إلى دمشق — على سبيل المثال — أطلق حمامة من حماماتها ، فتصل إليها فى مرحلة واحدة ، فقد كان بدمشق حمام من مصر ، وبمصر حمام من دمشق (١٣٥) كما سبق أن ذكرنا .

ويقرر « المقريزى » فى صراحة أنه (قد بطل الحمام من سائر المملكة إلا ما كان ينقل من قطيا إلى بلبيس، ومن بلبيس إلى قلعة الجبل)(١٣٦) .

أما ما كان بين مصر وغيرها من الممالك الإسلامية ، فالملاحظ أنه ظل قائماً ، وإن اقتصر على الأمور المستعجلة ، والسابق ذكرها .

أما عدا ذلك ، فقد حل البريد محله ، وفى أحايين كثيرة استخدم النظامان معاً ، ففى سنة (٧٧٦ هـ / ١٣٧٥ م) — على سبيل المثال — (سقط الطائر

بفتح سيس ، بعث به الأمير « بيدمر » نائب الشام ، ثم قدم من الغد البريد من النواب بذلك)(١٣٧) .

غير أن النظامين مالبثا أن هويا تحت ضربات المغول وتخريبهم لمراكز الحمام ومحطات البريد فى أواخر القرن الثالث عشر للميلاد(١٣٨) .

(واشتغل أهل الدولة بما نزل بالبلاد من المحن ، وما دهوا به من كثرة الفتن ، عن إقامة البريد ، فاختل بانقطاعه طريق الشام خللا فاحشاً . والأمر على ذلك إلى وقتنا هذا ، وهو سنة ثمان عشرة وثمانمائة)(١٣٩) .

الحواشى

(١) فى الأصل : « نحو » .

(٢) الفاكهى : مناهج السرور والرشاد، ورقة ١٤٢أ : ١٥٠ ا ، الجاحظ ، الحيوان: جـ ٣ ، ص ١٤٤ : ١٤٦ ، ١٧٠ ، الدميرى : حياة الحيوان الكبرى ، جـ ١ ، ٣١٤ ، ابن سيده : المخصص ، جـ ٨ ، ص ١٦٨ : ١٦٩ ، النويرى : نهاية الأرب ، جـ ١٠ ، ص ٢٦٨ ، ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٢١ : ٢٥ .

(٣) الجاحظ : الحيوان ، جـ٣ ، ص١٤٦ — ١٤٧ ، وأنظر أيضاً : الدميرى : حياة الحيوان ، جـ١ ، ص ٣٢٠ .

(٤) النويرى : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٦٨ ، وأنظر أيضاً : الدميرى : حياة الحيوان ، جـ ١ ، ص ٣١٤ . (وعن خصائص كل نوع أنظر : النويرى : نهاية الأرب ، جـ ١ ص ٢٦٨ : ٢٦٩) .

(٥) النويرى : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٦٩ ، الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ١ ، ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٩٢ هـ .

(٦) النويرى : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٦٩ — ٢٧٠ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ: الحيوان ، جـ٣ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، الدميرى : حياة الحيوان ، جـ١ ، ص ٣١٤ .

(٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص ٣٨٩ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ : الحيوان جـ٣ ، ص ١٤٦ — ١٤٧ ، ص ٢٥٦ — ٢٥٧ .

(٨) القزويني : عجائب المخلوقات ، ورقة ٣١٤ ، ابن سيده : المخصص ، جـ٨ ، ص ١٧٠ ،

(٩) حفظ العرب فى فترة الجاهلية والإسلام أنساب الحمام ، شأن حفظهم لأنساب خيولهم، فهم بذلك يكونون قد سبقوا غيرهم من العباسيين والفاطميين . أنظر : الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٠٩ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٠ ، ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ .

(١٠) القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٠ ، وأنظر أيضاً : الجاحظ : الحيوان، ج٣ ، ص ٢٠٩ : ٢١١ ، النويرى : نهاية الأرب ، ج١٠ ، ص ٢٧١ .

(١١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٦ — ١١٧ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص ٢٢١ ، القلقشندى صبح الأعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩٠ . هذا ويقرر القلقشندى « نفس الجزء والصفحة » أنه سبق القاضى « محي الدين عبد الظاهر » إلى التصنيف فى الحمام أبو الحسن ابن ملاعب الفوارس البغدادى » ، (فصنف فيه كتاباً للناصر لدين الله الخليفة العباسى ببغداد ، وذكر فيه أسماء الطائر ، ورياشه ، والوشوم التى توسم فى كل عضو ، وألوان الطيور ، وما يستحسن من صفاتها ، وكيفية إفراخها ، وبعد المسافات التى أرسلت فيها ، وذكر شيء من نوادرها وحكاياتها ، ومايجرى هذا المجرى. وأظن أن كتاب « القاضى الفاضل محى الدين عبد الظاهر » نتيجة عن مقدمته) .

(١٢) انقسم المؤرخون إلى فريقين بالنسبة للسنة التى اتخذ فيها نور الدين « الحمام الهوادى» ، فالفريق الأول يقرر أن ذلك كان سنة (٥٦٥ هـ/١١٦٩م) مثل : ابن شاهين: زبدة كشف الممالك ، ص١١٧ ، العمرى : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٦ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٠ .

أما الفريق الثانى فيقرر : أن ذلك كان سنة (٥٦٧ هـ/١١٧١ م) ويمثله : المقريزى: السلوك ، ج١ ، ق ١ ، ص ٥٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، الخطط ، ج٢ ، ص ٢٣٠ ، ابن الأثير : الكامل ، ج١١ ، ص ١٥١ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، الباهر ، ص ١٥٩ ، أبو شامة : الروضتين ، ج١ ، ق ٢ ، ص ٥٢٠ (نقلا عن ابن الأثير)، أبو الفدا : المختصر ، ج٣ ، ص ٥٢ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج٢ ، ص ٢٢٠ .

(١٣) ابن الأثير : الباهر ، ص ١٥٩ ، الكامل ، ج١١ ، ص ١٥١ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، أبو شامة : الروضتين ، ج١ ق٢ ، ص٥٢٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ، السيوطى: حسن المحاضرة ، ج٢ ص ٢٢٠ — ٢٢١ .

(١٤) ابن الأثير : الباهر ، ص١٥٩ ، أبو شامة : الروضتين ، ج١ ، ق٢ ، ص ٥٢٠ ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ .

(١٥) ابن الأثير : الباهر ، ص ١٧١ ، وانظر : الأنصارى : تفريج الكروب ، ص١٤ .

(١٦) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ، ص ٢٥٦ .

(١٧) المقريزى : خطط ، ج٢ ، ص ٦ .

(١٨)،(١٩) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ ١٠ ، ص ١٢٤ ، حوادث سنة ٧٤٦ هـ .

(٢٠) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق٣ ، ص ٧٢٥ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ . أما عند ابن تغرى بردى : « النجوم الزاهرة ، جـ١٠ ، ص ١٥٦ ؛ حوادث سنة ٧٤٧ هـ » (فبلغ مصروف الحمام الخضير خاصة سبعة آلاف درهم) .

(٢١) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ٣ ، ص٧٣٩ — ٧٤٠، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٢) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤٠ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٣) أنظر : ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ، جـ١٠ ، ص ١٧٠ ، حوادث سنة ٧٤٧ هـ ، المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤١ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ .

(٢٤) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ٣ ، ص ٧٤٥ ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ.

(٢٥) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ٦ ، ص١٣٨ ، حوادث سنة٥٩٢هـ : السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٢٦) ابن تغرى بردى : النجوم ، جـ٦ ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ ، حوادث سنة٦٢٢هـ، وانظر أيضاً : ابن واصل : مفرج الكروب ، جـ٤ ، ص ١٦٤ ، حوادث سنة ٦٢٢ هـ .

(٢٧) أنظر : ابن أيبك : الدر المطلوب ، ص ٣٤٩ ، حوادث سنة ٦٤٠ هـ . كذا المقريزى : السلوك ، جـ٣ ، ق١ ص ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٧٩ هـ .

(٢٨) أنظر : المقريزى : السلوك ، جـ ٢ ، ق٢ ، ص ٦٣٥ ، حوادث سنة ٧٤٦ هـ.

(٢٩) أنظر : المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ١ ، ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٧٢٧هـ .

(٣٠) أنظر : ابن بطوطة : تحفة النظار ، ص ١٣ ، المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ١ ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٧٢٧ هـ ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٤٣ .

(٣١) ابن بطوطة : تحفة النظار ، ص ٤٧ — ٤٨ .

(٣٢) : المقريزى : السلوك جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٢ ، حوادث سنة ٦٣٦ هـ .

(٣٣) ابن أيبك : الدر المطلوب ، ص ٣٣٦ ، حوادث سنة ٦٣٧هـ ، وانظر : المقريزى: السلوك ، جـ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٤ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ .

(٣٤) ، (٣٥) ، (٣٦) المقريزى : السلوك ، جـ ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٥ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ .

(٣٧) ابن أيبك : الدر المطلوب ، ص ٣٣٦ — ٣٣٧ ، حوادث سنة ٦٣٧ هـ .

(٣٨) و(٣٩) المقريزى : السلوك ، جـ٣ ، ق ١ ، ص١٣٣ ، حوادث سنة ٧٦٨ هـ

(٤٠) انظر : الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ١ ، ص ٣٠٩ ، حوادث سنة ٧٩٢هـ ، المقريزى : السلوك ، جـ٣ ، ق ٢ ، ص ٧٢٠ ، حوادث سنة ٧٩٢ هـ .

(٤١) انظر : الصيرفى : نزهة النفوس، جـ٢،ص ١٩٦ : ٢٠١ ،حوادث سنة ٨٠٧هـ.

(٤٢) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق ١ ، ص ٢٠٨ ، حوادث سنة ٧٢٠ هـ .

(٤٣) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق١ ، ص٢٢٨ ، حوادث سنة ٧٢١ هـ .

(٤٤) المقريزى : السلوك ، جـ٢ ، ق٢ ، ص ٣٩٩ ، حوادث سنه ٧٣٦ هـ .

(٤٥) الأصفهانى : الفتح القسى ، ص ٣٦٠ — ٣٦١، حوادث سنة ٥٨٦هـ ،وانظر أيضاً :« نفس المصدر » ، ص ٤١٣ : ٤١٤ ، ابن شداد : النوادر السلطانية، ص ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٤٣ ، حوادث ٥٨٦ هـ .

(٤٦) المقريزى : خطط ، جـ٢ ص٢١٠ .

(٤٧) أبوشامة : الروضتين ، جـ١ ، ق٢ ، ص ٥٢٠ .

(٤٨) المقريزى : خطط ،جـ١،ص٢١٥،وانظر أيضا : أبو شامة : الروضتين،جـ١ ،ق٢ ص٥٢٠، ابن الأثير : الباهر ،١٥٩ .

(٤٩) انظر : المقريزى : السلوك ،جـ١ ،ق٢،ص ٣٥١، حوادث سنه ٦٤٧هـ ، الخطط، جـ١ ، ص ٢٢٠ .

(٥٠) بيبرس : زبدة الفكرة ، جـ٩، ورقة ١٧٢ ا ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، وانظر أيضاً: المقريزى : السلوك ، جـ١ ، ق٣ ، ص٦٩١ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن الفرات : تاريخه ،م٧،ص٢١٥ ،حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، ابن أيبك : الدرة الزكية ، جـ٨ ،ص ٢٤٤ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ .

(٥١) انظر : ابن أيبك: الدرة الزكية،جـ٨،ص٢٤٤،حوادث سنة ٦٨٠هـ،ابن أبى الفضائل: النهج السديد،ص٣٣١،المقريزى: السلوك ،جـ١،ق٣،ص٦٩٧ (وكذا حاشية رقم (١) من نفس الجزء والصفحة) كذا أنظر : بيبرس :زبدة الفكرة،جـ٩،ورقة ١٧٨ ا،حوادث سنة ٦٨٠هـ، ابن أيبك : الدر المطلوب ، ص٣٧٥ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ .

(٥٢) المقريزى : خطط،جـ٢،ص٢٣٠، السيوطى : حسن المحاضرة ،جـ٢،ص ٢٢١ .

(٥٣) المقريزى : السلوك ، جـ١،ق٢،ص ٣٥٢ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ ، ابن أيبك ، الدر المطلوب ، ص ٣٦٥ — ٣٦٦ ، حوادث سنة ٦٤٧ هـ .

(٥٤) المقريزى : السلوك ، جـ٤،ق١، ص١٧٤ ، حوادث سنة ٨١٤ هـ .

(٥٥) الصيرفى : نزهة النفوس ، جـ٢،ص٣٠٨ ، حوادث سنة ٨١٥ هـ .

(٥٦) الصيرفى : نزهة النفوس ،جـ٢،ص٣٨٤، حوادث سنة ٨٢٠ هـ .

(٥٧) المقريزى : السلوك ، جـ١، ق٣،ص٦٩٦ — ٦٩٧ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ .

(٥٨) الجاحظ : الحيوان ، جـ٣ ، ص ٢٧٩ ، وانظر مثالا لذلك عند : النويرى : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٧٠ .

(٥٩) المجسة : موضع اللمس (القاموس المحيط) .

(٦٠) القرطمتان : قطعتان على أصل منقار الحمام . (النويرى : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٧٠ ، حاشية (٢)) .

(٦١) الجؤجؤ : الصدر (قاموس محيط المحيط) .

(٦٢) الكزازة : اليبس (نهاية الأرب ، جـ١٠،ص٢٧٠، حاشية (٣)) .

(٦٣) غير تفنين : غير اختلاط . (نهاية الأرب ، جـ١٠،ص٢٧٠، حاشية (٥)).

(٦٤) النويرى : نهاية الأرب ،جـ١٠،ص٢٧٠ — ٢٧١ ، وأنظر أيضا : ابن سيده: المخصص ، جـ٨ ، ص ١٧٠ .

(٦٥) ابن سيده : المخصص ،جـ ٨ ، ص ١٧١ .

٦٦) يقرر القلقشندى : « صبح الأعشى،جـ٢،ص٩١ — ٩٣» أن القصد فى ألوان الحمام ستة ، الأول البياض ، والثانى الخضرة ، والثالث الصفرة ، والرابع الحمرة ، والخامس السواد والسادس النمرى . وأن تعداد الرياش المعتبرة ، فهو أن يكون فى الجناحين عشرين ريشة ، وأما الذنب فالمعتبر فيه إثنتاعشرة ريشة . كما أورد تفصيل كل ذلك ، وانظر الجاحظ : الحيوان جـ٣ ، ص ٢٠٢ ، ٢٤٤ ، ٢٥١ .

(٦٧) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ،ص٣٨٩ .

(٦٨) الأخضر : ما كان لون الريحان والبقول ، والنمر ، ما كانت به نقط بيضاء وأخرى سوداء أنظر : الجاحظ : الحيوان،جـ٢،ص٧٩ — ٨٠ ، جـ٣،ص٢٤٥ — ٢٤٦، القلقشندى: صبح الأعشى ،جـ٢،ص٩١ — ٩٢، وانظر أيضا : الفاكهى : مناهج السرور، ق١٤٧ب : ١٤٨ب .

(٦٩) انظر : القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص ٣٩٠ .

(٧٠)و(٧١) الجاحظ : الحيوان ، جـ ٣ ، ص٢٢٣ .

(٧٢) الجاحظ : الحيوان ، جـ٣ ، ص ٢٧٩ .

(٧٣) «عن أسلوب فطام الحمام » انظر : الجاحظ:الحيوان ،جـ٣،ص١٥٣ ،النويرى: نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٧٢ : ٢٧٣ .

(٧٤) انظر : ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٥٣ : ٥٧ .

(٧٥) و (٧٦) الجاحظ : الحيوان ، جـ٣ ، ص ٢٢٥ .

(٧٧) الجاحظ : الحيوان ،ج٣،ص٢٧٤ .

(٧٨) الجاحظ : ج٣،ص٢٧٨ — ٢٧٩ .

(٧٩) يقرر الجاحظ : « الحيوان،ج٣،ص٢٧٧ — ٢٧٨ » أنه بين القص والنتف بون بعيد ، وأن بعض الحمامين كانوا يفضلون القص على النتف ، فالقص وإن كثر (لايوجع ولا يقرح مغارز قصب الريش ، والنتف يوهن المنكبين . فاذا نتف الطائر مراراً لم يقو على الغاية ، ولم يزل يوهن المنكبين ... وأنه ربما ليبلغ مضرته أن الذكر لايجيد الإلقاح ، والأنثى لاتجيد القبول ، وربما تنتف الأنثى وقد احتشت بيضا وقد قاربت أن تبيض فتبطىء بعد وقتها الأيام، وربما أضر ذلك بالبيض) .

(٨٠) يضيف الجاحظ : « الحيوان ،ج٣ ،ص٢٧٥ » أن الأجود أن يخرج الذكر والأنثى معا إلى السطح وهما مقصوصان الريش ،وذلك حتى يألفا المكان سويا ، ثم يطير الزجال أحدهما قبل صاحبه ، ثم يصنع بالثانى كما صنع بالأول .

(٨١) الجاحظ الحيوان،ج٣،ص٢٨١.

(٨٢) الجاحظ : الحيوان ،ج٣،ص٢٨٣ .

(٨٣) الجاحظ : الحيوان ، ج٣ ،ص٢٨٠ .

(٨٤) ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص٥٨ — ٦١ .

(٨٥) القلقشندى : صبح الاعشى ، ج ١٤ ، ص ٣٩١ ، وانظره : ج٢ ، ص ٩٧ ، وانظر أيضا : ابن الاثير : الباهر ، ص١٥٩ :

(٨٦) ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص٦٣ .

(٨٧) المقريزى : خطط ، ج٢،ص٢٣٠، وانظر أيضا: سعداوى : نظام البريد،١٤١.

(٨٨) كذا عند المقريزى : « خطط ،ج٢،ص٢٣٠، وهى الصيغة الصحيحة ، أما عند السيوطى :« حسن المحاضرة ،ج٢،ص٢٢١ » (تبن) . ويعلق المقريزى «خطط ،ج٢،ص٤١٢» على التسمية الاخيرة ،قوله :(عرف قديما بالبئر والجميزة ،وعرف بمسجدتبر ، وتسميه العامة مسجد التبن وهو خطأ ، وموضعه خارج القاهرة قريبا من المطرية) .

(٨٩) المقريزى : خطط ، ج٢ : ص ٢٣٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٩٠) المقريزى: خطط ، ج٢،ص٢٣٠، والجندارية : فئة من مماليك السلطان أو الامير، وهى مركبة من لفظين فارسيين ، أحدهما «جان» ، ومعناه سلاح ، والثانى «دار» ، ومعناه ممسك ، فيكون المعنى « ممسك السلاح » . انظر: القلقشندى : صبح الاعشى، ج٥،ص٤٥٧، المقريزى : السلوك، ج١ ، ق١ ،ص١٣٣، (حاشية (١)) ، Dozy : Supp. Dict.AR.،

(٩١) و(٩٢) ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٦٥ .

(٩٣) المقريزى . خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣ ، وانظر أيضاً : السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ، ص ٢٢١ ، القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٧ ، ص ٢٣٤ ، سعداوى : نظام البريد ، ص ١٤٠ .

(٩٤) السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ٢ ، ص ٢٢١ .

(٩٥)و(٩٦)و(٩٧) المقريزى : خطط ، جـ٢ ،ص٢٣٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة جـ٢ ، ص ٢٢١ ، نعمان أنطون : الطائر الغريد ، ص ١٠ .

(٩٨) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٤ ، ص١٢٨ — ١٢٩ .

(٩٩) المقريزى : خطط ، جـ٢ ، ص ٢١٠ ، ٢٣٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص٢٢١ .

(١٠٠) أى علامة سلطانية .

(١٠١) القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ٧ ، ص ٢٣٤ .

(١٠٢) هو : « محي الدين أبو الفضل عبد الله بن رشيد الدين أبو محمد بن عبد الظاهر» (٦٢٠هـ : ٦٩٣هـ// ١٢٢٣م : ١٢٩٢م) رئيس ديوان الإنشاء ، الذى كان له الفضل فى وضع كثير من اصطلاحات ديوان الإنشاء ، ونظمه ، وبقيت نظمه واصطلاحاته معمولا بها فى مصر والشام الى أن فتح العثمانيون مصر . وقد أرخ لثلاثة من السلاطين ، هم : «الظاهر بيبرس » ، « المنصور قلاوون » ، « والأشرف خليل بن قلاوون » . ويعتبر تاريخه على جانب كبير من الأهمية ، وذلك لأنه عاصر هؤلاء السلاطين ، وكان كاتب السر عندهم ، ولأنه دون النصوص الأصلية للمراسلات والمعاهدات .

ومن مؤلفاته : تاريخ المنصور قلاوون الذى أسماه « تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور » ، تاريخ الأشرف خليل : « الألطاف الخفية من السيرة الشريفة السلطانية الأشرفية » ، وله فى التاريخ كتاب باسم : « كتاب الروضة البهية الزاهرة فى خطط المعزية بالقاهرة » ، وكتاب : « تمائم الحمائم » ، فضلا عن مقامة فى مصر والنيل ، وكثير من الرسائل . (وعن المزيد من ترجمته ، انظر : مراد كامل : تشريف الأيام ، ص ٩ : ٣٤) . « وانظر الحاشية التالية » .

(١٠٣) السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ٢ ،ص٢٢١ ، والمقريزى ، خطط ، جـ٢ ،ص ٢٣٠ هذا ويضيف « السيوطى » (نفس الجزء ، والصفحة) أن « ابن عبد الظاهر » قال : (وأنا ما كتبتها قط إلا ببسملة للبركة) .

(١٠٤) يقرر السيوطى : « حسن المحاضرة ، جـ٢ ، ص ٢٢١ » والمقريزى : «خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ » أن الأوائل كانوا يؤرخون بالساعة واليوم لا بالسنين ، ويضيف المقريزى « نفس الجزء والصفحة » الى ذلك بقوله : (وأنا أؤرخها بالسنة) .

(١٠٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٧ ، ص ٢٣٤ .

(١٠٦) كذا عند المقريزي : « خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ » ، أما عند السيوطي: «حسن المحاضرة ، جـ٢ ، ص ٢٢١ » « ولايحمدى » .

(١٠٧) السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص ٢٢١ ، وانظر المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ .

(١٠٨) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ ٧ ، ص ٢٣٤ — ٢٣٥ .

(١٠٩) المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ .

(١١٠) القلقشندي : صبح الأعشى ، جـ٧ ، ص ٢٣٥ .

(١١١) الأصفهاني : الفتح القسي ، ص ٣٦٠ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، وانظر أيضاً: غنام : الحمام وتربيته ، ص ٩٨ .

(١١٢) المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص٢٣٠ ، السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ ٢ ، ص٢٢١ ، وانظر أيضاً : ميخائيل بن نقولا : مسابقة البرق ، ص ٦٦ : ٦٧ . وانظر أمثلة لوضع البطائق تحت أجنحة الحمام عند كل من : بيبرس : زبدة الفكرة ، جـ٩ ، ورقة ١٧٢ حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، النويري : نهاية الأرب ، جـ١٠ ، ص ٢٩٧ ، ابن الأثير : الباهر، ص ٣٦ — ٣٧ ، ابن أيبك : الدر المطلوب ، ص ٣٣٦ ، أبو شامة : الروضتين ، جـ١ ، ق ٢ ، ص٦٣١ ، حوادث سنة ٧٥٠ هـ ، المقريزي : السلوك ، جـ١ ، ق ٢ ، ص ٢٨٥، حوادث سنة ٦٣٧ هـ ، جـ١ ، ق ٣ ، ص ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، جـ٢ ، ق١ ، ص ٢٠٨ ، حوادث سنة ٧٢٠ هـ ، ص ٢٢٨ ، حوادث ٧٢١ هـ ، ابن الفرات ؛ تاريخه ، م ٧ ، ص ٢١٥ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ ، الأصفهاني : الفتح القسي ، ص ٣٦٠، ٣٧٠ ، ص ٤١٤ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص ١٣١ ، حوادث سنة ٥٨٦ هـ ، العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ .

(١١٣) المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ ، النويري : نهاية الارب ، جـ١٠ ، ص ٢٨٠ ، وانظر ، سعداوي : نظام البريد ، ص ١٤١ .

(١١٤) النويري : نهاية الارب ، جـ١٠ ، ص ٢٨٠ ، وانظر : السيوطي : حسن المحاضرة ، جـ٢ ، ص ٢٢٣ .

(١١٥) المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص ٢١٠ ، وانظر : القلقشندي : صبح الاعشى ، جـ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١١٦)و(١١٧) المقريزي : خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣٠ ، وانظر أيضا : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، سعداوي : نظام البريد ، ص ١٣٩ .

(١١٨) العمري : التعريف بالمصطلح ، ص١٩٦ — ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، جـ١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١١٩) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٢٠) انظر : المقريزي : خطط ، ج٢ ، ص ٢١٠ ، سعداوي : نظام البريد ، ص ١٤٠

(١٢١) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٢) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ ، العمري : التعريف بالمصطلح ص ١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشي ، ج١٤ ، ص ٣٩٢ .

(١٢٣) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٢ .

(١٢٤) العمري : التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ .

(١٢٥) القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٢ .

(١٢٦) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٢٧) كذا عند كل من : العمري : « التعريف بالمصطلح ، ص١٩٧ » ، القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٣ » : أما عند ابن شاهين : « زبدة كشف الممالك ، ص١١٧ » : (ثم إلى غزة ، وإلى القدس الشريف ، وإلى نابلس ، وإلى الخليل عليه السلام ، ثم الصافية ، ثم الكرك) .

(١٢٨) العمري : التعريف بالمصطلح ، ص١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٣ ، وانظر : ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص١١٧ .

(١٢٩) كذا عند القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٣ » . أما عند العمري : « التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ » : (ثم من من دمشق يسرح الحمام إلى بعلبك ، ويسرح إلى قارا ، ويسرح إلى القريتين) .

(١٣٠) ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ، ص ١١٧ .

(١٣١) كذا عند كل من : العمري : « التعريف بالمصطلح ، ص ١٩٧ » ، القلقشندي : « صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص٣٩٣ » . أما عند ابن شاهين : « زبدة كشف الممالك ، ص١١٧ » : (ثم إلى دمشق ، ثم إلى بعلبك ، وإلى قارا ، ثم إلى حمص ، ثم إلى حماة ، ثم إلى المعرة ، ثم إلى خان تومان ، ثم إلى حلب) .

(١٣٢) تعرف كذلك « بقلعة المسلمين » . انظر : العمري : التعريف بالمصطلح ، ص١٩٧ ، القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٤ .

(١٣٣) و(١٣٤) العمري : التعريف بالمصطلح ، ص١٩٧ ، وانظر أيضا : القلقشندي : صبح الاعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩٤ .

(١٣٥) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج١٤ ، ص ٣٩١ .

(١٣٦) المقريزى : خطط ، جـ٢ ، ص ٢٣١ .

(١٣٧) المقريزى : السلوك ، جـ٣ ، ق ١ ، ص ٢٣٧ ، حوادث سنة ٧٧٩ هـ ؛ وانظر : الخطط ، جـ٢ ، ص ٢١٠ ، ابن أيبك : الدرة الزكية ، جـ٨ ، ص ٢٤٥ ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ .

(١٣٨) انظر : القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١٤ ، ص٣٧٠ ، المقريزى : خطط ، جـ١ ، ص٢٢٦ ، جـ٢ ، ص٢٣١ . هذا ويقرر الأنصارى «تفريج الكروب» ص١٢ — ١٣ » أنه كان فى أول الدولة التركية عند وقوع الحرب بين ملوك الديار المصرية وبين التتر أناس مرتبون على رءوس الجبال ، مرصدون لذلك بمال على السلطان ، مركزون من الفرات إلى غزة ، فإذا حدث حادث من جهة التتر أوقدوا النار ودخنوا ، فيتصل ذلك فى أسرع وقت من الفرات إلى غزة ... ثم يرسل الحمام من غزة إلى مصر ، فيعلم خبر ذلك فى اليوم الواحد ، ثم بطل ذلك بوقوع الصلح بين التتر وملوك الديار المصرية وزالت معالمه) . وعن « المناور » : انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، جـ١ ، ص ١٢٧ .

(١٣٩) المقريزى : خطط ، جـ١ ص ٢٢٦ .

المراجع

أولا — المخطوطات :

١ — بيبرس الدوادار :

— زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة .

« الجزء التاسع » (مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٤٠٢٨)

٢ — الفاكهى (الشيخ زين الدين عبد القادر أحمد بن على) :

— مناهج السرور والرشاد والرمى والسباق والجهاد

(مخطوط بالمكتبة الأزهرية رقم ٤٢٧٩٩ [١٠] عروس) .

٣ — القزوينى :

— عجائب المخلوقات

(مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٦٢٢١) .

ثانياً — المصادر المطبوعة :

١ — الأصفهانى (العماد الكاتب) :

— الفتح القسى فى الفتح القدسى .

تحقيق : محمد محمود صبح . (ط . مصر سنة ١٩٦٥)

— الأنصارى (عمر بن ابراهيم الأوسى)

تفريج الكروب فى تدبير الحروب

تحقيق : جورج سكانلون (القاهرة سنة ١٩٦١)

٢ — ابن الأثير (أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيبانى) :

- الكامل فى التاريخ . (ط . مصر سنة ١٢٩٠ هـ)

- التاريخ الباهر فى الدولة الأتابكية بالموصل .

تحقيق : عبد القادر أحمد طليمات (ط . مصر سنة ١٩٦٣)

٣ - ابن أبي الفضائل (مفضل) :

- النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد .

(ط . باريس سنة ١٩١١ : ١٩٣٠)

٤ - ابن أيبك (أبي بكر بن عبد الله بن أيبك الدوادارى) :

كنز الدرر وجامع الغرر

- جـ ٧ : الدر المطلوب فى أخبار بنى أيوب

تحقيق : سعيد عبد الفتاح عاشور

(ط . مصر ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م)

- جـ ٨ : الدرة الزكية فى أخبار الدولة التركية

تحقيق : أولرخ هارمان (ط . مصر ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م)

٥ - ابن بطوطة :

- تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار

(ط . مصر سنة ١٣٢٢ هـ)

٦ - ابن تغرى بردى الأتابكى (جمال الدين أبى المحاسن يوسف) :

- النجوم الزهرة فى ملوك مصر والقاهرة

١٢ جزء (ط . كاليفورنيا سنة ١٩٠٩)

جـ ١٣ ، ١٤ (ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧٢)

٧ - ابن سيده (أبى الحسن على بن اسماعيل النحوى الأندلسى) :

- المخصص (بولاق : ١٣١٨ هـ)

٨ - ابن شاهين (غرس الدين خليل) :
- زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك .
تحقيق : بولس راويس . (ط . باريس ١٨٩٤)

٩ - ابن شداد (بهاء الدين) :
- النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية
تحقيق : جمال الدين الشيال (ط. مصر ١٩٦٤)

١٠ - ابن عبد الظاهر (محي الدين) :
- تشريف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور
تحقيق : مراد كامل (ط . مصر ١٩٦١)

١١ - ابن واصل (جمال الدين محمد بن سالم) :
- مفرج الكروب فى أخبار بنى أيوب
ج ١ : ٣ تحقيق : جمال الدين الشيال
(ط . مصر١٩٥٣ - ١٩٦٠)

ج ٤ ، تحقيق : حسنين محمد ربيع
مراجعة : سعيد عبد الفتاح عاشور
(ط. مصر ١٩٧٢)

١٢ - أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى) :
- الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية
تحقيق : محمد حلمى محمد أحمد (ط . مصر ١٩٦٢)

١٣ - أبو الفدا (عماد الدين اسماعيل) :
- المختصر فى أخبار البشر (ط . بيروت)

١٤ — الجاحظ (أبي عثمان عمرو بن بحر) :
— الحيوان
تحقيق : عبد السلام هارون
(ط . مصر ١٣٥٦ هـ — ١٩٢٨ م)

١٥ — الدميرى (كمال الدين) :
— حياة الحيوان الكبرى (ط . مصر ١٣١٩ هـ)

١٦ — السيوطى (جلال الدين السيوطى الشافعى) :
— حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة (ط . مصر ١٢٩٩ هـ)

١٧ — الصيرفى (الخطيب الجوهرى على بن داود) :
— نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان .
تحقيق : حسن حبشى
صدر منه جزءان (ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧١)

١٨ — العمرى (القاضى شهاب الدين) :
— التعريف بالمصطلح الشريف (ط . مصر ١٣١٢ هـ)

١٩ — القلقشندى (أبي العباس أحمد بن على) :
— صبح الأعشى فى صناعة الإنشا
١٤ جزء . (ط . القاهرة ١٩١٣ : ١٩١٩)

٢٠ — المقريزى (تقى الدين أحمد بن على) :
— السلوك لمعرفة دول الملوك
ج ١ ، ٢ (فى ستة أقسام) تحقيق : محمد مصطفى زيادة
(ط . مصر ١٩٤٢ : ١٩٥٨)

ج ٣ ، ٤ (فى ستة أقسام)

تحقيق : سعيد عبد الفتاح عاشور

(ط . مصر ١٩٧٠ : ١٩٧٣)

— المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار

(ط. بولاق ١٢٧٠ هـ)

٢١ — النويرى (شهاب الدين أحمد) :

— نهاية الأرب فى فنون الأدب (ط. مصر ١٩٢٨ : ١٩٣٨)

ثالثا : المؤلفات الحديثة :

١ — سعداوى (نظير حسان) :

نظام البريد فى الدولة الإسلامية (ط. مصر ١٩٥٣)

٢ — غنام (عبد الغنى) :

الحمام وتربيته (ط . مصر ١٩٣٦)

٣ — ميخائيل بن نقولا بن إبراهيم صباغ :

مسابقة البرق والغمام فى سعاة الحمام

(نقله من الفرنسية إلى العربية « سلوستر دساسي »)

(ط . باريس ١٨٠٥)

٤ — نعمان أنطون :

الطائر الغريد فى وصف البريد (ط . مصر ١٨٩٠)

الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر (*)

فى أوائل القرن العشرين

الدكتور محمد جمال الدين المسدى

أستاذ التاريخ الحديث المساعد

كلية الآداب — جامعة القاهرة

العلاقات بين الاحتلال والحركة الوطنية ، وهى الخط الأساسى لهذه الدراسة ، هى علاقات صراع بين هدفين على طرفى نقيض : الجلاء أو بقاء الاحتلال . هذا الصراع لم يقتصر على هذين الطرفين المتصارعين ، بل دخلت فيه أطراف أخرى لها مصالح فى موضوع الصراع وهو مصر ،

(*) الاصطلاحات المستعملة :

سنستعمل فى الحواشى بعض الاختصارات التى توضح الوثائق التى أمكن الرجوع اليها وهى :

F.O. للاشارة إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية الموجودة فى دار المحفوظات البريطانية P.R.O. فى لندن .

C.PP. للاشارة إلى أوراق كرومر الخاصة .

L.PP. « « « لانسدون « .

M.PP. « « « ملنر « .

S.PP. « « « سولسبرى « .

W.PP. « « « ونجت « .

وهى مصالح متشابكة ومتناقضة . لكن ينبغى أن يكون فى البال من البداية أن التناقض الحقيقى والأساسى القائم هو التناقض بين الاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع بينهما هو صراع بقاء أو فناء . أما العناصر الأخرى المشتركة فى الصراع الدائر على مسرح السياسة المصرية فالتناقض بينها أو بينها وبين طرفى الصراع الرئيسيين ، هو تناقض ثانوى . لذلك نجدها تختفى واحداً بعد الآخر ، أو تقل فعالية دورها على مسرح السياسة المصرية ، ويبقى طرفا الصراع الرئيسيان نشطين حتى يقضى أحدهما على الآخر .

هذا لا يقلل من أهمية دور الأطراف الأخرى ، فسلطان تركيا هو صاحب السيادة على مصر . وقد استمر ينازع بريطانيا وجودها فى مصر ، ويحاول التعاون مع الأطراف الأخرى وتكتيل جهودها لتحقيق الجلاء . لكن ضعفه وما غرق فيه من مشاكل الإمبراطورية ، سواء أكانت انتفاضات الأرمن أو حرب اليونان أو ثورات كريت وأطماع اليونان فيها أو المشكلة المقدونية ، قلل من فعالية دوره فى المسألة المصرية ، ودفعه فى النهاية إلى مساومة بريطانيا على غض الطرف عن الاحتلال فى مقابل تخلى بريطانيا عن دورها الرئيسى إلى جانب دول أوربا الأخرى فى مناوأة السلطان فى مسائل كريت ومقدونيا .

وفرنسا هى المنافس الرئيسى لبريطانيا على النفوذ فى مصر منذ أواخر القرن الثامن عشر . وهى تعادى الاحتلال وتسعى لإجلاء بريطانيا عن مصر ، أو مقاسمتها النفوذ فيها ، وفى سعيها هذا تتعاون مع تركيا والخديو والحركة الوطنية فى حدود مصالحها ، وفى حدود ألا يقودها ذلك إلى مواجهة مع بريطانيا ، وهذا واضح فى حادث فاشودة . وقد انتهى بها الأمر إلى مساومة استعمارية مع بريطانيا وضعت حداً للصراع بينهما فى مصر عرفت بالاتفاق الودى عام ١٩٠٤ .

هناك أطراف أخرى خارجية دورها ثانوى أو تابع لطرف آخر . فألمانيا تستخدم مصر كأداة للضغط على بريطانيا لتحقيق أطماع استعمارية فى مناطق أخرى . أما روسيا فدورها فى أكثر الأحوال تابع لدور فرنسا ، والنمسا وإيطاليا كثيراً ما تسيران فى خط ألمانيا فى المسألة المصرية .

لكن هناك طرف داخلى يعتبر من أهم الأطراف بدون نزاع ، ورغم أن التناقض بينه وبين كل من الاحتلال والحركة الوطنية يعتبر تناقضاً ثانوياً بالنسبة للتناقض الرئيسى بين هذين الطرفين ، ذلك هو الخديو . وقد تطور دور الخديو كما تطور الدور الذى قامت به الأطراف الأخرى . من أهم معالم هذا التطور اتخاذ الخديو عباس حلمى الثانى ، بعد أن ولى الحكم ، جانب الحركة الوطنية فى مواجهة الاحتلال ، وذلك على العكس من والده ، وكان هذا تطوراً كبير الأثر فى السياسة المصرية .

المهم فى الأمر أن الممثلين الرئيسيين على مسرح السياسة المصرية بعد أن ولى عباس الحكم هم الخديو والاحتلال والحركة الوطنية ، والصراع الذى دار بين هذه الأطراف الثلاثة هو الذى شكل تطور الأحداث فى البلاد .

تعددت وسائل الصراع بين الاحتلال والحركة الوطنية ، لكن خطاً رئيسياً كان يضمها هو اجتذاب المؤيدين والأنصار ، ومحاولة حرمان الخصم من أى تأييد . حين نطبق هذا فى المجال المحلى نجد أن جهود الطرفين المتصارعين انصبت على الخديو ، وعلى الشعب . حاول كل من الاحتلال وزعماء الحركة الوطنية اجتذاب الخديو إلى صفه وفصله عن الطرف الآخر . كما حاول كل منهما اجتذاب ما يمكنه اجتذابه من طبقات الشعب وفئاته ، أو تحييد شعورها ، والوسيلة إلى ذلك الاتصالات والخطابة والصحافة . لذلك كانت الصحافة عنصراً أساسياً من عناصر الصراع . ولذلك لا يمكن أن نتكلم عن الاحتلال والحركة الوطنية دون الكلام عن دور الخديو بينهما .

بعد أن ولى عباس الحكم اتضح له كيف استأثر الاحتلال بالسلطة فى مصر دون أصحابها الشرعيين : الخديو والنظار ، لذلك أخذ يتلفت حوله بحثا عن حلفاء يستعين بهم فى مقاومة الاحتلال ، واسترداد سلطاته ، فوجد الحركة الوطنية . وكانت الحياة قد بدأت تدب واهنة فى شرايين الحركة الوطنية أواخر أيام توفيق بعد أن كاد يقضى عليها بعد موقعة التل الكبير . ذلك أن الحركة الوطنية فى دورها الجديد لم تكن منقطعة الصلة بالحركة الوطنية على أيام عرابى ، بل ربطت بينهما جسور من رجال الحركة الوطنية الأولى أو معاصريها ، مثل عبد الله النديم ولطيف سليم الحجازى ومصطفى رياض ، هؤلاء الذين بدأ يلتف حولهم الشباب المثقف الذى يكون جمهور وقيادة الحركة الجديدة ومنهم مصطفى كامل ، يأخذون منهم التجربة ويحملون عنهم شعلة الوطنية . وساعدهم قيام المؤيد كأول جريدة وطنية .

وجد عباس تلك الحركة فى بدايتها فتعهدها وساعدها للاستعانة بها ضد الاحتلال . وهكذا بدأ التعاون بين الطرفين . وكانت مساعدات عباس للحركة حينئذ كبيرة إلى الحد الذى دفع أحمد شفيق ، وله درايته بصلات الخديو بالوطنيين ، إلى أن يعتبر الخديو هو منشىء الحزب الوطنى .

لكن قيادة الحركة الوطنية حينئذ متمثلة فى مصطفى كامل كانت حريصة على ألا تقع تحت سيطرة عباس حلمى ، وأن يكون التعاون بينهما فى حدود الهدف المشترك وهو مقاومة الاحتلال ، لتحتفظ باستقلال الحركة الوطنية عن الخديو . ثم تطورت الأمور بعد ذلك بما أدى إلى اختلاف طريق كل من الحليفين .

ذلك أن الخديو تصدى مباشرة لمقاومة الاحتلال واصطدم به فى معركتين شهيرتين هما الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ وأزمة الحدود فى العام التالى ، وكانت هزيمته فى المعركتين عاملا دفعه إلى التخلى عن المقاومة المباشرة

فلجأ إلى المقاومة السرية وغير المباشرة عن طريق النظار والحركة الوطنية . ذلك هو الدور الذى توثقت فيه الصلات بين الحركة الوطنية وبينه إلى حد كبير ، وتزايد فيه نشاط مصطفى كامل سواء فى مصر أو فى الخارج . لكن ضغط الاحتلال ، وبخاصة فى فترة إعادة فتح السودان ،جعله يتجه إلى مهادنة الاحتلال .

أما الحركة الوطنية فقد اشتد عودها ووقفت على أقدامها ، ومد مصطفى كامل نشاطه داخل مصر وفى الخارج ، وبخاصة فى فرنسا وألمانيا وتركيا . وكان ذلك من العوامل التى مكنتها من مواجهة الخديو ومناقشته الحساب حين استسلم للاحتلال فيما بعد .

وقد كسب الاحتلال كثيرا فى الثلث الأول من حكم عباس. فقد انتصر على الخديو فى الاشتباكات الأولى التى أشرنا إليها ، وبعدها عمل على القضاء على كل مقاومة من جانب الخديو ، وعلى زيادة نفوذه والتمكين لنفسه بالاستحواذ على كل السلطة فى مصر . وكانت إعادة فتح السودان عاملا يساعده على ذلك .

كان هذا هو الوضع فى عام ١٨٩٨ حين قام عباس بالتعاون مع مصطفى كامل يبذل مجهود كبير للحصول على مساعدة فرنسا وألمانيا ضد الاحتلال . فقد دعا عباس امبراطور ألمانيا لزيارة مصر، وأثناء زيارته فرنسا اتصل ببعض الساسة ، وأفراد اللجنة السرية الفرنسية لاستقلال مصر ، كما زار مصطفى كامل برلين ، وتقابل مع دلكاسيه فى باريس وحثه على مساعدة عباس . لكن الامبراطور الألمانى اعتذر عن زيارة مصر، كما أن مصطفى لم يمكنه أن يحصل من دلكاسيه إلا على وعد بألا تترك فرنسا بريطانيا تخلع عباس عن عرشه(١). ثم جاءت حادث فاشودة فقضت على أى أمل فى مساعدة فعالة من فرنسا . وحين زار عباس اسطمبول فى فترة فاشودة لم يحصل على أية مساعدة من السلطان(٢) .

عاد عباس إلى مصر وقد فقد الأمل فى أية مساعدة ، وكان هذا عاملا أساسيا فى قبوله توقيع اتفاقية السودان فى يناير ١٨٩٩ . ويمثل توقيع هذه الاتفاقية البداية العملية لفترة التسليم للاحتلال . يمكن أن نقسم فترة التسليم تلك إلى قسمين : فترة تسليم حتى ١٩٠٤ وفيها يهادن الخديو الاحتلال ولا تصدر عنه مقاومة له ، لكن هذا لا يمنع وجود مناوشات بينه وبين كرومر واستمرار علاقته بالحركة الوطنية ، وفترة التسليم والخضوع الكامل للاحتلال ، وفيها يسلم عباس للاحتلال ولكرومر بكل شىء ويكف تماما عن أية مناوشات ويقطع صلته بالحركة الوطنية .

فى أوائل فترة التسليم تلك ساءت علاقات عباس بالسلطان وضعفت شعبيته فى مصر . واتجه نشاط عباس إلى استكمال تلك السياسة بالاتصال المباشر بالساسة البريطانيين فى لندن والحصول على مقابل لاستسلامه ، وإلى الاحتفاظ بصلاته بالحركة الوطنية . زار عباس لندن فى صيف ١٩٠٠ ، وصرح بعدها أن فترة الخلاف قد انتهت . لكن الأهم من ذلك أنه أدلى بحديث إلى فارس نمر أحد أصحاب جريدة المقطم لسان حال الاحتلال ، قال فيه أنه يحترم كرومر ويجد سهولة فى التعامل معه ، وأنه يرغب فى بقائه فى مصر . كما قال أن الأمور لم تكن تتعثر إلا حين يتدخل آخرون بينهما ، لكن لن يكون هناك مجال لمؤامراتهم فى المستقبل(٢) . وهكذا عبر عباس عن رغبته فى التعاون مع الاحتلال على أن يكون الثمن هو أن يحصل على نصيب من السلطة .

لكن أوتوقراطية كرومر وعدم ثقته فى عباس وقفت دون حصول عباس على ثمن لتسليمه ، واستمرت مناوشاته مع كرومر واكتسبت شكل الهجوم على كرومر نفسه وعلى سياسته ، لا مقاومة الاحتلال . وقد عاد عباس إلى زيارة لندن فى عام ١٩٠٣ . كان السبب المعلن للزيارة حضور قران الدون جورست المستشار المالى ، لكن يغلب أن السبب الحقيقى كان

معاودة الاتصال المباشر بالساسة الإنجليز وإقناعهم بحسن نواياه واستعداده للتعاون ، والهدف النهائى الحصول على تأييدهم ضد كرومر . وكانت أحاديثه تدور حول التعاون بين مصر وبريطانيا[٤] . وكان نجاح تلك الزيارة فيما يبدو عاملا شجع عباس على السير فى علاقته بالحركة الوطنية إلى مدى لم يكن كرومر ليسمح به ، فوقع صدام بينهما ساعد ، مع توقيع الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ ، على قيام فترة الخضوع الكامل للاحتلال .

أما الحركة الوطنية فكان حادث فاشودة صدمة كبيرة لزعمائها . كتب مصطفى كامل لجولييت آدم فى يونيو ١٩٠٠ يقول أن فاشودة جعلت عباس يفقد الأمل[٥] . والحق أن فشل السياسة الفرنسية فى حادث فاشودة كان بالغ الأثر على الحركة الوطنية ، لما كان يعلقه زعماؤها من آمال على مساعدة فرنسا ، وكانت زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٠ وتصريحاته لفارس نمر صدمة أخرى للحركة الوطنية ، وزاد من شدة الصدمة اختيار فارس نمر وجريدته المقطم وسيلة لنشر هذه التصريحات . وقد كتب مصطفى كامل فى اللواء يعبر عن أسفه وينصح الخديو بالإبقاء على ولائه للسلطان . كما كتب إلى جولييت آدم معبرا عن ألمه[٦] . وكان سبب ذلك الألم ، بالإضافة إلى الباعث الوطنى ، أن الحركة الوطنية كانت تعتمد على مكانة الخديو وتأييده، وعلى إدراك المصريين أنها تتمتع بهذا التأييد ، لذلك كانت التصريحات ووسيلة نشرها عامل حرج وضعف للحركة الوطنية .

فى مواجهة هاتين الصدمتين اتجه مصطفى كامل وفريقه من الحركة الوطنية إلى بذل نشاط أكبر فى داخل مصر نفسها ، والاعتماد بشكل أكبر على السلطان . لكن موقفهم من التعاون مع الخديو والحرص على استمرار العلاقات الودية معه لم يتغير . وقد التمس مصطفى كامل الأعذار لعباس عن موقفه فكتب إلى جولييت آدم فى يونيو ١٩٠٠ متسائلا عن الذى يمكن أن

ينصح عباس بمقاومة بريطانيا بعد فاشودة . وكتب إليها فى يونيو التالى يقول أن عباس سيبقى دائماً وطنيا[٧] . بل إن مصطفى كامل عند زيارته لاسطمبول فى أغسطس ١٨٩٩ حث السلطان على أن يعمل على استرضاء الخديو وتشجيعه على الإبقاء على ولائه له ، وذلك لسوء العلاقات بين الخديو والسلطان عقب توقيع اتفاقية السودان . وقد أثمرت تلك النصيحة[٨] . بل إن جهود مصطفى كامل لتحسين العلاقات بين الخديو والسلطان امتدت لتتلاحم مع جهود مماثلة كان يقوم بها صديقه لطفى بك القنصل العثمانى فى بودابست عام ١٩٠٢[٩] .

تفسير هذا الموقف أن الحركة الوطنية حينئذ كانت ضعيفة، وقد أصيبت بصدمة عنيفة نتيجة فاشودة وفقد الأمل فى مساعدة فرنسا ، يضاف إلى ذلك أن عطف ألمانيا على الأمانى الوطنية كان مائعاً غير واضح ، وبخاصة بعد أن اعتذر الامبراطور عن زيارة مصر عام ١٨٩٨ ، كما أن السلطان كان أضعف من أن يقدم عوناً . تحت هذه الظروف لم يكن من الحكمة أن تناصب الحركة الوطنية الخديو العداء أيضاً ، ولهذا لجأ مصطفى كامل إلى السعى لتحسين العلاقات بين الخديو والسلطان ليقيم فى مواجهة الاحتلال جبهة قوية تعتمد عليها الحركة الوطنية : يوضح هذه السياسة أيضا ما يقوله مصطفى كامل فى كتابه عن المسألة الشرقية من أن الخلاف أدى إلى الاحتلال ، الخلاف بين عرابى والخديو توفيق ، والخلاف بين الخديو والسلطان . لهذا يجب أن يلتف المصريون حول الخديو ، ويذودوا عن عرشه بدمائهم، وأن يحرصوا على الصلات التى تربطهم بالسلطان[١٠] . ويوضحها أيضاً مارواه الشيخ رشيد رضا عن رفيق بك العظم ، صديق مصطفى كامل ومحمد فريد ، من أنه قال له انهما يتخذان من الخديو وسيلة لتوحيد سياسة الأمة المصرية على مقاومة الاحتلال ، فإن ظفرت البلاد بجلاء الجيش الانكليزى عنها فإن الحزب الوطنى يؤسس لها حكومة لايكون للخديو ولا لأمثاله أدنى حظ

فيها . ويؤكد هذا الاتجاه محادثة دارت بين مصطفى كامل وبلنت فى ديسمبر ١٩٠٦ ، ندد فيها مصطفى بالخديو وبالفرع الذى ينتمى إليه من الأسرة الحاكمة ، قائلا إنهم جميعاً لا يساوون شيئاً ويجب إبعادهم عن وراثة العرش(١١) .

هذا الاتجاه الأخير المتشدد تجاه عباس ، على أية حال ، يغلب أنه رد فعل لقطع العلاقات بين الطرفين عام ١٩٠٤ ، ولم يكن قائماً فى قبلها .

ولهذا نجد العلاقات تستمر وثيقة بين الخديو ومصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين . يتضح هـذا فى عام ١٩٠٢ ، إذ وقفت اللواء إلى جانب الخديو وحضت المصريين على الالتفاف حوله ، وكان مصطفى كامل هو الذى اقترح إقامة الاحتفال بالعيد المئوى لوصول محمـد على إلى مصر ، وألقى بالمناسبة خطابا امتدح فيه الخديو والعائلة الخديوية وهاجم الاحتلال. وحين زار عباس أوروبا واسطمبول فى صيف ذلك العام ، كان مصطفى كامل إلى جواره أو قريبا منه(١٢) . وبرزت العلاقات الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل بشكل أكثر فى عام ١٩٠٤ حين دعيت جولييت آدم لزيارة مصر . وخلال الزيارة حضرت الحفل السنوى الذى أقامه الخديو ، وأقام لها الخديو حفلا خاصا لتكريمها ، كما زارت الوجه القبلى . وخلال الزيارة كانت محاطة باستمرار بمصطفى كامل وزملائه(١٣) .

أما الاحتلال ، أو لورد كرومر ، فقد اتجهت سياسته تجاه الحركة الوطنية فى فترة التسليم تلك فى اتجاهين : أحـدهما توفير جو هادىء بعد فاشوده واتفاقية السودان ، يكفل عدم إثارة الناس ويساعده على التمكين للنفوذ البريطانى فى كل من البلدين . أما الاتجاه الثانى فهو العمل على فصل الخديو عن الحركة الوطنية لإضعافها وضربها ، ولتوفير هذا الجو الهادىء المطلوب . وساعد على تكوين هـذا الاتجاه اعتقاد كرومر أن الخديو هو

الذي يحرض على الحركات المعادية للاحتلال ويساعدها ، وأنه بدونه لاتقوم لتلك الحركات قائمة(١٤) . أى أنه لا يعتقد بوجود حركة وطنية حقيقية ، وأن الموجود هو حركة إسلامية يوجهها الخديو ضد الاحتلال .

لذلك كان كرومر يتجنب الاشتباكات العلنية مع الحركة الوطنية حتى لا يوجد شهداء سياسيين مما يشعل من نار الحركة الوطنية . لذلك فحين حرضه مصطفى فهمى فى ديسمبر ١٨٩٩ على اتخاذ اجراءات ضد مصطفى كامل رفض ، لكنه فى نفس العام تدخل لمنع تجديد عقد قاضيين مصريين فى المحاكم المختلطة لاشتغالهما بالسياسة ، باعتبار ذلك مخالفة للقانون الذى يمنع الموظفين من الاشتغال بالسياسة . وكان القاضيان هما يوسف صديق واسماعيل الشيمى ، من أنصار مصطفى كامل ، ومن أعضاء الجمعية السرية التى كونها مع الخديو فى عام ١٨٩٥ لمقاومة الاحتلال(١٥) .

أما سياسة فصل الخديو عن الحركة الوطنية وكسبه إلى جانب الاحتلال بطريقة علنية ، لتشجيع الموالين للاحتلال ولضرب الحركة الوطنية ، فقد نجحت فى النهاية وأدت إلى القطيعة بين الخديو ومصطفى كامل فى عام ١٩٠٤ . وقد ساعد على هذا النجاح عاملان : أحدهما تمرد فرقتين سودانيتين من الجيش المصرى فى أم درمان فى يناير ١٩٠٠ . سنتناول الكلام عن التمرد فيما يلى ، لكن يهمنا هنا أن نشير إلى أن الجانب البريطانى كان يعتقد أن لعباس يدا فى التشجيع على التمرد ، كما أنه انتهز الفرصة للفصل بين الجيش وعباس . ولذلك وقع ضغط على عباس للتصديق على الأحكام العسكرية التى صدرت ضد الضباط المصريين السبعة المتهمين ، ولاستقبالهم عند عودتهم إلى مصر ، وقراءة خطاب وضع كرومر مسودته يستنكر فيه الخديو مسلكهم ويعلن عن تأييده للسردار . وقد نشر هذا الخطاب كأمر يومى يقرأ فى وحدات الجيش ثلاثة أيام متوالية .

وقال كرومر أنه اتبع هذه الخطة لجعل الخديو يقرر علناً براءته من «التصرفات الخطيرة التى يلجأ إليها المسلمون المتطرفون الذين يكونون فى الحقيقة فريقاً واحداً سواء أكانوا داخل الجيش أو خارجه»، وأن هذه الخطة قد أتت بنتيجة حسنة[١٦]. المقصود هنا بطبيعة الحال فصل الخديو عن الحركة الوطنية. وقوى من أثر ذلك فى فصل عباس عن العناصر الوطنية فى الجيش أن أحد الضباط أفشى خلال التحقيق أسرار الجمعية السرية التى كونها عباس ومحمد ماهر باشا فى الجيش[١٧].

أما العامل الثانى فهو زيارة عباس للندن فى صيف ١٩٠٠ التى سبقت الإشارة إليها، فقد عملت على كسب عباس إلى الجانب البريطانى وأساءت إلى علاقته بالحركة الوطنية. وجاء حديث عباس مع فارس نمر مؤكداً نجاح الزيارة وتحقيق الغرض منها. وقد حرص كرومر على أن تذاع أخبار الزيارة وحديث الخديو لما فى ذلك من إضعاف للحركة الوطنية.

وقد بدأت سياسة كرومر تؤتى ثمارها فى أواخر ١٨٩٩. فجريدة المؤيد، جريدة الخديو والصحيفة التى كانت تقود الحملات على الاحتلال، أخذت تخفف من لهجتها المعادية للاحتلال تدريجياً حتى قامت فى صيف ١٩٠٠ بالدفاع عن زيارة عباس للندن وسياسته تجاه الاحتلال. وبعد أن كانت تفتح صفحاتها لمصطفى كامل، بل لقد عهد إليه على يوسف بإدارة تحريرها أثناء غيابه فى أكتوبر ١٨٩٩، رفضت أن تنشر مقالاته فى عام ١٨٩٩، مما حدا بمصطفى إلى إصدار اللواء فيما بعد[١٨]. وقد اتخذت المؤيد ابتداء من ١٩٠٠ حتى عاد الصراع بين عباس وكرومر فى عام ١٩٠٦ دور المعارضة المعتدلة.

وقد سر كرومر لهذا الاتجاه، وعلق عليه بأن عدم قيام الخديو بالتحريض ضد الاحتلال قد أدى إلى توقف الشعور المعادى. كما اعتقد

السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية ، ومعه كرومر ، أن الحزب الوطني يعتبر في حكم العدم وأن الخديو قد تخلص من شباكهم[١٩] .

هذه بطبيعة الحال ، مبالغة تتعدى حقيقة الوضع ، فالحركة الوطنية كانت ضعيفة ، وبخاصة بعد أن تحول إلى جانب الاعتدال فريق منها ، لكنها لم تكن في حكم العدم . والخديو ، إلى جانب محاولاته تحسين علاقاته بالجانب البريطاني ، كان حريصاً على الإبقاء على علاقاته بالحركة الوطنية . وقد اتضح هذا لكرومر بعد ذلك في عام ١٩٠٢ ، حيث بدأ يشكو من الصلات الوثيقة بين عباس ومصطفى كامل[٢٠] . وكان هذا ، ضمن عوامل أخرى منها زيارة عباس للندن في صيف ١٩٠٣ واتصالات عباس خلالها ، مما دفع كرومر إلى أن يعرض على حكومته فكرة أن الحال سيحتاج في المستقبل إلى أن يحضر القنصل العام جلسات مجلس النظار المصري ، ويحضره أيضاً جميع رؤساء المصالح من الإنجليز ، ولا يصدر دكريتو خديو دون موافقة القنصل العام[٢١] . هذا الاتجاه يوضح أن كرومر لم يكن يقتنع من عباس إلا بالتسليم الكامل للاحتلال ، والانفصال تماماً عن الحركة الوطنية .

وقد حسمت المعركة في سبيل تحقيق هذين الهدفين في عام ١٩٠٤ . ساعد على ذلك زيارة جوليبت آدم لمصر في أوائل العام ، وعقد الاتفاق الودي في أبريل . كتب كرومر عن زيارة جوليبت آدم إلى لانسدون ، وزير الخارجية بأن :

"British influence in Egypt is likely to increase rather than to diminish, and it is of the utmost importance not only that relations between His Highness and His Majesty's Government should be inspired by feelings of mutual goodwill and confidence, but that His Highness should govern himself in such a manner as to leave no room for doubt upon the subject in the minds of those who observe his conduct."[٢٢]

كان هذا تحذيراً صريحاً ودعوة واضحة لعباس ليتخلى عن الحركة الوطنية ويرمى بكل ثقله إلى جانب الاحتلال .

كان هذا فى مارس . وفى أبريل وقع الاتفاق الودى ، وكان ضربة قاسية لكل من الخديو والحركة الوطنية ، وبخاصة بعد أن وافقت معظم الدول المعنية بالمسألة المصرية على الجزء الخاص بمصر منه . وهكذا ضاع كل أمل فى مساعدة أوربا ، وأصبحت مصر وحدها فى مواجهة بريطانيا .

هاتان الضربتان حسمتا علاقة الخديو بكل من الاحتلال والحركة الوطنية ممثلة فى مصطفى كامل .

فيما يختص بمصطفى كامل رأى عباس صلته به تكلفه كثيراً فى علاقاته بالجانب البريطانى ، وقد وجد بديلا عن مصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين وجريدة اللواء فى الشيخ على يوسف ومن حوله من الوطنين المعتدلين ، وفى جريدة المؤيد . والشيخ على يوسف أكثر اخلاصاً وأكثر ولاء لعباس . وقد أصبح الاحتفاظ بالاثنين معاً ، مع ما بينهما من عداء بسبب الاختلاف فى السياسة والمنافسة المهنية ، من الأمور الصعبة ، مما جعل الخديو مستعداً لاتخاذ موقف متشدد من مصطفى كامل لو سنحت الفرصة . لذلك فقد كانت المقابلة بين مصطفى كامل والخديو فى ديفون فى أغسطس ١٩٠٤ ، وما قام بها من نقاش حاد بين الطرفين حول قضية الزوجية مجرد فرصة لإنهاء وضع أصبح يسبب لعباس كثيراً من المتاعب . وهكذا قطعت العلاقات بين مصطفى كامل والخديو [٢٣] . لكن ينبغى أن نلاحظ أن القطيعة لم تؤد إلى حملات عنيفة على الخديو تجعل من المتعذر عودة العلاقات بين الطرفين .

أما بالنسبة لعلاقة الخديو بالاحتلال فقد بدأت فترة التسليم الكامل له والحق أنه كان تسليما كاملا من جميع أطراف السلطة الشرعية . فالخديو توقف تماما عن أية مقاومة سواء للاحتلال أو لكرومر شخصياً ، وخضع

خضوعاً كاملا للاحتلال ، فتزايد عدد كبار الموظفين الإنجليز فى الإدارة ، وتدخل كرومر فى أمور الحكم جميعاً ، بما فى ذلك الأمور الدينية كتعيين المفتى وأمير الحج ، دون معارضة . وأخذ كرومر يزور الأقاليم ، ويلقى استقبالا رسمياً ويسأل عن الأعمال ويعطى التوجيهات . وقبل عباس تعيين ضابط بريطانى ياورا له ، ووقف تحت العلم البريطانى وهو يستعرض قوات الاحتلال فى ميدان عابدين بمناسبة الاحتفال بعيد ميلاد الملك عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ .

أما النظارة فكانت نظارة مصطفى فهمى صديق الاحتلال .

وقد سار مجلس شورى القوانين على نفس الدرب . فعلى خلاف سياسة المعارضة للاحتلال فى السنوات السابقة ، وافق المجلس على الميزانية دون اعتراضات طول مدة الخضوع ، وفى ديسمبر ١٩٠٤ شكر المجلس الحكومة على الاستجابة إلى بعض توصياته . وفى يناير ١٩٠٦ لبى الأعضاء بسرور دعوة كرومر إلى زيارة السودان لافتتاح ميناء بور سودان ، بل وجلسوا حوله فى السرادق المخصص له فى الاحتفال كما لو كان ولى الأمر ، ولم تصدر منهم كلمة اعتراض على أحكام دنشواى(٢٤) .

ذلك كان موقف السلطة الشرعية .

لكن موقف الحركة الوطنية اختلف عن ذلك . انتاب اليأس فريقاً من الحركة الوطنية ، نتيجة فتح السودان ، وحادث فاشوده، وإتفاقية السودان ، والاتفاق الودى. يضاف إلى ذلك أن قطع العلاقات بين عباس ومصطفى كامل أضعف الحركة الوطنية .

وقد عبر مصطفى كامل لجوليت آدم عن انطباعه بعد الاتفاق الودى قائلا أن جميع أصدقائه القدامى الذين حاربوا الاحتلال معه ، المصريون منهم

والفرنسيون ، قد تولاهم اليأس أو تحولوا إلى مصادقة الانجليز . وقد استمر يبدى آراء مماثلة عامى ١٩٠٤ ، ١٩٠٦ ، بل وأضاف إلى ذلك أنه الوطنى الوحيد الذى يقاوم الاحتلال ، واللواء هى لسان الوطنية دون غيرها[٢٥] .

هذه الصورة لا تعبر عن الحقيقة كاملة ، فان اتجاها أخذ يظهر بعد هزائم الخديو فى اشتباكاته الأولى مع الاحتلال فى عامى ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ ، وأخذ هذا الاتجاه يزداد قوة خلال فترات المهادنة والتسليم . ذلك أن الموقف السياسى أخذ يزداد تبلوراً ، بعد أن أخذت مختلف الأطراف تتخذ مواقف محددة ، وأخذت تبدو بصورة أوضح نقاط الضعف والقوة فيها . فشعبية الخديو ، على سبيل المثال ، أخذت تضعف نتيجة ما اتضح من ضعفه أمام كرومر ، ومن ميوله الاستبدادية ، وسعيه إلى الحصول على الثروة . يضاف إلى ذلك أن نتائج اصلاحات الاحتلال فى مجال الزراعة والرى أخذت تبدو واضحة ، كما أن مساوىء سياسته أخذت أيضاً تتضح بعد أن جاوز الاحتلال العشرين عاماً من السيطرة البريطانية . وقد أدى ذلك كله إلى اختلاف فى صفوف الحركة الوطنية . وحين قطع مصطفى كامل علاقاته بعباس حلمى كانت تلك الحركة قد انقسمت فعلا إلى ثلاثة أقسام : المعتدلون ، أو الوطنيون كما أسماهم كرومر ، أو الاحتلاليون كما أسماهم خصومهم فيما بعد . وهؤلاء كانوا يرون التعاون مع الاحتلال ومحاربة سلطة الخديو المطلقة . وكان هناك « الخديويون » وعلى رأسهم الشيخ على يوسف ، ويرون أنه ليس هناك سوى التعاون مع الاحتلال على أساس الحصول على الحكم الذاتى وتقوية سلطة الخديو . لكنهم استمروا ينتقدون سياسة كرومر باعتدال . بل أن المؤيد كان يعود إلى هجومه العنيف على الاحتلال حين تسوء العلاقات بين الخديو وبين كرومر . لذلك أطلقت المصادر البريطانية على هذا الفريق اسم المعارضة المعتدلة . أما القسم الثالث فكان يضم من بقى على مبادىء الحركة الوطنية ، أو الوطنيون المتطرفون ، بزعامة مصطفى كامل . تلك هى أصول

الأحزاب المصرية الرئيسية الثلاث التي لم تتشكل رسميا إلا عام ١٩٠٧ ، رغم أنها كانت موجودة كمجموعات متجانسة قبلها .

لم يكن صوت مصطفى كامل واللواء ، إذن ، هي الأصوات الوحيدة التي ارتفعت ضد الاحتلال في فترة الخضوع ، وان كانوا أقواها .

تلك كلها عوامل أبقت جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، وبقى للحركة الوطنية جمهورها وبقيت لها قوتها وان أصابها بعض الضعف ، وبقيت في حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة ودنشواى ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

سنتناول فيما يلي سياسة الاحتلال من نواحيها المختلفة ، ونعرض لما كان يراه الوطنيون في أمرها :

١ ــ استخدام الأجانب في الحكومة المصرية

استخدام الأوروبيين للحاجة إليهم ــ قديم ، لكنه أصبح مشكلة في حكم اسماعيل أيام الأزمة المالية ، حين أخذ المراقبان الماليان الأوروبيان في عام ١٨٧٧ يعينان موظفين أوروبيين جدداً في خدمة الحكومة المصرية ، وزاد عــــددهم في الفترة بين ١٨٧٧ ــ ١٨٨٢ على ضعف ما كان عليه قبلها(٢٧) ، وكانوا يتقاضون مرتبات مرتفعة . هذه المشكلة ، بالإضافة إلى ما شعر به المصريون من ضغط سياسي أوروبي ، هي السبب في ارتفاع صيحة « مصر للمصريين » في أواخر عهد اسماعيل وأوائل حكم توفيق .

وقد تفاقمت المشكلة أيام الاحتلال ، وبخاصة في النصف الأخير من قنصلية لورد كرومر في مصر ، وتزايد تذمر المصريين وتركز ضد البريطانيين . ويرجع هذا إلى تزايد سيطرتهم وتزايد ما شغلوه من مناصب ، وبخاصة في الوظائف العليا . كما أنه يرجع ، في هذه الفترة بالذات ، إلى أن الموظفين

البريطانيين رفضوا الاعتراف بنظارة فخرى باشا فى يناير ١٨٩٣ ، وإلى حادث الحدود فى يناير ١٨٩٤ (٢٨) . وقد أساء الحادث الأول إلى الموظفين المدنيين وأساء الحادث الثانى إلى العسكريين المصريين .

وكان تعيين الانجليز فى وظائف الحكومة يهم المصريين من عدة نواح . فهو يحرمهم من الوظائف التى يشغلونها ، ومن السلطة التى يستحوذون عليها فى الإدارة ، كما أنه يتنافى مع فكرة إعداد المصريين لحكم بلادهم . وزاد من استياء المصريين المعاملة الخاصة التى كان يلقاها الموظفون البريطانيون ، وسلوك بعضهم .

(أ) السلطة فى الإدارة :

أخذ الاحتلال يستحوذ على السلطة فى الإدارة تدريجياً عن طريق الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعينون فى المناصب العليا ، واللجان التى كانت تشكل للسيطرة على الادارة ، وتضم عضويتها موظفين من البريطانيين .

والجدول رقم ١ يوضح كيف شغلوا المناصب العليا بالتدرج . بدأو فى المرحلة الأولى بالبوليس والجيش والرى ، وعين مستشار مالى إنجليزى ، ثم شغلوا المناصب الأخرى بعد ذلك . وفى المرحلة الثانية اتسعت سيطرتهم لتزيد فى الداخلية والحقانية ، وتمتد إلى المعارف . أما فى المرحلة الثالثة فكان الهدف هو كسب مناصب أخرى أو إنشاء وظائف جديدة يشغلها موظفون بريطانيون ، ومحصلة ذلك كله فى عام ١٩٠٦ أن أصبحت جميع النظارات تضم مستشارين بريطانيين عدا نظارة الخارجية ، وأصبح جميع وكلاء النظارات بريطانيين ، عدا تلك النظارة ونظارتى الداخلية والحقانية ، بينما أصبح فى كل من نظارتى الأشغال والمالية وكيلان . وهكذا أصبحت جميع النظارات تحت السيطرة البريطانية ، وبخاصة بعد أن أخذ الموظفون البريطانيون يشغلون المناصب الأدنى وتتزايد أعدادهم فيها .

جدول رقم (١)

التوسع البريطانى فى شغل المناصب الكبرى

النظارة	١٨٨٢ – ١٨٩١	١٨٩٢ – ١٩٠٣	١٩٠٤ – ١٩٠٦
الداخلية	(١) مفتش عام البوليس (٢) مدير مصلحة الصحة (٣) مدير مصلحة السجون	مستشار	
المالية	(١) مستشار (٢) وكيل (٣) مراقب الايرادات	–	وكيل
الاشغال العمومية	(١) مفتش عام الرى (٢) وكيل	–	(١) مستشار (٢) وكيل
الحربية	سردار الجيش المصرى	–	وكيل
الحقانية	مستشار	(١) مدعى عام (٢) مفتش عام النيابات	–
المعارف	–	سكرتير عام أصبح وكيل للنظارة	مستشار

وقد أكملت اللجان السيطرة البريطانية فى الادارة . كانت هناك اللجنة المالية ، وتتكون من ناظر المالية رئيسا ، والمستشار المالى ووكيل نظارة المالية ومراقب عام الحسابات ومراقب الايرادات ، أعضاء . كان العضوان الأول والثانى بريطانيين دائماً ، أما المنصب الثالث فقد توالى عليه البريطانيون والفرنسيون والسوريون ، والرابع شغله البريطانيون معظم الوقت ، وحين كان يشغله مصريون كانوا أحياناً يستبعدون من اللجنة . فى أول الأمر كان اختصاص تلك اللجنة يشمل ما يخص الخزانة ، وبخاصة الميزانية ، ثم اتسع اختصاصها بعد ذلك ليشمل التعيينات والترقيات ومعاشات موظفى الحكومة(٢٩) .

أما السلطة التشريعية ، ويزاولها الخديو ووزرائه ، فكانت مجالا آخر للصراع فيما يختص بمهمة إبداء الرأى للحكومة . فقد أسندت هذه المهمة بمقتضى القانون الأساسى لعام ١٨٨٣ إلى مجلس دولة سلطته استشارية ، وكان مفروضاً أنه يحل محل لجنة قضايا الحكومة التى كانت تتكون من مستشارين قانونيين أوروبيين . لكن المجلس ألغى فى عام ١٨٨٤ وعادت اللجنة إلى مزاولة عملها[٣٠] . وفى عام ١٨٩٦ تكونت اللجنة الاستشارية للقوانين واللوائح ، وكانت تتكون من ناظر الحقانية رئيسا ، والمستشار القضائى والمستشار الخديو وناظر مدرسة الحقوق ووكيل الوزارة المختص ، أعضاء[٣١] . وكان لمستشار الداخلية الإنجليزى الحق فى حضور جلسات اللجنة . وقد احتجت المؤيد على هذه السيطرة البريطانية[٣٢] .

كذلك خضعت السلطة القضائية للسيطرة البريطانية عن طريق اللجان والتفاتيش ، فقد تألفت لجنة الرقابة القضائية فى عام ١٨٩١ ، وكانت تتكون من المستشار القضائى الإنجليزى والمدعى العام (إنجليزى منذ ١٨٩٧) والمستشار القانونى الخديو لنظارة الداخلية (إيطالى) ، واثنين من مفتشى النيابات يقوم باختيارهما الأعضاء الثلاثة الآخرون . وكان هذان المفتشان عضوا اللجنة يقومان بمراجعة أعمال المحاكم الابتدائية وكتابة التقارير عنها إلى المستشار القضائى .

وكانت هناك لجنة أخرى تختص بتعيين القضاة ، وتتكون من ناظر الحقانية ووكيل نظارة الحقانية والمستشار القضائى والمدعى العام ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية[٣٣] . وقد احتفظت السلطة التنفيذية حتى عام ١٩٠٤ بالحق فى نقل القضاة وفصلهم[٣٤] .

أما القضاء الشرعى فقد تم إخضاعه بطريق غير مباشر . فطبقاً للائحة ١٨٩٧ أصبح لناظر الحقانية حق تعيين قضاة الشرع ، فيما عدا قاضى القضاة

الذى كانت تعينه سلطة السيادة فى اسطمبول ، كما أصبح له الحق فى أن يرأس مجلس التأديب ويدعو القضاة للمثول أمامه . وفى عام ١٨٩٩ أنشىء تفتيش للمحاكم الشرعية(٣٥) ، وإخضاع القضاء الشرعى لناظر الحقانية يعنى إخضاعه بطريق غير مباشر للمستشار القضائى البريطانى .

وحين كان المدعى العام مصرياً فى الفترة بين سنتى ١٨٩٤ – ١٨٩٧ أنشىء تفتيش للنيابات يرأسه جونسون باشا(٣٦) . وفى عام ١٨٩٥ انتزعت من اختصاص القضاء الأهلى القضايا الخاصة بالاعتداء على أفراد قوات الاحتلال وأنشئت محكمة خاصة غالبية أعضائها من البريطانيين للفصل فى هذه القضايا ، وهى المحكمة التى نظرت قضية دنشواى المشهورة عام ١٩٠٦ . وقد كررت الجرائد الوطنية مهاجمة تلك السيطرة البريطانية على القضاء(٣٧) .

وقد امتدت السيطرة البريطانية إلى المستويات الدنيا من الإدارة عن طريق اللجان أيضاً ، ففى عام ١٨٩٥ أنشئت لجان الشياخات ، وضمن أعضائها مفتش الداخلية الإنجليزى فى دائرة الشياخة . وكان اختصاصها يشمل تعيين العمد وفصلهم وتوقيع العقاب عليهم . والعمد هم ممثلو الحكومة ومقر سلطتها فى القرى . وكان يجب أن يوافق ناظر الداخلية على تلك القرارات . وهذا عملياً يعنى موافقة مستشار الداخلية الإنجليزى(٣٨) . وفى ديسمبر ١٨٩٢ أنشئت فى كل إدارة لجنة للتعيينات تتولى اختيار المرشحين لشغل الوظائف الخالية ، وكانت عضويتها تضم كبار الموظفين البريطانيين(٣٩) .

امتدت نفس السيطرة إلى الجيش المصرى ، فخلال الفترة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٩ كان جميع قادة ومديرى الأسلحة والإدارات والأورط من البريطانيين باستثناء إدارة القرعة وأربعة أورط من أربعة عشر أورطة كان يتكون منها الجيش حينئذ(٤٠) .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أنه خلال زيارة الخديو عباس حلمى

وتيجران باشا ناظر الخارجية لاسطمبول فى عام ١٨٩٣ كانت شكواها مركزة على السيطرة البريطانية فى الإدارة، وليس على الاحتلال العسكرى. وقد قال تيجران أنه قد تم القضاء على سلطة الجانب المصرى فى الادارة(٤١).

(ب) المناصب :

ولم يكن يقل عن ذلك فى إثارة الاستياء من سياسة الاحتلال ذلك العدد الكبير من المناصب الذى شغله الأجانب، وبخاصة البريطانيون، لأن معنى ذلك حرمان المصريين منها هذا بالإضافة إلى المرتبات العالية التى كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون بالمقارنة بما كان يتقاضاه زملاؤهم من المصريين. كان وكيل النظارة المصرى يتقاضى ١٢٠٠ جنيهاً فى العام، بينما كان زميله الإنجليزى يتقاضى ٢٠٠٠ جنيه(٤٢). وقد امتد هذا الفارق إلى الشرائح الأدنى من الموظفين، وكان الفارق أكبر من ذلك فى الجيش، إذ كان الصاغ البريطانى يعين قائمقام فى الجيش المصرى ويتقاضى ٧٢٠ جنيها سنوياً، بينما الصاغ المصرى يتقاضى ٣٠٠ جنيه سنوياً. وحتى اليوزباشى البريطانى كان يعين صاغا فى الجيش المصرى بمرتب قدره ٥٤٠ جنيهاً سنوياً. وكان مرتب الصاغ المصرى يعادل مايتقاضاه ضابط الصف البريطانى العامل فى الجيش المصرى(٤٣).

انتقد مجلس شورى القوانين هذا الوضع فى تقاريره عن الميزانية عن سنوات ١٨٩٤، ١٨٩٥. وظهر هذا النقد أيضاً فى الصحف، وحتى الصحف المعبرة عن المصالح البريطانية(٤٤).

وقد انتقد مجلس شورى القوانين أيضاً استخدام عدد كبير من الأجانب فى الحكومة المصرية. وكان المقصود بهذا النقد الموظفين البريطانيين أكثر من غيرهم، لأنهم هم الذين استمر عددهم يتزايد بعد ١٨٨٢، بينما أخذ عدد الموظفين الأوروبيين من جنسيات أخرى يتناقص. الجدول رقم ٢ يوضح أن عدد الموظفين البريطانيين فى الإدارات المدنية زاد بنسبة ٢٢٠٪ تقريباً بين سنتى ١٨٨٢، ١٨٩٩ بينما تناقص عدد الأوروبيين من الجنسيات الأخرى.

وفى نفس الفترة زاد عدد البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى وفى نظارة الحربيـــة من ٥ إلى ١٤٥ كما يتضح من الجدول رقم ٣ . وإذا أضفنا رقمى الجدولين يتضح أن عدد الموظفين البريطانيين فى الجانبين المدنى والعسكرى تضاعف ثلاث مرات تقريباً . ويلاحظ فيما يختص بهذه الزيادة أن الجدول رقم ٢ يوضح عدد الموظفين الأوروبيين فى الإدارات المصرية وفى الإدارات الدولية مثل صندوق الدين والدومين والدائرة السنية ، وأن الزيادة لم تكن فى الادارات الدولية حيث الموظفون الإنجليز قلة . لذلك فإن الزيادة تركزت فى الادارات المصرية الصرفة حيث السلطة الحقيقية ، وحيث يشعر المصريون بآثار هذه الزيادة .

جدول رقم (٢)

عدد الموظفين الأوروبيين العاملين فى الادارات المصرية وفى الادارات الدولية باستثناء الجيش وجنود وضباط صف البوليس(٤٥)

الجملة	١٨٨٢	١٨٩٣	١٨٩٩
بريطانيون	٢٠٨	٣٤٦	٤٥٠
جنسيات أوربية أخرى	٩٢٦	٧٢٧	٨١٥
إجمالى	١١٣٤	١٠٨٣	١٢٧٠

جدول رقم (٣)

عدد البريطانيين العاملين فى الجيش المصرى وفى نظارة الحربية(٤٦)

السنة	العدد	ملاحظات
١٨٨٢	٥	مهندسون
١٨٩٣	٨٠	بخلاف ٤١ ضابط صف ، لكنهم يشملون ٧ مدنيين
١٨٩٩	١٤٥	« ٤٧ ضابط صف ، لكنهم يشملون ١٣ مدنياً

ولم تكن هذه الزيادة نتيجة زيادة عامة في موظفي الادارات المصرية المدنيين . يتضح هذا من جدول ٤ الذي يتضمن إحصائيات عن الادارات المصرية وحدها ، بعد استبعاد الادارات الدولية . والزيادة في عدد الموظفين الأوروبيين في الادارات المصرية وحدها تعني زيادة في عدد الموظفين البريطانيين ، وبخاصة بعد فاشودة والوفاق الودي ، حين أطلقت يد بريطانيا في مصر . يتضح من الجدول أن عدد موظفي الادارات المصرية المدنيين ككل زاد في المدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦ بواقع ٤٤٪ فقط بينما زاد عدد الموظفين الأوروبيين منهم بواقع ٨١٪ ويتضح من الجدول أيضاً أن نسبة الموظفين الأوروبيين إلى إجمالي الموظفين في عام ١٨٩٦ كانت حوالي ٧,٥٪ وأصبحت في عام ١٩٠٦ حوالي ٩,٤٪ .

جدول رقم (٤)

عدد الموظفين العاملين في الحكومة المصرية ، بخلاف الجيش وجنود وضباط صف البوليس(٤٧) :

الجنسية	١٨٩٦	١٩٠٦	الزيادة	نسبة الزيادة بالمائة
مصريون	٨٤٤٤	١٢٠٢٧	٣٥٨٣	٤٢٪
أوروبيون	٦٩٠	١٢٥٢	٥٦٢	٨١٪
إجمالي	٩١٣٤	١٣٢٧٩	٤١٤٥	٤٤٪

الجدول رقم (١) أظهر لنا الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين في المناصب العليا ، أما الجدول رقم (٥) ، (٦) فيوضحان لنا الزيادة في عدد الموظفين البريطانيين والأوروبيين في المناصب الوسطى والأدنى في الحكومة المصرية . الجدول الأول يضم كلا من الإدارات المدنية المصرية والادارات الدولية في عام ١٨٩٩ ، في المناصب العليا كان الأوروبيون يشكلون حوالي ٧٠٪ من الموظفين ، ومن هولاء الأوروبيين كان البريطانيون يشكلون ٤٥٪ وكان

عددهم يزيد على عدد زملائهم المصريين . وكان عدد الأوروبيين يكاد يتساوى مع عدد المصريين فى المناصب الوسطى ، وكان البريطانيون حوالى ٤٥ ٪ من الأوروبيين أيضاً أما فى المناصب الدنيا فكان الأوروبيون حوالى ٨ ٪ ثلثهم تقريباً بريطانيون . لكن ينبغى أن نلاحظ أن نسبة الـ ٤٥ ٪ للبريطانيين من المناصب التى يشغلها الأوروبيون فى المناصب العليا والوسطى ليست هى الحقيقة كلها ، فإن نصيب البريطانيين الضئيل فى الادارات الدولية (حوالى ٢٠ ٪) يرفع نصيبهم فى الادارات المصرية الخالصة إلى حوالى ٦٥ ٪ (٤٨) .

جدول رقم (٥)

عدد الموظفين العاملين فى الحكومة المصرية ومرتباتهم عام ١٨٩٩ ، فيما عدا نظارة الحربية وجنود وضباط صف البوليس (٤٩) :

الجنسية	المرتب الشهرى: أقل من ٣٠ جنيه	المرتب الشهرى: ٣٠ — ٧٠ جنيه	المرتب الشهرى: أكثر من ٧٠ جنيه	إجمالى
بريطانيون	٣١٦	٩٢	٤٧	٤٥٥
جنسيات أوروبية أخرى	٦٤٨	١١٠	٥٧	٨١٥
إجمالى عدد الأوربيين	٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠
مصريون	١٠٣٦٤	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠

وتبدو الزيادة بشكل أوضح فى جدول رقم (٦) الذى يتناول موظفى إدارة السكة الحديد والتلغرافات . وكان البريطانيون يسيطرون على تلك الإدارة رغم أنها من الإدارات الدولية . يتضح من الجدول أن الأوروبيين كانوا فى عام ١٨٩٦ يكونون تقريباً ٧٣ ٪ من فئة رؤساء الأقسام ، ٤٧ ٪ من فئة المفتشين ، ٤٩ ٪ من فئة مساعدى المفتشين ، ثم زاد عددهم فى تلك

الفئات الثلاث فى الفترة بين ١٨٩٦ و ١٩٠٦ بنسبة ٣٠٠ ٪ ، ١٨٤ ٪ ، ١٦٣ ٪ بالترتيب بما أدى إلى ارتفاع نسبتهم إلى ٨٩ ٪ ، ٨٠ ٪ ، ٥٣٠ ٪ بنفس الترتيب . وهكذا تزايدت أعدادهم وتزايدت نسبتهم بشكل كبير . وحتى فى الفئات الأدنى زاد عددهم بنسبة ٢٧٣ ٪ بينما لم يزد عدد المصريين فى تلك الفئات إلا بنسبة ٨٣ ٪ وهى تقريباً نفس نسبة الزيادة الإجمالية للمصريين ، بينما الزيادة الإجمالية للأوربيين ٢١٥ ٪ .

جدول رقم (٦)

العاملون فى إدارة السكة الحديد والتلغرافات[٥٠] :

فئات العاملين	١٨٩٦ مصريون	١٨٩٦ أوروبيون	١٩٠٦ مصريون	١٩٠٦ أوروبيون
(١) رؤساء الأقسام بمرتب سنوى ٦٠٠ جنيه فما فوق	٣	٨	٤	٣٢
(٢) المفتشون بمرتب شهرى ٢٦ — ٤٨ جنيه	٢٩	٢٦	١٩	٧٤
(٣) مساعدو المفتشين بمرتب شهرى ١٦ — ٢٥ جنيه	٥٩	٥٦	١٢٩	١٤٧
(٤) الفئة الأدنى بمرتب شهرى أقل من ١٦ جنيه	٢٨٤٨	٥٣	٥٢٣٠	١٩٨
إجمالى	٢٩٣٩	١٤٣	٥٣٨٢	٤٥١

وتزودنا الإدارات الأخرى بأمثلة تفصيلية عن زيادة أعداد الموظفين البريطانيين فى الفئات الوسطى . فى نهاية ١٩٠٥ كان فى نظارة الداخلية ١٦ مفتشا ، منهم ١٣ بريطانيا والباقى مصريون . وكان نصف عدد موظفى مصلحة السجون بريطانيين. أما بوليس المحافظات (القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة) فكان يضم ١٦ حكمداراً ومفتشاً أوروبيا ، منهم ١٠ بريطانيون .وكان مدير مصلحة الصحة ووكيله وجميع المفتشين بها بريطانيين[٥١] .

هذا هو ما كانت عليه الحال أيضاً فى نظارة الأشغال العمومية، فمصلحة الرى كان بها ٢٣ مفتشا عاما ومفتشا ومدير أعمال منهم ٢٠ بريطانيا و ٣ مصريون . أما الطبقات الأدنى من مراجعى العقود ومساعدى المهندسين فجميعهم بريطانيون ، وكان فى التنظيم ثمانية بريطانيون من ١٤ من كبار المفتشين والمفتشين والمديرين الأوروبيين(٥٢) . أما نظارة المعارف فكان بها خمسة المفتشون أوروبيون منهم ٣ بريطانيون ، وكان بين نظار ومديرى المدارس فى القاهرة والاسكندرية تسعة أوروبيين منهم ٧ بريطانيون(٥٣) . هذا ومعظم الأساتذة والمدرسين الأوروبيين كانوا بريطانيين لأن اللغة الانجليزية أخذت تحل محل اللغة الفرنسية فى المدارس المصرية(٥٤) . وفى عام ١٩٠٦، كما يقول كرومر، كان الأوروبيون فى التعليمين الثانوى والعادى ١٢٠ وكان المصريون ٩٨ بزيادة ٦٥ للأوروبيين وبنقص ٣٠ للمصريين عن إحصاءات ١٨٩٦ (٥٥) .

أما نظارة المالية فكان بها ١٢ مفتشا أوروبيا منهم ١٠ بريطانيون ، مقابل ثلاثة مفتشين مصريين ، وكان مديرو مصالح الضرائب ، والأملاك الأميرية ، والمناجم ، والجمارك ، كما كان وكيلا مدير عام مصلحة البريد ، بريطانيين. وكانت مصلحة المساحة تضم ٤٤ مديراً ومفتشاً غالبيتهم بريطانيون، فى مقابل مفتشين مصريين فقط . أما مصلحة خفر السواحل فكانت تضم ٢٨ ضابطا ومهندسا أوربيا ، كلهم بريطانيون باستثناء ٤ أو ٥ من جنسيات أخرى(٥٦) .

وسارت سياسة الاحتلال فى نظارة الحقانية على نفس المنوال ، فضم مفتشان بريطانيان إلى عضوية لجنة المراقبة القضائية ، وزاد عدد القضاة البريطانيين فى المحاكم الابتدائية الأهلية من ٣ إلى ٦ قضاة ، بينما كان هناك تسعة من البريطانيين من بين العشرة قضاة الأوروبيين فى محكمة الاستئناف الأهلية(٥٧) .

وقد امتد الزحف البريطاني على وظائف الفئات الوسطى إلى الجيش . هذه الفئات يمثلها فى الجدول رقم ٧ التالى الضباط من رتبة بكباشى وقائمقام وهم قادة الأورط ووكلائهم ومن فى مستواهم فى الوظائف العسكرية الأخرى. يتضح من الجدول أن الضباط البريطانيين من هذه الفئة زاد عددهم بين ١٨٩٢ — ١٨٩٩ بنسبة ٩٨ ٪ ، إذ كان عدد الضباط البريطانيين ضعف عدد الضباط المصريين تقريباً فى السنة الأولى فأصبحوا ثلاثة أضعافهم تقريباً فى السنة الثانية .أما الزيادة الصغيرة نسبيا فى عدد الضباط البريطانيين من الرتب العالية فترجع إلى الغاء وظائف محافظى سواكن والحدود .

جدول رقم (٧)

إعداد الضباط العاملين فى الجيش المصرى(٩٨)

الرتبة	عام ١٨٩٢		عام ١٨٩٩		الزيادة	
	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون	مصريون	بريطانيون
بكباشى وقائمقام	٣١	٦٣	٤٧	١٢٥	١٦	٦٢
الرتب العليا بدون السردار	٣	٧	٥	١٠	٢	٣

وكان استخدام المشارقة ، وبخاصة السوريين المسيحيين ، فى خدمة الحكومة المصرية عاملا آخر زاد الاستياء من سياسة الاحتلال فى شغل الوظائف. واستخدام السوريين فى الوظائف يرجع إلى ما قبل الاحتلال . فقد سيطروا على إدارة الجمارك على سبيل المثال ، منذ القرن الثامن عشر . لكن أعدادهم تزايدت بعد الاحتلال بما أدى الى الاعتقاد بأن سلطات الاحتلال تحابيهم على حساب المصريين. وقد ساعد على ذلك أن الحكومة المصرية حاول فى عام ١٨٩٠ أن توقف تزايد عدد الأجانب فى الوظائف الدنيا بقصر التعيين فيها على المصريين ،وبتفضيلهم فى حالة التعيين فى الوظائف الأعلى، لكن كرومر تدخل فى الأمر وعدلت اللوائح بحيث أصبحت تقضى

بأن يعامل السوريون فى هذا المجال على قدم المساواة مع المصريين إذا كانوا قد ولدوا فى مصر أو مضى على إقامتهم بها خمسة عشر عاما .

ويعزو كرومر تذمر المصريين من السوريين المسيحيين إلى العامل الدينى . وقد يكون هذا فعلا أحد العوامل . لكن يلاحظ أن الأقباط المصريين كانوا يشعرون بنفس الاستياء ، كما أن هناك عوامل أخرى لهذا الاستياء[٥٩] . من ذلك أن السوريين المسيحيين كانوا ، هم واليونانيون ، يكونون فئة المرابين المكروهة والمنتشرة فى الريف المصرى . وكان بعضهم وكلاء لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والساعين من الأجانب إلى الحصول على عقود استغلال حين بدأ رأس المال الأجنبى يتدفق على مصر ويثير حسد ومخاوف المصريين[٦٠] . وكان بعضهم يعملون عملاء للاحتلال ، وآخرون أشد تحمساً للاحتلال من المحتلين أنفسهم ويبدون عداء سافرا للحركة الوطنية فى مصر من هؤلاء كان أصحاب جرائد المقطم والمشير فى الصحافة ، وكان منهم فى خدمة الحكومة المصرية عبد الله صفير رئيس البوليس السرى ، وملحم شكور وكيل المخابرات الحربية وكان بعضهم يشغل وظائف عليا ، مما أثار حسد المصريين . من هؤلاء سابا باشا مدير عام مصلحة البريد ، وهوارى بك ومشاقة بك فى نظارة المالية ، وفريد بك بابا زوغلى فى نظارة الأشغال .

وقد تطورت سياسة كرومر فيما يختص باستخدام البريطانيين فى الحكومة المصرية تبعا للظروف ولوضع بريطانيا فى مصر . ففى عام ١٨٩٣ كانت سياسة كرومر تقوم على أنه لا غنى عن استخدام عدد صغير من كبار الموظفين الأوروبيين فى مصر ، والمقصود بالأوروبيين هنا البريطانيون . وكان يعتقد أن تعيينهم سيوجد إتجاهاً إلى استخدام أوروبيين فى المناصب الأدنى ، وهو عمل ضار . ويرى كرومر أن الحاجة قد تدعو إلى استخدام بعض صغار الموظفين الأوروبيين ، لكن يجب الاقلال من عددهم بالتدريج واستخدام

موظفين مصريين بدلا منهم . وكان يعتزم أن يستبدل مصريين بالأوروبيين في المناصب العليا في المستقبل[٦١] .

وقد تغيرت هذه السياسة فيما بعد إلى الاكثار من استخدام الموظفين البريطانيين ، حتى في الوظائف الوسطى والدنيا كما رأينا في الجداول السابقة رقم ٤ - ٦ . وقد نتج هذا التغير عن عاملين : أحدهما مقاومة النفوذ البريطاني بوجه عام ، ومقاومة التغلغل البريطاني في الإدارة المصرية بوجه خاص ، بعد الأزمة الوزارية في يناير ١٨٩٣ ، وبعد عودة الحركة الوطنية إلى الظهور كعامل مؤثر على مسرح السياسة المصرية . أما العامل الثاني فهو تغير وضع الدولة المحتلة في مصر ، إذ أخذ الاحتلال يتخذ صفة الدوام بعد إعادة فتح السودان عام ١٨٩٦ ، وبعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ ، وبعد الوفاق الودي عام ١٩٠٤ .

في تقريره عن عام ١٨٩٨ لم يقل كرومر شيئاً عن إحلال المصريين محل الأوروبيين في الوظائف[٦٢] . وفي تقريره عن عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ هاجم كرومر الموظفين المصريين ، مستنكراً فسادهم وتهربهم من المسئولية وعدم قدرتهم على الابتكار ، وقرر أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملاءهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء الزملاء رؤساءهم[٦٣] . وقد أضاف كرومر إلى ذلك في التقرير الأول قوله أن عدداً آخر من البريطانيين سيعين بمرور الوقت ، وكشف في التقرير الثاني أمر نظام جديد تم وضعه لتعيين موظفين من خريجي الجامعات البريطانية في وظائف الحكومتين المصرية والسودانية . بدأ هذا النظام عام ١٩٠٣ بتشكيل مجلس من كبار الموظفين البريطانيين في كل من مصر والسودان ليقوم باختيار المرشحين لهذه الوظائف . وكان على هؤلاء المرشحين أن يدرسوا اللغة العربية في بريطانيا قبل أن يذهبوا لاستلام أعمالهم .

وقد انهمر على المجلس سيل من طلبات المتقدمين للحصول على الوظائف، ١١٨ طلبا لشغل ١٢ وظيفة فى عام ١٩٠٤ ، ٢٢٠ طلباً لشغل ١٤ وظيفة عام ١٩٠٥ (٦٤) . وقد تم تعيين معظم هؤلاء المستخدمين الجدد كمفتشين أو مساعدى مفتشين فى الداخلية والمالية . ولم يكن النظام الجديد يطبق فى حالة التعيين فى الوظائف العليا أو فى القضاء أو فى وظائف التدريس . ولم يكن العمل فى حاجة إلى بعض هؤلاء الموظفين الجدد، كما هو الحال فى تعيين رونالد ستورز (٦٥) ويقول الخديو عباس حلمى فى مذكراته عن هذه الفترة أن المصريين من خريجى جامعتى أكسفورد وكمبردج كان يصعب عليهم الحصول على وظائف فى الحكومة المصرية (٦٦).

كل هذه الظروف ، بعد ١٨٩٣ ، أدت إلى أن الوطنيين اعتقدوا أن سياسة الاحتلال قد اتجهت إلى إغراق الإدارة المصرية بالموظفين البريطانيين وإنشاء وظائف لهم ، بغض النظر عن الحاجة إليهم أو عدم وجود حاجة على الاطلاق. وكان إنشاء ذلك النظام الجديد لاستخدام البريطانيين ظاهرة خطيرة ، لأنها تعنى تنظيم وتزايد التغلغل البريطانى فى الإدارة واتخاذه صفة الدوام . وقد كررت الجرائد الوطنية التعبير عن استيائها من ذلك (٦٧) .

وقد اتبعت نفس السياسة فى السودان بعد إعادة فتحه ، فشغل البريطانيون المناصب العليا والوسطى واشتكى المصريون هناك من ذلك ، ومن تفضيل السوريين عليهم فى المناصب الدنيا (٦٨) .

(جـ) الحكم الذاتى :

لم يكن الأمر بالنسبة للوطنيين أمر سلطة فى الإدارة أو أمر مناصب تشغل فقط ، بل كان وثيق الإرتباط بمطالبهم بجلاء القوات البريطانية وترك مصر لأهلها يحكمونها بأنفسهم .

كان التبرير الأخير الذي قدمه الجانب البريطاني لاستمرار احتلال مصر

هو إعطاء فسحة من الوقت لما قاموا به من اصلاحات لتثبت جذورها فى تربة مصر ، وتدريب المصريين على إدارة أمور بلادهم بأنفسهم بإيجاز ، جعل مصر قادرة على أن تقف على أقدامها لذلك كانت شكوى الوطنيين أن تزايد أعداد الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، واستحواذهم على السلطة فيها ، يحرم المصريين من أية فرصة لتحقيق الجلاء أو الحصول على حكم ذاتى(٦٩) بل أن بعض البريطانيين كانوا يرون خطأ السياسة المتبعة فى فى إدارة شئون مصر بموظفين بريطانيين ، وأشاروا إلى أن تلك السياسة جعلت المصريين أقل قدرة على حكم أنفسهم مما كانوا عند بداية الاحتلال(٧٠)

(د) عوامل أخرى :

هناك عوامل أخرى كانت مثار استياء الوطنيين ونقدهم . من ذلك المعاملة الخاصة التى كان يلقاها الموظفون الإنجليز بالمخالفة للتعليمات واللوائح . كانت التعليمات تقضى بأن يحصلوا فى العام على أجازة قدرها شهران بدون مرتب وشهر بنصف مرتب ويفصل من يتغيب منهم عن عمله أكثر من عام . لكن ذلك لم يكن يراعى فقد امتدت الأجازة لتصبح ثلاثة أشهر بمرتب كامل ثم أكثر من أربعة أشهر بمرتب كامل فى بعض الحالات ، واحتفظ بالمنصب خالياً لأكثر من عام فى بعض الحالات انتظاراً لعودة شاغله(٧١) .

وقد زاد من الاستياء سلوك بعض الموظفين البريطانيين ، أو الموقف الذى اتخذوه فبعضهم لم يكن يوافق على سياسة كرومر ، وكان يبدى عطفه على المصريين صراحة ، لذلك سخط عليهم كرومر . فنيك Fenwick باشا مفتش عام البوليس فى عام ١٨٩٤ كان يحبذ أن يترك المصريون يحكمون أنفسهم ، فانتهز كرومر فرصة إعادة تنظيم نظارة الداخلية فى عام ١٨٩٦ وتخلص منه(٧٢) . وكان من نفس الرأى بيردوود الموظف بمصلحة المساحة عام ١٨٩٤ ، لذلك لم يسند إليه أى عمل هام ، وجمد مرتبه(٧٣) . أما وليم

ويلكوكس ، من كبار مهندسى الرى فى وزارة الأشغال ، فقد ألقى حديثاً فى أحد الأندية المصرية مس فيه نواحى سياسية على نحو اعتبره كرومر متعارضاً مع سياسة الاحتلال ، كما نصح المصريين بقراءة جريدة المؤيد والكتابة فيها ، فى وقت كانت المؤيد تقود المعارضة ضد الاحتلال . وكانت النتيجة تحذيراً له من كرومر (٧٤) ، ثم نقله من نظارة الأشغال لينتهى به المطاف فى الدائرة السنية . وكانت نظارة الأشغال محط أطماع المهندسين الساعين إلى الشهرة والمجد . أما زميله وليم جارستن المساير لسياسة كرومر ، فقد أصبح مستشار نظارة الأشغال فيما بعد .

ومن الأمثلة الأخرى ألونزو مونى ، العضو البريطانى فى صندوق الدين . كان مونى من محبذى الجلاء السريع ومنح المصريين حكماً ذاتياً . وقد كتب مقالا يطرح فيه وجهة نظره . وحين اعترض كرومر على نشره طبعه مونى على شكل نشرة ليرفعها إلى لورد سولسبرى . لكن محتويات المقال تسربت ، ونشرت فى إحدى الصحف الفرنسية فى مارس ١٨٩٦ (٧٥) ، مما دفع كرومر فى النهاية إلى المطالبة بسحبه (٧٦) وتم له ما أراد .

وقد أثر موظفون بريطانيون آخرون فى الموقف بطريقة عكسية ، وذلك باستغلال ممتلكات الحكومة أو سلطاتها لتحقيق منافع شخصية . من ذلك استعمال سفن الحكومة (الدهبيات) فى الرحلات إلى الوجه القبلى فى الشتاء مع الأصدقاء من السائحين الأجانب ، أو شراء أراضى من شركات تتعامل مع الإدارة التى يعمل بها الموظف . أو العمل كمندوبين لشركات التأمين وبنوك الرهونات على الأراضى (٧٧) . وقد اتهم آخرون فى مصلحة الجمارك بالارتشاء ، واضطر أحد كبار الموظفين فى مصلحة الصحة إلى الاستقالة بعد اتهامه بعدم الأمانة (٧٨) . وقد وصلت أخبار تلك التصرفات إلى الصحافة الوطنية .

وكانت الطريقة التي تم بها تعيين بعض كبار الموظفين البريطانيين مديرين لبعض الشركات الأجنبية عاملا فى اعتقاد الوطنيين أن هؤلاء الموظفين قد ضحوا بالمصالح المصرية . فقد تم تعيين الوين بالمر ، المستشار المالى أو رئيس نظار مصر الفعلى ، أول محافظ للبنك الأهلى المصرى بعد أن تفاوض وأتم صفقات بيع أراضى الدائرة السنية وإسناد بناء خزان أسوان لشركات أجنبية ، وإنشاء البنك الأهلى المصرى ، مما دفع إلى الاعتقاد بأن مصالح مصر قد ضحى بها فى هذه الصفقات . من ذلك أيضاً تعيين مستر هوكر — مدير مصلحة الملح — مديراً للشركة التى أخذت امتياز احتكار الملح من الحكومة المصرية ، وتعيين مستر فوستر - مفتش رى الوجه البحرى - مديراً للشركة التى اشترت من الحكومة تفتيش بسنديله فى الوجه البحرى(٧٩) .

يضاف إلى ذلك أن موقف الموظفين البريطانيين ككل ، فى أواخر عهد كرومر ، من زملائهم المصريين كان له أثره الكبير فى انتشار روح الاستياء . فنتيجة لسياسة كرومر الجديدة أخذ يتزايد عدد صغار الموظفين البريطانيين . وكان هؤلاء أقل لباقة فى صلاتهم بزملائهم من المصريين عن الموظفين القدامى ، وأقل تعاطفاً . يضاف إلى ذلك أن وضع الدولة المحتلة تغير بعد فاشودة وبعد الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ، مما أدى إلى أن أخذت سياسة الاحتلال اتجاه الاستعمار الحقيق . هذان العاملان جعلا الموظفين البريطانيين يكونون فئة اجتماعية منغلقة على نفسها ، يكاد أن ينعدم أى اتصال اجتماعى بينها وبين المصريين ، الموظفين منهم وغير الموظفين . وقد تحصنوا اجتماعياً فى نادى الجزيرة الرياضى Gezira Sporting Club ونادى الترف Turf Club وكان يصعب على المصرى ، أياً كانت مكانته الاجتماعية أو درجة ثرائه ، أن يرتاد أياً من الناديين . ويبدو أن كرومر لم يكن يستنكر هذا الاتجاه الجديد(٨٠) . بل أن هجوم كرومر الشديد على الموظفين المصريين فى تقريريه السنويين عن سنتى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، وقوله أن على الموظفين الأوروبيين أن يقودوا زملاءهم المصريين ، حتى لو كان هؤلاء الزملاء رؤساء لهم ، قد

شجع الموظفين البريطانيين على أن يتخذوا موقفاً متعالياً أكثر من ذى قبل، وأن ينظروا باحتقار إلى زملائهم ومرؤوسيهم من المصريين[٨١] . بهذه العقلية لم يكن بعضهم فى حاجة إلى أكثر من خطوة واحدة أخرى ليلجأ إلى إساءة معاملة زملائه ومرؤوسيه من المصريين . وقد تكررت الشكاوى من هذا النوع من المعاملة من دوجلاس دنلوب فى نظارة المعارف[٨٢]، ومن بعض الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى[٨٣] .

هذه الظروف جميعاً ، جعلت الوطنيين المصريين فى أواخر عهد كرومر يعتقدون أن مصر يحكمها البريطانيون لصالح البريطانيين . وقد قال عباس حلمى فى مذكراته أن هذا الصنف الجديد من الموظفين البريطانيين قضى على نفوذ بريطانيا فى مصر[٨٤] .

٢ — سياسة الاحتلال فى التعليم

سببت سياسة كرومر فى التعليم كثيراً من التذمر . وقد تكررت الشكوى منها فى الجرائد الوطنية ، وفى مجلس شورى القوانين . بل وانتقدها بعض الكتاب البريطانيين[٨٥] .

اتخذت اللغة الإنجليزية تدريجياً وسيلة للتعليم فى المدارس الثانوية حتى أصبح التاريخ الإسلامى هو وحده الذى يدرس باللغة العربية فى عام ١٨٩٩ . بل أن اللغة الإنجليزية أصبحت وسيلة تعليم الجغرافيا والأشياء فى السنتين الإخيرتين من التعليم الابتدائى[٨٦] . وقد اعتبر الوطنيون ذلك وسيلة للقضاء على اللغة العربية وعلى شخصية الأمة[٨٧] . وقد تم توسع تدريجى فى تدريس اللغة الانجليزية فى المدارس الابتدائية حتى أصبحت تدرس فى السنة الأولى وكان رأى الوطنيين أن ذلك تم على حساب دروس القرآن واللغة العربية[٨٨] . كان هذا موضوعا حساساً ، وبوجه خاص بعد أن توقف

تدريس مبادى الإسلام فى المدارس الثانوية ، وبعد أن اتضح أن بعض الكتب الانجليزية التى تدرس فى تلك المدارس احتوت على معلومات ماسة بالإسلام وبالرسول وكان الوطنيون يرون أيضاً أن الاحتلال أهمل تدريس التاريخ والعمل على تنمية الشعور القومى(٨٩) . والحق أن الاحتلال كان يسير على سياسة تتعارض مع ذلك على خط مستقيم ، فقد اتبع نصيحة وزارة المستعمرات وأعد للمدارس الثانوية فى عام ١٩٠٥ مقرراً يتضمن عددا من الدروس عن المملكة المتحدة ، يصحبها عرض بالفانوس السحرى لشرائح عنها، وذلك «لتنمية الشعور بالإنتماء للامبراطورية» . لذلك فان بعض الصحف الوطنية هاجمت التعليم فى مدارس الحكومة ، وحضت الناس على إقامة مدارس خاصة(٩٠) . وقد طالب مجلس شورى القوانين ، فى تقريره على الميزانية لعام ١٩٠٧ ، بزيادة الاهتمام بتدريس القرآن والتاريخ الاسلامى، وبتدريس الدين فى المدارس الثانوية(٩١) .

وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبعض الكتاب المعاصرين ، عن شكاوى المصريين من السياسة العامة للاحتلال فى مجال التعليم . النقطة الرئيسية فى شكاواهم أن كرومر ضيق نطاق التعليم ، بالحد من الميزانية المخصصة له ، لأنه يعتقد أن الجهلة أسلس قيادا من المتعلمين . لقد ألغى مجانية التعليم بالتدريج فى مدارس الحكومة ، ورفع رسوم الدراسة ، وبذلك جعل من الصعب على الفقراء أن يحصلوا على قسط مناسب من التعليم . حد كرومر من التعليمين الثانوى والابتدائى وربطهما بحاجة الحكومة إلى الموظفين . وقد اعتبر الوطنيون تشجيع كرومر للتعليم الأولى فى الكتاتيب غير كاف وسطحيا ، وأن المقصود به تحويل الانتباه عن إهمال المراحل الأخرى من التعليم وكانوا يرون أن التعليم الأولى يجب أن يكون عاما وإجبارياً ، وينبغى أن تفرض ضريبة لتحقيق هذا الهدف . وقد اقترح مجلس مديرية المنوفية بالفعل فرض ضريبة للتعليم مقدارها خمسة مليمات عن الفدان ، لكن الاقتراح رفض ، بينما فرضت ضريبة مقدارها سبعة مليمات عن الفدان لإنشاء طرق

زراعية . وكانت الشكوى أيضاً أن المدرسين المصريين كانوا يتقاضون مرتبات ضئيلة ويلقون معاملة سيئة ، مما جعل التدريس مهنة غير مرغوب فيها ، وحد من التحاق الطلبة بمدارس المعلمين . وقد أدى ذلك إلى استخدام مدرسين إنجليز يتقاضون مرتبات مرتفعة(٩٢) .

أما مجلس شورى القوانين فقد تكرر انتقاده لسياسة الاحتلال التعليمية . ففى تقريره عن الميزانية لعام ١٨٩٥ عبر عن قلقه لإهمال التعليم ، وإغلاق بعض المدارس ، وقدم مقترحاته لعلاج الحالة(٩٣) . وفى تقريره عن الميزانية لعام ١٩٠٢ طالب بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم ، وانتقد زيادة رسوم التعليم الابتدائى(٩٤) . وخلال مقابلة الأعضاء لولى عهد بريطانيا عند زيارته القاهرة فى عام ١٩٠٦ عبروا له عن أملهم فى أن تولى الحكومة التعليمين الابتدائى والعالى عناية أكثر . وكرروا التعبير عن ذلك فى تقريرهم عن الميزانية لعام ١٩٠٧(٩٥) . ويقرر كرومر بنفسه ، كما يقرر أحد كبار المسئولين عن التعليم ، أن الناس كانوا يواصلون مطالبة الحكومة بإنشاء مدارس ابتدائية وثانوية(٩٦) . وحين زار مصطفى كامل لندن عام ١٩٠٦ عقب دنشواى شرح للرأى العام البريطانى شكاوى المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية(٩٧) .

وقد عبر حافظ إبراهيم فى عام ١٩٠٧ عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية ، بقوله مخاطبا كرومر :

يناديك قد أزريت بالعلم والحجا ... ولم تبق للتعليم يا لورد معهدا
وأنك أخصبت البلاد تعمدا ... وأجدبت فى مصر العقول تعمدا
قضيت على أم اللغات وأنه ... قضاء علينا أو سبيل إلى الردى

* * *

يناديك أين النابغون بعهدكم ... وأى بناء شامخ قد تجددا(٩٨)

وقد يكون من المناسب الآن أن نحاول تبين حقيقة هذه الشكاوى .

لقد بلغت نسبة ما أنفقته الدولة على التعليم فى المدة من١٨٨٢ ١٩٠١ إلى جملة الانفاق العام فى تلك الفترة ٨٥,. ٪ [٩٩] وهى نسبة بالغة الإنخفاض. حقيقة أن تلك النسبة ارتفعت بعد ذلك ، لكن ليس بنسبة زيادة الانفاق العام ، وليس بنسبة تزايد السكان .

الجداول التالية أرقام ٨ – ١٠ توضح الخطوط العامة لتطور التعليم . الجدول الأول يوضح أن ميزانيـــة الدولة للتعليم زادت بنسبة ٦٦٪ بين سنوات ١٨٨٢ ، ١٩٠٥ . تبدو هذه الزيادة ظاهريا أكبر من زيادة الإنفاق العام للدولة . لكن الحقيقة أنها أقل كثيراً من زيادة الإنفاق العام الحقيقى للدولة بعد استبعاد الجزء من الميزانية المخصص لسداد الجزية السنوية وأقساط الدين العام وفوائده . الجزء الخاص بالجزية ثابت ، أما الجزء الخاص بسداد أقساط الدين والفوائد فانه أخذ يتناقص من ٤٣٥٠٠٠٠ جنيه مصرى حسب قانون التصفية عام ١٨٨٠ إلى ٣٧٠٩٠٠٠ جنيه مصرى عام ١٩٠٥ . أما الزيادة فى عدد تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية والعالية فقد زاد فى نفس الفترة بنسبة ٣٤٪ تقريباً ، وهى نسبة تقل بكثير عن نسبة زيادة السكان بين ١٨٨٢ ، ١٩٠٧ التى بلغت حوالى ٦٥٪ .

ويلاحظ أن مجانية التعليم كانت بنسبة ٧٣٪ عام ١٨٨٢ ، لكنها ألغيت بعد الاحتلال . لذلك فمعظم الزيادة فى الميزانية المخصصة للتعليم تحولت إلى التعليم الأولى ، والتعليم الأولى الفنى ، والتعليم الفنى المتوسط . هذه الأنواع من التعليم حظيت بعناية كبيرة منذ ١٨٩٨ ، كما يتضح من الجدولين رقمى ٩ ، ١٠ . وقد ارتاح الناس إلى التشجيع الذى لقيته هذه الأنواع من التعليم ، لكنهم كانوا يريدون مزيداً منه ، وكانت مساهمتهم فى تشجيعه مساوية لمساهمة الدولة أحياناً .

(جدول رقم ٨)

ميزانية الدولة المخصصة للتعليم ، وعدد التلاميذ الذكور الملتحقين بكل من التعليم الابتدائي والثانوي والعالي[١٠٠] .

السنة	عدد التلاميذ	ميزانية التعليم بالجنيهات المصرية	مصروفات الدولة بالجنيهات المصرية	نسبة المجانية
١٨٨٢	٦٦٥٨	٨٩٤٦٤	٨٤٠٣٩٦٨	٧٣
١٩٠٥	٨٩٠٣	١٤٩٣٠٠	١١٧٨٥٠٠٠	—[١٠١]

(جدول رقم ٩)

التعليم الأولى[١٠٢]

السنة	كتاتيب تتلقى إعانة وتخضع لتفتيش النظارة			كتاتيب تحت الإشراف المباشر	
	عدد الكتاتيب	عدد التلاميذ	الإعانة بالجنيه	عدد الكتاتيب	عدد التلاميذ
١٨٨٢	٣٠١	٧٥٣٦	٧٠	٥٥	٢٩٢٣
١٩٠٥	٤٨٥٩	١٤٥٦٩٤	١٣١٦٤	١٠٩	٦٦١٠

(جدول رقم ١٠)

عدد التلاميذ فى التعليم الفنى دون العالى ، والصناع تحت التمرين[١٠٣]

المدرسة	السنة					
	٩٠٠	٩٠١	١٩٠٢	١٩٠٣	١٩٠٤	١٩٠٥
مدرسة الصناع فى بولاق	٣٣١	—	٣٧٩	٣٧١	٣٩٢	٤٢٣
مدرسة الصنايع فى المنصورة ...	—	٣٦	٤٠	—	٦٩	٦٨
مصنع بولاق[١٠٤]	—	—	—	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠

ان الحقائق التى ذكرناها تشير إلى أن سياسة الاحتلال فى السنوات المذكورة كانت تتسم بالتقتير الشديد فى الانفاق على التعليم ، وبوجه خاص على التعليم الابتدائى والثانوى والعالى .

لم يكن لكرومر سياسة تعليمية محددة قبل عام ۱۸۹۰ ، فقد كان همه منصرفا إلى علاج العجز فى الميزانية والخروج بمصر من حالة الإفلاس ، فخفضت ميزانية التعليم بنسبة كبيرة وأغلقت بعض المدارس . ثم أخذت سياسته التعليمية تتشكل تحت تأثير عوامل أساسية ثلاثة هى : الرابطة القوية بين التعليم وحاجة الحكومة إلى الموظفين ، والحركة الوطنية النامية وانتشارها بين المتعلمين ، وتطور مصر الاقتصادى .

فى عام ۱۸۹۲ بدأ تطبيق نظام للوظائف يقضى بألا يتعدى حملة الشهادة الابتدائية الدرجات الدنيا من الوظائف ، بينما يسمح لحملة شهادة التعليم الثانوى بالوصول إلى الدرجات العليا[١٠٥] . لكن هذا النظام أهمل بعد ذلك وأصبح كل من الفريقين يلقى نفس المعاملة تقريباً . وقد أدى هذا إلى تناقص الاقبال على التعليم الثانوى[١٠٦] . وفى عام ۱۹۰۱ زيدت رسوم التعليم الابتدائى ، للحد من الاقبال المتزايد عليه ، كما تقرر أن موظفى الحكومة من حملة الشهادة الابتدائية لا يكون لهم الحق فى تولى وظائف يتجاوز مرتبها عشرة جنيهات فى الشهر . وقد قرر كرومر بوضوح أن الغرض من هذه الإجراءات كان صرف التلاميذ عن المدارس الابتدائية وتوجيههم إلى الكتاتيب ثم المدارس الصناعية ليصبحوا صناعاً[١٠٧] .

وفى تقريره عن عام ۱۹۰۲ ذكر كرومر النقاط الأساسية الأربعة لسياسته التعليمية[١٠٨] . أولا رفع مستوى التعليم بين الجماهير عن طريق التعليم الأولى . ثانياً تكوين خدمة مدنية تتميز بالكفاءة عن طريق إتباع سياسة بعيدة المدى ترمى إلى تكوينها بالكامل من موظفين حاصلين على

شهادة التعليم الثانوى . أما النقطة الثالثة فكانت العمل على الحد من الإقبال على وظائف الحكومة عن طريق تحويل جانب من التلاميذ إلى التعليم الأولى الصناعى . وهذا يقودنا إلى النقطة الرابعة ، وهى تشجيع التعليم الصناعى . تلك النقطة الأخيرة فرضت نفسها على كرومر بشكل أكبر حين تزايدت سرعة تطور مصر الاقتصادى نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية عليها منذ ١٨٩٨ ، وتزايد الانفــــاق الحكومى . هذا التطور أبرز الحاجة إلى العمال المهرة(١٠٩). وقد قرر كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٥ أن سياسته كانت تستهدف جعل مدارس التعليم الحديث (الابتدائى والثانوى والعالى) مكتفية ذاتيا من ناحية تمويلها ، وتوجيه موارد الدولة لترقية التعليم الأولى والتعليم الصناعى(١١٠) .

تلك سياسة لا بأس بها من حيث المبدأ ، فيما عدا نقطة الحد من التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، لأنها بذلك تعنى تكوين فئات من الصناع والكتبة بغير مهندسين أو مديرين . وقد بدت نتائجها فى نمو الشريحة الوسطى من الموظفين الأوروبيين والبريطانيين كما سبق أن رأينا . وكان كرومر قد قال فى عام ١٨٩١ أنه « لو قدر لسياسة (مصر للمصريين) أن تنفذ فلن يكون ذلك إلا بتعليم الأجيال الناشئة من المصريين بالتدريج إلى المستوى الذى يمكنهم من أن يشغلوا ... المناصب العديدة التى يشغلها الأوروبيون الآن فى الإدارة »(١١١) . لكن ذلك الاتجاه نحو سياسة تعليمية رشيدة تغير ، كما تغيرت سياسة استخدام كل من المصريين والأجانب فى الحكومة ، نتيجة لنمو الحركة الوطنية .

فى عام ١٨٩٥ كان كلنتون دوكنز وكيلا لنظارة المالية ، وعضوا فى مجلس التعليم الأعلى . وقد كتب حينئذ إلى ملنر يتنبأ بما يمكن أن يحدث فى المستقبل ، بما يوضح اتجاه تفكير المتصلين بالتعليم من رجال الاحتلال ، قال « ستتصاعد صيحة (مصر للمصريين) ، وستوجد تلك الطبقة المتذمرة

من أنصاف المتعلمين التى نسرع بتفريخها هنا ، ونتيجة لهذين العاملين ستنشأ متاعب برلمانية»(١١٢) . والمقصود بمتاعب برلمانية تلك التى يتوقع أن تواجه حكومته فى البرلمان البريطانى حين يتزايد مد الحركة الوطنية . وقد أثبتت الأيام صدق نبوءته على أية حال .

أما كرومر فقد ردد تلك الأفكار نفسها حين كتب فى العام التالى يقول « ان نتائج ما يعرف أحياناً بالتعليم الثانوى وأحياناً بالتعليم العالى فى الهند وفى مصر متماثلة . فالمدارس تخرج أعدادا من أنصاف المتعلمين شديدى الاعتداد بأنفسهم ، وهم جميعاً يريدون العمل الحكومى ، ولما كان من المتعذر أن يحصلوا جميعاً على وظائف حكومية ، فان عدداً كبيراً منهم يتحول إلى ديماجوجيين . هذه نتيجة يتعذر تجنبها ، فلا يمكن أن نغلق معاهد التعليم العالى ، لكن يمكن أن نفعل شيئاً للحد من جهل الجماهير وسذاجتها بما لا يجعلها فريسة سهلة للديماجوجيين . لذلك فأنا أحبذ العمل على تقدم التعليم الابتدائى فى خط مواز لتقدم التعليم الثانوى . وأنا أقصد بالتعليم الابتدائى هنا العمليات الحسابية الثلاث (الجمع والطرح والضرب) باللغة الوطنية ، ولا شئ أكثر من ذلك »(١١٣) . من الجلى أنه يقصد بالتعليم الابتدائى هنا التعليم الأولى فى الكتاتيب .

يتضح من هذا أن المصريين كانوا على حق فى شكاواهم من سياسة كرومر التعليمية ، وفى ارتيابهم فى نواياه من وراء هذه السياسة . وقد اتبع كرومر سياسة أكثر سخاء تجاه التعليم فى عام ١٩٠٦ ، ففتحت مدارس جديدة ، وزيدت ميزانية التعليم لعام ١٩٠٧ إلى أكثر من الضعف لكنها إجراءات تأخرت بعد أن تزايد التذمر ، وبعد أن وقع حادث دنشواى . ويغلب أنه اتخذها بضغط من الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى ، أكثر منه استجابة لضغط الرأى العام المصرى .

٣ - سياسة الاحتلال السودانية

عناصر تلك السياسة هي : إعادة فتح السودان ، وفرض اتفاقية السودان، وطريقة حكم تلك البلاد بعد الفتح . وقد أثارت سياسة الاحتلال السودانية شعوراً عميقاً بالاستياء في السودان ، وفي الجيش المصري ، وفي مصر. وكان تمرد أورطتين سودانيتين من الجيش المصري في أم درمان في يناير ١٩٠٠ نوعا من التعبير عن هذا الاستياء . وقد قرر كل من كرومر وونجت — سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان حينئذ — أن التمرد نتيجة مؤامرة دبرت في القاهرة ، وأنه ما كان ليحدث دون تشجيع من الخديو عباس حلمي. يضاف إلى ذلك أن كرومر أكد أن من أسباب التمرد التقتير على الجيش من الناحية المالية ، وشدة كتشنر سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان قبل ونجت. وقد قبل فيليب ماجنوس في سيرته عن كتشنر وجهة النظر تلك[١١٤] . لكن الحقائق التالية عن التمرد تلقي عليه ضوءاً آخر يجعله يبدو كثورة عرابية صغيرة تحركت فيها هاتان الأورطتان وحدهما، فالخلفية السياسية للتمرد قائمة ، والاستياء في الجيش وفي مصر موجود لكن موقف كل من الخديو وكبار ضباط الجيش والطبقة العليا في مصر اختلف عنه أيام الثورة العرابية . وقد فشل التمرد ، وقدم الاحتلال بعض الترضيات للجيش ، لكن الاستياء في مصر استمر وتزايد.

الاستياء في السودان :

أدى إلى هذا الاستياء بيروقراطية كتشنر ، أول حاكم عام للسودان بعد إعادة الفتح ، وطريقة الشدة التي كان يتبعها في إدارة الأعمال المدنية. وقد تأثر الناس أيضاً بالمقاومة التي أبداها الخليفة بعد هزيمته ، والثورة التي قام بها سودانيون آخرون ، والقسوة التي اتبعت في معاملتهم أو القضاء عليهم[١١٥] . يضاف إلى ذلك القيود التي فرضها كتشنر على التجارة مما أدى إلى انتشار

المجاعة فى أم درمان وفى جنوب السودان(١١٦) . ولا يقل عن ذلك أثراً فى إثارة الاستياء التعجل فى تجنيد أعداد كبيرة من السودانيين من داخلية البلاد أو من بقايا جيش الخليفة . وكان ذلك يتم فى كثير من الأحيان ضد رغبتهم(١١٧) . وكان الهدف من ذلك ملء الفراغات فى الجيش نتيجة المعارك المتوالية ، وزيادة أعداد الجند السودانيين فى الجيش المصرى .

تلك كانت بعض العوامل التى أدت أيضا إلى تمرد الجند السودانيين الذين كانت تتكون منهم الأورطتان المتمردتان . وقد هاجمت الصحافة المصرية تلك السياسة ، وبخاصة العمل على زيادة الجند السودانيين ، إذ اعتبرته نقطة البداية فى تنفيذ خطة ترمى إلى إنشاء قوة سودانية منفصلة تستخدم ضد مصر فيما بعد(١١٨) . ولم تكن شكوك المصريين تلك دون أساس من الحقيقة ، فقد اقترح كتشنر فى عام ١٩٠٢ تكوين قوة من السودانيين(١١٩) .

التذمر فى الجيش المصرى :

يمكن تتبع هذا التذمر ، فى عهد عباس حلمى ، إلى عام ١٨٩٣ ، حين اتصل الضباط المصريون بعباس وشكوا إليه ضآلة مرتباتهم ، والقيود الموضوعة على ترقياتهم ، وسوء معاملة رؤسائهم الإنجليز لهم . وقد استاء الضباط المصريون من زيادة جيش الاحتلال فى ذلك العام بعد الأزمة الوزارية ، وقربهم هذا من الخديو(١٢٠) ويغلب أن جمعية المودة السرية التى كانت تضم ضباطاً من الجيش المصرى، قد كونها محمد ماهر باشا بالتعاون مع الخديو فى عام ١٨٩٣ . كانت لجنتها المركزية فى القاهرة، ولها فروع فى المدن التى بها حاميات مصرية ، وبخاصة فى وادى حلفا وسواكن وأم درمان . وقد اتخذ الخديو وضع رئيس الجمعية التى كانت على اتصال مباشر بالمعية عن طريق أحمد شفيق وقد رفع عدد من أعضاء الجمعية يغلب أن يكونوا هم مؤسسوها ، ملتمساً إلى الخديو يقولون فيه أن هدفهم هو تحرير الوطن. هذا يوضح الأساس السياسى

لشعورهم بالظلم وسخطهم على الاحتلال . وقد استمرت الجمعية قائمة إلى ما بعد التمرد فى أم درمان[١٢١] .

جاء فتح السودان بعد ذلك ، وظهرت المسألة السودانية ، فقوى الشعور القديم بالظلم ، وزاد نتيجة الاعتقاد بوقوع مظالم جديدة . وهكذا تزايد الشعور بالغبن ، وبخاصة بعد أن أصبح المصريون أكثر ثقة بأنفسهم بعد انتصاراتهم فى السودان ، وأكثر يقيناً بحقوقهم فيه بعد ما ضحوا فى فتحه .

لقد قاسى الجيش المصرى كثيراً خلال عملية الفتح ، وبعدها ، بسبب سياسة التقتير الشديد التى اتبعها كتشنر ، فلم يكن أفراد الحملة يحصلون على القدر الكافى من الغذاء أو الكساء . ويقول كلنتون دوكنز أن « الجنود لم يكن لديهم ملابس أو أحذية ، وأنهم دخلوا دنقلة فى أسمال بالية » . ووصف معاملة الجيش خلال عملية الفتح بأنها كانت أقرب إلى « سوق فريق من العبيد » ، أما الجنرال جرنفيل قائد جيش الاحتلال حينئذ ، فقد بحث موضوع التموين والمعدات ، وكتب يقول أن القوات ليس لديها ما يكفى من معدات وأغطية وأحذية . وقرر جرنفيل أنه تلقى رسائل بدون توقيع يشكو مرسلوها مما يقاسيه أفراد الحملة . كان على القوات أن تقطع مسافات شاسعة سيراً على الأقدام فى جو السودان ، لعدم كفاية وسائل النقل ، وكان الجنود هم الذين قاموا بمد سكة حديد السودان خلال الحملة[١٢٢] وقد أدت قلة وسائل النقل لدى الحملة إلى نقص الخدمة الطبية ، وإلى عدم قبول مساعدة الصليب الأحمر فى هذا المجال بعد موقعة العطبرة[١٢٣] .

وقد اتبعت نفس السياسة بعد هزيمة الخليفة عبد الله فى معركة أم درمان (كررى)، فكان الجند هم الذين قاموا بإزالة أنقاض الخرطوم ، وبناء سراى الحاكم العام .

ولم يقتصر الأمر على الإرهاق ، بل تعداه إلى سوء المعاملة والإهانة ،

فبعض صغار الضباط الإنجليز الذين انضموا إلى الجيش أثناء الحملة أساءوا معاملة الجند ، بل وأساءوا معاملة زملائهم من المصريين ، وكانوا ينظرون إليهم باعتبارهم « كائنات منحطة » . وقد كتبت الجرائد الوطنية عن حالات أهانوا فيها الضباط المصريين ، واعتدوا عليهم بالضرب . ولم يقتصر الأمر على الإهانة الفردية ، بل امتد إلى الإهانة الجماعيـــة ، إذ كان الكثير من عمليات النقل والانتقال تتم عن طريق النيل ، وكانت المراكب المستخدمة تحتوى كل منها على دورة مياه واحدة كان استعمالها مقصوراً على الضباط الإنجليز[١٢٤] .

يضاف إلى ذلك أن العدد الكبير من الضباط البريطانيين المعينين فى الرتب العليا والوسطى كان فى حـــد ذاته مثار استياء الضباط المصريين[١٢٥] . فبالإضافة إلى الوظائف التى شغلوها ، فإنهم حدوا من فرص الترقية أمام المصريين . ولم تترك سياسة كتشنر متنفسا للضباط المصريين عن طريق العمل فى الوظائف المدنية فى السودان ، فقد كان يعتقد أنهم متذمرون ومتآمرون ولا يمكن الوثوق بهم ، وكان يرى أنه « ينبغى ألا يترك للسودانيين أى مجال للشك فى أن البريطانيين هم الذين يحكمون السودان »[١٢٦] وعلى هذا فقد شغل البريطانيون مناصب الإدارة المركزية فى الخرطوم ، وتولوا مناصب المديرين والمفتشين فى الأقاليم[١٢٧] . وقد شرح ونجت لكرومر ، فى عام ١٩٠٦ ، قضية الضباط المصريين بقوله أنهم « ليس لهم مستقبل ، فيما عدا حوالى ٥ ٪ منهم ، فكل الرتب العليا تقريبا يجب أن يشغلها ضباط بريطانيون . . . لهذا فإن غالبية الضباط المصريين يحالون إلى الاستيداع وهم صغار السن نسبيا وممتلئين حيوية . يضاف إلى ذلك أنهم يحالون إلى الاستيداع فى رتب صغيرة نسبيا ، ويحصلون بالضرورة على معاش صغير . . . إنه مما يشرف الضابط المصرى أنه يقوم بعمله على الوجه الأكمل بينما لا ينتظره مستقبل يرضى عنه »[١٢٨] .

كانت تلك عوامل كافية للتذمر ، لكن تصرفات كتشنر أضافت عوامل جديدة مما أدى إلى قيام التمرد فى النهاية . فقد قطع بدل الميدان عن الضباط المصريين ليزيد من مرتبات زملائهم الإنجليز . وحين إضطر إلى إعادته استصدر تنظيمات جديدة مست مرتبات الضباط المصريين ومعاشاتهم بطريقة أضرت بهم(١٢٩). وحين اتصل الضباط بالخديو عبر لهم عن عطفه عليهم .

وتقول المؤيد أن الضباط قدموا إلى السردار باسم الجيش شكاواهم ومطالبهم إلى جانب مطالبهم الخاصة بالمعاش والبدلات والأجازات . طلبوا أن يكون لكبار الضباط المصريين نصيب يعادل نصيب الضباط الإنجليز فى المناصب العليا فى السودان ، حتى تتاح لصغار الضباط فرصة الترقى ، كما طالبوا بأن يحرم على الضباط الإنجليز إهانة الضباط المصريين . وقد ذكرت الجريدة أموراً أخرى ذات طابع سياسى لم ترد فى ملتمس الضباط ، لكن من الواضح أنها نبعت منهم . قالت أن السردار أمر بإنشاء فصيلتين من الفرسان السودانيين ، وأنه يعتزم أن يزيد من أعداد السودانيين فى الجيش إلى ٢٠ ألفاً (١٣٠) . هذا ، بالاضافة إلى ترقية بعض الضباط السودانيين من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين فى الأورطة السودانية ، يوضح تخاوف المصريين من تكوين قوة سودانية منفصلة(١٣١) .

وقد أشارت كل من اللواء والمؤيد إلى عوامل سياسية أخرى لاستياء الضباط : قالتا أن الضباط المصريين قد ضحوا بالكثير لإعادة السودان إلى أمه الحزينة، مصر. لذلك فقد شعروا بأنهم أهينوا حين وقعت إتفاقية السودان، تلك الإتفاقية التى جعلت السودان ملكية مشتركة بين مصر وبريطانيا ، وحين أسندت المناصب العليا فى السودان إلى ضباط بريطانيين ، ولتهدئة الضباط المصريين قال لهم كتشنر أن العلم البريطانى رفع على الخرطوم حداداً على غوردون(١٣٢) .

لتلك العوامل السياسية للتذمر أهمية توضحها بعض الحقائق : من ذلك أن الخديو حاول فى فبراير ١٨٩٩ أن يرسل أحد ياورانه إلى الخرطوم للإتصال بالضباط[١٣٣] . ويغلب أنه فعل ذلك لتهدئتهم وليوضح لهم العوامل التى دفعته إلى قبول اتفاقية السودان . ولاشك أن تلك الاتصالات كانت من عوامل إرتياب الجانب البريطانى فى صلة عباس بالتمرد . من ذلك أيضاً مايتضح من الوثائق البريطانية من أن التمرد كان نتيجة خطة اشترك فى وضعها كبار الضباط المصريين وصغارهم ، وتقوم على إعتقال الضباط البريطانيين ثم الزحف على مصر أو الإتصال بالخديو وانتظار أوامره . وقد شجع الضباط المصريين على ذلك مالقيته بريطانيا من هزائم فى الترانسفال . وقد ساعد على إنضمام الجنود السودانيين إليهم — عندما بدأ التمرد — أن غالبيتهم كانوا فى جيش الثورة المهدية قبل موقعة أم درمان (كررى) وهم لذلك أكثر إرتباطاً بالضباط المسلمين ، كما جذبهم إلى التمرد الإشاعات التى إنتشرت بأنهم سيرسلون إلى جنوب أفريقيا لمحاربة البوير . أما الضباط السودانيون ، خريجو المدرسة الحربية ، فقد اتخذوا جانب زملائهم المصريين .

لكن نقل كتشنر إلى جنوب أفريقيا فى ديسمبر ١٨٩٩ جعل كبار الضباط المشتركين فى تدبير الخطة يترددون ، فقد كانت سياسة كتشنر ومعاملته لهم عاملا أساسياً فى اشتراكهم فيها[١٣٤] . لكن عوامل استجدت دفعت الضباط إلى استعجال تنفيذ مااعتزموه ، مما ساعد على فشل التمرد . من ذلك إرسال مدافع المكسيم الخاصة بالجيش المصرى وبعض ذخائره إلى جنوب أفريقيا وانتشار إشاعات بقيام إضطرابات فى القاهرة ، يضاف إلى ذلك أن ماكسويل باشا ، القائم بعمل السردار ، أحس باحتمال قيام الجيش بحركة ، فأصدر أوامره بسحب الذخائر من الجند . وكان رد الفرقتين السودانيتين على ذلك استرداد الذخيرة وقيام التمرد[١٣٥] .

حصل الجيش على بعض الترضيات فى المعاملة المالية بعد القضاء على التمرد لكن العوامل السياسية التى ساعدت على التمرد بقيت كما هى، فاستمر السودانيون يرقون من تحت السلاح ليحلوا محل الضباط المصريين فى الفرق السودانية، وحين خفض عدد الجيش فيما بعد أصاب التخفيض الفرق المصرية فقط(١٣٦). وقد استمر حكم السودان قسمة بين مصر وبريطانيا، وهى قسمة ضيزى، واستمر البريطانيون يحتكرون الوظائف العليا فيه. وهذا ساعد على استمرار التذمر فى مصر من الوضع القائم فى السودان.

التذمر فى مصر:

لقد تأثر الكثيرون فى مصر من المتاعب التى صادفها الجيش المصرى فى السودان، ومن سوء المعاملة التى لقيها أفراد الحملة. وقد تأثروا كذلك بنفس العوامل السياسية التى أشرنا إليها. فى أول الأمر كان عباس والوطنيون متحمسين لإعادة فتح السودان لكنهم فقدوا هذا الحماس بعد أن خسر عباس معاركه الأولى مع كرومر وزادت السيطرة البريطانية فى مصر. يضاف إلى ذلك أنهم أصبحوا شديدى الارتياب فى نوايا بريطانيا بعد عقد الاتفاقية الانجليزية الكنغولية فى عام ١٨٩٤، وبعد أن احتلت إيطاليا كسلا. فى هذه الظروف إعتقد عباس والوطنيون أن إعادة فتح السودان ستكون لصالح بريطانيا، وستكون الخطوة الأولى لإنشاء إمبراطورية بريطانية فى أفريقيا تماثل الإمبراطورية البريطانية فى الهند. بل أنهم اعتقدوا أن هناك خطراً على مصر فى إعادة فتح السودان، إذ سيطيل من عمر الاحتلال البريطانى فيها. يضاف إلى ذلك، أنهم كرهوا أن يجبروا على شن الحرب فى وقت غير مناسب لهم لمساعدة إيطاليا بعد هزيمتها فى معركة عدوة. لذلك فقد عارضوا حملة دنقلة(١٣٧).

وقد تزايد استياء الوطنيين حين اشتركت الأموال البريطانية والجنود البريطانيون فى حملة الغزو ،فقد أدركوا أن ذلك لن يكون بدون مقابل[١٣٨]، وقد تحققت مخاوفهم حين عقدت اتفاقية السودان . وقد اعتبروا أنه ليس من العدل فى شيء أن تصبح بريطانيا شريكا فى السودان ، بل والشريك الأكبر ، فى مقابل المساعدة القليلة التى يعتقدون أنها فرضتها على مصر ، واعترضوا على حق حكومتهم فى توقيع الاتفاقية[١٣٩] . وقد تزايد الشعور بالظلم والاستياء نتيجة السياسة التى اتبعت فى حكم السودان بعد الفتح ، إذ تولى الشريك الأكبر مهمة إصدار الأوامر وأخذ يجنى المغانم ، وأصبح على الشريك الأصغر أن يقنع بدفع التكاليف[١٤٠] .

وقد عبر الشاعر حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء فى عام ١٩٠٧ حين قال مخاطبا كرومر :

وافيت والقطران فى ظل راية   فمازلت بالسودان حتى تمردا
وضاعت مساعينا بأطماعكم سدى   فطاح كما طاحت مصوع بعده

وعبر الشاعر أحمد الكاشف عن آراء مماثلة[١٤١] .

وقد استاء الرأى العام الإسلامى من اشتراك قوات بريطانية فى عملية الفتح بل أن بعض الصحف الصغيرة ذهبت إلى حد إبداء العطف على الخليفة عبدالله التعايشى[١٤٢] . وزاد من هذا الاستياء تلك الجهود القوية التى بذلها المبشرون لمد نشاطهم إلى السودان ، وقد نجحوا فى دخول السودان الجنوبى فيما بعد . فى هذه الظروف كان إنشاء كلية غوردون عاملا آخر أثار المخاوف، إذ نشأ اعتقاد بأن السودان سيقع تحت ضغط ثقافى ودينى مسيحى[١٤٣] .

أشرنا فيما سبق إلى سياسة استخدام المصريين فى وظائف السودان ، وما أثارته تلك السياسية من تذمر . أما من الناحية الاقتصادية والمالية فقد

عانت موارد مصر ومشروعاتها العمرانية نتيجة العبء الباهظ الذى فرضه عليها فتح السودان فتوقفت عملية تخفيض الضرائب التى كانت الحكومة قد شرعت فعلا فيها ، وأجلت مشروعات ضرورية ، كمشروعات الرى والمشروعات الصحية(١٤٤) . وجمع الصناع بالقوة لسد مطالب الجيش من اليد العاملة ، ولم يمنحوا أجورا مناسبة(١٤٥) . بل إن المسجونين أرسلوا إلى السودان للاشتراك فى مد السكة الحديد(١٤٦) .

وقد استمرت موارد مصر تعانى ارهاقا بسبب السودان بعد الفتح .وكان الوطنيون يرون أنها لم تلق سوى الإجحاف فى هذا المجال ، فمع أن بريطانيا أخذت لنفسها دور الشريك الأكبر فى حكم السودان ، فإن الخزانة المصرية هى التى كان عليها أن تسد عجزا فى ميزانيته قارب النصف مليون جنيه سنويا . وقد اعترف كرومر أن هذا وضع يخلو من العدالة(١٤٧). ولم يقتصر الأمر على ذلك ، فقد كانت موارد السودان فى حاجة إلى انعاش وتنمية بعدما أصابها من كساد وبوار فى فترة الثورة المهدية وحروبها . وقد فشل كرومر فى بيع سكة حديد السودان ، وفى اقناع الحكومة البريطانية بأن تضمن قرضا يعقده للسودان(١٤٨) . لذلك لجأ إلى موارد مصر ثانية فاعتبرها هى والسودان وحدة مالية ، ورأى فى عام ١٩٠١ أن فترة الانفاق الحكومى الكبير ، على المشروعات الكبرى ، فى مصر قد قاربت على الانتهاء ، وأن إيرادات الحكومة المصرية ستزيد على مصروفاتها ، وأن جانبا من أموال مصر ينبغى أن يحول إلى مشروعات التنمية فى السودان(١٤٩) . وكانت نتيجة هذه السياسة أنه حتى نهاية عام ١٩٠٦ كانت مصر قد أسهمت بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى المشروعات العامة فى السودان ، معظمها مشروعات سكك حديدية ومشروعات رى لمزارع القطن(١٥٠) . يضاف إلى ذلك أن تجارة السودان أخذ اتجاهها يتركز بالتدريج على طريق البحر الأحمر مستخدمة خط سكة حديد بربر سواكن الجديد، الذى أنشىء بأموال

مصرية . بينما بقيت سكة حديد مصر وسكة حديد السودان منفصلتين . وكان رأى الوطنيين فى مصر فى هذه السياسة الاقتصادية أنها استخدام لأموال مصر فى مشروعات تخدم المصالح البريطانية فى السودان وتضر بمصالح مصر نفسها . وكانوا يرون ، علاوة على ذلك ، أن هذه الأموال لازمة فى مصر للصرف على الاصلاحات المعطلة واللازمة فى التعليم والصحة والرى والسكة الحديد ، ولتخفيف أعباء الضرائب . وكان كرومر يقدر هذا المنطق ويتفهمه(١٥١) ، لكنه واصل السير على تلك السياسة .

وكانت سياسة التجنيد ، بسبب الاعداد لفتح السودان، عاملا آخر لتذمر قطاع له أهميته من المصريين هم سكان المدن . فقبيل الفتح طبق نظام التجنيد الاجبارى على سكان المدن ، وهو إجراء أثار استياءهم ، فقد كان نظام التجنيد سيئا وفاسدا . كان على المجند أن يقضى ست سنوات فى الجيش النظامى، وخمس سنوات فى البوليس أو أية مصلحة أخرى وأربع سنوات فى الاحتياط. وقد جعلت الحرب المجندين يشعرون بعبء هذا النظام . ومع ذلك فان هذه التعليمات لم تكن دائمة الاتباع ، فكان المجندون يدعون إلى الخدمة أحيانا بعد تسريحهم ، وكان السودانيون فى مصر يقبض عليهم ويجبرون على دخول الجيش . وقد تم تعديل قانون التجنيد فيما بعد ، حين شعر المسئولون بما أثاره من استياء ، لكنه لم يحدث إلا بعد أن قاسى منه الناس كثيراً(١٥٢) .

تلك كلها عوامل جعلت الوطنيين يرون أن المصريين عانوا الكثير بسبب حملة لم يكونوا يريدونها ، وأنهم استمروا يعانون بعدها ، ومع كل هذا فقد فقدوا السودان بسبب أطماع بريطانيا .

٤ ـ سياسة الاحتلال الاقتصادية والمالية

لا جدال فى أن كثيرا من المصريين كانوا يقدرون اصلاحات الاحتلال التى مست الجانب المادى من حياتهم ، كالرى والصرف والمواصلات . وقد

حاولت جريدة المؤيد أن تقيم انجازات كرومر بعد استقالته فى عام ١٩٠٧، فقالت أن اعتبارها شرا كلها يجافى العدالة واعتبارها خيرا كلها يعتبر نفاقا. لقد قدم لمصر خـــدمة كبرى باصلاحاته المالية، وقام بالكثير فى سبيل رخائها المادى. لكن لا جدال فى أن موارد البلاد ساعدته على ذلك. وبعد ذلك انتقدت المؤيد سياسة كرومر التعليمية(١٠٣). وقد أشارت الصحف الوطنية إلى أن كرومر فيما قام به من اصلاحات مادية كان يتابع خطوات خطاها محمد على واسماعيل من قبل.

لكن الرخاء المادى، فى تقدير الوطنيين، لم يكن بديلا عن الاستقلال أو الحكم الذاتى، كما شابت السياسة الاقتصادية عيوب انتقدوها.

لقد اعتقد الوطنيون أن الاحتلال قام باستغلال مصر ماليا وأساء توجيه مواردها المالية. رأوا أنه ليس من العدالة فى شىء أن يرزح المصريون تحت مذلة احتلال كريه، وأن يدفعوا تكاليف القوات البريطانية المحتلة أيضا، وقد أثار كل من مجلس شورى القوانين والصحف الوطنية هذا الموضوع عدة مرات(١٠٤). وكان يمكن لمصر أن تحول دينها من دين بفائدة ٤ ٪ إلى دين بفائدة ٣ ٪ فى عام ١٩٠٥، وبذلك توفر حوالى نصف مليون جنيه سنويا(١٠٥). لكن توقيع الاتفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ ترتب عليه منعها من ذلك لمدة تتراوح بين ٥ أو ٧ سنوات. وهكذا تمت التضحية بمصالح مصر فى سبيل تحقيق أغراض هى أيضا ضارة بمصر.

من عوامل استياء الوطنيين وغيرهم من ملاك الأراضى والمستثمرين تدفق رأس المال البريطانى والأوروبى على مصر بعد عام ١٨٩٧، بما أدى إلى زيادته من ٧,٣٢٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٨٩٢ إلى ٢٦,٢٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى فى ١٩٠٢ وإلى ٨٧,١٧٦,٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٩٠٧. وقد أثارت هذه الزيادة الكبيرة مخاوفهم بوجه خاص لأن رؤوس الأموال تلك،

بالإضافة إلى رؤوس الأموال المحلية (والمقصود بالمحلية هنا رؤوس الأموال اليهودية والجاليات غير المصرية) كانت تكون معظم رأسمال شركات الأراضى وبنوك الرهونات وكان رأس المال هذا بدوره يكون ¾ مجموع رأس المال المستثمر(١٠٦) ومما زاد من هذه المخاوف أن الأراضى المملوكة للأجانب أخذت تتزايد من١٨١ر٢٢٥ فدانا فى عام ١٨٨٧ ، إلى ٤٠٩ر٥٥٤ فدادين فى عام ١٩٠١ ، إلى ٢٢٦ر٦٦٥ فى عام ١٩٠٦حين كونت ملكياتهم ١٢ر٢ ./ من جملة الأراضى الزراعية التى يمتلكها الأفراد ، وكانت غالبيتها تتكون من ملكيات كبيرة(١٠٧) .

وقد زاد من هذه المخاوف أيضا ما لرأس المال الأجنبي من خبرة متفوقة، وما كان يحصل عليه من تسهيلات واحتكارات ، بينما لم يلق مثل ذلك رأس المال المصرى الأول خبرة ، مما جعل الوطنيين يعتقدون أن هناك تفضيلا لرأس المال الأجنبي ، وأن موارد مصر تستغل بطريقة خاطئة لصالح الأجانب وضد المصالح المصرية

وكانت الطريقة التى بيع بها تفتيش بسنديلة فى عام ١٨٩٤ ، عاملا على تقوية وترسيخ هذه الشكوك والمخاوف . فقد كان تفتيش بسنديلة فى شمال الدلتا ضمن أراضى الدومين وقد عرض للبيع بالمزاد فى أبريل ١٨٩٤ ، فتكونت شركة من كبار ملاك الأراضى والمستثمرين المصريين لشرائه وقدمت فعلا أعلى العطاءات . لكن التفتيش ، مع ذلك ، بيع إلى شركة بريطانية هى شركة رى البحيرة . وقد أثار ذلك حملة عنيفة فى الصحافة الوطنية ، واعتبر فضيحة عامة(١٠٨) . لكنه بالإضافة إلى ذلك ترك أثرا آخر سيئا ،فقد كانت تلك الشركة المصرية أول شركة تتكون بعد الاحتلال ، فتأثر الرأسماليون المصريون بتلك التجربة الأولى،وتملكهم الخوف فترة بعد ذلك ، واتجه نشاطهم إلى شركات الأراضى بالتعاون مع رأس المال المحلى أو الاوروبى ، أو إلى المشروعات التجارية والصناعية تحت السيطرة

البريطانية(١٥٩) . وحين نصل إلى عام ١٨٩٩ نجد أن الشركة المصرية الوحيدة القائمة هي شركة سكة حديد الفيوم(١٦٠) .

وقد أدى تدفق رأس المال الأجنبي على مصر إلى ما أطلقت عليه جريدة المؤيد اسم الانقلاب المالى عام ١٨٩٨ . فقد تم فى ذلك العام بيع بواخر البوستة الخديوية ، والدائرة السنية ، وإنشاء البنك الأهلى المصرى ، والتعاقد على بناء خزان أسوان ، كما وقع ضغط على مصر لبيع سكة حديد السودان . وتلك صفقات مالية ضخمة . وقد اعتبر الوطنيون أن مصالح مصر قد أصابها غبن فى تلك الصفقات ، وقوى من حجتهم فى ذلك أنها جميعها لم تطرح فى المزاد ، بل تمت بالممارسة ، فهاجمتها الجرائد الوطنية ، وبحثت الجمعية العمومية الأمر وأصدرت قراراً بأن أى تعاقد أو حق احتكار يجب فى المستقبل أن يطرح فى المزاد(١٦١) . بل أن بعض الشركات البريطانية انتقدت الإجراءات التى تمت بها تلك الصفقات ، لأنها لم تتح لها الفرصة للتقدم فيها(١٦٢) .

وقد انتقدت الجرائد الوطنية بشدة الاحتكارات التى منحت للشركات البريطانية والأوربية ، والتسهيلات التى منحت لها بطريقة اعتقدت أنها على على حساب المصريين أحياناً . من ذلك السماح لشركات سكك حديد الدلتا الأوربية بمد خطوطها على طرق زراعية شقت بأموال جمعت عن طريق فرض ضريبة خاصة على الأراضى الزراعيـة ، وتنازل الحكومة عن حقها فى احتكار الملح إلى شركة بريطانية عام ١٨٩٩ . كما أن شركة بريطانية أخرى منحت احتكار استغـلال الأسواق فى عام ١٨٩٨ ، وساعدتها الحكومة بأن اعتبرت المواقع التى يتم اختيارها مكانا للأسواق من المنافع العامة لتسهيل نزع ملكيتها ، كما كانت تحدد لها ثمنا تراعى فيه التيسير على الشركة(١٦٣) .

ومما يعبر عن رأى الوطنيين المصريين فى ذلك ما قاله «المصرى المستنير» الذى أمد روبرتسون بمادة كتابه من أن الحكومة المصرية ليست سوى خادم المصالح الأجنبية وحارسها(١٦٤) . أما الشاعر حافظ ابراهيم فقد عبر عن استياء المصريين بقوله فى عام ١٩٠٧ :

ألم يكفنا أنا سلبنا ضيـــاعنا على حين لم نبلغ من الفطنة المدى
وزاحمنا فى العيش كل ممارس خبير وكنا جاهلين ورقـــدا
وما الشركات السود فى كل قرية سوى شرك يلقى به من تصيدا(١٦٥)

وقد اعتقد الوطنيون أن موارد بلادهم توجه توجيها خاطئاً لخدمة المصالح البريطانية ، فانتقدوا تحريم زراعة الطباق منذ عام ١٨٩٠(١٦٦) . وكان الاعتقاد أن زراعته حرمت لصالح زراعة القطن ، ورعاية لمصالح لانكشير فى النهاية . هذا موضوع ، على أية حال ، تختلف فيه وجهات النظر . حقيقة أن زراعة الطباق كانت ستحتاج إلى يد عاملة ورأس مال وعناية تحتاج إليهما زراعة القطن ، وحقيقة أيضا أن الاحتلال كان شديد الاهتمام بزراعة القطن ، وأن الطباق المصرى كان يمكن تطويره من حيث النوع والكم بحيث يمكن فى النهاية أن يقدم للخزانة إيراداً كافياً من الرسوم التى تفرض عليه ، وأن يتبقى منه فائض للتصدير . لكن ينبغى أيضاً أن يكون فى البال أن إنتاج القطن كان فى ازدياد مستمر منذ أيام محمد على باشا ، فقفز من ١٢٠ ألف قنطار فى ١٨٤٨ إلى ٢,٥٩٤,٠٠٠ فى عام ١٨٧٨(١٦٧) ، أى قبل الاحتلال ، وأن فرض رســـوم على الطباق المحلى كان يواجه صعوبات إدارية ودولية(١٦٨) . يضاف إلى ذلك أن سياسة كرومر المالية كانت تقوم على الحد من الضرائب لا زيادتها ، وذلك لجعل الحكم الأجنبى أكثر قبولا لدى الشعوب الخاضعة .

وقد أتهم الوطنيون كرومر بأنه معاد لتصنيع مصر ، لتبقى تلك البلاد سوقاً مفتوحاً لمنتجات المصانع البريطانية . وقد برزت تلك المسألة حين أقيم مصنعان لغزل ونسج القطن وفرض رسم إنتاج قدره ٨ ٪ على انتاجهما فى عام ١٩٠١ . وقد احتج على ذلك كل من الجرائد الوطنية ومجلس شورى القوانين(١٦٩) . وقد برر كرومر ذلك الاجراء بأفضلية مبدأ حرية التجارة ومساوىء إقامة صناعة محمية فى مصر ، كما أشار إلى الصعوبات الدولية التى تترتب على تطبيق سياسة الحماية الجمركية(١٧٠) . وقد يكون رأيه مقبولا حينئذ فيما يختص بموضوع الحماية الجمركية . لكن فرض ٨ ٪ رسم إنتاج على ما يصنع فى مصر ، ومعاملة الفحم المستورد نفس المعاملة ، يثبت عدم عطفه على الصناعة .

وكان عبء الضرائب الباهظ مثار شكوى مستمرة من جانب مجلس شورى القوانين والجرائد الوطنية حتى عام ١٨٩٨ . وكان التركيز فى الشكوى على فقر الفلاحين وعلى ضريبة الأرض(١٧١) . وقد استمرت الحملة فى هذا المجال بصورة أقل حدة عام ١٩٠٤(١٧٢) ، نتيجة الاستجابة الجزئية من من جانب الحكومة لتلك الشكاوى . كان كرومر قد أجل تخفيف عبء الضرائب نتيجة التعقيدات الدولية المتصلة بكل ما يمس مالية مصر ، ونتيجة سوء الحالة المالية فى الفترة المعروفة بفترة السباق ضد الإفلاس (أو الصراع للتخلص من الإفلاس) ، ونتيجة إعادة فتح السودان ، لكنه أجرى فعلا بعض التخفيضات فى الضرائب . فحتى عام ١٨٩٤ كانت ضريبة الأرض قد خفضت بمقدار ٤٢٧ ألف جنيه مصرى ، وهو تخفيض كبير من إجمالى الضريبة الذى بلغ ٥٠,٧٥٠,٠٠ جنيه مصرى عام ١٨٩١(١٧٣) . بعد ذلك تم تثبيت مبلغ الضريبة الإجمالى ، ثم بدأت عملية إعادة تقدير الضريبة على الأراضى فى حدود هذا المبلغ الإجمالى العام ، أو بمعنى آخر إعادة توزيع الضريبة لإزالة أى إجحاف قائم ، وخاصة بين ضريبة الأراضى العشورية

وضريبة الأراضى الخراجية ، ولما كانت الضرائب الجديدة لا تطبق إلا بعد انقضاء خمس سنوات من الإعلان عنها ، فقد تم الاتفاق مع صندوق الدين فى عام ١٨٩٨ على تخصيص ٢١٦ ألف جنيه مصرى كل عام لمدة عشر سنوات لتخفيف أعباء ملاك الأراضى المرتفعة الضريبة(١٧٤) . وفى نفس الوقت ألغيت الدخولية وضرائب الحرف وبعض الضرائب الأخرى الصغيرة .

وفى عام ١٨٩٦ بدأت الحكومة تجربة ترمى إلى مساعدة صغار ملاك الأراضى بمنحهم قروضا صغيرة(١٧٥) . وقد تم تطويرها وتوسيع نطاقها بعد ذلك حين أسندت إلى البنك الأهلى عام ١٨٩٨ ، ثم إلى البنك الزراعى عام ١٩٠٢ وقد قال كرومر أنه عند بيع أراضى الحكومة تقسم إلى قطع صغيرة ، وأن نظام تسديد ثمنها على أقساط سنوية يتبع لمساعدة تلك الفئة من صغار ملاك الأراضى(١٧٦) .

والسؤال الآن هو هل كان صغار الملاك والفلاحون راضين ؟

الاجابة بالنفى ، رغم أنهم كانوا أحسن حالا مما كانوا فى أواخر عهد اسماعيل وأوائل عهد الاحتلال . وكانت علامات تذمرهم واضحة ، ففى تقريره عن عام ١٩٠٣ أشار كرومر إلى أن بعض إيجارات الأراضى فى الريف باهظة ، وإلى ظهور المساوىء الناتجة عن تغيب ملاك الأراضى عن الريف ، وقال أن الأمر قد يحتاج إلى تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين فى المستقبل . وقد أبدى ملحوظات مماثلة لذلك فى تقريره عن عام ١٩٠٦(١٧٧) .

أما الجود فقد كتب عن الحال فى الأقاليم فى ذلك الحين قائلا أن « حالة قلق وعدم استقرار عقلى تسود كل قطاعات المجتمع ، فالملاك يتكلمون بمرارة عن تغير مسلك الفلاحين ، وهؤلاء يردون بالكلام عن استغلال

الأغنياء للسلطة ،[١٧٨] . وإذا رجعنا إلى تقارير كرومر السنوية عن المدة من ١٩٠٠ حتى ١٩٠٥ ، ابتداء من Cd 1012 حتى Cd 3394 وراجعنا ما تحتويه عن الجرائم سنجد إرتفاعا كبيراً ومستمر فى اعدادها فى تلك الفترة . ويقول كرومر فى عام ١٩٠٢ أن معظم الزيادة كانت فى الريف[١٧٩] . ويلاحظ أن السرقة فى تلك الفترة زادت بنسبة ٣٥٪ تقريبا ومما يوضح الطبيعة الاقتصادية والريفية للجرائم ولزيادتها حقيقتان : الأولى الزيادة فى جرائم الحريق وكلها تقريبا فى الريف ، وقد زادت بنسبة ٣٦٣٪ ، والثانية أن السرقة والجرائم الخاصة بالأرض بلغت ٥٥٥ من بين ١٠٤٨ فى عام ١٩٠١[١٨٠] .

ويلاحظ أن زيادة جرائم الحريق والسرقة فى الريف تؤكد اضطراب العلاقات الاجتماعية فى الريف الذى أشار إليه الجود من جهة ، وتوضح سوء حالة الطبقات الفقيرة من جهة أخرى . هذه الحقيقة الأخيرة تتعارض مع ما اتخذه كرومر لمساعدة صغار الملاك ، ومع الرخاء فى الريف نتيجة الإرتفاع التدريجى فى أسعار القطن من ٥٠٠ بنس للقنطار عام ١٨٩٨ إلى ١٠٣٧ بنساً فى عام ١٩٠٦[١٨١] . هذا التعارض يفسره أن إجراءات كرومر يغلب أنها لم تكن كافية أو لم تطبق بدرجة تكفى لأحداث تحسن حقيقى فى أحوال الفلاحين وصغار الملاك ، وإلى أن الرخاء فى الريف قد انحصر فى فئة كبار الملاك ومتوسطيهم ، ولم يتسرب كثيراً إلى صغار الملاك والفلاحين المعدمين . ويرجع ذلك إلى أن كرومر كان يحاول أن ينفذ سياسات وأن يحقق أهدافاً متعارضة : إرضاء صغار الملاك والفلاحين ، إرضاء كبار الملاك ، وتوفير إيرادات كافية لسد عجز الميزانية السودانية وتنمية موارد السودان .

من ذلك أن كرومر كتب فى ١٨٩٨ يحدد السياسة التى تتبع بعد إعادة فتح السودان بقوله :

" It is also certain that so long as the occupation lasts the Khedive and the small influential class which looks to the Khedive for guidance, will maintain a position of irriconcilable hostility. From this point of view, it becomes almost a political necessiry that the mass of the people should be in such a condition of material prosperity as to render them well nigh proof against appeals made to sentiments of race hatned and religious fanaticism. For this reason I am very anxious to revert as soon as may be to a policy of fiscal reform, which still affords a wide scope for action."(١٨٢)

وقد زاد كرومر تلك السياسة إيضاحا فيما بعد بقوله

" . . . low taxation is the most potent instrument with which to conjure discontent. This is the policy which will tend more than any other to the stability of imperil rule."(١٨٣)

لكن ضريبة الأرض ، حتى بعد التخفيض وإعادة التقدير ، بقيت عند مستوى مرتفع هو ٢٨,٦٤٪ من القيمة الإيجارية المقدرة للأرض ، بحد أقصى ١٦٤ قرشاً للفدان(١٨٤) . هذه النسبة المرتفعة كان على كرومر أن يبقيها . لأنه كان مضطرا لأن يجعل مصر تدفع ما يقرب من مليون جنيه سنويا لتغطية عجز ميزانية حكومة السودان وتوفير الأموال لتنمية موارده . وكان هذا ضد اقتناعه الشخصى كما رأينا عند الكلام عن موضوع السودان .

وكان ما يريده من توفير الرخاء للجماهير — وهى فى الريف تعنى صغار الملاك والفلاحين - يتعارض من ناحية أخرى مع سياسته فى إرضاء الطبقة العليا وكبار الملاك . وقد كتب عن سياسته تلك عام ١٨٩٦ فى مجال نصيحة قدمها فى الشئون المالية إلى أحد مساعديه السابقين فى مصر ، قال :

" . . . in every country — and more especially in a country where the reformer is an alien, and the political aspects of financial questions should be very carefully weighed you cannot afford to alienate all the upper classes. Whatever the arguments may be, I should advise moderation, and as much respect as possible to vested interests . . . (١٨٥)

إيضاح هذا التعارض بين رخاء الفلاحين وصغار الملاك وبين مصالح كبار الملاك يقودنا إلى إجراءات كرومر الأخرى ، وإلى مشكلة الملكية الزراعية . هناك عدة عوامل حدت من قدرة صغار الملاك على شراء الأراضي ، فقد ارتفعت أسعار الأراضي إرتفاعاً كبيراً في المدة بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٦(١٨٦) ، كما أن معظم أراضي الدائرة السنية والدومين كانت تباع في قطع كبيرة أو متوسطة المساحة(١٨٧) ، وكانت الأسعار التي بيعت بها في مزادات البيع مرتفعة جداً ، مما أعجز صغار الملاك عن شرائها . يضاف إلى ذلك أن القروض التي كان يمكنهم الحصول عليها من البنك الزراعي لم تكن لتتجاوز ١٠٠ جنيها مصرياً ، لذلك لم تكن هذه القروض تمكنهم من شراء تلك الأراضي(١٨٨) وان تكن قد ساعدتهم على الاحتفاظ بما في أيديهم من أراضي . وهكذا تركت فئة صغار الملاك لتعاني مشكلة تفتيت الملكية عن طريق الميراث ، وقد اتضح أثر ذلك في عام ١٩١٠ حين صنفت الملكيات أقل من فدان وحدها واتضح أنها تكون ربع عدد الملكيات الصغيرة(١٨٩) . وفي عام ١٩٠٦ كان هناك ١,٠٠٢,٨٠٦ من صغار الملاك يملكون ١,٢٥٩,٦٧٠ فدانا(١٩٠) ، أي بمتوسط ١¼ فدان لكل منهم ، وهو قدر بالغ الإنخفاض إذا اعتبرنا أن المساحة الكافية لإعاشة أسرة هي ثلاثة أفدنة .

تلك هي مشكلة تفتيت الملكية وظهور الملكيات القزمية . وقد كان على بعض صغار الملاك أن يستأجروا أراضي من ملاك أكبر ليزيدوا من دخلهم ، ولجأ آخرون إلى العمل كأجراء ، بينما فقد البعض الآخر أرضه

وتحولوا إلى فلاحين معدمين لا يملكون سوى أجر عملهم . فى عام ١٩٠٧ كان يشتغل بالزراعة ٢,٢٥٨,٠٥٠ من الرجال ، كان منهم ٤٠,٢ ٪ يزرعون أراضى استأجروها ، ٣٦,٤ ٪ كانوا عمالا زراعين[١٩١] . وقد قاسى الأولون من الإرتفاع الكبير فى إيجارات الأراضى التى زادت ، بالنسبة لأراضى الدومين على سبيل المثال ، من ٧٨ قرشا فى المتوسط للفدان عام ١٨٩٨ إلى ١٠٢ قرشا عام ١٩٠٢ ، وبالنسبة إلى أراضى الدائرة السنية من ٢٧٤ قرشا للفدان عام ١٩٠١ إلى ٦٥٢ قرشا فى عام ١٩٠٤[١٩٢] .

أما الفلاحون المعدمون فقد كانت حالتهم أسوأ . ذلك أن إلغاء السخرة فى عام ١٩٨٢ وتخفيض الجيش بعد إعادة فتح السودان ، أوجد وفرة فى الأيدى العاملة غير الماهرة . فكان أجر الفلاح الأجير يتراوح بين قرشين وقرشين ونصف فى اليوم فى عام ١٩٠٥[١٩٣] ، فى وقت ارتفعت فيه الأسعار وأصبح ثمن رطل اللحم أربعة قروش وثمن أردب القمح ١٤٥ قرشاً[١٩٤] . وزاد حال الفلاح الأجير سوءا بعض النكبات الزراعية التى صاحبت مطلع القرن العشرين: سوء المحصول نتيجة الفيضان المنخفض فى عام ١٨٩٩ ، وطاعون الماشية فى ١٩٠٣ ودودة القطن فى عام ١٩٠٤[١٩٥] . تلك نكبات يتحملها كبار الملاك ومتوسطيهم ، لكنها تثقل كاهل المالك الصغير والفلاح الأجير .

أشرنا إلى حال صغار الملاك وما عانوه نتيجة تفتيت الملكية ، سواء منهم من بقى محتفظاً بملكيته أو من فقدها ودخل فى زمرة الفلاحين المعدمين. أما كبار الملاك ومتوسطوهم فقد رأينا الفرص التى أتيحت لهم بشراء أراضى الحكومة . وقد ساعدهم على الإستفادة من تلك الفرص أن البنك الزراعى فى عام ١٩٠٢ رفع الحد الأعلى للقروض التى يمنحها إلى ٥٠٠ جنيه[١٩٦] . وهو تسهيل تستفيد منه تلك الفئة وحدها من ملاك الأراضى . وهكذا تحول البنك الزراعى إلى بنك تسليف عادى على الأراضى ، بينما كان الغرض

الأسامى من إنشائه علاج مديونية الفلاحين . وهكذا أصبح لدى كبار ملاك الأراضى ومتوسطيهم مصدر للحصول على القروض ، بالإضافة إلى الاقتراض من البنوك العادية الأخرى . وتتضح نتيجة تلك الفرص والتسهيلات جميعاً فى ارتفاع نسبة ما يملكه كبار الملاك من الأراضى من ٤٣٫٢٪ من المساحة الكلية للأرض فى عام ١٨٩٨ إلى ٤٥٫٦٪ فى عام ١٩٠٦ ، بينما انخفضت نسبة ما يملكه متوسطو الملاك فى نفس الفترة من ٣٥٫٨٪ إلى ٣٠٫٦٪ ، إذ يغلب أن بعضهم قد ارتفع إلى فئة كبار الملاك(١٩٧) .

هذه الظروف توضح تحذيرات كرومر التى أشرنا إليها عن إيجارات الأراضى الباهظة فى الريف ، وتزايد العداء بين الأغنياء والفقراء هناك الذى أشار إليه الجود . فقد انقسم الريف اقتصادياً إلى أغنياء راضين من كبار الملاك ومتوسطيهم ، وفقراء غير راضين من صغار الملاك و الفلاحين المعدمين. حقيقة أن هذا التقسيم كان قائماً من قبل ، لكنه أصبح أكثر تبلوراً ، وشعور كل من الفريقين أكثر حدة . يوضح هذا التبلور ميل نسبة ما يملكه متوسطو الملاك إلى الانخفاض ، والعكس صحيح بالنسبة لكبار الملاك وصغارهم . هذا التبلور هو سبب تزايد حدة شعور كل من الفريقين . وسببه أيضاً ما حصل عليه الفريق الأول من مزايا وتسهيلات وما تمتعوا به من رخاء ، وقلة ما حصل عليه الفريق الآخر من رعاية ، وما قاسوه من الغلاء وارتفاع إيجار الأراضى وإرهاق الضرائب وعدم ارتفاع الأجور . الفريق الأول عبر عن رضائه بالموقف الودى الذى اتخذوه من الاحتلال ، مثلهم فى ذلك مجلس شورى القوانين الذى اتخذ هذا الموقف من أواخر القرن الماضى . أما الفريق الآخر فلم يكن وعيهم السياسى قد نما بعد ، وكان تذمرهم ذا طابع اقتصادى اجتماعى، افتقد من يعبر عنه من بينهم ، ولم يكن تعبيرهم عنه يظهر إلا فى شكل انتفاضات ، كما حدث فى دنشواى وما تلاها من حوادث الاعتداء على البريطانيين .

ويبدو أن الحال فى المدن فى أوائل القرن كان مثار تذمر ، ولو أنه كان

أفضل من الريف . فقد عانى أهل المدن من ارتفاع تكاليف المعيشة ، إذ ارتفعت أسعار الأراضى وإيجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً . ويقدر كرومر فى تقريره عن عام ١٩٠٤ أن إيجار المساكن ارتفع بنسبة ١٥٠٪ عما كان عليه قبل ذلك بتسعة عشر عاماً . ويقول كرومر فى ذلك التقرير عن الغلاء :

" all classes with fixed income, whether in Government or in private employment, are suffering from the great rise in price."

لذلك تقــــرر زيادة مرتبات موظفى الحكومة فى عام ١٩٠٤ (١٨٩) . لكن ذلك لم يكن علاجاً شافياً . وقال حافظ إبراهيم عام ١٩٠٧ شاكياً من الغلاء :

نهش إلى الدينار حتى إذا مشى   به ربه للسوق ألفاه درهما
فلا تحسبوا فى وفرة المال — لم تفد   متاعاً ولم تعصم من الفقر مغنما
فإن كثير المال — والخفض وارف —   قليل إذا حل الغلاء وخيما (١٩٩)

أما العمال فقد عبروا عن تذمرهم بطريقة أخرى هى الإضراب . وقد بدأت الاضرابات عام ١٩٠١ ، وأهمها إضراب لفافى السجاير فى القاهرة فى عامى ١٩٠١ ، ١٩٠٣ . لم يقم كرومر بمجهود للقضاء على عوامل التذمر ، واقتصر اهتمامه على المحافظة على الأمن (٢٠٠) وكانت طبقة العمال الوليدة تلك هى التى اجتذبها الحزب الوطنى فيما بعد إلى جانب الحركة الوطنية .

٥ — نجلزة مصر أو تدويلها

إن الاستقرار والرخاء الذى ساد مصر ، وبخاصة بعد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية منذ ١٩٤٨ ، والمشروعات التى بدأت إقامتها ، اجتذب إلى البلاد عدداً كبيراً من الأجانب . كان عددهم قد زاد بنسبة ٢٣٫٨٪ تقريباً

بين سنوات ١٨٨٢ — ١٨٩٧ (من ٩٠٨٨٦ إلى ١١٢٥٧٤) ، فارتفعت تلك النسبة بين سنـــوات ١٨٩٧ — ١٩٠٨ إلى ٤ر٣٥٪ (١٥١٤١٤ فى عام ١٩٠٧)(٢٠١) .

كان كثير من القادمين الجدد عمالا يونانيين ، وإيطاليين ، قام التنافس بينهم وبين المصريين ، بما أدى إلى توتر فى العلاقات بين عامة المصريين والأوروبيين فى المدن ، وبخاصة فى الإسكندرية وبور سعيد . وقد وقعت اشتباكات بين أفراد من المصريين وبين يونانيين أو إيطاليين مسلحين فى الاسكندرية فى سنوات ١٨٩٧ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٥ ، أدت إلى مقتل أحد المصريين فى كل حالة وقيام الاضطرابات فى المدينة ، فى كل من الحالة الأولى والثانية تدخل البوليس الحربى البريطانى للمساعدة فى حفظ النظام ، أما فى الحالة الثالثة فقد صدرت الأوامر إلى إحدى المراكب الحربية البريطانية بالبقاء فى الميناء . إن الطريقة التى كانت تتناول بها المحاكم المصرية والقنصلية القضايا الجنائية بين المصريين والأجانب أثارت شعوراً بين المصريين بعدم العدالة ، إذ اعتقدوا أن المحاكم المصرية تشدد عليهم العقوبة حين يكونون هم الجانب المتهم ، أما حين يكون الأوربيون هم المتهمون فإن المحاكم القنصلية كانت تبرئهم أو توقع عليهم عقاباً هيناً(٢٠٢) .

هذا على أية حال ، هو نفس الشعور القديم بالاستياء من المزايا التى يتمتع بها الأوربيون تحت نظام الامتيازات الأجنبية ويسيئون استغلالها . الجديد فى الموضوع عاملان : أحدهما أن هذا الشعور بالاستياء زاد شدة نتيجة زيادة استثارة الناس بانتشار التعليم وانتشار الصحافة ، ونتيجة زيادة أعداد الأوربيين فى مصر . أما العامل الثانى فهو تركز الاستياء على بريطانيا باعتبارها الدولة المسيطرة فى مصر والتى تأخذ على نفسها حماية المصـــالح الأوربية فى البلاد .

في مارس عام ١٩٠٥ اقترح كرومر مشروعاً لمواجهة هذا الموقف، ولإضعاف السيطرة الدولية فى مصر ، ولتقوية السيطرة البريطانية فى التشريع والقضاء . بعد ذلك قدم كرومر تفصيلات مشروعه فى مراسلاته وتقاريره السنوية . بمقتضى هذا المشروع كان على الدول صاحبة الامتيازات أن تنقل إلى بريطانيا ما لها من سلطة تشريعية على رعاياها فى مصر ، وهى خطوة تتفق مع وضع بريطانيا الجديد والمعترف به فى مصر بعد الاتفاق الودى عام ١٩٠٤. ويقضى المشروع بإنشاء مجلس تشريعى أوربى يتكون من أقلية معينة وأغلبية منتخبة. لهذا المجلس سلطة الموافقة على القوانين التى تتقدم بها الحكومتان المصرية والبريطانية . ولهاتين الحكومتين ، معاً ، سلطة إصدار هذه القوانين ، ولهما معاً أيضاً حق الاعتراض عليها . ويقضى المشروع أيضاً بأن تلغى المحاكم القنصلية ، وتلغى فى النهاية ، المحاكم المختلطة ، ويحل محل الاثنين محاكم مصرية جديدة ، تضم عنصراً أوروبياً كبيراً إلى الحد الذى يكفى لأن يمر أى أوربى من المتمتعين بالامتيازات الأجنبية من لحظة القبض عليه أو تفتيش مسكنه إلى لحظة محاكمته على أيد أوروبية أو أغلبية أوروبية . وهذا يستتبع بطبيعة الحال زيادة العنصر الأوروبى فى البوليس(٢٠٣). يغلب أن كرومر كان يفكر فى إدماج المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة فى هذا النوع الجديد من المحاكم المصرية .

وقد عارض الأجانب فى مصر هذا المشروع ، إذ اعتقدوا أنه يرمى فى النهاية إلى إلغاء امتيازاتهم ووضعهم تحت رحمة بريطانيا(٢٠٤) . أما الحكومة البريطانية فلم تتحمس للمشروع من البداية ، وحين حثهم كرومر على إذاعة المشروع كوسيلة لتهدئة الموقف المضطرب فى مصر ، رفضوا محتجين بالأوضاع الدولية(٢٠٥) .

أما الوطنيون ، الذين كانوا دائماً حريصين على استبقاء بعض النفوذ الدولى لمعادلة السيطرة البريطانية ، فكانوا يحبذون حلا آخر . فى عام ١٨٩٧

عارض مصطفى كامل فكرة إلغاء المحاكم المختلطة ، وفى عام ١٩٠٤ طلبت الجمعية العمومية إلى الحكومة العمل على تخفيف الأضرار المترتبة على الامتيازات الأجنبية بالاتصال بالدول صاحبة الامتيازات لتخويل المحاكم المختلطة سلطة نظر القضايا الجنائية . لكن الوطنيين اختلفوا فى موقفهم من المحاكم المختلطة بعد الاتفاق الودى . ففى مايو ١٩٠٧ كان مصطفى كامل يرى إبقاء تلك المحاكم ، بينما رأى المؤيد أن تلغى تلك المحاكم ، وأن تلغى الامتيازات الأجنبية أيضاً ، لأنها أصبحت مصدر قوة للاحتلال بعد الاتفاق الودى(٢٠٦) . لكن الفريقين اتفقا فى معارضة مشروع كرومر . فالمؤيد أطلق عليه اسم «الانقلاب العظيم» وأوضح أسباب رفض المصريين له فى مقالات خمس نشرت بين أيام ١٣ – ٢٩ مايو ١٩٠٦ .

انتقدت المؤيد بشدة السلطات التى يمنحها المشروع للمجلس الأوروبى ، بينما أبقى المجلسين التشريعيين المصريين على حالهما دون سلطة . واعترضت على ما أرادت بريطانيا أن تتخذه لنفسها فى المشروع من حقوق جديدة فى إصدار القوانين والاعتراض عليها ، وانتقدت زيادة السيطرة الأوروبية فى الحكومة على حساب العناصر المصرية ، خاصة وأن بريطانيا هى التى ستستوعب تلك الزيادة . وأشارت المؤيد إلى أنه مع كل هذه العيوب فى المشروع ، فإنه يبقى على الامتيازات الأجنبية . بإيجاز ، عبرت المؤيد عن رأى كثيرين من الوطنيين فى المشروع بأنه يرمى إلى قيام تحالف بين القوى التى تريد تدويل مصر وتلك تريد تجاوزتها فى سبيل زيادة السيطرة على مصر .

وقد عبر حافظ إبراهيم عن شعور كثير من المصريين تجاه هذا المشروع فى عام ١٩٠٧ بقوله مخاطباً كرومر :

«وحاولت إعطاء الغريب مكانة ... تجر علينا الويل والذل سرمدا

فياويل مصر يوم تشقى بندوة ... يبيت بها ذاك الغريب مسوداً»(٢٠٧)

ان الطريقة التي عرض بها المشروع ونوقش أوضحت موقف كرومر من المصريين كأمة ، وهو موقف أساء إليهم . فى تقريرة عن عام ١٩٠٤ أشار كرومر إلى أنه يحسن أن يتم إندماج كامل بين المصريين والأوروبيين في مصر ، ولمح إلى أن كلمة مصرى تعنى جميع سكان مصر(٢٠٨) . وقد وضع المصريون هذا إلى جانب حديث أدلى به فى حفل توديع جورست حين نقل إلى وزارة الخارجية البريطانية فى عام ١٩٠٤ فأزعجهم ما فهموه منهما . فى ذلك الحديث قال كرومر أن كلمة مصر للمصريين لا تعنى أن يحكم المصريون وحدهم مصر ، لكنها تعنى أن المحك فى أية مسألة فى مصر هى ما إذا كانت فى صالح القاطنين فى مصر أيا كانت جنسيتهم أو عقيدتهم . وقد احتجت اللواء على ذلك(٢٠٩) . وكان الإيضاح الذى قدمه كرومر بعد ذلك لهذه الفكرة مؤكداً لمخاوف المصريين . ففى تقريره عن عام ١٩٠٦ قال أن القومية المصرية الوحيدة التى يمكن أن تقوم فى مصر هى تلك التى تضم جميع القاطنين فيها بغض النظر عن اختلاف الجنس أو الدين أو الأصل ، وأن مصر بلد عالمى وستظل كذلك . ولذلك فليس هناك ما يمنع تدويل نظامها التشريعى والقضائى . ان نظامها التشريعى يجب أن يدول(٢١٠) . والحق أن كرومر كان يعتقد أنه ليس هناك شيء يسمى بالقومية المصرية(٢١١) .

وقد علقت المؤيد فى ٢٢ أبريل ١٩٠٧ على موقف كرومر قائلة أنه يريد القومية المصرية كرقعة الشحاذ .

٦ ــ الحكومة النيابية

لم ينس الوطنيون أنهم حصلوا على حكومة نيابية أيام الثورة العرابية . وحين أفاقوا من صدمة الهزيمة فى التل الكبير ، وشجعهم ما أعرب عنه الخديو عباس حلمى من ميول وطنية ، بدأوا يطالبون ببرلمان . وقد قيل أن مصطفى كامل طالب بإقامة مجالس تمثيلية فى عام ١٩٠٠(٢١٢) ، وهذا حقيق ، لكن

يحتمل أنه طالب بذلك أيضاً قبل ١٩٠٠ ، لأنه حين طالب بإقامة برلمان عام ١٩٠٤ زعم أنه طلب ذلك أيضاً منذ عشرة أعوام . ولا يوجد دليل على صحة هذا الزعم ، لكن حين أنزل أخوه على فهمي كامل الضابط بالجيش المصري إلى رتبة نفر كتب إليه مصطفى فى أغسطس ١٨٩٧ يقول أن ظلماً كهذا لم يكن ليحل به لو كان فى مصر برلمان(٢١٣) . على أية حال ، كرر مصطفى المطالبة بالبرلمان فى عام ١٩٠٢(٢١٤) .

وقد سبق الشيخ على يوسف مصطفى كامل فى التقدم بتلك المطالب . ففى عام ١٨٩٢ قال أن الشعب يريد أن يكون مجلس شورى القوانين ممثلا للأمة ، وأن تكون له سلطة تشريعية حقيقية . وفى عام ١٨٩٤ كتب يعزو مساوىء الإدارة إلى عدم وجود سلطة تشريعية فى الحكومة ، وطالب بإقامتها وبأن تكون لها كل الصلاحيات(٢١٥) . وحين كان عضواً فى الجمعية العمومية عن القاهرة ، تقدم فى عام ١٨٩٨ بمشروع قرار يطالب بإقامة مجلس نيابى . وقد كرر ذلك فى عام ١٩٠٤ ووافقت عليه الجمعية العمومية . وفى تلك المرة الأخيرة قامت مناقشة حامية بين المؤيد والمقطم التى لم تحبذ القرار . أما المؤيد فقد نشرت أحد عشر مقالا أوضحت فيها أن مجلس شورى القوانين لا يمثل الشعب ، وأن مصر أحق بالحصول على برلمان من بلاد حصلت عليه كاليونان والصرب وبلغاريا ، وأن البرلمان لن يشكل خطراً على الاحتلال أو الامتيازات الأجنبية ، إذ يمكن تقييد سلطاته فيما يختص بهما(٢١٦) . وقد أعاد على يوسف تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العمومية فى مارس عام ١٩٠٧ وحصل على موافقتها عليه(٢١٧) .

تحيط بهذه المطالب ظروف تدفع إلى الارتياب فى أن على يوسف لم يكن يقصد بها سوى إحراج سلطات الاحتلال . من ذلك صلته الوثيقة بالخديو ، وتقديم المطالب فى فترات توتر العلاقات بين الخديو والمحتلين .

لكن يغلب أن مطالب على يوسف كانت عن اقتناع حقيقى . ذلك أنه بعد فاشوده والاتفاق الودى انتاب اليأس جانب من الوطنيين ، وركزوا جهودهم فى العمل على نشر التعليم وفى الحصول على برلمان باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد الباقى للحصول على الاستقلال فى المدى البعيد . وحين زار على يوسف لندن فى عام ١٩٠٣ تقدم بهذين المطلبين . وبعد الاتفاق الودى قال أن هذين المطلبين هما ما يمكن لمصر حينئذ أن تطمح إليه(٢١٨) . وحين زار ولى عهد بريطانيا مصر فى عام ١٩٠٦ ، وجه إليه الشيخ البكرى ، بالاتفاق مع زملائه أعضاء مجلس شورى القوانين ، خطاباً مفتوحاً يطلب منه منح مصر « دستوراً نيابياً »(٢١٩) . وقد أثير الموضوع ثانية حين حصل الإيرانيون على برلمان فقدم بعض المصريين إلى كرومر ملتمساً يطلبون فيه « مجلساً نيابياً حراً » ، وقد نشرت المؤيد فى هذه المناسبة سلسلة من المقالات توضح فيها طبيعة الحكومة النيابية وتاريخ النظم النيابية فى مصر . مع الاهتمام بوجه خاص بالبرلمان أيام الثورة العرابية(٢٢٠) .

من المؤكد ، على أية حال ، أن الوطنيين لم يكن مفهومهم واحداً عن الحكومة النيابية التى يطالبون بها . فمصطفى كامل والمجموعة الملتفة حوله من الوطنيين كانوا يمثلون الطبقة المثقفة بوجه عام ، وحين كونوا الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ تضمن برنامجهم الحزبى إقامة برلمان على النظام الأوروبى(٢٢١) . أما على يوسف فقد كان يرى البرلمان من خلال ولائه للخديو عباس . فحين كون حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية فى عام ١٩٠٨ كان برنامجه يتضمن نفس المطالبة بقيام مجلس نيابى ، لكن التفسيرات التى قدمت بعد ذلك وضعت اختصاصاته داخل دائرة سلطة الخديو ، وطالبت إعطاء مجلس شورى القوانين القائم سلطة تشريعية كاملة(٢٢٢) .

أما الأرستقراطية الزراعية ، أو المعتدلين ، فلم يكونوا شديدى الحماس

للحصول على برلمان . وحين طالب على يوسف ببرلمان فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٧ ، قدم محمود باشا سليمان ، الذى أصبح رئيساً لحزب الأمة فيما بعد ، تعديلا طالب فيه بتوسيع اختصاصات المجالس القائمة . وقد قنعت هذه الفئة ، حين كونت حزب الأمة فى أواخر ١٩٠٧ ، بأن يتضمن برنامجه محاولة توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بطريقة تؤدى بالتدريج إلى الحصول على مجلس نيابى يتناسب مع أحوال البلاد السياسية(٢٢٣) ونظراً لأنهم من الأعيان ورؤساء أسر غنية قديمة لها مكانتها ، كانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، الذين لهم وحدهم حق التحدث باسم الأمة(٢٢٤) . كانوا حريصين على الاحتفاظ بسيطرتهم على السلطة التشريعية ، لذلك طالبوا بالاحتفاظ بالمجالس القائمة التى يسيطرون عليها مع توسيع اختصاصاتها بالتدريج .

يمكن أن نفهم موقفهم بشكل أفضل فى ضوء شكواهم التى أشار إليها الجود من سلاطة الفلاحين فى الريف(٢٢٥) ، بالإضافة إلى تخوفهم من الطريقة التى تبنى بها مصطفى كامل ومجموعته من الوطنيين ، والحزب الوطنى فيما بعد ، قضية الطبقات الفقيرة سواء فى الريف أو فى المدن(٢٢٦) .

هذا الاختلاف بين ما يقصده أطراف الحركة بمجلس نيابى ، لم يكن واضحاً فى أول الأمر ، وبدأ المصريون متحدين فى هذه المطالب . لكن كرومر ، على أية حال أعار مطالبهم أذناً صماء . وقرر أنها مطالب يتعذر تحقيقها لأن غالبية المصريين جهلاء كما أنهم عاشوا طويلا تحت عهود تميزت بالاستبداد وسوء الحكم(٢٢٧) . بل إن المجالس القائمة لم تحصل على القدر الضئيل جداً من السلطة الذى أباحه لها القانون الأساسى الصادر بإنشائها فى مايو ١٨٨٣ . فقد رفض تفسير القانون الأساسى بمعطى مجلس شورى القوانين حق مناقشة لوائح التعليم ، ويعطى الجمعية العمومية حق مناقشة رسوم

الإنتاج التى تفرض على المنسوجات القطنية المنتجة محلياً . بل إن الحكومة تجاهلت النصوص الصريحة للقانون الأساسى حين اقترضت من صندوق الدين فى عام ١٨٩٦ نصف مليون جنيه لتكاليف حملة السودان دون الرجوع إلى أى من المجلسين . وقد احتج مجلس شورى القوانين على ذلك . وبنفس الطريقة تم تنفيذ مشروعات للرى ومد خطوط للسكك الحديدية عبر أكثر من مديرية دون عرضها على الجمعية العمومية . أما مجالس المديريات فقد أهملت ، مع أنه كان مفروضاً أنها أساسية لتدريب المصريين على الحكم الذاتى ، وبخاصة إذا زيدت سلطاتها بالتدريج . ولم تكن تلك المجالس تجتمع إلا مرة واحدة فى العام تقريباً ، وضاق اختصاصها إلى مجرد انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . وقد قامت تلك المجالس بأعمال ناجحة فيما بعد ، حين اتسعت دائرة عضويتها وحصلت على سلطات أكثر ، وتوالت اجتماعاتها(٢٢٨) .

٧ ــ التدخل فى سير العدالة

صدرت اللوائح الخاصة بإنشاء النظام الجديد للمحاكم الأهلية فى عام ١٨٨١ ، لكن تنفيذها تعطل فى فترة الثورة العرابية . وفى عهد الاحتلال بدأ تنفيذ ذلك النظام على أساس لوائح جديدة تحتوى على ضمانات للقضاة أقل مما تحتويه اللوائح الأولى ، كما أنها تجيز استخدام قضاة أوروبيين(٢٢٩) . وقد أصدر جون سكوت ، أول مستشار قضائى إنجليزى ، بدوره لوائح جديدة تركت القضاة أيضاً تحت رحمة السلطة التنفيذية . وقد قامت السيطرة البريطانية على القضاء عن طريق المستشار القضائى ، ولجنة المراقبة القضائية وكانت هذه اللوائح الجديدة من أسباب استقالة رياض باشا عام ١٨٩١(٢٣٠) .

يرى بلنت أن القضاة المصريين كان مطلوباً منهم أن يحكموا بالعدل إذا كان النزاع قائماً بين أطراف مصرية فقط ، لكن ضغطاً كان يقع عليهم

لصالح البريطانيين ، وبخاصة إذا كانوا من العسكريين ، إذا كانوا طرفاً فى نزاع قضائى (٢٣١) . والحق أن الضغط كان يقع أحيانا بما يتنافى مع سير العدالة حتى فى القضايا المصرية الخالصة . وكانت أسباب هذا التدخل سياسية: المحافظة على سمعة بريطانيا وسلطات الاحتلال ، حماية رجال الاحتلال ومؤيديه ، والإساءة إلى الخديو عباس حلمى حين تسوء علاقاته بالجانب البريطانى . أحيانا كان الضغط يتم فى سهولة ، نتيجة السيطرة البريطانية فى نظارة الحقانية ، وأحيانا كان يتم عن طريق ضغط دبلوماسى أو تدخل عسكرى . وفيما يلى بعض الأمثلة التى توضح طبيعة التدخل .

قضايا الرقيق ، والتلغراف ، وعدم تجديد عقود اثنين من القضاة المصريين فى المحاكم المختلطة، أمثلة للتدخل البريطانى بهدف العقاب أو الانتقام. فى القضية الأولى عام ١٨٩٤ حوكم على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين وآخرون لشراء الرقيق وقد حوكموا أمام مجلس عسكرى مثلهم فى ذلك مثل تجار الرقيق ، وذلك بالمخالفة لرأى المستشارين القانونيين . وقد تم ذلك بضغط دبلوماسى ، والهدف الانتقام من على شريف والمجلس لمقاومة الاحتلال بعدم الموافقة على مصاريف جيش الاحتلال بالميزانية ، ومطالبتهم بإلغاء إدارة مكافحة تجارة الرقيق (٢٣٢) . أما قضية التلغراف المشهورة ضد الشيخ على يوسف فكان التدخل فيها ضد حرية الصحافة وعقاباً للشيخ على يوسف لنشر أنباء بالمؤيد عن انتشار الكوليرا بين أفراد الجيش المصرى فى حملة دنقلة . قام بالتدخل جونسون باشا مفتش النيابات الذى أمر بالمحاكمة وذلك بالمخالفة لرأى وكيل النيابة الذى قام بالتحقيق ورئيسه المصرى (٢٣٣) .

ويلاحظ أنه حين صدر الحكم ببراءة على يوسف ، رد الجانب البريطانى على ذلك بتعيين ثلاثة قضاة أوروبيين فى محكمة الاستئناف ، منهم اثنان بريطانيان . أما الموضوع الثالث فهو موضوع عدم تجديد عقود يوسف صديق واسماعيل الشيمى القاضيين المصريين بالمحاكم المختلطة . وقد

تدخل المستشار القضائى لعدم تجديد العقود ، وبذلك أصبح له نفوذه على القضاة المصريين بالمحاكم المختلطة . أما السبب فهو نشاط القاضيين الوطنى ، وقد أشرنا إلى ذلك(٢٣٤) .

أما قضية السفهاء عام ١٩٠١، وقضيتا المنشاوى باشا وأوراق تركيا الفتاة عام ١٩٠٢ ، فكان التدخل البريطانى فيهما ضد الخديو . فى القضية الأولى اتهم أحمد فؤاد صاحب جريدة الصاعقة والأديب مصطفى لطفى المنفلوطى والسيد محمد توفيق البكرى بمهاجمة الخديو فى منشورات تم توزيعها . وقد نصح كرومر بعدم محاكمتهم، لكن عباس أصر على المحاكمة . حينئذ تدخل كرومر فتم تغيير قاضى التحقيق ، وتعيين مدعى عام إنجليزى بدلا من المدعى العام المصرى، بينما القضية لا تزال تحت التحقيق(٢٣٥) . أما فى موضوع أوراق تركيا الفتاة فقد أصدر كرومر أمره مباشرة إلى البوليس بكسر أختام المحكمة المختلطة الموضوعة على المطبعة العثمانية والاستيلاء على الأوراق ونقلها إلى الوكالة البريطانية . وتلك مخالفة خطيرة(٢٣٦) .

أما التدخل فى القضاء الشرعى فكان، بطبيعة الحال ، مبعث استياء أشد، من أمثلة التدخل محاولة استبدال قاضى قضاة مصرى بقاضى القضاة التركى ، وقضية الزوجية . فى الحالة الأولى حاول كرومر والنظار الضغط على الخديو لتعيين قاضى قضاة مصرى وذلك حين عارض قاضى القضاة التركى تنظيمات جديدة وضعها المستشار القضائى البريطانى للمحاكم الشرعية يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى إخضاعها لنفوذ ذلك المستشار . وقد قاوم الخديو هذه المحاولة محتجاً بأن تعيين قاضى القضاة من حقوق السلطان . وقد قامت الصحافة بحملة كبرى ضد تلك المحاولة(٢٣٧) . القضية الثانية خاصة بزواج الشيخ على يوسف من ابنة الشيخ عبد الخالق السادات بدون رضاء والدها ، مما دفعه إلى رفع قضية يطلب بطلان الزواج . وقد تدخل الخديو والاحتلال فى صالح الشيخ على يوسف بما أدى إلى تراخى الحكومة فى تنفيذ حكم تمهيدى أصدره

القاضى بالتفريق بين الزوجين لحين الفصل فى الدعوى . وقد تحدى القاضى الحكومة وأحرجها بتأجيل نظر القضية حتى تنفذ الحكم ، فاضطرت الحكومة إلى تنفيذه . أدت هذه التطورات إلى ثورة الرأى العام الإسلامى وحملات فى الصحف(٢٣٨) .

أما القضايا التى يكون أفراد القوات البريطانية طرفاً فيها فتحكمها عدة عوامل تزيد من تعقيدها وخطورتها: الشعور ضد قوات أجنبية محتلة، وإصرار كرومر على ضمان ما يريده من مهابة واحترام للقوات البريطانية . وقد عانت هذه القوات من وضع غير واضح وغير محدد يماثل وضع الاحتلال نفسه ، وترتب عليه . فلم تكن قوات صديقة فى بلاد مستقلة ، وبذلك تعامل بمقتضى اتفاقات بين طرفين متكافئين . كما أنها لم تكن فى مستعمرة ، حيث الدولة الاستعمارية تتولى بنفسها إقامة العدالة . فى هـــذا الوضع المعقد دخلت الامتيازات الأجنبية ، لتزيد من تعقيد أى نزاع قضائى يقوم بين مصريين وأفراد من القوات البريطانية ، وتخضعه لمقتضيات السياسة والتعصب . وأدى ذلك فى النهاية إلى الإساءة لكثير من المصريين .

فى عام ١٨٩٧ أطلق جندى بريطانى فى الاسكندرية النار على مصرى فقتله ، ومع ذلك برأته المحكمة القنصلية مما أثار موجة عالية من الاستياء فى الصحافة الوطنية(٢٣٩) . وفى عام ١٩٠٣ اتهم « مراسلة » مصرى ضابطاً بريطانياً بالاعتداء عليه اعتداء غير طبيعى . للمحافظة على السمعة البريطانية حث كرومر على تخيير الضابط بين المثول أمام مجلس عسكرى وبين ترك الجيش دون محاكمة(٢٤٠) .

أما حين يكون المصريون هم المخطئين فقد كانت تتخذ إجراءات شديدة ضدهم ، ويوقع عليهم عقاب رادع ، كما هو الحال فى حادث قذف الجنود البريطانيين بالطوب عند قليوب فى عام ١٨٩٧ . فقد نظرته المحكمة المخصوصة ،

وأشار كرومر على القائم بعمل المستشار الإنجليزى وعضو المحكمة المخصوصة بالعقوبة التى توقع وبأن يقضى المحكوم عليهم مدة العقوبة بالسودان ، زيادة فى التنكيل بهم[٢٤١] وقد تم له ما أراد .

وحين كان هناك ما يؤخذ على المصريين ، كان خطأهم يجسم ويحاسبون عليه ، ولا يحاسب الجانب البريطانى على خطئه . ففى عام ١٨٨٧ أصاب ضابطان بريطانيان فى ثياب مدنية اثنين من القرويين برش البنادق حين كانا يصيدان السمان . فى المعركة التى تلت ذلك انطلقت بندقية فأردت أحد القرويين قتيلا . ومع ذلك فقد تولت لجنة عسكرية محاكمة القرويين وأصدرت ضدهما أحكاماً بالجلد . وقد تم تنفيذ الأحكام بطريقة تماثل تلك التى اتبعت فيما بعد فى تنفيذ أحكام دنشواى ، وبحضور البوليس والقوات البريطانية ، بينما لم يقدم الضابطان البريطانيان إلى أية محاكمة أو توقع عليهما أية عقوبة ، رغم مقتل أحد الأهالى . وكان طبيعياً أن يثير ذلك شعوراً بالغاً بالاستياء ، وبخاصة بين القرويين المتصلين بالحادث[٢٤٢] .

٨ — موقف كرومر من المصريين

بعض عوامل التذمر التى أشرنا إليها ، وبالذات فيما يختص باستخدام الأجانب وبالحكومة النيابية ، بالإضافة إلى أنها توضح اتجاهاً سياسياً للاحتلال ، توضح أيضاً أن كرومر لم يكن يشعر بأى عطف تجاه المصريين ولم يكن هناك أى تجاوب بينه وبينهم . لذلك كانت سياسته تجاههم شديدة متصلبة ، والأمثلة على ذلك كثيرة . حين كان رنل رود قائماً بعمل كرومر فى عام ١٨٩٦ وأراد أن يقدم أصحاب جريدتى المنبر والوقت للمحاكمة لهجومها على شخص الملكة فيكتوريا ، كتب كرومر ينصح بأنه إذا كان سيقوم بأى تصرف فيجب أن « يضرب بأقصى ما يمكنه من شدة »[٢٤٣] . وفى موضوع قضية صيد الثعالب التى اشتبك فيها خفر حديقة مستر بلنت

مع بعض ضباط جيش الاحتلال قال قائد جيش الاحتلال أنه أصر بشدة على القبض على الخفر ومحاكمتهم لأن الهجوم وقع على ضباط بريطانيين ولأنه يعرف أن لورد كرومر :

"is very strongly resolved to have any attack by natives on English and Europeans very severely dealt with."(٢٤٤)

وفى تقييمه لأعمال كرومر فى مصر ، عاب عليه لورد لويد أنه فشل فى بث شعور بالولاء بين المصريين يربطهم بالامبراطورية البريطانية ، كخطوة لإعطاء مصر حكما ذاتيا مع المحافظة على المصالح البريطانية(٢٤٥) . والحق أن كرومر لم يفشل فى ذلك فقط ، بل أنه أساء إلى شعور كثير من المصريين وأثار نفورهم، بما تضمنته تقاريره السنوية من نقد وأحيانا هجوم عنيف على فئات منهم أو على بعض مظاهر حياتهم ومعتقداتهم . وكانت تلك التقارير تترجم إلى العربية وتنشر . من ذلك نقده الشديد للقضاء الشرعى وقضاته ، وللمفتى . كما انتقد الإسلام فى كلامه من وضع المرأة فى المجتمع وعن الطلاق(٢٤٦) . ولم يكن هذا ، بطبيعة الحال ، ليرضى الرأى العام الإسلامى .

وكان نقد كرومر للعمد شديداً ، وهجومه على الموظفين والقضاء عنيفاً(٢٤٧) . ولم ينج مجلس شورى القوانين من شدة نقده(٢٤٨) . وقد هاجمت الصحافة الوطنية انتقادات كرومر الشديدة واستنكرتها(٢٤٩) .

ويرجع هذا الاتجاه من كرومر ، ضمن ما يرجع ، إلى أنه لم يفهم المصريين . بل إنه ، كما يقول مارمادوك بكثول،لم يتظاهر بأنه يفهمهم(٢٥٠) . كان كرومر يرى أن العقلية الشرقية المعقدة مشكلة حقيقية . وكان الخديو عباس حلمى فى رأيه شاباً ذكياً أحياناً ، ورجلا جاهلا غبياً أحياناً ، ويكاد أن يكون غير عاقل ولا يصلح للحكم أحيانا أخرى . السياسة المصرية فى رأيه

كان يغطيها الضباب ، وكان المسرح السياسي أحيانا تقع عليه « تطورات غير متوقعة إلى حد أنى أحب دائماً أن أنتهز الفرصة السانحة وأحسم الأمور فى الحال قبل أن تطرأ بعض التعقيدات المحيرة والمعتادة فى المسائل المصرية وتضع عقبات أخرى . لا يمكننى على الإطلاق أن أتنبأ بالاتجاه الذى يتخذه الخديو ، فهو بالذات كالمذنب الشارد فى الفضاء »(٢٥١) .

الحقيقة أن كرومر لم يعرف لغة المصريين ، رغم أنه بقى بينهم ما يقرب من ربع قرن ، وكان يحصل على معلوماته عن المصريين من مصدرين متحيزين ضدهم : سكرتيره الشرقى هارى بويل ، وأصحاب المقطم(٢٥٢) .

قبل أن يذهب بويل إلى مصر قضى عامين فى اسطمبول يدرس اللغة التركية حتى يكون مؤهلا لمثل عمله . وهناك اختلط بالأتراك وأعجب بهم ، ويغلب أنه أخذ عنهم آراءهم عن المصريين . لذلك فحين وصل مصر كانت لديه فكرة مسبقة عن أهلها يغلب أنها لم تكن فى صالحهم . وفى مصر كان أصدقاءه الأخصاء آل بيرم المهاجرون من تونس ، وأصحاب المقطم(٢٥٣) . وكان فارس نمر وشاهين مكاريوس ونجيب صروف من السوريين المسيحيين الذين قاست عائلاتهم من مذابح لبنان عام ١٨٦٠ ، وفقد الأول فيها أباه(٢٥٤) . وكان معروفا عن جريدتهم - المقطم - التحيز ضد المسلمين بوجه عام ، وضد الحكومة العثمانية وكل من يعطف عليها ، كما كان معروفا عنها تأييدها القوى للاحتلال ضد أمانى المصريين الوطنية . وفى الوقت الذى كان يحصل فيه كرومر على معلوماته عن المصريين من هذه المصادر المتحيزة ، أصم أذنيه ، كما أشرنا ، عن سماع الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعطفون على المصريين ، أمثال فينيك ، وويلكوكس ، ومونى .

هناك عوامل أخرى أثرت فى موقف كرومر من المصريين ، فيسوله

الأوتوقراطية اصطدمت بمقاومة المصريين لسيطرته . وكان يعطى أولوية مطلقة لحفظ سمعة بريطانيا ومنزلتها بكل الوسائل وقوله المأثور فى هذا :

"If we ever get into fight we must win" (٢٥٥) .

والمقصود هنا الدخول فى معركة مع عباس أو الحركة الوطنية

٩ — الرأى العام الإسلامى

هناك عدة أحداث أبقت الرأى العام الإسلامى فى مصر فى حالة عطف على السلطان وسخط على بريطانيا من عام ١٨٩٥ . تلك الأحداث هى اضطرابات أرمينيا فى عامى ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، والحرب اليونانية التركية والمسألة الكريتية فى هذه الأحداث وقفت دول أوربا ، وعلى رأسها بريطانيا ، ضد السلطان وقد توالى بعد ذلك ما زاد هذا الشعور حدة . من ذلك تزايد نشاط المبشرين منذ ١٨٩٨ . فى عام ١٨٩٩ وزع المبشرون نشرات فى الإسكندرية ضد الإسلام ، وأخذ آخرون يبشرون بالمسيحية فى شوارع القاهرة ، وذهب بعضهم إلى حد التبشير بها فى أحد مساجد طنطا . وقد طبع بعضهم نشرة بعنوان « أيهما ، المسيح أم محمد » ؟ » وأرسلوها بالبريد إلى العمد والعلماء وشيخ الجامع الأزهر . وكان طبيعياً أن تتصدى الجرائد الوطنية لهذا الهجوم التبشيرى . وقد استاء كرومر من هذا النشاط لما يثيره من مشاكل فى مصر ، وأراد أن يحاكم المسئولين عنه ، لكنه لم يحصل على تصريح بذلك من لندن (٢٥٦) .

وفى عام ١٩٠٣ وزعت نشرات أخرى تتضمن طعناً شديداً فى الإسلام ، وصدرت مجلة تبشيرية بعنوان « بشائر السلام » تضمنت طعناً شديداً على الإسلام والرسول دفع أعضاء مجلس شورى القوانين إلى أن يطلبوا إلى الحكومة محاكمة المسئول عنها ، وقابلوا كرومر لنفس الغرض ، لكنه تمكن من إقناعهم بعدم المحاكمة (٢٥٧) .

وقد ازداد عداء الرأى العام الإسلامى لبريطانيا بسبب الاضطرابات فى مقدونيا عام ١٩٠٣ (٢٠٨) ، وما تلاها من تدخل الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا ، ووضع مشروع للإصلاح فى مقدونيا ، ثم المظاهرة البحرية المشتركة لفرض هذا المشروع على السلطان فى أواخره ١٩٠٥ . وكان مما يثير الرأى العام الإسلامى دائماً تدخل الدول الأوروبية إلى جانب رعايا الدولة المسيحيين ، فى الوقت الذى تركت فيه مصر تعانى السيطرة البريطانية . وخلال الفترة الحادة من الأزمة المقدونية لمح السلطان إلى احتمال قيام المسلمين للدفاع عنه . وقد عبرت الجرائد الوطنية ، وبخاصة اللواء ، عن استياء المسلمين من بريطانيا ، وزادت من هذا الاستياء بما نشرته من مقالات تستنكر الضغط الأوروبى ، وتدعو حكام المسلمين إلى الدفاع عن الامبراطورية العثمانية . وقالت اللواء أن بريطانيا هى التى حرضت الدول الأخرى على القيام بالمظاهرة البحرية ، وأن عداءها لتركيا يرجع إلى أيام احتلالها لمصر ، وقد انضمت صحيفة العالم الإسلامى إلى اللواء فى هذا الهجوم . وقد أدت هذه الحملات إلى ثورة فى الرأى العام ، دفعت كرومر فى ديسمبر ١٩٠٥ إلى طلب وضع القوات البريطانية فى حالة استعداد ، واستبقاء مركب حربى بريطانى فى ميناء الإسكندرية (٢٠٩) .

ينبغى أن تكون حالة الرأى العام الإسلامى تلك فى البال لكى ندرك موقف المصريين خلال أزمـــة طابة التى قامت بعد ذلك مباشرة فى أوائل ١٩٠٦ .

الاستياء من الخديو

كان هناك أيضا استياء من عباس . ولا شك أن نواة هذا الاستياء كانت فشله فى مقاومته للاحتلال . فى ٣٠ أبريل ١٩٠٧ كتبت صحيفة الجريدة تقول إن سياسة مقاومة الاحتلال هى المسئولة عن اكتمال السيطرة

البريطانية فى مصر . أما سياسة الخضوع للاحتلال التى اتبعها عباس وبخاصة بعد الاتفاق الودى ، فأغضب قطاعات كبيرة من الحركة الوطنية ، إذ اعتقدوا أنه متقلب وغير مخلص ويتبع سياسة ذات وجهين ، بل إنه يخون القضية الوطنية(٢٠٦) أما المعتدلين فكانوا يرون أن سياسة عباس فى مقاومة الاحتلال بعد أن تخلت أوربا عن مساعدة مصر تعتبر سياسة ضارة بمصلحة البلاد ، ذلك لأنهم كانوا يرونها ضارة بمصالحهم وكانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، فالمتطرفون فى رأيهم لا يمثلون الأمة ، التى لا تتكون من أفراد ، بل تتكون من عائلات ، ولا يمثلها سوى الرجال العقلاء والأعيان وهم رؤساء العائلات الغنية ذات المكانة فى البلاد . لذلك كان يغضبهم من عباس أيضا تأييده للفريق المتطرف من الوطنيين لأسباب طبقية ولأسباب أخرى اقتصادية ، فقد كتبت الجريدة فى ١٩٠٧ تقول أن الأزمة الاقتصادية فى مصر سببها نشاط المتطرفين الذى أدى إلى عدم استقرار الأحوال فى البلاد مما أخاف رأس المال الأجنبى(٢٦١) .

وقد أدت سياسة عباس إلى أن أصبح كل من الفريقين يرتاب فى أن كل ما يهم الخديو هو الحصول على السلطة ، وأنه استبدادى النزعة . والخلاف بين الاثنين فى هذا المجال هو خلاف على الأولويات ، فالمتطرفون يعطون الأولوية للكفاح فى سبيل الجلاء ، ويرون أنه بعد أن يتحقق الجلاء سيكون من السهل تسوية موضوع الخديو وسلطاته . هذا واضح من كلام رفيق العظم وبلنت الذى سبقت الإشارة إليه . أما المعتدلون فالأولوية عندهم لمحاولة منع عودة سلطات الخديو الاستبدادية ، حتى عن طريق الاستعانة بالاحتلال والتعاون معه ، وقد عبر الشيخ محمد عبده عن مخاوفه من نزعة الخديو الاستبدادية فى يناير ١٨٩٦(٢٦٢) . ولا شك أن هذه المخاوف قد زاد منها وأكدها تصريحات عباس لفارس نمر عام ١٩٠٠ ، وقد أشرنا إليها ، بالإضافة إلى ما حدث من صدام بين الرجلين بشأن الأزهر

والأوقاف ، حين تصدى الشيخ محمد عبده لمواجهة جشع عباس واستبداده فى مزاولة إشرافه على هاتين المؤسستين(٢٦٣). يضاف إلى ذلك أيضاً موضوع ليون فهمى الأرمنى الذى اختطفه رجال الخديو عام ١٩٠١ واحتجزوه فترة فى قصر المنتزه ثم رحلوه إلى أوربا ، وذلك إرضاء للسلطان . وقد افتضح تدبير الخديو فى هذا الحادث(٢٦٤) ، ودل على نزعة الخديو الاستبدادية والمدى الذى يمكن أن ينحدر إليه حين يريد شيئاً ، كما دل على ما يمكن أن يصل إليه فى خضوعه للسلطان ، مما أساء إلى المعتدلين الذين كانوا يعارضون النفوذ العثمانى .

أما محاولات الخديو لتنمية ثروته فقد أثارت الاستياء ، وبخاصة بين أفراد أسرته ، والطبقة العليا . فقد أدى به ذلك إلى الانغماس فى المضاربات المالية وتوثيق صلاته بأثرياء اليهود والأجانب من أصحاب رؤوس الأموال أمثال قطاوى وكاسل ، وهى صلات لم تكن لتكسبه محبة فى مصر(٢٦٥) . كما أن مصالحه كثيراً ما تضاربت مع مصالح أفراد من أسرته ومن المصريين ، ووصل النزاع أحيانا إلى الحاكم أو إلى كرومر أو ملك بريطانيا وملكتها(٢٦٦). يضاف إلى ذلك أن إشرافه المباشر على إدارة الأوقاف أتاح له الفرصة لانتهاب أموالها مما أساء إلى سمعته . ومن أمثلة ذلك إخفاق محاولته نهب أمـــوال الأوقاف فى موضوع تفتيش مشتهر وما أعقبها من فصل حسن باشا عاصم، فقد كان الحادث فضيحة عامة فى حينه(٢٦٧) .

وكان الاستياء من الخديو ، والخوف من عودته إلى مزاولة سلطاته الاستبدادية ، من العوامل التى ساعدت على فصل المعتدلين عن تيار الحركة الوطنية الأصيل ، واجتذابهم إلى التعاون مع الاحتلال .

قـوة الحركة الوطنيـة :

تلك كانت عوامل الاستياء من الاحتلال ومن الخديو ، وهى العوامـل

التي استغلها الوطنيون في مهاجمة الاحتلال وإبقاء جذوة الوطنية متقدة خلال فترة الخضوع ، فبقيت للحركة الوطنية قوتها رغم ما أصابها من ضعف، وبقيت في حالة تحفز حتى وقعت أحداث طابة ودنشواى في النصف الأول من عام ١٩٠٦ ، فعادت إلى نشاطها وقوتها من جديد .

ذلك أن زعماء الحركة الوطنية هاجموا سياسة الاحتلال ، وأشاروا إلى مساوئها كما هو واضح من استعراضنا لتلك السياسة . وكان هجومهم عليها عاملا عمق الاستياء منها ووسع دائرته ، ساعد على ذلك سرعة تطور الصحافة المصرية واستخدامها وسيلة أساسية في الكفاح الوطني .

مما يوضح سرعة تطور الصحافة العربية في مصر وتقدمها أن الجرائد والمجلات التي صدرت في القاهرة والإسكندرية خلال مدة اثني عشر عاماً بين ١٨٩٢ — ١٩٠٣ كان عددها عشرة أضعاف عددها في المدة بين ١٨٨٠ - ١٨٩١ (٤٩٥ إلى ٤٩)(٢٦٧ب) كما أن توزيع الصحف الصادرة زاد أيضا زيادة كبيرة توضحها الأعداد المطبوعة من الصحف ، والأعداد المرسلة منها بالبريد . فجريدة المؤيد على سبيل المثال ، كان يطبع منها ٨٠٠ نسخة عام ١٨٨٩ ، أصبحت ٤٠٠٠ نسخة عام ١٨٩٥ ، ثم ٦٠٠٠ عام ١٨٩٦ ، زادت إلى ٨٠٠٠ بعد ذلك(٢٦٧ج). وفي عام ١٨٩٧ قال إدوارد دايسى أنه خلال الخمسة عشر عاما السابقة زاد عدد نسخ الصحف المرسلة بالبريد في مصر من مليونين إلى سبعة ملايين(٢٦٧ د).

لكن ينبغي أن نلاحظ أن نسبة الأمية العالية حينئذ قد حدت من تطور الصحافة ، وحدت أيضا من أثرها ، بحيث انحصر هذا الأثر تقريبا في المدن حيث ترتفع نسبة المتعلمين . وكان هذا عاملا قويا في أن الحركة الوطنية تركزت في المدن .

هناك عامل آخر ساعد في أوائل القرن على كسب مؤيدين جدد للحركة الوطنية ومناوئين للاحتلال . ذلك أن اهتمام مصطفى كامل بالطلبة منذ عام

١٨٩٨ ، حين احتفل معهم بذكرى تولى الخديو الحكم ، قد كسب تأييد هذا العنصر الفعال للحركة الوطنية . وقد توجت جهود مصطفى كامل فى هذا المجال بإنشاء نادى المدارس العليا أواخر ١٩٠٥ ، لأن إنشائه قد مكن هذا الفريق من الوطنيين من السيطرة على حركة الطلبة ، وقد قام طلبة الحقوق بأول إضراب منظم فى فبراير ١٩٠٦ ، بعد إنشاء النادى مباشرة(٢٦٧ هـ) .

خلاصة ما سبق أن العوامل المشكلة للوضع السياسى فى مصر فى أواخر ١٩٠٥ كانت كالآتى :

السلطة الشرعية بأطرافها كانت فى حالة خضوع للاحتلال . وكان خضوع الخديو خضوع كاره مستاء ، لأنه لم يحصل على ما أراد من نصيب فى السلطة مقابل تعاونه وخضوعــه . وكان استياؤه من كرومر أكثر منه من الاحتلال ، لأنه كان يدرك أن كرومر هو العقبة الرئيسية فى سبيل حصوله على السلطة .

أما الحركة الوطنية فقد نجح الاحتلال فى فصل معظمها عن الخديو ، وفى تجزئتها واجتذاب قطاعات منها إلى التعاون معه ، ودفع قطاعات أخرى إلى الاعتدال . وكان هذا عامل ضعف لها . لكن الاستياء من بقاء الاحتلال ومن سياسته ساعد على احتفاظها بكثير من قوتها الكامنة .

محصلة ذلك أن خضوع الخديو وتعاونه كان قابلا للتحول إلى النقيض مع تبدل الأحوال ، وأن كبار الملاك ومتوسطيهم كانوا راضين عن الاحتلال ، بينما كان الفلاحون (صغار الملاك والأجراء) غير راضين عن أحوالهم . أما المثقفون ، وأهل المدن بوجه عام ، فقد كانوا ساخطين على الاحتلال ، واستمروا الدعامة الأساسية للحركة الوطنية .

والنتيجة ، فيما يختص بالاحتلال ، قيام حالة هدوء وتسليم ظاهرى ،

مع وجود استياء كامن ، ينتظر الفرصة ليطفو على السطح ، وقد أبرزته الأحداث التالية ، وأهمها طابة ودنشواى .

لن ندخل فى تفاصيل حادث طابة ، وتكفى هنا الإشارة إلى أن النزاع بين تركيا وبريطانيا كان فى حقيقته على سيناء بكاملها . كانت تركيا تريد شبه الجزيرة ، بينما عملت بريطانيا على الاحتفاظ بها لمصر ، وعلى تخطيط الحدود بينها وباقى أملاك الدولة العثمانية . وقد استمرت الأزمة بين الدولتين من ١٠ يناير حتى ١٤ مايو ١٩٠٦ ، وانتهت بتسليم السلطان بمطالب بريطانيا .

كان لأزمة طابة ، ولموقف كثيرين من المصريين خلالها ، نتائج بعيدة الأثر فى مصر ، وفى العلاقات بين المصريين والاحتلال . ذلك أنهم قللوا من أهمية طابة واحتلال الأتراك لها ، وأبدوا عطفا على وجهة النظر التركية وموقف تركيا ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها فى المشكلة . عبر عن ذلك كل من المؤيد واللواء ، أى الجرائد المعبرة عن رأى الخديويين والوطنيين المتطرفين . هذا الموقف يبدو فى ظاهره شاذا ومتعارضا مع مصالحهم الوطنية ، لكن له تفسيره المنطقى ، ذلك أنهم أنكروا على بريطانيا دور الحامية لمصر الذى اتخذته خلال الأزمة ، وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة التركية وضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية أو إعلان الحماية عليها . يضاف إلى ذلك أنهم اعتقدوا أن تركيا أثارت المشكلة كوسيلة لفتح باب المسألة المصرية ومطالبة بريطانيا بالجلاء . هذا بالإضافة إلى شعور العداء الكامن ضد الاحتلال الذى أشعله قبيل حادث طابة مباشرة موقف بريطانيا المعادى لتركيا فى المسألة المقدونية(٢٦٨) .

أما الخديو فقد انتهج خلال الأزمة سياسة ذات وجهين . فقد تمشى مع الاحتلال فى الظاهر ، لكنه فى اتصاله السرى بالسلطان كان يعبر عن ولائه

له ومعارضته لموقف بريطانيا ، ويوضح له كيف يمكنه أن يقاوم المطالب البريطانية . وقد كشف كرومر هذه الاتصالات السرية[٢٦٩] .

كشفت أزمة طابة أن الخديو ، رغم تعاونه وخضوعه الظاهرى ، يكن للاحتلال عداء يدفعه إلى مد يد التحالف إلى السلطان . كما اتضح منها انتشار شعور العداء للاحتلال بين كثير من المصريين ، وتعاطفهم مع السلطان . وهكذا أصبح الاحتلال ، قبيل حادث دنشواى ، مهددا بقيام تحالف ضده من الخديو والسلطان والحركة الوطنية .

المعركة الأخيرة بين كرومر والحركة الوطنية :

لمواجهة الموقف المتوتر فى مصر طلب كرومر إلى حكومته زيادة قوات جيش الاحتلال ، كما واصل جهوده مع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك وتلاميذ الشيخ محمد عبده، الذين ساءهم موقف مواطنيهم المتعاطف مع السلطان فى حادث طابة . وكانت تلك الجهود ترمى إلى تشجيعهم على إنشاء صحيفة يعبرون فيها عن آرائهم المعتدلة ، ويواجهون نشاط الجرائد الوطنية[٢٧٠] . وفى نفس الوقت ، حين وصلت التعزيزات المطلوبة لقوات الاحتلال، حاول إرهاب الحركة الوطنية باستعراض للقوة عن طريق تسيير فصيلة من جيش الاحتلال من القاهرة إلى الاسكندرية خلال الدلتا . لذلك كان من الخطورة بمكان ، من وجهة نظر الاحتلال ، أن تفقد تلك الفصيلة أحد ضباطها ، ويصاب عدد آخر من الضباط ، فى اشتباك وقع بينهم وأهالى دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ ، وهو الحادث المعروف بحادث دنشواى .

لن نتعرض لتفاصيل الحادث. يكفى هنا الاشارة إلى أنه لم يكن اشتباكا بين ضباط خرجوا للنزهة وصيد الحمام وبين الأهالى الذين ساءهم صيد الحمام والحريق الذى شب فى جرن محمد عبد النبى وإصابة زوجته أم محمد . بل إنه كان صداما بين قوة من جيش الاحتلال ، خرجت للمرور فى الريف بقصد

الأرهاب ، وبين فلاحي دنشواي الذين كانوا يكنون تذمرا من أحوالهم بوجه عام ، ومستائين من قيام الضباط بصيد الحمام حينئذ وفى الأعوام السابقة ، كل هذا فى إطار عام من التوتر بين الاحتلال وعناصر الحركة الوطنية ، وهو توتر ترتب على شعور السلطات البريطانية بانتشار وتزايد روح العداء للاحتلال فى مصر ، ومحاولتها القضاء عليه بالإرهاب .

سياسة الإرهاب تلك كانت نتيجة خوف ترتب على الشعور بالضعف . ذلك أن عدد جيش الاحتلال فى مصر كان دون الأربعة آلاف فى الظروف العادية . وهو عدد يكفى لمواجهة اضطرابات محدودة تقوم فى المدن الهامة القليلة . لكنه لا يكفى لمواجهة اضطرابات تنتشر على نطاق واسع . لذلك كانت سياسة كرومر دائماً هى مواجهة أية حركة ضد الاحتلال فى بدايتها بكل ما يستطيع من سرعة وعنف ، ليقضى عليها فى المهـــد قبل أن تنتشر وتستفحل . وقد عبر ويجال Weigall ، أحد الموظفين الإنجليز فى مصر حينئذ ، عما أصابهم من فزع حين علموا بالحادث ، فقال أنه ساد الاعتقاد أن المصريين على وشك أن يقوموا بثورة عامة ، كالحال أيام الثورة العرابية(٢٧١) .

الخوف وسياسة الإرهاب هما المسئولان عن تصرفات سلطات الاحتلال تجاه الحادث ، وهى تصرفات تتسم بمنافاة العدالة والتجرد من الإنسانية ، وهى تصعيد لسياسة الإرهاب . لذلك نزعت القضية من أيدى سلطات النيابة والقضاء المختصة ، وأحيلت إلى المحكمة المخصوصة التى يسيطر عليها الجانب البريطانى بفضل ما له من تفوق عددى فى عضويتها ، وما للاحتلال من قدرة على الضغط والإملاء . ولذلك نجد أن الضباط فى صيدهم اقتربوا من القرية بأكثر مما تقضى به التعليمات ، وبدأوا الصيد دون الحصول على تصريح من العمدة بذلك ، كما أن الداورية البريطانية التى توجهت لنجدتهم بعد الحادث قتلت أحد أهالى سرسنا ، يضاف إلى ذلك أنه ثبت أن وفاة أحد الضباط

كانت نتيجة ضربة شمس وليس نتيجة إصابته فى المعركة فقط . ومع ذلك فإن البريطانيين لم يحاسبوا على ما ارتكبوا من أخطاء ، ولم يتم الاهتداء إلى قتلة شهيد سرسنا سيد أحمد سعد ، وصدرت أحكام بالإعدام على أربعة من أهالى دنشواى ، وأحكام أخرى بالسجن والجلد على سبعة عشر آخرين منهم . وقد نفذت تلك الأحكام فى دنشواى ، وأمام أهل المحكوم عليهم ، وفى مثل الوقت من اليوم الذى وقع فيه الحادث[٢٧٢] .

كان لدنشواى نتائج بالغة الأثر فى كل من مصر وبريطانيا . فقد زادت الحركة الوطنية قوة ، ومهدت الطريق لامتدادها إلى الريف ، وأعادت التعاون بينها وبين الخديو ضد كرومر وسياسته . يضاف إلى ذلك أنها جعلت الحكومة البريطانية تتخلى عن تأييد سياسة الشدة التى ينتهجها كرومر وتميل إلى اتخاذ سياسة جديدة عرفت بسياسة الوفاق ، مما دفع كرومر فى النهاية إلى الاستقالة .

قال الجود Elgood ، أحد الموظفين البريطانيين فى مصر حينئذ ، عن أثر الحادث أن المصريين شعروا بجرح أصاب كبرياءهم الوطنى ، وأنهم لم يعودوا يثقون فى عدالة بريطانيا[٢٧٣] . وفى عام ١٩٢٠ قال فالنتين تشيرول ، وهو خبير فى الشئون المصرية ، أن المصريين لم ينسوا دنشواى ، وأنهم يعتبرون الأحكام التى صدرت والطريقة التى نفذت بها إجراء انتقامياً . وأضاف أن دنشواى ، تركت جرحا لا يندمل فى ذاكرة الفلاحين[٢٧٤] . وقال قاسم أمين يصف شعور المصريين بعد تنفيذ الأحكام «رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلبا مجروحاً ، وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية فى الأيدى وفى الأصوات . كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة مختلط بشىء من الدهشة والذهول . ترى الناس يتكلمون بصوت خافت وعبارات متقطعة وهيئة يائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعون فى دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف فى كل مكان من المدينة »[٢٧٥] .

وهكذا أدت دنشواى إلى شعور المصريين بجرح فى كرامتهم وبذلة وضعهم تحت سيطرة أجنبية ، وتزايد شعورهم بالعداء نحو الاحتلال .

وقد عبرت الصحافة الوطنية عن هذا الشعور فى حملات قوية متصلة ضد الاحتلال استمرت حتى استقال كرومر وغادر مصر فى مايو ١٩٠٧ ، وشاركت فيها جرائد اللواء والمؤيد والمنبر والظاهر وخيال الظل . ولم تقتصر الحملة على موضوع دنشواى ، بل أصبحت هجوماً عاماً على سياسة الاحتلال فى مصر . ونشرت الجرائد ترجمة لمقالات مصطفى كامل ضد الاحتلال فى أوروبا ، ولمقالات أصدقاء مصر من الأوروبيين ، وبخاصة الانجليز ، ضد سياسة كرومر ، كما نشرت ترجمة لما وجه إلى الحكومة البريطانية من أسئلة فى مجلس العموم البريطانى نقدا لسياسة الاحتلال فى مصر . وكان الهدف من ذلك أن يعرف المصريون أن قضيتهم تلقى تأييداً فى أوروبا وفى بريطانيا ، وذلك لتشجيعهم واضعاف مركز كرومر فى مصر . وقد نشرت تلك الحملة الصحفية شعور العداء للاحتلال ولكرومر وعمقته ، وقال مراسل المانشستر جارديان معلقا على الحملة بأنها ستقضى على مكانة كرومر فى مصر(٢٧٦).

وقد ساهم الأدب والفن فى التعبير عن استياء المصريين وتعميقه . كان حافظ ابراهيم سباقا فى نشر قصيدته عن دنشواى بعد أيام من تنفيذ الأحكام(٢٧٧) ، وتلاه بقية الشعراء ، كما نشرت قصة بعنوان «عذراء دنشواى» .

أدت حادث دنشواى وشعور العداء الذى أثاره إلى ثلاث نتائج هامة . فقد زاد توتر العلاقات بين رجال الاحتلال والمصريين ، وبخاصة الفلاحين . ففى أوائل يوليو أهان ثلاثة من الفلاحين أحد مفتشى الرى من الإنجليز وقذفوه بالطوب وأهانوه بجوار ترعة قويسنا فى مكان غير بعيد عن دنشواى ، ورفض شيخ البلد الذى كان يرافقه أن يخبره بأسماء الفلاحين الذين اعتدوا عليه . ولهذا دلالته حيث لم يسبق للفلاحين أن اعتدوا على مفتشى الرى(٢٧٨).

وفى أوائل شهر أغسطس وقع اشتباك آخر بين جنود جيش الاحتلال وبعض أهالى قرية امبابة (٢٧٩) . وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى النتيجة الثانية وهى انتعاش وتقوية الحركة الوطنية ، كما تمهد الطريق لامتدادها إلى الريف ، ولهذا خطورته على الاحتلال .

أما النتيجة الثالثة فهى أن الموقف فى مصر أخذ يميل إلى التبلور بشكل أكثر . ذلك أن الاحتلال واصل جهوده لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال حتى قرروا إنشاء صحيفة « الجريدة » للتعبير عن آرائهم ، وكانت تلك هى الخطوة العملية الأولى لتكوين حزب الأمة المتعاون مع الاحتلال . وكان تزايد قوة الحركة الوطنية واتجاه الموقف إلى التبلور عوامل دفعت الخديو إلى تحديد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها ، وكان من الطبيعى أن يتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية ، لما أحرزته من قوة ، ولقوة الشعور ضد الاحتلال ، ولأنه لم يحصل على ما أراد من سلطة فى مقابل خضوعه وتعاونه مع الاحتلال . وجد كل من الخديو ومصطفى كامل فى دنشواى فرصة لتوجيه ضربة قاضية إلى كرومر وسياسته فى مصر ، وأدركا حاجتهما إلى التعاون ، وقد أفاد مصطفى كامل من اتصالات عباس فى بريطانيا حين زار لندن فى يوليو ١٩٠٦ للقيام بحملة هناك ضد سياسة كرومر . وحين عاد كل من عباس ومصطفى كامل إلى مصر تقابلا واتفقا على التعاون ، وعلى تكوين الحزب الوطنى ، وإصدار جريدة The Egyptien Standard باللغة الإنجليزية وجريدة L' Étandard Égyptien بالفرنسية ، لشرح وجهة النظر المصرية للرأى العام الأوروبى (٢٨٠) . وهكذا كسبت الحركة الوطنية الخديو إلى جانبها ، وكان هذا عامل قوة لها .

أما فى بريطانيا فإن وصول مصطفى كامل إلى لندن فى يوليو ١٩٠٦ ساعد على إيضاح وجهة النظر المصرية للرأى العام البريطانى . لكن الحملة فى بريطانيا ضد موقف المحتلين فى الحادث كانت قد بدأت قبل ذلك فى مجلس العموم

وفى الصحافة . وقد تطورت الحملة فيما بعد لتصبح هجوماً على سياسة كرومر بوجه عام ، واستمرت حتى استقال كرومر ، بل أنها استمرت بعد ذلك بهدف إطلاق سراح مسجونى دنشواى .

كان الصراع فى مجلس العموم بين وزير الخارجية فى جانب والإيرلنديين الوطنيين والراديكاليين يعاونهم حزب العمال الناشىء فى الجانب الآخر . وكان وراء هؤلاء الخديو ومصطفى كامل (٢٨١) أما فى الصحافة فقد لقى المصريون عطفاً واضحاً من جرائد Review of Reviews, Triune, Manchester Guardian كما وقف إلى جانبهم كثير من الكتاب الأحرار مثل بلنت وجورج برنارد شو وروبرتسون .

وهكذا إنتقل إلى بريطانيا الصراع بين كرومر وبين كل من الحركة الوطنية والخديو .

حين عاد كرومر من أجازته إلى مصر ، بعد دنشواى ، كان قد إستقر على مواجهة نشاط المتطرفين من الوطنيين بتشجيع المعتدلين المتعاونين مع الاحتلال من كبار الملاك وأصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده ، بوضعهم فى المناصب الهامة وإسناد منصب النظارة إلى البعض منهم ، كما اعتزم أن يزيد من قبضته علي الإدارة وتدخله فيها أما الخديو فقد اتجه كرومر إلى تجريده من كل ما بقى له من سلطة ، كتقييد حقه فى منح الرتب والنياشين بأن يكون بموافقة مجلس النظار ، وبنزع الأوقاف من تحت إشرافه المباشر وتحويلها إلى نظارة(٢٨٢) . وهكذا لم يتعلم كرومر من أحداث دنشواى وما ترتب عليها ، وعاد بنفس سياسة الشدة القديمة .

كان طبيعياً أن يزداد التقارب بين الخديو والحركة الوطنية حين بدأ كرومر ينفذ هذه السياسة بعد عودته ، فقابل عباس فى أكتوبر ١٩٠٦ كلا من مصطفى

كامل ومحمد فريد ولطيف سليم ، واتفقوا على تكوين الحزب الوطنى ، وعلى إصدار جريدتين إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة الفرنسية . كان الهدف من إصدارهما تنوير الرأى العام الأوربى ، وبخاصة البريطانى ، بالقضية المصرية ومساوىء الاحتلال فى مصر . وقد ساهم عباس فى رأس مال الجريدتين كما أشرنا .

وقد وصلت المعركة بين الطرفين ذروتها حين عاد البرلمان البريطانى إلى الإنعقاد فى فبراير ١٩٠٧ ، واجتمعت الجمعية العمومية فى القاهرة فى مارس ١٩٠٧ . ففى لندن توالت أسئلة الراديكاليين من الأحرار فى مجلس العموم عن سياسة الاحتلال فى مصر بمعدل سؤال فى اليوم حتى استقال كرومر فى أبريل ، وفى القاهرة دفع الوطنيون الجمعية العمومية إلى الموافقة على ٥٤ إقتراحاً تضمنت المطالبة بالدستور وبزيادة سلطات المجالس القائمة(٢٨٣) .

كان ما يقلق كرومر هو الأثر الذى تتركه فى مصر تلك الحملات على سياسته فى بريطانيا ، حين تترجم وتنشرها الجرائد الوطنية ، إذ كان يرى أنها ستوضح للمصريين أن سياسته لا تلقى تأييد جانب كبير من الحزب الحاكم ، ومن الرأى العام البريطانى ، وأنها بذلك ستضعف موقفه وموقف الفريق من المصريين المتعاون مع الاحتلال ، وتكون مصدر قوة للحركة الوطنية (المهيجين كما كان كرومر يسمى زعماءها) وللخديو . وكان علاج ذلك فى رأيه هو أن يفهم المصريين أن السياسة البريطانية فى مصر لن تتغير ، وأن أمانى المصريين لا تلقى عطفا فى بريطانيا ، وأن الحكومة البريطانية لا تؤيد حملة الراديكاليين الأحرار على سياسته . وقد صرح سير إدوارد جراى وزير الخارجية لكرومر بأن يصرح ان احتلال بريطانيا لمصر دائم ، لكنه لم يستجب إلى مطالبه الأخرى وقام الخلاف بين الرجلين(٢٨٤) .

ولم يكن جراى يستطيع أن يستجيب لكل مطالب كرومر ، ذلك أن حزب الأحرار الحاكم كان منقسما حول دنشواى . فبينما كان الأحرار

الإمبرياليون ، ومنهم جراى ، يكونون أقلية نشطة فى مجلس الوزراء تؤيد سياسة الاحتلال ، كانت الأكثرية من الأحرار الراديكاليين غير راضية عن سياسة كرومر وكان الأحرار الراديكاليون يهاجمونها مع الوطنيين الإيرلنديين فى مجلس العموم ، وكان نفس الإنقسام واقعاً بين أنصار الحزب خارج الوزارة وخارج البرلمان .

لذلك رفض جراى طلب كرومر نقل اختصاص المحكمة المخصوصة إلى مجالس عسكرية ينشئها جيش الإحتلال ، ورد عليه بأن الوقت قد حان لأن تنظر محاكم البلاد العادية القضايا من هذا النوع . وضايقه أن كرومر لم يستجب إلى طلب العفو عن مسجونى دنشواى . وحين حثه كرومر على تجنب أية مناقشة فى مجلس العموم لسياسة الاحتلال فى مصر ، واتخاذ سياسة حازمة تجاه الأعضاء الذين يثيرون الحملة ضده فى المجلس ، حتى لا يضعف ذلك موقفه فى مصر ، لم يستجب له جراى ورد بأن الأعضاء يسألون فى أمور الإدارة بطريقة ودية ، ولا يثيرون موضوع دنشواى . وحين أصر كرومر على طلبه ، وقال ان الطريقة الوحيدة لعلاج الموقف هى أن يمتنع جراى عن أى تعهد فيما يختص بالإصلاحات التى يطلبها الراديكاليون وأن يتبرأ بطريقة حاسمة من أى ارتباط بهم ، رد جراى بما يعنى أنه أيده أيام دنشواى ، رغم ما اتضح من خطأ سياسته حينئذ ، بسبب ما أداه من خدمات فى مصر ، لكنه يريد الآن أن يحتاط حتى لا تقع أخطاء مماثلة(٢٨٥) . وهكذا تخلت الحكومة البريطانية عن تأييد سياسة كرومر فى مصر .

الحق أن موقف الحكومة البريطانية من سياسة كرومر فى مصر أخذ يتغير بالتدريج بعد دنشواى . فى أول الأمر أيد جراى الموقف الذى اتخذته سلطات الاحتلال ، ودافع عن سياسة كرومر . لكن الأسئلة فى مجلس العموم ، والحملة الصحفية ، أخذت تكشف بالتدريج الأخطاء التى ارتكبت

أيام دنشواى ، ومساوىء سياسة كرومر فى مصر . بل أن الأحداث التى وقعت عام ١٩٠٦ بوجه عام أظهرت أيضاً وجود معارضة قوية لتلك السياسة فى مصر ، واتضح أن استمرار التحالف بين الخديو والحركة الوطنية قد يؤدى إلى نتائج خطيرة ، وأبرزت دنشواى بالذات قيام احتمال خطير هو أن تمتد الحركة الوطنية إلى الريف ، وبذلك تحصل على تأييد القاعدة العريضة من جماهير المصريين هناك ، فتتضخم قوتها وتصبح خطراً يهدد الاحتلال . ولما كانت زيارات عباس والشيخ على يوسف للندن قد أقنعت كثيراً من الساسة الانجليز أن عباس وبعض الوطنيين يرغبون فى التعاون فى ظل سياسة بريطانية جديدة ، لذلك أصبح من المرغوب فيه تغيير السياسة . لكن موقف كرومر المتصلب لم يترك للحكومة البريطانية فرصة لإصلاح الأخطاء وإحداث التغيير ، لذلك ضنت عليه بما طلب من تأييد .

أصبح على كرومر ، إزاء ذلك إلى أن يستقيل ، أو يعمل تحت ظروف صعبة . وقد اختار الطريق الأول بعد تردد، وقدم استقالته فى أبريل ١٩٠٧. هناك عاملان دفعا كرومر فى النهاية إلى الاستقالة : أحدهما أن عباس أبدى تصميمه على مقاومة كرومر فى حديث نشر له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية Le Temps فى ٢٤ مارس ١٩٠٧ ، إذ كان الحديث هجوما على سياسة كرومر وتأييدا للحركة الوطنية . أما العامل الثانى فهو مرض كرومر بعد أن أجهده القلق والعمل المضنى المتصل . وهناك العامل الثالث الذى أشرنا إليه ، وهو أن الحكومة البريطانية ضنت عليه بما أراد من تأييد .

باستقالة كرومر أتيح للحكومة البريطانية أن تطبق السياسة الجديدة التى رأت أن تنتهجها فى مصر ، وعينت سير الدون جورست قنصلا عاما لها فى مصر ليقوم على تنفيذها . وقد عرفت تلك السياسة بسياسة الوفاق ، لأنها قامت على تقديم تنازلات للخديو وللمصريين بتمكينهم من مزاولة قدر من

السلطة فى إدارة أمورهم ، فى حدود الإشراف البريطانى . وكان الهدف من تلك السياسة استمالة الخديو إلى جانب الاحتلال وفصله عن الحركة الوطنية ، بالإضافة إلى تقوية الفريق المعتدل من الحركة الوطنية وتأكيد فصله عن الفريق المتطرف منها ، وبذلك يتمكن الإحتلال من تفتيت الحركة الوطنية وضربها فى النهاية .

* * *

خلاصة الأمر أنه فى أوائل القرن العشرين كانت السلطة الشرعية بمختلف أطرافها قد خضعت للاحتلال ، اما عن رضى وإقتناع ، كالحال مع مصطفى فهمى باشا رئيس النظار وبعض نظاره ، أو على مضض ، كما كان حال الخديو . ويضاف إلى ذلك أن الحركة الوطنية كانت بطبيعتها ضعيفة لإنحصارها فى المدن ،وتزايد ضعفها وقلت حيوتها نتيجة إنقسامها ، والفتور الذى دب فى علاقاتها مع الخديو ، بما أدى فى النهاية إلى القطيعة بينه وبين مصطفى كامل عام ١٩٠٤ . كل هذا أعطى إنطباعاً بأن المصريين قد رضوا أخيراً بالاحتلال وتقبلوه واستكانوا إليه .

لكن تلك الصورة لا تنطبق على الحركة الوطنية ، فإن شعور العداء للاحتلال ، والإستياء من سياسته ، قد أبقى للحركة الوطنية قوتها كامنة وفى حالة تحفز ، مستعدة للانطلاق ضد الاحتلال حين تسنح الفرصة . وقد توفرت تلك الفرصة نتيجة ما وقع من تطورات فى عام ١٩٠٦ ، من أهمها حادث طابة ، وأهمها على الإطلاق حادث دنشواى ، فاشتعل شعور العداء الكامن ضد الاحتلال ، وقويت بالتالى الحركة الوطنية ، وزادها قوة التحالف الذى قام بينها وبين الخديو ضد السياسة الكرومرية . وقد انتهت المعركة التى قامت بين الطرفين ، سواء فى مصر أم فى بريطانيا ، إلى استقالة كرومر وسقوط السياسة الكرومرية ، وإلى قيام سياسة الوفاق .

الحواشى

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، جـ٢ ، قسم ١ ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، مراسلات محمد فريد ، خطابات من مصطفى كامل إلى محمد فريد فى ١٩ ، ٢٢ يوليو ، ٥ ، ١٠ أغسطس ، ٤ سبتمبر ١٨٩٨ .

(٢) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، القاهرة ، ١٩٠٩ ، ص ٦٦ .

F. O. 407 / 147, O' Conor to Salisbury, No. 521 and 539, 4 and 12 October 1898.

(٣) S. PP., Rodd to Salisbury, 5 July 1900, box "Baring, E."

المقطم ٣ أغسطس ١٩٠٠ .

(٤) المؤيد ٨ ، ٩ يوليو ١٩٠٣ ، أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٤ — ٢١ .

(٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ٦٦ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٦٤ ، اللواء ، ٣١ مايو ١٩٠٠ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٨) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣١٧ .

F. O. 78 / 5024, Rodd to Salisbury, No . 176 secret, 16 September 1899; F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899.

(٩) F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 most secret, 12 July 1902.

(١٠) اللواء ، ٨ يناير ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ، ٩ يناير ١٩٠١ ، عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٤٥٠ — ٤٦٦ .

F. O. 407 / 159, Plunkett to Lansdowne, No. 181 most Secret, 12 July 1902; F. O. 78 / 5225, Cromer to Lansdowne, No. 1 secret, 2 January 1902; F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowne, private, 27 September 1902.

(١١) على فهمى كامل ، مصطفى كامل فى أربعة وثلاثين ربيعاً ، جـ ٨ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(١٢) محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، جـ١ ، القاهرة ١٣٥٠هـ ، ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

Blunt, W. S. My diaries, being a personal narrative of cvents, part 11, 2nd. ed., London, 1907, p. 169.

(١٣) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ٢ ، ص ٤١ ، ٤٢ .

(١٤) F. O 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899 ; Cromer to Lansdowne, No. 338 private, 28 November 1902.

(١٥) F. O. 78 / 4957, Cromer to Salisbury, No. 193 confidential, 18 November 1898 ; F. O. 78/ 5022, Same to same, No. 36, 26 February 1899; F. O. 78/5024, same to same, No. 215 conf., 25 December 1899.

(١٦) F. O. 73 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 55 secret, 16 March 1900, and enclosure.

(١٧) « مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى » جريدة المصرى ، ٦ مايو ١٩٥١ .

F. O. 78 / 5087, Cromer to Salisbury, No. 38 conf., 25 Februry 1900, and enclosure.

(١٨) أحمد رشاد ، مصطفى كامل ، حياته وكفاحه ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص١٤٨ .
عبد اللطيف حمزه ، أدب المقالة الصحفية فى مصر ، حـ٥ ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص١١١ ، ١١٢ .

(١٩) F. O. 633 / 6, Cromer to Salisbury, No. 318 private, 16 December 1899; F. O. 78/5087, Same to same, No. 97 conf., 26 May 1900, and enclosure.

(٢٠) F. O. 800 / 122, Cromer to Lansdowne, private, 27 September 1902.

(٢١) F. O. 78 / 5302, memorandum by Cromer, very confidential, 7 August 1903.

(٢٢) F. O. 78 / 5366, Cromer to Lansdowne, No. 20 conf., 9 March 1904 ; F. O. 141 / 380, Lansdowne to Cromer, No. 48 conf., 23 March 1904.

(٢٣) عن مقابلة ديفون وقطع العلاقات انظر محمد فريد ، مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ١ ، اللواء ، ٢٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٤) الرافعي ، مصطفى كامل ، ص ٣٥٩ .

W. PP., box No. 278/1, Owen to Wingate, 3 January 1906

(٢٥) مصطفى كامل ، رسائل مصرية فرنسية ، ص ١٣٦ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٨٤ .

(٢٦) Robertson, J. M., Letters from an Egyptian to an English politician upon the affairs of Egypt, London, 1908, p. iii; F O. 371 / 65 file 12495, Henniker Heaton to Grey, 9 April and 25 June 1906.

(٢٧) Egypt No. 3 (1883), C. 3463, p. 14.

(٢٨) وزارة فخري باشا هي التي خلفت وزارة مصطفى فهمي باشا التي أقالها الخديو عباس حلمي لموالاتها للاحتلال . وقد أدى ذلك إلى قيام ماعرف بالأزمة الوزارية بين عباس وسلطات الاحتلال وانتهت الأزمة باستقالة وزارة حسين فخري باشا ، وتولى الوزارة مصطفى باشا رياض . أما حادث الحدود فترتبت على انتقاد عباس حلمي لنظام الجيش المصري وتدريبه عند زيارته للحدود ، مما أدى إلى استياء الضباط الانجليز القائمين على ذلك وتقديم كتشنر ، سردار الجيش المصري، استقالته . كما أدى إلى ضغط كرومر ووزارة الخارجية البريطانية على عباس مما اضطره إلى تقديم الترضية اللازمة إلى الجانب البريطاني على حساب كرامته .

(٢٩) محمود حلمي مصطفى ، التنظيمات الإدارية والحكومية وأثرها في مصر ، ١٨٨٢ — ١٩١٤ . رسالة للماجستير من جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٣ . عن الشكوى من تكوين تلك اللجنة واستبعاد المصريين منها انظر جريدة المؤيد ١٣ ، ١٤ نوفمبر ١٨٩٣ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .

(٣١) كان المستشار القضائي إنجليزياً وكان المستشار الخديو فرنسياً معظم الوقت ، وكان ناظر مدرسة الحقوق فرنسياً في أول الأمر ثم تولى المنصب إنجليزي ، أما وكلاء النظارات ففيما عدا نظارة الخارجية كان ثلاثة وكلاء بريطانيين واثنان مصريين .

(٣٢) المؤيد ، ١٦ يونيو ١٩٠١ .

(٣٣) محمود حلمي مصطفى ، المرجع المذكور ، ص ٣٠٦ - ٣٠٨ .

(٣٤) المرجع السابق ، ص ٦٩٧ .

(٣٥) المرجع السابق ، ٣١٣ ، ٣١٨ .

(٣٦) المؤيد ، ١٧ مارس ١٨٩٥ .

(٣٧) المؤيد ، ٢٨ نوفمبر ، ٢٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، ١٤ يناير ، ١٤ و١٧ و١٩ فبراير ، ١٨ مارس ، ٢٥ يونيو ١٨٩٥ ، ١٤ أبريل ١٨٩٨

(٣٨) F. O. 78 / 4668, Cromer to Kimberley, No. 36, 23 March 1895 ; F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 47.

بشأن حملات الجرائد الوطنية على تلك السيطرة يمكن الرجوع إلى جرائد المؤيد ١٨ فبراير ١٨٩٥ ، ٧ يونيو ١٨٩١ ، ٧ و ١١ يناير ١٨٩٦ ، ٢٩ ديسمبر ١٨٩٨ ، ٨ نوفمبر ١٩٠٦ ، اللواء ٢٣ فبراير ١٩٠١ .

(٣٩) F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 53, 9 March 1893, p. 115.

(٤٠) أنظر قائمة الجيش المصرى « Egyptian Army list » عن أعوام ١٨٩٢ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٩ .

(٤١) F. O. 407 / 120, Nicolson to Rosebery, No. 342 confidential, 20 July, and No. 351 confidential, 28 July 1893.

(٤٢) F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p. 137.

(٤٣) F. O. 78 / 5088, Cromer to Salisbury, No. 183, 21 November 1900 ;

دار الوثائق التاريخية ، القسم العربى ، سجل رقم ٣٧٩ ، ص ٩٥ . أحمد شفيق ، مذكراتى ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ص ٨١ . كان مرتب الصاغ فى الحرس الخديو ٣٠٠ جنيه سنوياً وكان ذلك هو نفس الحال فى الجيش المصرى .

(٤٤) The Egyptian Gazette, 11 November 1892 ; F. O. 407 / 113, Ford to Salisbury, No. 114 confidential, 6 April 1892, and enclosure ; F. O. 78 / 4516, Cromer to Rosebery, No. 214, 24 December 1893, F. O. 78 / 4668, Eromer to Kimberley, No. 1, 2 January 1895 ;

المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ .

(٤٥)و(٤٦) يلاحظ أن عدد البريطانيين فى هذين الجدولين ، وفيما يتلوهما من جداول ،

يتضمن عدد الموظفين المالطيين ، وأن الموظفين المشمولين بحماية إحدى الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية لاتتضمنهم أعداد هذه الجداول ويرجع هذا الى طبيعة البيانات المتاحة . وقد استقيت أرقام الجدولين ٢ ، ٣ من :

C. 3237; C. 3463; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 Apil 1893, pp. 132 – 143; F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133.

(٤٧) C. 3394, p. 36.

(٤٨) كان الموظفون البريطانيون يمثلون حوالى ٢٠٪ من اجمالى عدد الموظفين الأوروبيين فى الإدارات الدولية أعوام ١٨٨٢ ، ١٨٩٣ . أنظر فى ذلك C. 3188, p. 3 وأكمل الاحصائيات الخاصة بالموظفين بإضافة الاحصائيات الواردة بشأن إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية C. 3237, pp. 11 – 14 وأيضا

F. O. 307 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p 143.

فى عام ١٨٩٩ قرر كرومر أن الموظفين الأوروبيين فى المحاكم المختلطة كان عددهم ١٤١ البريطانيون منهم ١٧ فقط ، وفى إدارة صندوق الدين ٤٠ منهم اثنان فقط بريطانيان (انظر F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 133).

فلو أخذنا فى الاعتبار أن نسبة البريطانيين أكبر فى إدارة السكة الحديد والتلغراف وميناء الاسكندرية ، يمكن القول بأن البريطانيين احتفظوا فى عام ١٨٩٩ بنسبة الـ ٢٠٪ من إجمالى عدد الموظفين الأوروبيين . ولما كان المرجعان الأول والثالث المذكوران فى هذه الحاشية يوضحان أن الموظفين فى الادارات الدولية يمثلون حوالى ٤٥٪ من إجمالى عدد الموظفين فى الادارات المدنية كلها عام ١٨٩٩ ولذلك لانكون مغالين إذا اعتبرنا أن نصيب البريطانيين فى الادارات المصرية الخالصة حوالى ٦٥٪ .

(٤٩) F. O. 407 / 150, Eromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1399, p. 133.

(٥٠) C. 3394, p. 40.

(٥١) The garrison directory of the British forces in Egypt, Cairo 1905, pp. 36 – 41.

(٥٢) Ibid., pp. 43 — 45.

(٥٣) Ibid, pp. 46 – 50.

(٥٤) بدأ يصفى القسم الفرنسى فى مدارس الحكومة الابتدائية عام ١٩٠٣ .

(٥٥) C. 3394, p. 39.

(٥٦) The garrison directory, pp. 51 — 55.

(٥٧) Ibid, pp. 56, 59, 66; Colvin, A. The making of modern Egypt. London, 1906, p, 296.

(٥٨) قائمة الجيش المصرى ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٢ ، ص٥ — ١٦ ، طبعة القاهرة عام ١٨٩٩ ، ص ٤٢ — ٤٨ . استبعد من هذا الجدول الضباط العاملون فى ديوان نظارة الحربية وحاشية الخديو وفى البوليس .

(٥٩) F. O. 78 / 4309, Baring to Salisbury, No. 140 secret, 25 April 1890; F. O. 78 / 4310, same to same, No. 189, 8 June 1890; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery No. 66, 2 April 1893, pp. 139 - 141.

(٦٠) Cecil, Lord Edward, The leisure time of an Egyptian official, 7th. ed., London 1938, pp. 53, 57 - 59.

(٦١) F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury 29 March 1891, pp. 76, 78; F. O. 407 / 119, Cromer to Rosebery, No. 66, 2 April 1893, p p. 137, 142.

(٦٢) F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, pp. 133, 134.

(٦٣) F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, pp 33 — 36; F. O. 407 / 163, same to same, No. 26, 26 Fabruary 1904, pp. 35 - 37.

(٦٤) The reports in the previous footnote. The first, p. 44; the second, p. 40; F. O. 407 / 164, Cromer to Lansdowne, No. 25, 15 March 1905, p. 119; Cd. 2817, p. 58.

(٦٥) Robertson, J. M, op. cit., p. 120; Storrs, R. Orientations, London, 1943, p p. 22, 38, 45.

(٦٦) « مذكرات الخديو عباس حلمى » ، جريدة المصرى ، ٨ يوليو ١٩٥١ .

(٦٧) المؤيد ، ٢٥ يناير ١٨٩٩ ، ٢٨ أكتوبر ١٩٠٠ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ، ٢١ نوفبر ١٩٠٦ ، اللواء ٣٠ يناير ، ١١ و ٢٣ فبراير ، ٢٨ يونيو ، ١٨ يوليو ، ١٨ أكتوبر ، ٧ نوفبر ١٩٠٤ .

(٦٨) المؤيد ، ٤ مارس ١٩٠٢ ، ١٩ أبريل ، ٩ مايو ، ١٤ يوليو ١٩٠٦ .

(٦٩) اللواء ١٩ أكتوبر ١٩٠٤ . المؤيد ٧ و٨ نوفبر ١٩٠٦ .

Dicey, E., The Egypt of the future; London, 1907, (٧٠) p.p. 4, 5, 34; Browne, Haji A., Bonaparte in Egypt and the Egyptians of to—day, London 1907, p p. 289, 293; Cecil, op. cit., p. 87.

C. PP., Cromer to Scott, private, 5 March 1898; (٧١) vol, VIII, pp. 150 – 153; F. O. 78 / 5154 Cromer to Lansdowne, No. 23, 12 March 1901; F. O. 78 / 5157, same to same, No. 154, 26 November, 1901.

Blunt, W. S. My diaries, part I, London, 1919, (٧٢) p. 203.

M. PP.; Box 11, Birdwood to Milner, 5 March (٧٣) 1894; C PP., Cromer to Birdwood, 20 December 1901, vol. VIII, pp. 331 — 32.

C. PP. Baring to Willcocks, No. 508 private, vol. (٧٤) V. pp. 373 — 74.

C. PP., Cromer to Barrington, private, 2 March (٧٥) 1896, vol. 109 / 15, and 3 March 1896, vol. 189 / 18.

C. PP. Cromer to Salisbury, No. 275 private, 18 (٧٦) February 1897, vol. VI, p. 278.

M. pp., Milmer to Beatrice Goschen, 25 February (٧٧) 1892, box No. 7; Dawkins to Milner, 11 May 1895, box No. 11;

Coles, C. E., Recollections and reflections by Coles Pasha. London; [1919], pp. 32, 33; F. O. 78 /5090, Cromer to Samderson, private telegram. 19 May 1900;

اللواء ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٤ .

(٧٨) M. PP. Dawkins to Milne, 23 November 1895, box No. 12; المؤيد ، ٧ يناير ١٨٩٦ ، ٩ مارس ١٩٠١ .

(٧٩) المؤيد ، ١٧ أكتوبر ١٨٩٤ ، ١٩ يوليو ١٨٩٨ .

(٨٠) Dicey, op. cit., pp. 189, 190; Sladin, D.; Egypt and the English, showing British public opinion in Egypt upon the Egyptian question, London, 1908, p. 60; Storrs, op. cit.; pp. 20, 78, 79.

(٨١) Harris, M., Egypt under the Egyptians, London, 1925, pp. 116, 117; Cecil, op. cit, pp. 59 - 80, 101 - 114.

(٨٢) المؤيد ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ٣ فبراير ١٩٠١ .

(٨٣) « مذكرات الخديو عباس حلمي » جريدة المصري ، ٥ مايو ١٩٥١ .

(٨٤) المرجع السابق ، ١٩ يونيو ١٩٥١ .

(٨٥) انظر انتقادات الكتاب الانجليز ، على سبيل المثال ، في .

Robertson, op. cit., pp. 141 - 158; Chirol, V., The Egyptian question, London, 1920, pp. 77 - 78; Daily News, 9 November 1907.

(٨٦) للاطلاع على منهاج الدراسة في عام ١٨٩٤ في التعليمين الابتدائي والثانوي أنظر:

Artin, Y., Considerations sur l'instruction public en Egypte; le Caire, 1894, pp. 95 - 102.

(٨٧) المؤيد ، ٦ و٢٦ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٣ أغسطس ١٨٩٩ ، ٩ مايو ١٩٠١ . اللواء ٢٩ يونيو ١٩٠١ .

(٨٨) المؤيد ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢٠ يونيو ١٩٠١ .

(٨٩) المؤيد ، ٦ و ٩ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٢ يناير ١٩٠٠ .

(٩٠) المرجع السابق ، ٢٥ يوليو ١٨٩٩ ، ٣ و١٢ مارس ١٩٠٠ ، اللواء ١٩ فبراير ١٩٠١ ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

F. O. 141 / 388, Grey to Cromer, No. 228, 14 December 1905, and encl.; F. O. 371 / 59, file No. 481, Cromer to Grey, 26 December 1905.

(٩١) المؤيد ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

(٩٢) للرجوع إلى شكاوى المصريين من السياسة التعليمية انظر : المؤيد ، ٢ يناير ، ١٤ يوليو ١٩٠٠ ، ٢٥ يونيو ١٩٠١ ، ٨ أكتوبر ١٩٠٢ ، ٢٠ مايو ، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٦ ، اللواء ١٠ فبراير ، ٢٦ أبريل ، ٢٨ يونيو ١٩٠١ ، ١٩ يوليو ، ٢ نوفمبر ١٩٠٤ .

L'Etandard Egyptien, 13 August 1907; Ahmed Shafiq, L'Egypte moderne et les influences étrangères, le Caire, 1931, pp. 195 - 197.

(٩٣) المؤيد ، ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤ ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

(٩٤) المؤيد ، ١٩ ديسمبر ١٩٠١ .

(٩٥) المؤيد ، ١ و ٨ أبريل ، ١٨ ديسمبر ١٩٠٦ .

(٩٦) F. O. 407 / 106, Cromer to Salisbury, 29 March 1891; Artin, op. cit., pp. 5, 6.

(٩٧) المؤيد ، ٢ أغسطس ١٩٠٦ .

(٩٨) عبد الرحمن الرافعي ، شعراء الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٩٩) F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 12.

(١٠٠) Robb, G. Report on educational progress in Egypt during the period 1882 - 1922, Cairo, 1922, pp. 58, 60, appendix No III, IV, and V; Artin, op. cit., p. 33; Cd. 2817, pp. 84, 85.

ذكرنا الأرقام الخاصة بالطلبة فقط لنقص الأرقام الخاصة بالبنات عن عام ١٩٠٥ .

(١٠١) هذا باستثناء عدد صغير من أبناء موظفي السكة الحديد كانوا يتلقون تعليمهم بالمجان

(١٠٢) F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36, 26 February 1899, p. 129; Cd 2817, p 88.

(١٠٣) تقارير كرومر عن السنوات المذكورة .

(١٠٤) الارقام عن الصنع هى أرقام المشروع الأصلى ، انظر :

F. O. 407 / 161, Cromer to Lansdowne, No. 26, 26 February 1903, p. 61.

(١٠٥) المؤيد ، ٣ يناير ١٨٩٥ .

Resener, Hans, L'Egypte sous l'occupation Anglaise et la question Egyptienne, le Caire, 1897, p.151.

F.O 407/119, Cromer to Rosebery, No.53,9 March (١٠٦) 1893,p 114.

F.O. 407/159, Cromer to Lansdowne, No. 22,21 (١٠٧) February 1902, p.69.

F.O. 407/161, same to same, No. 26,26 February (١٠٨) 1903, pp. 56,62.

F.O. 407/157, Cromer to Lansdowne, No. 19,1 March (١٠٩) 1901, p. 57.

Cd. 2817, p. 84. (١١٠)

F.O. 407/106, Baring to Salisbury,29 March 1891, (١١١) p. 73.

M. PP., Dawkins to Milner,23 November 1895,box (١١٢) No. 12.

يلاحظ أن دوكنز يطلق على فئة أنصاف المتعلمين المتذمرة هنا اصطلاح ال baboo وهو ما كان يطلق على تلك الفئة في الهند ، مما يوضح تأثر سياسة الاحتلال التعليمية بالتجربة الهندية .

C. PP., Cromer to Arthur Fremantle,private. 17 (١١٣) December 1896, vol, VII, p. 76.

F. O. 78 / 5086, Cromer to Salisbury, No. 27 (١١٤) confidential, 10 February 1900, enclosing Wingate to Cromer, telegram No, 19,6 February 1900; Ibid., Cromer to Sanderson, private, 17 February 1900, enclosing Wingate to Cromer,9 February 1900; Cromer, Abbas II, London, 1915. p.82; Magnus,Ph. Kitchener, portrait of an imperialist, London, 1958 ,pp 147 - 154.

(١١٥) الاشارة هنا إلى ثورة عبد الكريم وأتباعه فى مارس ١٩٠٠ ، وإلى ثورة محمد الأمين الذى أعلن نفسه خليفة فى جنوب كردفان وانضمت إليه بعض القبائل وقد أعدم شنقا دون محاكمة عام ١٩٠٣ انظر :

F O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No.50,9 March 1900; F.O. 78/5302, Cromer to Lansdowne. No.105 secret,4 October 1903, and enclosure; Holt, P.M., A. Modern history of the Sudan, 3rd. ed., London, 1965, pp. 114,115.

(١١٦) F. O. 78 / 5023, Cromer to Salisbury, No, 79,23 April, and No. 83,28 April 1899, and enclusures.

(١١٧) F. O. 78 / 5086, Slatin's report, 27 January 1900, enclosed in Cromer to Salisbury, No.24 confidential, 7 February 1900.

(١١٨) المؤيد ، ٣ يناير ١٩٠٠ .

(١١٩) L. PP., Cromer to Lansdowne, private, 28 November 1902.

(١٢٠) «مذكرات الخديو عباس حلمى» ، المصرى ، ٤ و ٥ مايو ١٩٥١ .

(١٢١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٢٥٣ — ٢٥٦ .

(١٢٢) المؤيد ، ٤ و ٨ و ٢٣ أغسطس ١٨٩٦ ،

M.PP., Dawkins to Milner, 16 October 1896, box No. 13; S.PP., Grenfell to Cromer, n.d., vol. 110 / 87, enclosed in Cromer to Salisbury, 24 December 1897 vol.110 / 86; Salisbury to Cromer, 4 January 1898, vol. 113/64; Blunt, op. cit., pp. 299,300; Boyle, C. A servant of the empire, London 1938, pp 67 — 68.

(١٢٣) C. PP., Lansdowne to Cromer, No. 200 private, 7 June 1898, vol. VII, p.136; Salisbury to Cromer, telegram No.548,15 June, and Cromer's answer, telegram No. 549, 16 June 1898, vol, VII, p. 466.

(١٢٤) المؤيد ، ١١ يوليو ١٨٩٥ ، ٨ نوفبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٨ .

S. PP., Cromer to Barrington, 9 February 1900, vol. 112 / 81;
F. O. 78 / 5086, Cromer to Salisbury, private, 17 February 1900.
and enclosures.

هذا ، وجميع الحقائق التالية عن حادث التمرد إذا لم يذكر لها مصدر معين ستكون مستمدة من تلك الوثيقة الأخيرة ، أو من الوثائق التالية :

Ibid., same to same, No. 27 confidential, 10 February 1900, and enclosures; W. PP., Wingate's notes, box No. 270 / 1 / 1, and Wingate's memoirs, box No. 219/6.

(١٢٥) أنظر الجدول رقم ٧ ص ٢٠ .

(١٢٦) W. PP., Maxwell to Wingate, 19 January 1900, box No. 270/1/2.

(١٢٧) The garrison directory, pp. 33-36.

(١٢٨) W. PP., Wingate to Cromer, private. 9 May 1906, box No. 278/5.

(١٢٩) S. PP. Cromer to Salisbury, Private, 26 March 1899, vol. 112/27; Maxwell to Cromer, 9 June 1899, vol. 112/43; F. O 407 / 151, Cromer to Salisbury, No. 103, 4 June 1899, pp. 103, 104.

(١٣٠) المؤيد ، ١٥ مارس ١٨٩٩ .

(١٣١) أنظر عاليه ، ص ١٢٣ .

(١٣٢) المؤيد ، ٢٢ أكتوبر ١٨٩٨ ، ١٤ مارس ١٨٩٩ ، ٩ فبراير ١٩٠٠ ، اللواء ٥ فبراير ١٩٠٠ .

(١٣٣) S. PP., Cromer to Barrington, private, 18 Februery 1899, vol. 112/14.

(١٣٤) C. PP., Cromer to Salisbury, No. 324 private, 27 April 1900, vol. VI, p. 316

الحقيقة أنه طلب فعلا إلى كرومر إرسال قوات سودانية إلى الصومال في ديسمبر ١٨٩٩ ، وطلب إليه ذلك ثانية في نوفبر ١٩٠٠ ، لكنه رفض ذلك . أنظر :

C. PP., Cromer to Sanderson, 29 December 1899, vol. VIII, p. 243; F. O. 78/5090, Cromer to Salisbury, telegram No. III. 4 November 1900.

(١٣٥) بعد استرداد الذخيرة طردت الفرقتان ضباطهما من البريطانيين ووضعتا ثكناتهما في وضع الاستعداد للدفاع وتحصنتا داخلياً .

C. PP. Cromer to Salisbury, No 321 private, (١٣٦) 52 February, and No. 324 private, 27 April 1900, vol. VI, pp. 314, 316; Cd. 441, p. 34; Garrison directory, op. cit., pp. 27 - 29

(١٣٧) قامت المؤيد بحملة كبرى ضد إعادة فتح السودان ، أنظر أعداد ١٨ — ٢٨ مارس ، ١٥ أبريل ، ١ و ٩ و ١٤ و ٢٧ و ٣٠ مايو ، ١٦ يونيو ، ٢٢ و٢٦أغسطس ١٨٩٦ ، ٣١ أكتوبر ، ١ و ٢ و ٢٥ نوفبر ١٨٩٧ ، ٢ أغسطس ، ٧ و ١٨—٢٠ سبتمبر ١٨٩٨ . عن رأى مصطفى كامل أنظر على فهمى كامل ، مصطفى كامل فى أربعة وثلاثين ربيعاً ، جـ٥ ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ١٢ — ١٩ .

(١٣٨) المؤيد ١٤و١٧ أكتوبر ، ٥ و ١٢ و ١٤ ديسمبر ١٨٩٦ و١١ و ١٥ يناير ١٨٩٨ .

(١٣٩) المؤيد ٢١ و ٢٥ يناير ١٨٩٩ . المنار ٢١ و٢٨ يناير ١٨٩٩ ، مجلد ١ ، ص٨٦٤ ، ٨٦٥ ،٨٨٠، ٨٨١ . لمعرفة رأى مصطفى كامل أنظر عبدالرحمن الرافعى، مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٣٦ — ١٣٩ . اللواء ، ٢٠ يناير ١٩٠٠ ، ١ فبراير ١٩٠٣ .

(١٤٠) المؤيد ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

(١٤١) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ أحمد الكاشف ، ديوان الكاشف، القاهرة ١٩١٣ ، ص ٩٠ .

F. O. 78/4956, Cromer to Salisbury, No. 57 secret, (١٤٢) 12 April, and No. 65, 1 May 1898 W. PP., Milhem Shakoor to Wingate, 15 August 1898, box No. 267.

(١٤٣) المؤيد ، ٢٧ نوفبر ١٨٩٨ ؛ ٦ يناير ١٩٠٢ . اللواء ٧ فبراير ، ٩ و ١٦ مارس ١٩٠٠ .

C. PP., Cromer to Salisbury, No. 308 private, 2 February 1899, vol. VI, p. 305.

(١٤٤) المؤيد ١٣ أكتوبر ١٨٩٦ ؛

M. PP., Dawkins to Milner, 18 September 1896, box No. 13; C. PP.; Cromer to Lansdowne; 8 June 1897, vol VIII, p. 121.

(١٤٥) المؤيد ، ٢٩ مارس ١٨٩٦ ، ٢٢ مارس ١٨٩٩ .

(١٤٦) C. PP., Cromer to Coles Pasha, 22 Jnne 1897, vol. VIII, p. 129.

(١٤٧) المؤيد ، ٧ يناير ، ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Salisbury, secret and confidential, 9 February 1900, vol. 112/82; private, 12 June 1900, vol. 112/144.

(١٤٨) F. O. 78 / 5154, Cromer to Lansdowne, No. 5 confidential, 7 Jaunary 1901; F. O. 141 / 358, Lansdowne to Cromer, No. 37, 1 March 1501.

(١٤٩) F. O. 78 / 5155, Cromer to Lansd-wne, very confidential memorandum, 1 April 1901.

(١٥٠) C. 3394, p. 60.

(١٥١) F. O. 78 / 5367, Cromer to Lansdowne, secret memorandum, 13 May 1904; C. PP., Cromer to Wingate, private, 25 January 1904, vol. VIII, p. 390.

اللواء ، ٢٤ مارس ، ١٢ و ١٣ ، أبريل ١٩٠٤ .

(١٥٢) المؤيد ، ٦ أبريل ١٨٩٦ ، ٢٩ أبريل ١٨٩٧ .

Blunt, My diaries, part I, pp. 277, 278; Cd. 441, pp. 34, 35; Cd. 1012, p. 20

(١٥٣) المؤيد ١٢ أبريل ١٩٠٧ ، أنظر أيضاً

Robertson, op. cit., p. 8.

(١٥٤) الأهرام ٨ ، ١٣ ديسمبر ١٨٩٣ ، المؤيد ٢٢ — ٢٥ ديسمبر ١٨٩٣ ، ٧ أكتوبر ١٨٩٩ .

(١٥٥) Silmva/ White, A., The expansion of Egypt under Anglo - Egyptian condominium, London, 1899; p. 363.

(١٥٦) Crouchley, A. E., The economic development of modern Egypt, London. 1938, p 179; Bear, G., A. history of landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962, p. p. 124, 128.

(١٥٧) Bear, G., op. cit , p p. 67, 121, 230.

(١٥٨) المؤيد ٣—١٦ مايو ١٨٩٤ .

The Times, 9, 10 May 1894; The Egyptian Gazette, 8 - 10 May 1894.

(١٥٩) المؤيد ، ١٩ يوليو ، ٣ أكتوبر ١٨٩٩ .

S. PP., Cromer to Barrington, 29 July 1896, vol. 109 / 72; F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury, No. 36. 26 February 1899, p 101.

(١٦٠) المؤيد ، ٢٤ أكتوبر ١٨٩٩ ، ١٩ يوليو ١٩٠٠ .

(١٦١) المؤيد ، ٢٩ يناير ، ٨ و ١٤ فبراير ، ٥ — ٨ مايو ، ٢١ — ٢٥ يونيو ١٨٩٨ . أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٦٢) F. O 78 / 3368, lansdowne to Cromer, telegram No. 12, 10 March 1904.

(١٦٣) المؤيد ، ١٨ مارس ، ١٤ و ٢٢ أغسطس ، ٧ و ١١ أكتوبر ١٨٩٩ ، ١٠ أبريل ١٩٠٦ .

F. O. 407/142. Cromer to Salisbury, No. 6, 15 February 1897, p. 77.

(١٦٤) Robertson. op. cit , p. 134.

(١٦٥) الرافعى ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ .

(١٦٦) المؤيد ، ٥ يونيو ١٨٩٤ . اللواء ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

Adam, J. L, Angleterre en Egypte Paris 1922, p. 123.

(١٦٧) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٣٠٧ .

(١٦٨) المرجع السابق ، ص ٣٢٨ — ٣٣٥ .

(١٦٩) المؤيد ، ٥ و١٣ يوليو ، ٤ يوليو ١٩٠١ .

Colvin, op. cit., p. 221, Adam, op. cit.; pp. 123, 124.

(١٧٠) F. O. 407 / 150, Cromer to Salisbury. No. 36, 26 February 1899, p. 100; F O. 407/159, Cromer to Lansdown, No 22, 21 February 1902 pp. 67, 68; C. PP., Cromer to Bergne, No, 610 private, 15 April 1895, vol. V, pp. 430, 431.

(١٧١) الأهرام ، ٤ يناير ، ٢٠ فبراير ، ٢١ مارس ، ٣ ديسمبر ١٨٩٤ ، المؤيد ١٧ و ٢٠ و ٢٢ نوفمبر ، ٨ ديسمبر ١٨٩٤ ،

F. O 78/4516, Cromer to Rosebery, No. 214,24 December 1893, and encl.; F.O. 78/4376, Cromer to Kimberley, No. 272,24 December 1894; F. O. 407/146, Cromer to Salisbury, No. 37, 27 January 1898.

(١٧٢) اللواء ، ١٣ أبريل ١٩٠١ ، ١٣ أبريل ١٩٠٤ .

(١٧٣) F. O. 407 / 113, Baring to Salisbury, No. 32, 9 February 1892, p. 50; F. O. 407/126, Cromer to Rosebery, No. 42, 9 March 1894, p. 120.

(١٧٤) F. O. 407 / 155, Cromer to Salisbury, No. 31, 20 February 1900, pp 29, 30.

(١٧٥) C. 9241, p. 16.

(١٧٦) Cd. 1951, p. 15.

(١٧٧) Cd. 1951, pp. 15, 16; C. 3394, pp. 49, 50

(١٧٨) Elgood, P. G., <u>Egypt and the army</u>, London, 1924, p. 13.

(١٧٩) Cd. 1012, p. 29.

(١٨٠) Ibid., p. 29, 30.

(١٨١) تدرج ارتفاع الأسعار من ٥٠٠ إلى ٨٦١ إلى ٦٨٧ إلى ٨٤٤ إلى ٨٥٦ إلى ٧٣٧ إلى ٩٢٥ إلى ١٠٣٧ . انظر هيطة ، المرجع المشار إليه ، ص ٣٩٦ .

(١٨٢) F. O. 78 / 4965, memorandum by Cromer, private and confidential, 15 June 1898.

(١٨٣) Cromer, "Government of subject races", Edinburgh Review, vol . 207, January 1908, p. 26.

(١٨٤) انظر Cd. 95, pp. 11, 12 الضريبة الآن تعادل ١٤ ٪ تقريبا من القيمة الإيجارية للأرض ، وهي النسبة المتبعة بعد انتهاء عهود الاحتلال والحماية .

(١٨٠) C. PP., Cromer to Mitchell-Innes, 22 December 1896, vol VIII, p. 78.

(١٨٦) بيعت أراضي الدومين بسعر يزيد على السعر المقدر لها بنسبة ٨١ ٪ عام ١٩٠٣ ، ١٤٦ ٪ عام ١٩٠٤ ، ١٠٠ ٪ عام ١٩٠٦ . انظر
Cd. 1951, p. 17; Cd. 2409, p 27; C. – 3394, p. 44.

(١٨٧) Baer, op. cit., p. 85.

(١٨٨) Baer, op. cit., pp. 87, 88.
كانت القروض تمنح بحد أقصى ٥٠ ٪ من قيمة الأرض المرهونة ، وكان سعر الأرض الجيدة حوالى ٨٠ جنيه مصرى للفدان . انظر
Cd. 1951, p. 13.

(١٨٩) Baer, op. cit. appendix No. 1, p. 224.

(١٩٠) C. – 3394, p. 50

(١٩١) وزارة المالية ، مصر ، تعداد مصر عام ١٩٠٧ ، القاهرة ، ١٩٠٩ جدول ٢١ ، ص ٢٧٩ .

(١٩٢) Cd. 1529, p. 18; Cd 2409, p. 28

(١٩٣) Robertson, op. cit., pp. 136, 137.

(١٩٤) Cd. 2409, p. 62.
يلاحظ أن الفلاح العادى يستهلك فى المتوسط أردبين فى العام .

(١٩٥) Cd. 1951, pp. 75, 76; Cd. 2409, pp. 80, 82.

(١٩٦) Cd. 1951, p. 13.

(١٩٧) C. – 3394, p. 51; Baer, op. cit., appendix No, 1, p. 224, and pp. 95, 96, 99, 103.

Cd. 2409, pp. 62, 64, 65. (١٩٨)

(١٩٩) الرافعي ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٥ .

Cd. 1012. p. 50; Cd. 1951, pp. 41, 42. (٢٠٠)

(٢٠١) كتب التعداد العام سنوات ١٨٨٤ ، ١٩٠٧ .

F. O. 407 / 144, Rodd to Salisbury, No. 111 (٢٠٢) Confidential, 20 August 1897, p. 21; F. O. 78/5156, same to same, No. 96, 12 August 1901; Cd. 2817, p. 9.

Cd. 2409, pp. 6—9. 94 96; Cd. 2817, pp. 1 – 8; (٢٠٣) Cd. 3394, pp. 13—25; LPP., Cromer to Gorst, private, 1 June 1905; F. O. 78 /5431, Cromer to Lansdowne, No 120, 25 October 1905.

Cd 3394, pp. 10, 11. (٢٠٤)

F O. 78 / 5432, Cromer to Lansdowne, private (٢٠٥) telegram, 25 November 1905; C PP., Lansdowne to Cromer, private No. 196, 11 May, No. 197, 17 November, No. 198,6 December 1905, vol. VII, pp. 131—134.

(٢٠٦) على فهمي كامل ، مصطفى كامل في أربعة وثلاثين ربيعاً ، جـ٦ ، القاهرة ، ١٩٠٩ ، ص ٧٢ ، المؤيد ، ٢٩ فبراير ١٩٠٤ ، ١٣ مايو ١٩٠٦

Alexander, J. The truth about Ebypt, London, 1911, p. 118.

(٢٠٧) الرافعي ، شعراء الوطنية ، ص ١٠٦ .

Cd. 2409. p. 6. (٢٠٨)

(٢٠٩) اللواء ٢٣ أبريل ١٩٠٤

The Egyptian Gazette, 22 April 1904;

C.— 3394, pp. 7, 21. (٢١٠)

F. O. 78/4309, Baring to Salisbury, No. 140 secret, (٢١١) 25 April 1890.

Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, Tel— (٢١٢) Aviv, 1953, pp. 122, 125.

(٢١٣) اللواء ، ١٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، ٩ مارس ١٩٠٤ . على فهمي كامل ، المرجع المشار اليه ، جـ٥ ، ص ٨٦ .

(٢١٤) الرافعي ، مصطفى كامل ، ص ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

(٢١٥) المؤيد ، ٢٠ أكتوبر ١٨٩٢ ، ١٦ مايو ١٨٩٤ .

(٢١٦) المؤيد ، ٣ مارس ١٨٩٨ ، ٢٩ فبراير إلى ١٩ مارس ١٩٠٤ .

(٢١٧) المؤيد ، ٢ ، ٣ مارس ١٩٠٧ .

(٢١٨) المؤيد ، ٢٣ أبريل ١٩٠٤ ، ٩ يوليو ١٩٠٦ .

(٢١٩) المؤيد ، ٣ — ١٤ أبريل ١٩٠٦ ، أحمد شفيق ، مذكراتي ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ٩٣ — ٩٥ .

(٢٢٠) المؤيد ، ١٣ أغسطس ١٣ ، ١٦ ، ٢ ، ٢٥ — ٣٠ أكتوبر ، ١ ، ٤ — ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

(٢٢١) اللواء ، ١٣ أكتوبر ١٩٠٧ .

(٢٢٢) المؤيد ، ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .

Cunningham, A. To - day in Egypt, its administration, people, and politics, London, 1912, pp. 259, 260; Alexander, op. cit., p. 129.

(٢٢٣) المؤيد ، ٢ ٧ ١٩٠٧ ، الجريدة ، ٢١ سبتمبر ١٩٠٨ .

(٢٢٤) الجريدة ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

(٢٢٥) Elgood, op. cit., pp. 13—15.

(٢٢٦) اتخذت جريدة اللواء من البداية موقفها إلى جانب هذه الطبقات ضد الطبقات العليا ، فنشرت فى ١٠ فبراير ١٩٠٠ مقالا بتوقيع مصطفى كامل تحت عنوان « حقوق الشعب وواجباته » قال فيه إن الشعب هو الذى يعيش الكبراء والعظماء وهو القوة الحقيقية الوحيدة فى البلاد ، والسلطة التى يجب أن يخضع لارادتها أكبر العظماء وأعظم الأقوياء ، الجميع أمام الوطن سواء لااختلاف بين الحقير والرفيع والفقير والغنى . وتكرر نفس المعنى فى لواء ١٢ نوفمبر ١٩٠٤ . وفى الخطاب الذى قدم به برنامج الحزب الوطنى فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ أشار مصطفى كامل إلى ضرورة الاهتمام بالفلاحين والفقراء (انظر اللواء ، ٢٣ أكتوبر ١٩٠٧) وقد تطور هذا الاتجاه فيما بعد فأنشأ الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٨ مدارس الشعب الليلية للعمال والفقراء ، وساعد العمال على تكوين النقابات . (انظر عبد الرحمن الرافعى ـ محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٩٠ ، ٩١) .

(٢٢٧) G. — 3394, p. 7.

(٢٢٨) المؤيد ، ٥ ، ١٣ يونيو ١٩٠١ ، ٦ نوفمبر ١٩٠٦ .

F. O. 75 / 4765; Cromer to Salisbury, telegram No. 110, 16 April 1896; Lloyd, Egypt since Cromer, vol. I, London 1933, pp. 77, 110, C—3733, pp. 2–6.

(٢٢٩) عبد الرحمن الرافعى . مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، طبعة ثانية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٥٢ – ٥٤ .

(٢٣٠) Milner, A. England in Egypt, 5th. ed.; London, 1894, pp. 161, 162.

(٢٣١) Blunt, W. S. Atrocities of Justic under British rule in Egypt, and ed., London, 1907, p. 10.

(٢٣٢) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ١٦٨ – ١٧٢ . انظر أيضاً الوثائق البريطانية الخاصة بالموضوع فى F.O. 78/4578 .

(٢٣٣) المؤيد ، أغسطس — نوفمبر ١٨٩٦ . انظر أيضاً جرائد الأهالى والأهرام والوطن .

C.—8332, p. 28; F. O. 78 / 5024, Rood to Salisbury, No. 163 secret, 25 August, 1899.

(٢٣٤) المؤيد ، ٥ ، ٣١ يناير ، ٢ فبراير ١٨٩٩ .

(٢٣٥) المؤيد ١١ نوفمبر — ٤ ديسمبر ١٨٩٧ .

(٢٣٦) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٩٤ ، ٣٩٥ . وقد هاجت المؤيد تصرف كرومر فى سلسلة من المقالات منها « الخطر الجديد على القضاء » ، « أهى غارة على القانون » . انظر المؤيد ، ١٢ — ٢٥ أبريل ١٩٠٢ . كان هدف كرومر ألا تقع الأوراق فى يد عباس فيرسلها إلى السلطان عدو تركيا الفتاة .

(٢٣٧) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ٢٧٩ ، ٢٨٠ ; المؤيد ، أبريل ومايو ويونيو ١٨٩٩ .

(٢٣٨) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ٦٠ — ٦٢ ; اللواء ١٠ — ٣١ يوليو ، ١٢ أغسطس — ٥ أكتوبر ١٩٠٤ .

(٢٣٩) المؤيد ٦ ، ١٨ ، ٢٦ يوليو ١٨٩٧ .

(٢٤٠) L. P.P. Cromer to Lansdowne, private, 15 May 1903.

(٢٤١) المؤيد ، ٢٤ — ٢٦ سبتمبر ١٨٩٧ .

F. O. 78 / 4864, Cromer to Salisbury, No. 122, 24 September 1897.

(٢٤٢) الأهرام ٢٨ ، ٣٠ مارس ، ١ أبريل ١٨٨٧ .

Blunt, W. S. Atrocities of Justice uuder British rule in Egypt, London, 1906, pp. 20 - 23; Coles, C. E. Recollections and reflections by Golas Pasha, London (1919), p. 42.

S. PP., Cromer oto Berringtcn, 21 August 1896, (٢٤٣)
vol. 109/86,

F. O. 78/5156, General Cmmanding in Egypt to (٢٤٤)
Adjutant—General, 2 August 1901.

Lloyd, G. A. Egypt since Cromer, vol. I, London (٢٤٥)
1933, pp. 63, 64.

Cd. 95, pp. 33,34 Cd. 1931, pp. 52, 53. (٢٤٦)

Cd. 1529, pp. 42 43. (٢٤٧)

Ibid, pp. 33-36; Cd. 1951, pp. 33-35. (٢٤٨)

(٢٤٩) اللواء ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، أبريل ١٩٠٤ ، المؤيد ، ٢٠ أبريل ١٩٠٤ م .

Fremantle, A Loyal enemy, London. 1938, p 128 (٢٥٠)

C. PP., Cromer to Barrington, 13 April 1896, vol. (٢٥١)
VIII; S. PP. same to same, private, 2 April 1897, vol. 110/19.

(٢٥٢) كان السكرتير الشرقى ، كما يقول رونالد ستورز ، هو ضابط المخابرات بالنسبة لكرومر وقال ستورز إن من الانتقادات التى كانت توجه إلى هارى بويل أنه كان يرى المصريين بعيون سورية . وقد أشار محمد عبده إلى النفوذ القوى الذى كان يتمتع به لدى كرومر كل من صاحب المقطم وملحم شكور الموظف فى المخابرات . انظر :

Storrs' op. cit., p. 59; Blunt, Diaries, part I, p. 304.

Clara Boyle, A servant of the empire, London, (٢٥٣)
1938, pp. 82, 103.

(٢٥٤) الكونت فيليب دى طرازى ، تاريخ الصحافة العربية ، ج ٢ ، بيروت ، ١٩١٣ ، ص ١٣٨ — ١٤٢ .

C. PP., Cromer to Sanderson, Private: 22 December (٢٥٥)
1898; vol. VIII.

(٢٥٦) اللواء ، ٢٣،٢ ، ٢٤ ابريل ١٩٠٠ ، ١٠ — ١٢ ابريل ١٩٠١ ، المؤيد، ٣٠ أبريل ١٩٠٠ .

F.O. 78/5026, Cromer to Salisbury, No. 112, 26 May F.O. 78/5025, Salisbury to Cromer, telegraml No, 71, 31 May 1899; F. O. 78/5087, Cromer to Salisbury, No. 81 confidential, 27 April, No. 91, 12 May, No. 97 confidential, 26 May 1900.

F. O. 78/5302, Cromer to Lansdowne, No. 124, 28 (٢٥٧) October L903.

F. O. 78/3303, Cromer to lansdowne, telegram No. 28,23 (٢٥٨) December 1903.

(٢٥٩) اللواء، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩نوفمبر ١٩٠٥ ، العالم الإسلامى ، ٩يونيو ١٩٠٥.

F. O. 141/388, Lansdowne to Findlay, No. 155, 18 Aupust 1905; F. O. 78/5431 Cromer to Lansdowne, No. 132 confidential,5 December 1905.

(٢٦٠) فى عام ١٩٠٧ كان لطيف باشا سليم مترددا فى مقابلة عباس بعد دنشواى لتسوية الخلافات بينه وبين الفريق المتطرف من الحركة الوطنية الذى يتزعمه مصطفى كامل ، وقال لن عباس مخادع ولا يوثق به ، وأنه فى سبيل مصلحته الخاصة يضحى بالصالح العام . انظر مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص٢ .

(٢٦١) الجريدة ، ٢٩ ، ٣٠ ، ابريل ، ١٣ يونيو ١٩٠٧ .

Blunt, Diaries. part 1,p, 264. (٢٦٢)

(٢٦٣) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، جـ ١ ، ص ٤٣٢ ـ ٣٥ ، ٤٦٦ ـ ٦٧ ، ٤٨٤ ـ ٨٦، ٤٩٧ ـ ٩٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ .

(٢٦٤) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ١ ، ص ٣٦٨ .

W. PP. Abbas to Wingate,7 February 1906, box (٢٦٥) No. 153/2; Owen to Wingate,9 December 1909, box 279/6. Dlunt, Diaries, part 2. pp. 80, 88.

(٢٦٦) المؤيد ، ٢٦ مارس ١٨٩٩ ؛ احمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٢٠٧ ، ٢١٠ .

Blunt, Diaries, part I, p. 299; C. PP. Cromer to Ponsonby, 8 December 1898, vol. VIII, pp. 191, 192.

(٢٦٧) محمد رشيد رضا ، تاريخ الإمام ، ج ١ ، ص ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٦٢ ؛ أحمد شفيق ، مذكراتى ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢٦٧ ب) طرازى ، المرجع المذكور ، ج ٤ ، ص ١٦٠ ـ ٣١٢ .

(٢٦٧ ج) المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨ ، الياس زاخوره ، كتاب مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٧ ، ج ٣ ص ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

Hartmann, M., The Arabic press of Egypt, London, 1899, p. 12.

(٢٧٦ د) Dicey, E., « Egypt, 1881 to 1897», Fortnightly Review, new series, vol., LXI. 11, 1898, p 694.

(٢٧٦ هـ) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٨٨ ـ ١٩٥ .

(٢٦٨) المؤيد ، ١٤ ، ٢٥ فبراير ، ٧ ، ١١ مارس ، ٨ مايو ١٩٠٦ . الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ١٩٥ . ويعتبر هذا الموقف أقوى مظاهر العداء الذى أبداه المصريون تجاه الاحتلال وسياسته فى النصف الأول من عام ١٩٠٦ . من تلك المظاهر موقف المرارة الذى اتخذته بعض الصحف الوطنية من افتتاح ميناء بور سودان وخط السكة الحديد الذى يصل داخل السودان بالبحر الأحمر . وحين زار ولى عهد بريطانيا مصر فى مارس انتقد أعضاء مجلس شورى القوانين أمامه سياسة الاحتلال التعليمية وطالبوا بزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليمين الابتدائى والثانوى ، كما طولب بمنح مصر مجلسا نيابيا ، وحين نشر تقرير كرومر السنوى فى أبريل ، متضمنا مشروعه لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية ، هاجمته الجرائد الوطنية بشدة .

(٢٦٩) أحمد شفيق ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٨٢ ـ ٨٧ .

F. O. 407/165, Cromer to Grey, telegram No.7, 15 January 1906;

F. O. 407/166, Same to same, telegram No. 97, 11 April, No. 110, 24 April 1906.

(٢٧٠) انتهت تلك الجهود فيما بعد بانشاء صحيفة الجريدة ، ثم تأسيس حزب الأمة .

(٢٧١) Weigall, A. E. Ahistory of events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915. p. 203.

(٢٧٢) تفصيلات التحقيق والمحاكمة يمكن الرجوع اليها فى :

Cd. 3086, Cd. 3091.

انظر أيضا للمؤلف كتابه عن دنشواى ، طبع فى الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤.

(٢٧٣) Elgood, P. G., The transit of Egypt, London, 1938, pp. 137, 138.

(٢٧٤) Chirol, op. cit., p. 93.

(٢٧٥) الرافعى ، مصطفى كامل ، ص ٢٠٣ .

(٢٧٦) The Manchester Guardian, 24 July 1906.

(٢٧٧) عبد الرحمن الرافعى ، شعراء الوطنية ، تراجمهم وشعرهم الوطنى والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم ، القاهرة ١٩٥٤ ص ١٠١ .

(٢٧٨) F. O. 407/167, Findlay to Grey, No. 113, 7 July 1906.

(٢٧٩) اللواء ، ٦ أغسطس ١٩٠٦ .

(٢٨٠) أحمد شفيق ، مذكراتى ، جـ ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٠١ – ١٠٣ . مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ١ ، ٢ .

(٢٨١) مذكرات محمد فريد ، الكراسة الأولى ، ص ٢ ؛ مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، ١١ مايو ١٩٥١ .

Blunt, Diaries, part 2, pp. 149, 152-154, 162, 163.

F. O. 407/169. Memorandum by Lord Cromer on the present situation in Egypt, 8 September 1906 (٢٨٢)

See Egypt No. 3 (1907) : and the Perlianentary Debates of the period. (٢٨٣)

F. O. 633/13 Cromer to Grey, private, 3 March 1907, F. O. 800/45, Gromer to Goist, 22 Novmber 1906. (٢٨٤)

F. O. 633/13, Part II, Cromer to Grey, private, 3, 7 March 1907; part. I, Grey to Cromer, private, 1, 9 March 1907. (٢٨٥)

الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩

الدكتور : على محمد محمد بركات

كلية التربية – جامعة المنصورة

من الصعب وضع تعريف نهائى للفلاحين وخاصة أولئك الذين يمتلكون منهم أرضاً . وإذا جاز وضع تعريف للفلاحين فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب مقياسين هما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث تختفى الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم فى زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا فى الملكيات الصغيرة فإننا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين .

وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التى تقل مساحتها عن خمسة أفدنة وهى ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفر لهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضاً ولا عمل لها سوى الزراعة ويمكن أن نميز داخل هذه الشريحة بين عمال الزراعة وصغار المستأجرين .

وعلى هذا يمكن تعريف طبقة الفلاحين بأنها الفئة الاجتماعية التى لا عمل

لها سوى الزراعة ولا تحتاج فى أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى فى ذلك الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية يعقوب أرتين فان محمد على وزع الأرض على الفلاحين فى مساحة تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة . غير أنه ما كاد ينتهى عصر إسماعيل حتى كان هناك من الفلاحين من يملك أقل من قيراط (٣ ١/٤ من الفدان) وأصبح التفاوت واضحاً فى توزيع الملكية فى القرية الواحدة . ففى قرية العرابة المدفونة ١٨٦٨ كان هناك ٢٨ مالكا . مجموع ملكيتهم

س ط ف

١٦١٦ فدان يقابلهم ٢٨ من الفلاحين مجموع ملكيتهم ١٦ ٨ ١ من بينهم ثلاثة يملك الواحد منهم ٤ أسهم (سدس قيراط)[1] . فما هى العوامل التى أدت إلى تجريد الفلاحين من أراضيهم بهذه الصورة ؟ الحقيقة البارزة فى توزيع الملكية خلال مسيرة التطور من عهد محمد على وحتى الثورة العرابية هى أن الفلاحين قد تعرضوا لعملية افقار مستمر ساهمت فيها مجموعة عوامل منها :

١ - ان التشريعات التى حكمت تطور الملكية تمت لغير مصلحة صغار الفلاحين .

٢ - ان قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية (أراضى الأبعاديات والجفالك التى فرض عليها العشر ١٨٥٤) تم على حساب أراضى الفلاحين .

٣ - ان نظام العهد الذى نشأ فى نهاية عهد محمد على تكفل بإنتزاع الجزء الأكبر من أراضى الفلاحين .

٤ - الضرائب المتزايدة وما نتج عنها من ظواهر تسببت فى إنتزاع الجزء الأكبر من أراضى الفلاحين .

وفيما يلى نفصل الحديث عن هذه العوامل وأثر كل منها .

١ – تطور الملكية من خلال التشريعات وأثره على أراضى الفلاحين :

الحقيقة البارزة فى تطور تشريعات الملكية أنها تمت لغير مصلحة الفلاحين الذين أدت هذه التشريعات التى تجريدهم من بعض أراضيهم وتم ذلك عن طريقين :

(أ) إعطاء حقوق للدائنين المرتهنين ومعظمهم من الأجانب تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المـــدين ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التى صدرت إبتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) فقد كان أول حق أعطته هذه اللائحة للفلاح هو حق الرهن . كما نصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجيل الأرض المرهونة فى دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تنطق بالمحاباة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصليين على هذه الأرض التى استهانت هذه اللائحة بحقوقهم .

ففى البند الثامن أجازت اللائحة رهن الأرض الخراجية لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التـكليف باسم الذى أخذ الأطيان بالغاروقة (الرهن) أما الأراضى التى مضى على رهنها خمسة عشر عاما فهذه تصبح من حق الدائنين المرتهنين إذا كان الدائن لا يزال واضعاً اليد عليها . وفرقت هذه اللائحة فى هذا البند بين الدائن المرتهن وبين المدين الراهن إذا توفى أحدهما بدون وريث وآلت حقوق أى منهما لبيت المـال ، فإذا كان الراهن توفى عن بيت المـال فتبقى الأطيان فى حيازة واضع اليد (الدائن المرتهن) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أى أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد حق رهن إلى حق كامل فى الإنتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفى الدائن المرتهن عن بيت المـال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين وألا يعاد رهن الأرض

لشخص آخر ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن وإذا لم يوجد راغب فى إرتهان الأرض فإنها تعود لبيت المال(٢) .

وعند صدور القانون المدنى المختلط واصل حماية الدائن المرتهن فقرر (بند ٤٨) حرمان المنتفع من أرض زراعية إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق الدائن المرتهن وقد وصلت المحاباة فى هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك للأرض عند رهنها (بند ١٠٦ ، ١٠٧)(٣) .

(ب) ضيقت هذه التشريعات المدة التى يمكن للفلاح « المتسحب » (تارك الأرض) خلالها استرداد أرضه التى تركها إذا عاد إليها فلائحة الأراضى الأولى (١٨٤٦) جعلت للفلاح الذى ترك أرضه الحق فى استردادها كلها أو بعضها فى أى وقت يعود إليها دون أن تحدد لذلك موعداً . أما اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك مدة قدرها ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد فى استرداد أرض التى تركها .

واختصرت اللائحة السعيدية (١٨٥٨) هذه المدة إلى خمس سنوات (بند ٥) ثم اختصر الأمر العالى الصادر ١٤ ديسمبر ١٨٦٥ هذه المدة إلى ثلاث سنوات فى وقت كان الفلاحون لا يزالون يتركون أراضيهم هربا من الضرائب المتزايدة ومن السخرة(٤) .

٢ – قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية على حساب ملكية الفلاحين :

يمثل قيام الجفالك (الضياع الملكية) أول عملية قامت بها السلطة لتجريد الفلاحين من أراضيهم وقد بلغت مساحة الأراضى التى انتزعها محمد

على لنفسه ولأفراد أسرته ٢٢٤٢٨٦ فدان وبلغت مساحة جفالك الوادى الذى خصصه عباس باشا لنفسه ١٨٧٣٤ فدانا من أراضى مديرية الشرقية كما بلغت مساحة جفالك الخزان الذى خصصه سعيد لنفسه فى البحيرة ٢٠٤٢٠ فدانا[٥] . وقد تكونت هذه الجفالك أساساً من أراضى الفلاحين فقد بلغت مساحة أراضى الفلاحة التى شملتها جفالك نبروه وبشبيش وطنباره وبسنديله بالغربية الذى خصصهم محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر ١٢٥٧ هـ (١٨٤١) بلغت ٣٤٤٢٥ فدانا من إجمالى المعمور الذى شملته هذه الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فدانا بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق[٦] . وواصل الخديو إسماعيل سياسة أسلافه فى الإستيلاء على أراضى الفلاحين حتى زادت الأراضى التى امتلكها هو وأسرته على المليون فدان[٧] .

ومن ناحية أخرى فإن عملية منح الأبعاديات كانت مصحوبة بعملية إغتيال لأراضى الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الملاك عند تحديدها مساحات من المعمور من أراضى الفلاحين . وفى بعض الأحيان كانت الأبعاديات الممنوحة يتم تحديدها من أراضى المعمور[٨] . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت لكبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية قد انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول « خرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى المديريتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى إستلام تلك الأطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أجود البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأرض المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة فى المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على

على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يمتلكونها وقد تكون هذه الأرض من أردأ أنواع الأراضى »(٩) .

وحتى أولئك الذين كانت الأراضى الممنوحة لهم من الأبعادية فملا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر أمرين فى سنتى ١٨٥٤ و ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الأبعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور التى تركها الفلاحون(١٠) .

وعلى هذا فإن قيام الملكيات الكبيرة فى الأراضى العشورية سواء كانت من الجفالك أو من الأبعاديات تم على حساب ملكية الفلاحين .

٣ ـ نظام العهد والاستيلاء على أراضى الفلاحين بوضع اليد :

نتج عن الضرائب المتزايدة فى عهد محمد على وتجنيد الفلاحين وهرب بعضهم أن عجزت عن دفع الضرائب قرى بأكملها . وفى مواجهة هذا العجز فى الضرائب أوجد محمد على نظاما جديدا لجباية الضرائب وهو الذى عرف بنظام العهد . ففى ٢٣ مارس سنة ١٨٤٠ أصدر محمد على أمراً يقضى بالزام كبار موظفيه وضباطه الذين اغتنوا خلال عملهم فى خدمته بأخذ البلاد التى أعسرت عهدا . وعلى هذا فالعهدة كانت امتيازا يمنح لشخص ما يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءا من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول(١١) وكان صاحب العهدة مطالبا بزراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها على أن تترك للفلاحين أطيانهم تدريجياً عندما يستطيعون زراعتها حتى إذا عم التحسن جميع النواحى أعيدت للفلاحين أطيانهم(١٢) . وما حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحة قدرها

٥٩٩ر٢٠٥ر١ قد تحولت إلى عهده لمحمد على وأسرته وكبار موظفيه وقواده[١٣] فهل أعيدت هذه الأرض للفلاحين بعد ذلك ؟

يؤكد يعقوب ارتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد التى الغيت فى عهد عباس (الغى عباس بعض العهد التى تراكمت المتأخرات على أصحابها) وإن كان ارتين[١٤] لم يوضح الأساس الذى تحولت بمقتضاه هذه العهد إلى ملكية خاصة خلال تلك الفترة لكننا نستطيع أن نلقى بعض الضوء على ظروف تحول العهد إلى ملكية خاصة للمتعهدين فى الفترة التالية . فاللائحة السعيدية قد أعطت حقوقا ثابتة لواضعى اليد على الأراضى التى مر عليها أكثر من خمس سنوات فى حوزتهم. وهذا يعنى انتقال أراضى العهدة التى كانت لاتزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم واضعى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر سنة ١٨٦٦ الخاص بإلغاء العهد والذى جاء فيه « وحيث أن المتعهدين استملكوا الأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة »[١٥] وتشير سجلات المكلفات الموجودة بدار المحفوظات إلى أن الجزء الأكبر من أراضى العهد تحول إلى ملكية خاصة للمتعهدين[١٦]. وعلى هذا فإن نظام العهد عندما الغى فى عهد اسماعيل كان جزء كبير من الأراضى الخراجية قد أصبح مملوكا للمتعهدين وأسرهم بوضع اليد .

٤ ــ الضرائب المتزايدة وما ترتب عليها من ظواهر أدت إلى فقد الفلاحين لأراضيهم :

فى الفترة من نهاية حكم محمد على وحتى نهاية عهد اسماعيل زادت الضرائب زيادة كبيرة كما شهد عهد اسماعيل أنواعا من الضرائب الإضافية حتى زاد ما كان يحصل خلال عهده على الفدان الواحد عن ستة جنيهات[١٧]. ويكفى أن نعلم أن دخل الدولة من الضرائب قد ارتفع من ٠٠٠ر١٥٤ر٢ جنيه فى

نهاية عهد سعيد (١٨٦١) إلى ٦٨ر٤٢ر٥٤٢ر١٠ جنيه فى عهد اسماعيل (١٨٦٥). وقد افتخر اسماعيل صديق ناظر مالية الخديوى اسماعيل الذى عرف بالمفتش أنه جمع فى بعض السنوات خمسة عشر مليونا من الجنيهات من الضرائب[18] وقد ضاعف من وطأه الضرائب النظام التضامنى فى الضرائب الذى لجأت إليه سلطات محمد على لمواجهة العجز الناتج فى الضرائب فكان فلاحو القرية مسئولين عن ضرائبها بالتضامن كما كانت القرية مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى وقد فتح هـذا النظام الباب واسعا لاستبداد مشايخ القرى والسلطات المحلية وتلاعبهم بأقدار الفلاحين .

وإلى جانب النظام التضامنى الذى ظل معمولا به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك فمنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الأبعاديات والجفالك من الضرائب حتى عصر سعيد الذى فرض عليها ضريبه رمزية تعرف بالعشر قدرت على أساس عشر المحصول ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الخراجية . وفى عهد سعيد كانت الضريبة العشورية على الفدان الواحد تتراوح بين ٨ قروش و ٢٦ قرشا بينما كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥ و ١٠٠ قرش[19]. وإلى جانب التمييز فى الضرائب فإن توزيعها لم يكن عادلا لسببين .

أ ـ إن أراضى كبار الملاك الخراجية كانت موضع تمييز عن أراضى الفلاحين فتعديل الضرائب الذى صدر ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل فقد راعت هذه اللجان جانب كبار الملاك[20] .

ب ـ إن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية لم تواكبها تغييرات مماثلة فى توزيع الضرائب فالضرائب وضعت على أساس مساحة

١٨١٣ ورغم أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذتها المشروعات العامة كالترع والجسور والسكك الحديدية فإن هذه الضرائب لم تسقط عن أصحابها ويشير دوفرين فى تقريره الذى وضعه ١٨٨٣ إلى أن رجلا ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروع السكة الحديد لمدة ١٢ عاماً(٢١) . وفى ظل هذه الظروف كانت أساليب جباة الضرائب غاية فى القسوة والوحشية ويصور عبد الله نديم فى الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم فى معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لها الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فإذا هبط المأمور قرية للإشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليشبع نهم المأمور للضرب ومن قصرت يداه ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجا من الموت أودع السجن» ويعرض لأحد المواقف التى شاهدها بنفسه فيقول « وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة فى أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعون لعنة الله على الخديو فى كل كتاب . وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فأعطاه الضريبة وكانت ستة قروش»(٢٢) .

وقد نتج عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها ظاهرتين تسببتا فى النهاية فى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم وهى التسحب من الأرض وديون الفلاحين .

- التسحب من الأرض ومصير أراضى المتروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة فى هرب الفلاحين من أراضيهم وهى الظاهرة التى بدأت فى عهد محمد على واستمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وخلال حكم سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية (٥٤/١٨٥٥) صرحت

للفلاحين بترك أراضيهم إذا كانوا غير قادرين على أداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الفلاحون مساحات من الأرض يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكى بمساحة ٦٦٨٦٦ فدان فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدهما وهى الأطيان التى عرفت باسم المتروك كما عرفت الأطيان التى بقيت لدى الأهالى باسم مرغوب(٢٣) . وحدد الأمر الصادر ١٨٥٨ مصير هذه الأرض فأوضح أن جزءا منها أعطى لموظفى الحكومة حسب لا ‌ ة المعاشات والبعض الآخر أعطى كإنعامات والجزء الثالث استبدل بأبعاديات قليلة الإنتاج كما نص هـــذا الأمر على بيع الأراضى التى ستؤول للحكومة بمقتضى هذه القرارات للذوات أو الأوربيين أو للأهالى وجميع هذه الأطيان تحولت إلى أراضى عشورية(٢٤) . وحتى نهاية عصر إسماعيل كان ترك الفلاحين لأراضيهم لا يزال مستمراً بسبب الضرائب والسخرة وهكذا تسببت هذه الظاهرة فى فقد الفلاحين لجزء من أراضيهم .

- ديون الفلاحين وما نتج عنها من رهونات ونزع ملكيته :.

لم تكن ديون الفلاحين تمثل مشكلة قبل عصر إسماعيل لكن مع ظهور اقتصاد السوق وسيادة التعامل النقدى وما ترتب على ذلك من جباية الضرائب نقداً وهى التحولات التى أصبحت واضحة مع نهاية عهد سعيد أمكن للفلاح أن يقترض على الأقل لمواجهة السنوات العجاف ليشترى القوت الضرورى وأمام المطالب المالية المتزايدة لحكام أسرة محمد على وخاصة إسماعيل لم يكن أمام الفلاحين الذين صمدوا على أراضيهم سوى الاستدانة التى أصبحت ممكنة بضمان الأرض بفضل الحقوق المتزايدة ، التى حصل عليها الفلاحون على أراضيهم وفى نفس الوقت جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة.

١ – وجـــود الأجانب وتغلغلهم فى الريف مزودين بالامتيازات

الأجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة وراحوا يعربدون فى الريف فى حماية هذه الامتيازات .

٢ - ما أدخله التشريع المختلط من تغيير على نظام الرهن فالتشريع الإسلامى لا يعرف من الرهونات سوى نظام الرهن الحيازى أو الغاروقة وفيه يستولى الدائن على أرض المدين طوال مدة الرهن ولم يكن الفلاح المصرى يقدم على هذا النوع من الرهن لأنه كان يرى فيه وسيلة لتجريده من أرضه من اللحظة الأولى أما نظام الرهن الجديد الذى جاءت به المحاكم المختلطة فهو « بيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين ويكون للدائن حق الاستيلاء على الأرض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع .

وقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذى أدى فى النهاية إلى إلى خروج الجزء الأكبر من أراضيهم إلى أيدى غيرهم من المرابين الأجانب(٢٥) .

ومع بداية حكم إسماعيل كانت ديون الفلاحين تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذى بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية أغرى كثيراً من الفلاحين بالتوسع فى زراعة القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة أساسية من التجار اليونانيين وغيرهم ولقد أدى انخفاض أسعار القطن المفاجىء عقب انتهاء الحرب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وانتقال الكثير من أراضيهم للدائنين والمرابين(٢٦) . وفى ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فإن مساحات واسعة من الأراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الأجانب وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً ١٨٦٥

تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وأصبحت أراضى الفلاحين البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة وبلغت الأموال التى خصصتها الحكومة لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه وعلى الرغم من تدخل الحكومة فقد استمرت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة ففى الفترة من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ٧ مليون جنيه منها ٥ مليون جنيه على الفلاحين وكان جزء كبير من هذا المبلغ ناتجاً عن الفائض المتراكم من الفوائد التى كان معدلها يصل إلى ٣٪ فى الشهر وبلغت جملة السلفيات فى ٣٠ يونيو ١٨٨٢ - ٥,٨٢١,٩١٢ جنيهاً رهن مقابلها ٤٠٠ ألف فدان(٢٨). كل هذه العوامل أدت إلى أن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم هذا إلى جانب أن السخرة استنفذت من الفلاحين آخر ما لديهم وهو الجهد البدنى وكانت تذهب أساساً إلى أراضى الملاك وكانت تتم فى أسوأ ظروف من الممكن أن يتم فيها عمل إنسانى .

ومع نهاية حكم إسماعيل كان الفلاحون قد وصلوا إلى حالة من الضيق يصعب احتمالها وقد أفاضت المصادر فى وصف هذه الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت(٢٩) « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة من حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لا يزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهم وحليهم للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهر فى أيديهم » ومما زاد الطين بلة أن النيل فى خريف ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز فى محصول ١٨٧٨

ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقرى تفشى بدرجة مروعة فى الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف له مثيل منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية إلى أخرى فى طلب لقمة العيش حتى اضطررن فى كثير من الأحيان إلى التزود بما كنا يلقينه من فضلات فى الطرق وحثالتها(٣٠) . وكان الآلاف الذين ماتوا جوعاً بسبب قلة الغذاء فى الوجه القبلى نادراً ما تدفن جثثهم وقد قرر أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت فى النيل جنوباً فى شهر فبراير ١٨٧٩ تحمل المؤن إلى المناطق التى أصابتها المجاعة إن عدد الأفراد الذين ماتوا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التى أصابتهم بسبب الحرمان والعوز . وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة(٣١) . وفى ١٨٨٢ كتب عبدالله نديم سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل فى إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدل على المكان الذى كان زوجها يضع فيه نقوده وكان مديناً للحكومة بمبلغ ٥٤ قرشاً(٣٢) . وكان طبيعيا أن تنعكس حالة الفلاحين هذه فى شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً فى المنطقة بين سوهاج وجرجا وظهر ذلك فى بداية الأمر فى حالات السرقة والقتل التى ظهرت فى تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلا مختلفاً فى ١٨٧٩ عندما قوبل جامعى الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة(٣٣) . ولم يلبث هذا القلق أن تحول إلى مشاركة واسعة النطاق من قبل الفلاحين فى الثورة العرابية .

البعد الاجتماعى لحركة الفلاحين فى الثورة العرابية :

رأينا كيف أصبح قلق الفلاحين واضحاً مع نهاية عصر إسماعيل وبات

من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة وهو ما حدث فى الثورة العرابية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك فقد رأى الفلاحون فى عرابى محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكسة . وكان الفلاحون فى الريف يطلقون على عرابى اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذى استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة . ويرى ولفرد بلنت أن الثورة العرابية كانت حركة فلاحية بحتة هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجهة أساساً ضد حكومة الأتراك والشراكسة(٢٤) .

ولعل أول مشاركة عامة للفلاحين فى الثورة هو تختيم محاضر بتوكيل عرابى للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للمذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برياسة البارودى (٢٥ مايو ١٨٨٢) وهى الفترة التى شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر فى الريف فى جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابى للدفاع عن البلاد . وتوضح أوراق الثورة العرابية أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصرى لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابى فى مواجهة الخديوى والسلطان العثمانى(٢٥) . ويصف أحمد عرابى فى مذكراته هذه الفترة بقوله(٢٦) : « ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوى لإنذار انجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثر اللغط وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوى هذا ومتطلبين أحد أمرين : إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوى الذى قبل تداخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية » . وفى الفترة التى تلت ضرب الاسكندرية اتخذت حركة الفلاحين المؤيدة للثورة طابعاً عنيفاً وشارك الفلاحون فى الكفاح تحت راية عرابى بأكثر من وسيلة وأبرزها :

– التبرعات التى قدمها الفلاحون للثورة بعد أن تسلم عرابى خزانة الدولة خاوية فقد أخذ المراقب المالى الإنجليزى الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأنزلها إلى سفن الأسطول الإنجليزى قبل قيام الحرب بأيام(٣٧) . وهى هبات متعددة شارك فى تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشى والغلال وعلف الماشية(٣٨) .

وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون الآن طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابى . وقد بلغ عدد المتطوعين من مديرية المنيا وحدها ٢٦٠٠ متطوع كما بلغ عدد المتطوعين من مديرية سوهاج ٢٠٠٠ شخص(٣٩) . وفى شمال البلاد حيث كان هناك احتمال لنزول الإنجليز على إحدى نقط الشاطىء طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الإسكندرية ، وهنا تبرز قضية من أخطر القضايا فى الثورة العرابية وهى قضية تسليح الفلاحين فى المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة التى تمتد شواطئها عبر مديريتى الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابى واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة مشايخ القرى للدفاع عن شواطىء البحيرة لمواجهة أى تسلل من قبل الإنجليز وأعوانهم(٤٠) . وفى نفس الوقت طلب أحمد عرابى تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد فى بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة(٤١) . وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطىء بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطىء البحيرة الواقعة فى مديرية الدقهلية قد شارك فيها خمسة آلاف من الفلاحين فى القرى المجاورة للبحيرة(٤٢) . وأن هناك ٢٠٠٠ بندقية قد أرسلت إلى قائد فرقة دمياط الذى تولى توزيعها على العمد والفلاحين المكلفين بالحراسة وأن الحراسة قد بدأت فعلا قبيل معركة التل الكبير

وأن بعض الأسلحة والذخائر قد ضبطت لدى بعض المتهمين عقب هزيمة التل الكبير(٤٣) .

وإذا كان الفلاحون قد حملوا السلاح فى بعض المناطق التى كان من المحتمل تسلل العدو إليها فإن حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعياً واضحاً ففى المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدايرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وحيث أطيان سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحون عن أهدافهم فى ضرورة توزيع أطيان الجفالك عليهم وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عمد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدايرة ملكاً لهم كما طالب الفلاحون بإسقاط ديون الحكومة وديون الفلاحين(٤٤) .

وفى الغربية هاجم الفلاحون فى قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة(٤٥).

وفى القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتيم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدقى واستولوا على المحاصيل والمواشى وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية(٤٦) .

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها فى الثورة حين يستولى الفلاحون على أراضى كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم ففى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون مزارع حيدر باشا بناحية السمحة واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وسلموها لسلطات الثورة . وخلال صيف ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذره شامى .

وفى أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضى جفلك

الروضة بقريتهم وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضر ورفضوا الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التى توجهت إليهم [٤٧]. ومن الطبيعى أن يواجه الفلاحون بطش كبار الملاك فى بعض المناطق التى كانت قبضة كبار الملاك فيها لا تزال قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم المملوك لورثة الهامى باشا لمطالب سلطات الثورة فى تقديم الأنفار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التى يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم [٤٨].

ومن ناحية أخرى اتجه الفلاحون لتسوية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين عانوا منهم فى الماضى ففى بنها قتل الفلاحون مرابيا يونانيا لامتناعه عن إعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء [٤٩]. وفى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع مع عائلاتهم بوابور لحلج الأقطان مملوك لأحدهم بهذه الناحية وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات سبق أن حررها الفلاحون لهم [٥٠]. لقد رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى عانوا منه أجيالا طويلا واتخذت مشاركتهم فى الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى وحيث المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية واضحة مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم فى النهاية أصحابها الحقيقيون .

استمرار تدهور أوضاع الفلاحين فى ظل الإحتلال البريطانى :

حاول الإحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب كما حاول القضاء على فساد الإدارة والرشوة والإبتزاز التى كانت تعانى منها البلاد فى ظل سيطرة الطبقة التركية كما حاول الإحتلال الحد من سلطة العمد وتحقيق قدر من العدالة فى توزيع المياه وإلغاء السخرة [٥١]. (ألغيت السخرة

١٨٨٢ ووضع تعديل مشروع الضرائب ١٨٩٤) لكن كل هذه الإجراءات لم تضع حداً لسوء الحالة التي تردى فيها الفلاحون . فالمشكلة الأساسية التي كانت لا تزال قائمة منذ نهاية عهد إسماعيل هي سوء توزيع الأراضي الزراعية وهو الوضع الذي حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضي كبار الملاك « ان حرمان جمهور الفلاحين على مدى السنة من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمراً غير مرغوب فيه سياسياً (٥٢) .

وفي نفس الوقت واصلت العوامل السابق الإشارة إليها فعلها في أراضي الفلاحين فاستمر بيع أراضي الفلاحين سداداً لديونهم لا سيما بعد طاعون الماشية ١٨٨٣ وانهيار الأسعار في العام التالي وفي ١٨٨٥ كتب مستر جبسون مدير عام مصلحة المساحة يقول « ما لم تتحسن الأسعار أو تقدم مساعدة في أى شكل آخر فان أراضي صغار الملاك سوف تنتقل لامحالة إلى أيدي الطبقات الأكثر غنى من الملاك » وقد بلغت الأراضي التي انتزعتها المحاكم المختلطة ٢٢٠٤٧ فدانا ١٨٨٣ و ٨١٤٨ فدانا ١٨٨٤ و ١٧٨٢٨ فدانا سنة ١٨٨٥ (٥٣) . ذهب الجزء الأكبر منها للأجانب الذين راحوا في حماية الإحتلال يعربدون في الريف وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية حقيقة الدور الذي لعبه المرابين الأجانب في الريف المصري ويكفي أن نتابع حالات الرهن التي قام بها واحد من المرابين اليونانيين في عام من سجلات محكمة طوخ الشرعية ١٨٩٥ فقد استطاع اليوناني تادرس جورجي جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال عام ١٨٩٥ على مساحة قدرها ١٦ فدان و٣ قراريط عن طريق الرهن مملوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحي قرى كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرنسيس وزاوية بلقان وجميعها بمركز طوخ وكانت آخر هذه الحالات ستة قراريط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية بلقان بيعا وفائيا للمرابي المذكور نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشا وجاء في شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهي مع نهاية

شهر أكتوبر ١٨٩٦ وإذا تأخر فى سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالأرباح على القسط الثانى وإذا تأخر فى سداد القسط الثانى عن موعده ولو بيوم واحد تصبح الأرض ملكا للأجنبي المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الأرض باسم الدائن وفى حالة تمكن المدين من دفع الدين فان عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التى تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن(٥٤) .

وفى نفس الوقت استمر نزع الملكية من الفلاحين بسبب متأخرات الضرائب ففى الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى ١٨٩٥ تمت ١٢٦ حالة بيع للأراضى صغار الفلاحين فى مديرية أسيوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم معظمها فى نواحى أم القصور وبنى شقير وبنى زيد وبنى قرة ذهب الجزء الأكبر منها إلى كبار الملاك بأسيوط (٥٥) . وفى الفترة من ١٨٩٣ إلى ١٩٠٣ بلغ عدد المحجوزات التى وقعت على الفلاحين نظير متأخرات الضرائب ٢٢٢٥٩ حجزاً وقعت على مساحة قدرها ١٩٠٦٢٨ فدانا نظير مبلغ ٢٩٥٦٨٦ جنيها نفذ البيع فى ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التى شملها البيع ٥٣٨٨٠ فدانا معظمها فى مديريتى الغربية والشرقية(٥٦) . وهكذا كانت الضرائب والديون الناتجة عنها هى الخطر الرئيسى الذى تهدد ملكيات الفلاحين إبتداء من عهد إسماعيل وحتى الحرب الأولى ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقارى وهو أقدم البنوك التى أنشئت فى مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير(٥٧) . وحتى البنك الزراعى المصرى الذى أنشىء ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين والذى كان عليه حماية ملكية الفلاحين كما خطط له كرومر فان تأثيره كان محدودا جداً وكانت سنوات نشاطه هى سنوات الرخاء وعندما جاء الاختبار ١٩٠٧ حيث الأزمة المالية والسنوات التى أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن

إنقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات(٥٨) .

وفى الفترة التى تلت الأزمة المالية زادت ديون الرهن العقارى زيادة كبيرة على الفلاحين وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة مما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذى أصدره كتشنر ١٩١٢ ويقضى بعدم جواز الحجز على أراضى الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمسة أفدنة وشمل القانون عدم الحجز أيضاً على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأطيان المذكورة(٥٩) .

ومهما كانت الأسباب التى دعت سلطات الإحتلال لإصدار هذا القانون فإنه زاد من متاعب الفلاحين الصغار حين زاد اعتمادهم على مرابين القرى بعد رفض البنك الزراعى إعطائهم سلفا . وعموما فان أوضاع الفلاحين على أبواب الحرب الأولى كانت تدعو للأسى فالأراضى المملوكة للفلاحين بلغت ١٩١٤ ١,٤٢٥,١٦٠ فدانا تمثل ٢٦,١٪ من المساحة المزروعة يملكها ١,٤١٤,٩٢٠ من الفلاحين يمثلون ٧٪ من مجموع الملاك وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم فى العشرين سنة السابقة للحرب قد انخفض من فدانين إلى فدان تقريباً . ومن بين هؤلاء كان هناك ١,٢٧٧,٥٣٦ فلاحا يملك الواحد منهم أقل من فدان وكان متوسط ما يملكه الواحد منهم ٤١,٪ من الفدان(٦٠) . وفى نفس الوقت بلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التى تقل عن خمسة أفدنة (١٩١٣) ١٥,٩٩٠,٦٦٠ جنيها وبلغت مساحة الأراضى التى رهنت نظير هذا المبلغ ٦١٩٢١٤ فدانا يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين

ملـيم جنيه

وكان متوسط الدين على الفدان الواحد ٢٥,٨٢٨ ومتوسط الدين على الفلاح

الواحد ٢٥,٨٢٤[٦١] . وفى نفس الوقت بلغ عدد الفلاحين المعدمين أكثر من مليون فلاح ما بين مستأجرين وعمال زراعة(٦٢) .

وفى مطلع القرن العشرين كانت حالة هـذا القطاع من الفلاحين بالغـة السوء فالمستأجرون منهم كانوا يعانون من ارتفاع الإيجارات كما واجه الفلاحون المستأجرون لأطيان الدائرة السنية حالات طرد جماعية بمديرية المنيا من قبل الملاك الجدد الذين اشتروا أراضى الدايرة السنية(٦٣) . وأما قطاع عمال الزراعة فهؤلاء كان متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وكان القطاع الأكبر منهم رحـل يبحثون عن العمل حيث يجدوه وقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعى وهم فئات مقاولى ومتعهدى الأنفار وغيرهم من الوسطاء والذين يقومون بالتحكم فى سوق العمل الزراعى. وخلال الحرب الأولى أضيفت أعباء جديدة على الفلاحين فقد انخفض سعر القطن من ٢٠ ريالا قبل الحرب إلى حوالى عشرة ريالات فى بدايتها فاشتد الضيق بالفلاحين وساهمت البنوك فى اشتداد الأزمة فبنوك التسليف توقفت عن التسليف على القطن بينما أخذت البنوك العقارية تشتد فى المطالبة بأقساطها واشتدت الحكومة فى تحصيل الضرائب وأصدرت تعليماتها إلى الصيارف والحكام الإداريين باستعمال الشدة فى تحصيل الأموال الأميرية ومطلوبات البنك الزراعى فبلغ الضيق غايته بالفلاحين واضطر الكثير منهم إلى بيع أقطانهم بأدنى سعر وباع بعضهم قطنه بمبلغ ١٢٠ قرشا وأكرهت الحكومة معظم الفلاحين على بيع ما لديهم من مصاغ وحلى وماشية ودواجن لأداء بقية المال المطلوب واضطر الكثير منهم إلى الاستدانه من المرابين بالربا الفاحش ولم تتخذ الحكومة لمواجهة هذا الموقف أى اجراء سوى أنها عينت

مثمنين لتحديد سعر تلك المصوغات والحلى فى إعلان صدر فى ٩ سبتمبر ١٩١٩ وعندما ارتفعت أسعار القطن مع نهاية الحرب كان ذلك مصحوبا بارتفاع حاد فى الأسعار وهو الوضع الذى عانت منه الطبقات الفقيرة(٦٤). ويذكر ملنر فى تقريره « أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعا لم يسبق له مثيل ولا سيما أسعار الحاجيات كالحبوب والأقمشة والوقود وبلغت وطأتها على الفقراء لا سيما وأن أجورهم لم تكن لتكفى النفقات التى كان يقتضيها غلاء المعيشة فى حين أنهم كانوا يرون عددا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثورة الكثيرة فإن عائلة مكونة من أربع أنفس — رجل وزوجته وطفلين — لم تكن تستطيع فى أوائل ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من القوت إلا بثمن يفوق كثيرا متوسط الأجر وقتئذ فهذه العوامل المختلفة أفضت ولا ريب فى أواخر ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين(٦٥) » .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى أسعار القطن ذهبت إلى كبار الملاك مما زاد من حدة التناقض الاجتماعى بين الفلاحين وكبار الملاك الذين استطاعوا خلال ارتفاع أسعار القطن والمحصولات ١٩١٩ الحصول على عقود إيجار من الفلاحين تغطى السنوات الثلاث القادمة فلما انخفضت أسعار القطن وباقى المحصولات عقب الحرب أصبح على الفلاحين أن يوفوا التزاماتهم الإيجارية بالأسعار العالية تجاه كبار الملاك وهو وضع لم يكن فى استطاعتهم وأصبح الموقف يهدد بحدوث أزمة جديدة بين الفلاحين وكبار الملاك وطالب الفلاحون بتدخل الحكومة للحيلولة بينهم وبين تنفيذ هذه العقود فى مئات من الالتماسات ففى التماس من فلاحى ناحية سنوسه بكفور نجم مركز صقر فى ١٣ ديسمبر ١٩٢٠ جاء فيه « وكيل دايرة شاهين باشا . . أخذت منا إيجار ١٩٢٠ مقدما وأخذ أقطاننا وطلب منا إيجار ١٩٢١ مقدما سعر الفدان ٣٠ جنيها ومقاسه عشرون قيراطا وأراضى منحطة واستحضر صعايدة لنا

بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويخش من حصول حاصل لأن عيالنا تموت جوعا » وفى التماس آخر من المستأجرين بمديرية المنيا تبدو لهجة التهديد واضحة « نرجو سرعة إصدار قانون إيجارات الأطيان تلافيا لبوار الأراضى من الزراعة ومنعا لخراب أموالنا وحفظا لأرواحنا وللأمن العام»(٦٩) . ولم تكن هذه كل المظالم التى عانى منها الفلاحون فى الحرب الأولى فإن المعاناة الكبرى كانت خلال تجنيد الفلاحين المصريين للعمل لحساب السلطة العسكرية الانجليزية أثناء الحرب فى فرقة العمال المصرية ولازال الفلكور المصرى يحفظ بين ما يحتفظ به ذلك الموال الحزين الذى يبدأ بالمطلع الشهير « بلدى يا بلدى والسلطة أخذت ولدى . . يا عزيز عينى وأنا بدى أروح بلدى » والذى تردد فى جنبات البلاد خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تعبيرا عن الظلم الذى لقيه الفلاحون من السلطة العسكرية الانجليزية فى تلك الفترة والذى كان العامل الرئيسى وراء مشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ وهناك مجموعة حقائق يجب ذكرها قبل تناول موضوع الفلاحين فى السلطة .

أولا : أن مشاركة الفلاحين المصريين ضمن فرق العمال لخدمة المجهود الحربى البريطانى لم تكن تطوعا كما يحلو للمصادر البريطانية أن تشير إليه فقد توفرت فيها كل أنواع القهر والاجبار وحتى فى الفترة الأولى التى تشير المصادر البريطانية إلى أن العلاقة فيها كانت قائمة على قبول التطوع من جانب الفلاحين المصريين فإن الوثائق البريطانية نفسها تدحض هذا الرأى ففى شهادة لأحد الضباط المسئولين عن الامدادات للجيش البريطانى فى مصر أمام لجنة من كبار الموظفين البريطانيين شكلت لبحث هذا الموضوع فى عام ١٩١٧ يذكر أنه فى زيارة له إلى أسيوط وجد قائد المعسكر البريطانى فيها يحيط مناطق تواجد العمال المصريين بالأسلاك الشائكة وفى جانب آخر من هذه الشهادة يذكر أن من بين ٢٠٠ من هؤلاء المتطوعين أمكن التعاقد معهم فى بني سويف وصل عامل واحد إلى القاهرة وهرب الباقون فى الطريق .

ثانياً : أن سياسة تدخل الإدارة المصرية للقبض على الفلاحين وتصديرهم إلى فرق العمال لم تكن بدورها تطوعا من رجال الإدارة المصرية من المأمورين والعمد كما يحلو للكتاب الانجليز تصويره بقدر ما كانت سياسة مرسومة تسجلها الوثائق البريطانية السرية . ولعل مما يشين تاريخ السيطرة البريطانية فى مصر أن تصبح السخرة سياسة مقررة رسميا وموجهة ضد مئات الآلاف من الفلاحين المصريين تستنزف جهدهم فى ظل أعمال القهر والعنف وبلا مقابل معقول .

ثالثا : أن فكرة التطوع التى حاولت الوثائق البريطانية أن تروج لها نابعة من محاولة السلطات البريطانية التوفيق بين ما أعلنته على لسان قائد قواتها فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ من أنها « لن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة فى الحرب الدائرة » وبين ما مارسته فعلا فى مصر أثناء الحرب وأبرزها تجنيد الفلاحين للعمل فى خدمة المجهود الحربى البريطانى .

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد العمال المصريين الذين كانوا يعملون لدى الجيش البريطانى فى آخر مارس ١٩١٦ قد بلغ ١٩٥٣٧ عاملا ولم يمض عام (مايو ١٩١٧) حتى تصاعد عددهم إلى ٩٨٢٠٠ عامل ومع اتساع ميادين القتال تعددت أماكن عملهم وبلغ عدد العاملين منهم خارج مصر - فى العراق وفرنسا وسالونيك ومدروس - ٢٤٧٠٠ عامل منهم ١٣ ألف فى فرنسا وحدها ويذكر أحد التقارير البريطانية أن فرق العمال المصريين كانت تضم أعداد غير قليلة من كبار السن ومن الصبيان ومع تطور الحرب زادت المطالب البريطانية على العمال المصريين حتى بلغ عدد الذين أدخلوا فى خدمة الجيش البريطانى فى الفترة من ١٧ مارس ١٩١٧ حتى ٣٠ يونيو ١٩١٨ بلغ ٣٢٧١٩٩ عاملا وخلال هذه الفترة استخدمت السلطات البريطانية فى مصر صراحة أسلوب التجنيد الاجبارى مستخدمة فى ذلك تعبيرا غامضا

هو « الضغط الإدارى » لتحقيق هذا الهدف وقد تطلب هذا النظام أعداد قوائم بالقادرين على العمل من الفلاحين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٥ سنة على أساس قوائم الفلاحين العاملين سنويا فى تقوية الجسور وقد صاحب هذا النظام مظالم واسعة النطاق ذلك أن العمد قد استغلوا الصلاحيات الواسعة التى منحت لهم لتقديم الفلاحين إلى رجال الإدارة لتحقيق منافع شخصية أو للتشفى من خصومهم الشخصيين هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التى لقيها الفلاحون من رجال البوليس فى هجماتهم الدورية على القرى(٦٧) . وتعترف الوثائق البريطانية بأنه كان لابد من اللجوء إلى أشكال مختلفة من القسر والالزام وأتيحت فرص الفساد والمحسوبية للعمد وصغار الموظفين المحليين فسارعوا إلى انتهازها(٦٨) . وقد لعبت بعض العناصر من المصريين دوراً بارزاً فى هذه العمليات لحساب السلطات البريطانية وإرهاب الفلاحين المصريين من أمثال ابراهيم باشا حليم الذى كان مديراً لجرجا خلال ١٩١٦ والنصف الأول من ١٩١٧ ومحمد حمدى بك وكيل مديرية جرجا فى ذلك الوقت وحسن رياض برهان مأمور سوهاج وأحمد الصواف مأمور مركز جرجا وعبد الحميد بك محمد حسن مأمور سوهاج ومحمد بك خلوصى مأمور طهطا والسيد أفندى محمد مأمور أبو تيج ويعترف هكس جواى الذى كان مسئولا عن إنشاء فرقة العمال المصرية أنه لولا مساعدة رجال من أمثال ابراهيم باشا حليم هذا لما كان لهذه الفرقة أثر(٦٩) . ولا عجب فقد كانت هذه العناصر هدف جماهير الثائرين فى ثورة ١٩١٩ فقد هاجم الثائرون فى دمنهور فى ١٧ مارس ابراهيم باشا حليم مدير البحيرة فى ذلك الوقت وأصابوه إصابات بالغة وحاول المتظاهرون احراق منزله(٧٠) . وكان رجال الحكومة يدخلون القرية وينتظرون رجوع الفلاحين إلى منازلهم فى الغروب فيحدقون بهم كالأنعام وينتقون أقدرهم على الخدمة فإذا رفض أحدهم هذا « التطوع الاجبارى » جلد حتى الاقرار بالقبول وعلى هذا النحو ساقوا أطفالا من سن ١٤ سنة وشيوخا من سن السبعين وكان هؤلاء يعملون فى

ظروف قاسيه مما جعلهم فريسة للأمراض الوبائية وضاعف من تأثير هذه الأمراض الجوع والبرد فكانوا يموتون كالذباب(٧١) .

والحقيقة أن المتاعب التى تعرضت لها فرق العمال فى ميادين القتال المختلفة يصعب وصفها خاصة فى غاليبولى وفلسطين وفى شهادة للجنرال كامبل فى مايو ١٩١٨ أن ثلاثة آلاف من بين ٢١ ألف عامل فى هذه الفرق تحت قيادته يرقدون فى المستشفيات كما ذكر البريجادير جنرال سيرما كولى أيضاً أن فرق النقل بالجمال قد تكبدت خسائر كبيرة فى تلال فلسطين بالإضافة إلى المتاعب الصحية التى عانى منها الفلاحون المصريون فى منطقة وادى الأردن(٧٢) وبينما تشير الوثائق البريطانية إلى أن عدد الفلاحين الذين تم جمعهم ضمن فرقة العمال المصريين بلغ ٥٠٠ ألف فلاح(٧٣) . فإن الرافعى يقدر عددهم بأكثر من مليون من الفلاحين (١,١٧٠,٠٠٠) . وإلى جانب حشد الفلاحين فى فرقة العمال لجأت السلطات العسكرية إلى مصادرة الحاصلات الزراعية والمواشى والدواب واستولت عليها بأبخس الأثمان وبأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق وفرضت على كل مركز مقدارا معينا من الحبوب يورده إلى الجيش بهذه الأسعار البخسة فكان الفلاحون يطلب منهم فى بعض الأحيان أكثر مما عندهم فيضطرون تحت تأثير الضغط إلى شراء ما يطلب منهم بأسعار السوق(٧٤). هكذا كانت كل هذه المظالم وراء مشاركة الفلاحين الواسعة فى ثورة ١٩١٩ :

الفلاحون فى ثورة ١٩١٩ :

لم تكن هزيمة الثورة العرابية وسيطرة الاحتلال على مقاليد الأمور تعنى أن عوامل الثورة والقلق بين الفلاحين قد انتهت صحيح أن الإنجليز حاولوا استمالة الفلاحين عن طريق تخفيف الضرائب وتحقيق قدر من العدالة فى توزيعها وإلغاء السخرة لكن هذا لم يضع حداً لعوامل القلق والكراهية

التى كان يشعر بها الفلاحون تجاه الإنجليز وكان بداية اصطدام الشعور العام المعادى للاحتلال بين الفلاحين هو حادث دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ حين هاجم الفلاحون فى دنشواى مجموعة من الضباط الإنجليز كانوا يصطادون الحمام قرب دنشواى وتسببوا فى إصابة امرأة واحراق أحد أجران القمح ومات فى الحادث أحد الضباط الإنجليز متأثرا بجراحه وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ أصدرت المحكمة المخصوصة التى شكلتها السلطات البريطانية عقب الحادث حكما لا يقبل الطعن يقضى على أربعة من الفلاحين بالإعدام واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالسجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة وجلد ٥ آخرين كل واحد خمسين جلدة وفى ٢٨ يونيو نفذ الحكم والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى وأمام فلاحى القرية(٧٥) . وإذ كانت دنشواى وهى إحدى نقط الصدام بين الفلاحين وسلطات الاحتلال ذلك الاصطدام الذى تفجر على نطاق واسع فى ثورة ١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على أنها شاهد من شواهد كثيرة على أن روح التمرد على القانون أخذه فى الازدياد بين الفلاحين(٧٦) . لكن رد الفعل العنيف من قبل سلطات الاحتلال ممثلا فى قســـوة ودموية الأحكام التى صدرت على الفلاحين والطريقة التى نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال من احتمال التحام الريف والمدينة فى ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية لهم من كبار الملاك وعلى هذا فالاحتلال رأى فى دنشواى فرصة لإرهاب الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطانى لم ينجح فى استمالتهم(٧٧) .

وخلال فترة الحرب تكشفت للفلاحين حقيقة الاستعمار البريطانى واضحة ورأوه عن قرب بعد أن زاد احتكاكهم بسلطات الاحتلال خلال أعمال السلطة العسكرية . وخوفا من احتمالات الثورة من قبل الفلاحين الذين كان سخطهم واضحا خلال سنوات الحرب قامت وزارة الداخلية فيما بين

عامى ١٩١٥ – ١٩١٦ بجمع ما لا يقل عن ١٠٠٠٠ قطعة سلاح وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الفلاحين كانوا أسبق الفئات الاجتماعية فى التمرد على الأوضاع التى فرضتها انجلترا خلال الحرب الأولى وبالذات فى مواجهة عمليات جمع الفلاحين لفرقة العمل المصرية ففى خطاب المندوب السامى إلى وزارة الخارجية البريطانية بلندن فى ١٥ سبتمبر ١٩١٨ إشارات واضحة إلى نشوب عدة حوادث فى المديريات خلال شهر مايو من نفس العام راح ضحيتها العديد من الأرواح نتيجة لمقاومة الفلاحين لأوامر السلطات المحلية وإن كانت هذه المقاومة لم تتحول إلى اضطرابات واسعة النطاق غير أنها كانت مقدمة لمشاركة الفلاحين الواسعة فى أحداث ١٩١٩ وهى المشاركة التى أعطت أحداث مارس ١٩١٩ طابعها العنيف فلم تكد المظاهرات والاضطرابات تبدأ فى القاهرة حتى كان الريف المصرى يموج بحركة ثورية عنيفة مستهدفه وسائل المواصلات ومراكز البوليس ومخازن الحبوب وغيرها ففى ١٤ مارس ١٩١٩ هاجم الفلاحون فى المنوفية مركز منوف حيث كان عدد من الفلاحين الذين جمعتهم السلطات فى فرقة العمال المصرية لا يزال معتقلا هناك وأطلقت الجماهير الثائرة سراحهم ثم أحرقت المركز(٧٨) . وفى اليوم التالى (١٥ مارس) كانت الثورة قد بلغت حداً خطيراً فقد حدثت هجمات منظمة على وسائل المواصلات فى جميع المناطق ولم يحل منتصف النهار إلا وكانت جميع خطوط البرق فى شمال القاهرة قد قطعت باستثناء الخط العسكرى الموصل للاسكندرية ففى قليوب انتزعت جموع الفلاحين الثائرة قضبان السكة الحديد وقطعت بذلك خط الاتصال الرئيسى بين القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وهاجمت محطة قليوب وقطار الركاب واتلفوا أسلاك البرق وخربوا الطريق الزراعى بأن أحدثوا به حفرا عميقة لإعاقة سير السيارات وقد أنفذت السلطات العسكرية إحدى الطائرات الحربية فأخذت تطلق النار على المتظاهرين(٧٩) . وحدثت إصابات عديدة نتيجة للاشتباكات بين الثائرين والضباط الانجليز وقتل جندى بريطانى .

وقد تعرضت القطارات فى الدلتا لهجمات متعددة وأحرق العديد من خطوط السكة الحديد الضيقة وتشير التقارير البريطانية إلى أن الأضرار الشديدة التى لحقت بوسائل المواصلات والهجمات المركزة على الأوروبيين خلال يوم ١٥ مارس كانت نتيجة لمشاركة الفلاحين فى الثورة . فالثورة التى بدأت فى شكل مظاهرات فى المدن بدأت تنهج نهجا شديد العنف وأصبحت حياة الأوروبيين وممتلكاتهم فى المديريات لاسيما فى الصعيد مهددة بالخطر واستمرت عمليات تدمير وسائل المواصلات طوال يوم ١٦ مارس فاتلف خط السكة الحديد فى بشتيل وتوقف الخط البديل إلى الاسكندرية عبر ايتاى البارود كما قطع فى شبين القناطر الخط البديل بين القاهرة والقناة عبر بلبيس .

وفى صباح يوم ١٦ مارس لم تكن هناك أية وسيلة من وسائل الاتصال بين القاهرة والمديريات سواء عن طريق التلغراف أو التليفون أو السكة الحديد بعد أن أحرق عدد كبير من محطات السكة الحديد على خطوط الضواحى وانتزعت قضبانها وفى منيا القمح هاجم الفلاحون مركز منيا القمح وأطلقوا سراح المسجونين ثم هاجموا محطة السكة الحديد واشتبكوا مع القوات البريطانية تساعدهم إحدى الطائرات فقتل ثلاثون شخصا وأصيب ١٩ بجراح(٨٠) ، وفى يوم ١٧ و ١٨ مارس ازدادت الحالة سوءا فقد كانت مديريات الغربية والمنوفية والدقهلية فى حالة ثورة عامة ووقعت أحداث عنيفة فى مراكزها وأحرقت معظم محطات السكة الحديد كما اتلفت معظم الطرق الزراعية . وفى يوم ١٧ مارس أحرق مركز رشيد بعد أن هاجمته الجماهير بالطوب والحجارة. وخربت محطة السكة الحديد واتلفت خطوط البرق . كما أن زفتى كانت تحت سيطرة الجموع الثائرة تماما حيث تألفت لجنة للثورة أعلنت الاستقلال وأنزلت العلم الذى كان مرفوعا على المركز ورفعت بدله علما وطنيا . وفى بلده العمدان غربية اشتبك الفلاحون مع الجنود البريطانيين الذين هاجموا القرية وتبادلوا اطلاق النار وقبض على الشيخ يوسف عاشور عمدة العمدان

وحوكم بتهمة التحريض على العصيان[٨١] . وكانت ايتاى البارود فى حالة حصار وسقط المركز فى أيدى جموع الثوار . وفى نفس اليوم (١٧ مارس) ضربت الجماهير الثائرة ابراهيم حليم باشا مدير البحيرة ضربا مبرحا حتى أشرف على الموت أثناء تصديه للثائرين فى دمنهور . كذلك فإن العلم التركى قد رفع على بعض القـــرى[٨٢] . وانتهت المظاهرات فى الزقازيق بتدمير حوانيت اليونانيين وهكذا كان الجزء الأكبر من الدلتا يوم ١٧ مارس فى حالة ثورة عامة وأنزلت بالمواصلات خسائر جسيمة واستولى الفلاحون على كميات كبيرة من القمح الخاصة بالقوات البريطانية وفى يوم ٢١ مارس حدث هجوم كبير على كفر الشيخ من قبل حشد قدر عدد أفراده بستة آلاف شخص هاجموا المركز واستولوا على ٢٠٠ بندقية ، ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة من بنادق البوليس[٨٣] . وفى الوجه القبلى كانت الثورة بالغة العنف ففى ١٥ مارس هاجمت جموع الفلاحين محطة بولاق الدكرور وحطمت صندوق الإشارة وقطعت جميع أسلاك التلغراف ودمرت محطات السكة الحديد فى البدرشين والحوامدية وعطل كوبرى قشيشه بين الوسطى وبنى سويف[٨٤] . وفى الواسطى هاجم عدد كبير من الفلاحين والبدو تقدره الوثائق البريطانية بسبعة آلاف مركز الواسطى وجردوا رجال البوليس من سلاحهم واستولوا عليه وزحفوا على محطة السكة الحديد وراحوا ينتزعون القضبان بين محطتى الواسطى والرقة التى تبلغ المسافة بينهما حوالى ١٠ كم فقد هاجموا فى الرقة القطار السريع القادم من القاهرة وحطموا نوافذه واضطر القطار للعودة للقاهرة ، كما تعرض قطار الصباح القادم من الفيوم للهجوم فى محطة الواسطى ونجا من فيه من الركاب الأوربيين وبينهم مفتش فى وزارة الداخلية بأعجوبة[٨٥] . وفى نفس اليوم (١٥ مارس) قتل المستر آرثر سميث من كبار الموظفين البريطانيين بمصلحة السكة الحديد عند وصوله بالقطار إلى الواسطى فى عربة خاصة . وفى الفيوم شارك البدو الفلاحين فى الهجوم على القوات

البريطانية وهاجموا محطات السكة الحديد واقتلعوا الخطوط الحديدية فى أنحاء المديرية حتى الواسطى بمديرية بنى سويف . وكانت أكثر حوادث الثورة عنفا فى مديرية أسيوط حيث هاجم الثوار يوم ١٨ مارس ١٩١٩ القطار القادم من الأقصر إلى القاهرة وقد وقع الهجوم فى ديروط ثم دير مواس وكان به بعض الضباط والجنود البريطانيين فقتلهم الثوار وبلغ عدد القتلى ثمانية من بينهم القائمقام بوب بك مفتش السجون فى الوجه القبلى وقد اهتمت السلطات بهذه الواقعة وأنزلت بالفلاحين فى هذه المناطق عقابا هائلا بعد أن ألقت القبض على مئات منهم وتفاقمت الحالة فى أسيوط فى النصف الثانى من شهر مارس وسارت النجدات العسكرية من القاهرة إلى أسيوط فى النيل عن طريق البواخر ولقيت هذه النجدات مقاومة عنيفة فى المنطقة بين ديروط وأسيوط من جماعات الثوار المتمركزة على ضفة النيل فقد هوجمت هذه النجدات ثلاث مرات الأولى تجاه بلدة شلشة بمركز ديروط وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق والعصى وحاولوا الاستيلاء على الباخرة لكن تمكنت القوة الموجودة على ظهر الباخرة من صد الهجوم بعد أن حصدت المدافع الرشاشة عدد كبير من المهاجمين .

ووقع الهجوم الثانى جنوب قرية شلش ولم يستطع الثوار الاستيلاء على الباخرة لكنهم تمكنوا من إصابة الليفتنانت كولونيل هيزل الذى قتل برصاص أحد الرماة من الشاطىء وكان مفتشا بالداخلية وشغل أثناء الحرب منصب مفتش فرقة العمال المصرية كما أصيب ضابط آخر من ضباط هذه القوة ووقع الهجوم الثالث جنوب محطة « نزالى جنوب » وكان الموقع الذى اتخذه الثوار مناسبا للهجوم غير أن المدافع الرشاشة تكفلت بصد الهجوم(٨٦) . وتعترف الوثائق البريطانية أن قوات الجنرال هدلستون المتجهة إلى أسيوط قد لقيت مقاومة عنيفة من جماعات الثوار على ضفة النيل فى المناطق المجاورة لملوى ومنفلوط وديروط(٨٧) .

وقد وجهت مشاركة الفلاحين فى الثورة بعنف بالغ من قبل سلطات الاحتلال . ففى ١٧ مارس أصدرت السلطات البريطانية بلاغا حملت فيه القرى نفقات اصلاح الخطوط التى تتلف بالقرب منها والتعويضات عن إحراق المحطات الواقعة بجوارها قالت فيه « أن القرى الواقعة بقرب الخطوط الحديدية التى يحدث بها تلف تكون مسئولة عن جميع الترميمات وكذلك عن التعويضات فى حالة إحراق المحطات أو حدوث نهب أو سلب » .

ولما اتسعت حركة قطع السكك الحديدية وتدمير المحطات أصدرت القيادة العامة فى ٢٠ مارس انذار جاء فيه « كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد أو المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من غيرها إلى مكان التدمير » . كما أصدرت السلطات البريطانية أمرا بحظر التجول بين القرى بين غروب الشمس وشروقها . ووجهت الحملات إلى المديريات لقمع الثورة فسيرت القيادة البريطانية فصائل متنقلة من الجند فى الوجه البحرى وأنشأت خطوط منتظمة من الدوريات كانت تطوف بالبلاد بين السكك الحديدية والطرق الزراعية وأنفذت البواخر النيلية إلى الوجه القبلى محملة بالمدافع والذخائر لقمع الثورة فى الوجه القبلى وسيرت القطارات المسلحة فى مختلف الجهات وانشأت دوريات مائية على سفن مسلحة فى النيل والترع واستخدمت الطائرات الحربية لحراسة القطارات المسلحة فكانت ترافقها فى سيرها وتطلق النار على كل حشد من الناس تشتبه فى نياته(٨٨) وكانت مديرية الجيزة مسرحا لكثير من الفظائع ففى ١٥ مارس فتح الجنود البريطانيون النار على أهالى ناحية كفر الشوام بمركز امبابة الذين كانوا مجتمعين فى عرس لهم فقتل منهم سته أشخاص وفى ١٨ مارس حلقت الطائرات البريطانية فوق قريتى المتانية والحملة بمركز العياط وألقت قنابلها على البلدتين فأصيب بعض الأهالى فى القريتين .

وفى ٢٢ مارس نزل بعض الجنود الانجليز بقرية بشتيل وأخذوا يضربون الفلاحين بالسياط بعد أن اقتحموا بعض المنازل . وفى الصباح الباكر يوم ٢٥ مارس اقتحم الجنود البريطانيون قريتى العزيزية والبدرشين وأحاطوا بها ثم أشعلوا فيهما النار بعد أن نهبوا منازل العمد والمشايخ وعند خروج السكان من منازلهم مذعورين كان الجنود يفتشونهم ويسلبونهم ما يملكون ثم اعتدوا على أعراض النساء وكان كل من يحاول إطفاء الحريق من الفلاحين أطلق عليه الجنود النار وفى ٣٠ مارس اقتحم الجنود قرية نزلة الشوبك وسلبوا منها ما وصلت إليه أيديهم واعتدوا على أعراض النساء وأمام مقاومة الأهالى أخذوا يطلقون النار جزافا فقتل من الفلاحين ٢١ وجرح ١٢ وأشعل الجنود الإنجليز النار فى منازل القرية فدمرت ١٤٠ منزلا من مجموع منازل القرية التى لا تزيد عن ٢١٠ منازل وقبضوا على شيخ القرية وأخيه وابنه وأحد الفلاحين ودفنوهم حتى أنصافهم فى الأرض ثم أطلقوا عليهم النار وحتى اليوم الثالث لهذا الحادث كان الفلاحون يجدون جثث قتلاهم خلال مزارع القمح أو طافية على مياه الترع . وتكررت هذه الوقائع فى مناطق أخرى فقد أشعل الجنود النار فى قرية الشبانات بمركز الزقازيق وحدث نفس الشىء يوم ١٣ أبريل فى ثلاث قرى أخرى فى مركز ايتاى البارود(٨٩) .

إن رد الفعل العنيف من قبل السلطات الإنجليزية فى سحق حركة الفلاحين كان يخفى وراءه خوف السلطات الإنجليزية من احتمال تحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية بعد أن فقدت السلطة المركزية سيطرتها على البلاد وهو خوف شاركت فيه البورجوازية وكبار الملاك وقيادة الوفد . ويشير شيتهام فى تقريره فى ١٦ مارس ١٩١٩ إلى « ان الفلاحين قد استثيروا لقطع المواصلات وأنهم يهددون بمهاجمة الممتلكات الخاصة وقد دفع الخوف من هذا التهديد المهذبين المصريين إلى محاولة الوصول إلى نوع من التفاهم مع المتطرفين ليخففوا من تطرفهم ولإجبارهم على تشكيل الوزارة(٩٠) .

وفى نفس التقرير يقول « وقد أبلغنى جعفر باشا وكيل وزارة الداخلية الذى اجتمع اليوم مع بعض الزعماء المتطرفين أن هؤلاء الزعماء أنفسهم يخشون من الروح التى استثيرت، ومن الواضح أن قيادة الثورة أيضاً أخذت تخشى عنف ثورة الفلاحين وتحولها من ثورة سياسية ضد الاحتلال إلى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك الزراعيين فى وجهها ولا يمكن تفسير قيام المجالس الوطنية والحكومات المحلية إلا بأنها محاولة للمحافظة على الأوضاع الاجتماعية القائمة وخاصة أوضاع الملكية الزراعية بعد أن أفلت زمام الموقف من حكومة القاهرة(٩١) .

والحقيقة أن احتمال تحول مشاركة الفلاحين فى الثورة إلى ثورة اجتماعية تستهدف أراضى كبار الملاك وممتلكاتهم كان قائماً بل يمكن ملاحظته خلال تحركات الفلاحين فى الثورة فالوثائق البريطانية التى نشرها الأهرام أخيراً - ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ - تشير إلى أن الفلاحين فى بعض المديريات قد ثاروا ضد ملاك الأراضى ونهبوا المزارع الكبيرة . وفى الدلتا هاجمت جموع الفلاحين القادمة من كفر الشيخ مقر الدومين فى سخا وأحرقت مبنى الاستراحة ومكتب البريد ومحطة السكة الحديد الضيقة وأنزلت خسائر كبيرة فى المحاصيل . وانه قد ألقى فى روع الفلاحين أنهم سوف يحصلون على قطع مجانية من الأرض كما أنهم سوف يعفون من متأخرات الضرائب(٩٢) والذين ينكرون على حركة الفلاحين فى ثورة ١٩١٩ الهدف الاجتماعى يقعون فى خطأ كبير فعوامل القلق الاجتماعى والاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ظلت قائمة بعد ضرب الثورة العرابية ففى ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ ناحية كفر قريطنة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأطيان لم تزرع وأخفى محصولاتها ومنع مندوبى الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله

وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز فى محاولة للاستيلاء على المحصولات وأحيل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم(٩٣). وفى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرضا لتحريضه الفلاحين العاملين فى أراضى الدومين على الامتناع عن العمل وفى ١٨٩٠ هاجم مشايخ وفلاحى ناحية الدومين جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول الفول والبرسيم بها وسجن عدد منهم لمدة شهرين والزموا بدفع ثمن المحصولات وفى فبراير ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشربينى عمدة ناحية بسنديلة وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين واستولوا على طاحونة بها كما امتنعوا عن العمل فى أراضى الدومين وفى ٢٢ و ٢٣ مايو ١٩٨٤ هاجم الفلاحون بناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للخديوى عباس حلمى الثانى واستولوا على محصول الشعير بها. وفى يونيو ١٩٨٤ جردت الداخلية عمدة ناحية روينة من أطيانه لامتناعه عن إحضار العمال اللازمين لأعمال التفتيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك كما حرض الفلاحين على الامتناع عن العمل(٩٤). وهكذا كانت عوامل القلق قائمة بين الفلاحين وكبار الملاك ويشير كرومر فى تقريره ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضى الزراعية فى الإرتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع وتخفيف حدته هو الامتناع عن إتخاذ التدابير التى تؤدى « إلى إنقراض صغار الملاك(٩٥).

وثمة مظاهر أخرى لقلق الفلاحين من الممكن ملاحظتها فى الفترة السابقة على الحرب الأولى. ففى ١٩١٠ امتنع فلاحو قرى أرمنت والمريس والربانية عن دفع ثمن الأراضى المباعة لهم من الدايرة السنية ١٩٠٦ ومساحتها ١٢٣٧٢ فدانا عن طريق نظارة المالية التى دفعت الثمن عنهم على أن تتولى تحصيله منهم على أقساط وأعلنوا أن الأطيان ملكا لهم آلت إليهم عن أجدادهم(٩٦). ويذكر راسل باشا تفاصيل اضراب قام به عمال الزراعة فى الوجه القبلى فى مزارع أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول

القطن كان مهدداً بالتلف بسبب إمتناع عمال الزراعة عن ريه لولا تدخل الحكومة التى قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى الزراعة من مناطق أخرى ويعلق راسل باشا على ذلك بقوله «أن اضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وإلا خسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول وإن إختفاء الفردية بين الفلاحين سوف يؤدى إلى إنقلاب فى العلاقة بين عمال الزراعة وكبار الملاك»(٩٧) .

وعلى هذا فليس هناك شك فى وجود أهداف اجتماعية للفلاحين فى ثورة ١٩١٩ ويذكر فكرى أباظة فى كتابة الضاحك الباكى عن ثورة ١٩١٩ أنها كانت ثورة ضد الإنجليز يقودها بعض المتنورين وثورة ضد الثروة يقودها الأشرار الفقراء «وان الجماهير الثائرة حاولت إحراق قصر محمود سليمان فى أسيوط فلما حاول البعض منعهم بحجة أن ابنه أحد المنفيين فى مالطه قال أحد المهاجمين «وهل وزع محمود باشا أرغفة العيش على الجائعين نحن طلاب قوت»(٩٨) .

ولا شك أن السلطات الإنجليزية قد أدركت هذه الحقيقة فركزت قواتها لضرب حركة الفلاحين واستطاعت بعدها السيطرة على مقاليد الأمور ورغم أن الفلاحين قد تحملوا التضحيات الرئيسية فى الثورة فقد كانوا الفئة الاجتماعية التى خرجت من الثورة بدون مكاسب وظلت عوامل القلق بينهم قائمة حتى قيام ثورة يوليو ٥٢ التى كان أول برنامج اجتماعى لها هو قانون الاصلاح الزراعى بما تضمنه من تحديد الملكية الزراعية وتوزيع جانب كبير من الأراضى الزراعية على الفلاحين .

الحواشى

(١) دار المحفوظات . دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .

(٢) د . وليم سليمان ، الفلاح المصرى وملكية الأرض ،مقال بمجلة الطليعةالعددالأول يناير سنة ١٩٦٥ ، ص٣٣ ، ٣٤ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية سنة ١٩٠٩ ، ص٨٢ ، ١٤٠ .

(٤) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، بولاق سنة ١٨٨٩ ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ هـ .

(٦) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدى توتى سنة ١٢٥٦ هـ ، رقم ١٣٦٤ عين ١٨ مخزن ١٨ .

(٧) Baor G. AHistory of Landownership in modern Egypt 1800 — 1950, London, 1962,pp42, 43

(٨) دار الوثائق ، س١/٥/٤ صادر ، وحدة ديوان المعية السنية عربى ، رقم ٥٩ أ من ٢٢ جماد أول سنة ١٢٦٧هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٦٠٦ ، ٦٦٦ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٩) أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عامى ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجريين ، كتاب الهلال الجزء الأول ، عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ .

(١٠) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(١١) د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩٧ .

(١٢) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ دفتر ١٨٥ معية تركى رقم ١٧٢ ارادة الى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ هـ .

(١٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٤) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ،

(١٥) الوقائع عدد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦ .

(١٦) د. المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩هـ رقم ٧٠٥٩ عين١٢٧ ،مخزن ٦ ،ص١٦٦ — دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

(١٧) جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، القاهرة سنة ١٩٠٤ ، ص ٢١٥

(١٨) Crouchley, A.E, The Economic development of modern Egypt Bristol, 1932, p121.

(١٩) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٢٠) التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين الى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بشأن الاصلاحات فى مصر ، الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٢٢) الطائف عدد ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٢ .

(٢٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص٢١٣ .

— عزيز خانكى ، الملكية العقارية فى مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٦١ .

(٢٤) يعقوت أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٢٥) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص٢٦٦ .

(٢٦) Baer. G, op, cit, p 35

(٢٧) د. على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ، ص٢٢٣

(٢٨) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٩) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٣٨ .

(٣٠) تيودور روذشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، مترجم القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ١١٤ .

(٣١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، مترجم القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨

(٣٢) د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ ـ ١٨٨٢) القاهرة سنة ١٩٦٥ ، ص ٨٣ .

(٣٣) Baer.G. stadies in the social History of modern Egypt, chicago, 1969. p.p 100, 101.

(٣٤) الفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

(٣٥) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محافظ أرقام ٦ ، ٧ ، ٩ .

(٣٦) أحمد عرابى ، المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة سنة ١٩٤٩ ، ص ٤٠٩ .

(٣٨) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محافظ أرقام من ١ - ٤ تلغرافات .

— د. المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية .

(٣٩) د. الوثائق ، أوراق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين .

— دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٠) د الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين .

(٤١) المصدر السابق محفظة رقم ٣ تلغرافات .

(٤٢) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٧ .

(٤٣) المصدر السابق ، محفظة رقم ١٥ ، ١٦ .

(٤٤) المصدر السابق ، محافظ رقم ١٢ ، ١٣ قضايا المتهمين .

(٤٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ، جـ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

(٤٦) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ .

(٤٧) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين .

(٤٨) المصدر السابق ، محفظة رقم ٥ تلغرافات .

(٤٩) سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين،القاهرةسنة ١٨٨٤ الجزء الخامس ،ص٤٩.

(٥٠) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين .

(٥١) Charles Issawi, Egypt, Aconomic and Social analysisis Oxford. 1941. p37.

(٥٢) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٢ .

(٥٣) Baer. G. A. History of Landownership of modern Egypt, pp. 37 — 8

(٥٤) دار المحفوظات ، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ ج٢ رقم ٢٧٠٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .

(٥٥) دار المحفوظات ، سجل بيع أطيان وتخيل الأهالى بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ حفظ نوعى رقم ٦٦٢٠/ مخزن ا تركى .

(٥٦) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٦٢٧ .

(٥٧) تقرير لورد كرومر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٠ ، ص ٩ .

(٥٨) Baer. G. op Cit, pp 87, 88.

(٥٩) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ص ٩٦ .

(٦٠) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ص ١٤٤ — ٤٦

— د. محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧ .

(٦١) تقرير كتشنر عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، ص٢٠٥ .

(٦٢) د. محمد فهمي لهيطة ، المرجع السابق ، ص٧٧ .

(٦٣) د. المحفوظات No 87 Daira Sania purchases an sales; p. Hole 13 Stre 2

(٦٤) عبد الرحمن الرافعي ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ، جـ١ ، ص٥٦ .

(٦٥) المرجع السابق ، ص٥٧ .

(٦٦) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مجموعة أوراق عابدين ، محافظ الالتماسات دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون لإيجارات الأطيان .

(٦٧) جريدة الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة الانجليزية في الحرب العالمية الأولى ، مقال بقلم دكتور يونان لبيب رزق .

(٦٨) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، نشره الأهرام سنة ١٩٦٩ ، ص٢٦٢ .

(٦٩) د. المحفوظات ، ملف خدمة إبراهيم حليم باشا مدير البحيرة رقم ٢٨٤٩٣ ، عين ١ دولاب ٦٤ .

(٧٠) مجلة الكاتب ، أهمية الأوامر العمومية لوزارة الداخلية كمصدر لتحقيق أحداث ثورة سنة ١٩١٩ ، مقال بقلم إبراهيم محمد الفحام ، ص١٠٧ .

(٧١) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص٤٢ .

(٧٢) الأهرام عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٢ ، نفس المقال .

(٧٣) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٦٢ .

(٧٤) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص٣٢ ، ٤٢ .

(٧٥) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٤٣ .

(٧٦) تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، ص ٥٥ .

(٧٧) Assawi, oq, Cit, p37

(٧٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام إلى كيرزون في ٢٥ مارس ، ص ٢٢١

(٧٩) عبد الرحمن الرافعي ، المرجع السابق ، ص١٥٢ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص١٥٣ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٩

(٨٢) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام الى كيرزون فى ١٩ و٢٠ مارس ص ٢١١ — ٢١٤ ، ٢١٧

(٨٣) المرجع السابق ، تقرير شيتهام فى ٢٥ مارس ص ٢٢٢ و٢٢٣

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٣

(٨٥) ٥٠ عاماً على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير شيتهام فى ٢٢ مارس ، ص ٢١١

(٨٦) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٥٦

(٨٧) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، تقرير اللنبى فى ٣٠ مارس ، ص ٢٩٠

(٨٨) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٣٢ ، ١٣٣

(٨٩) المرجع السابق ، ص ١٧٧ — ١٨٣

(٩٠) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٣١

(٩١) د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى ، القاهرة سنة ١٩٧٢ ، ص ١٦٠ ، ١٨٩

(٩٢) ٥٠ عاما على ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٥٥ ، ٣٥٤

(٩٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ إلى ١٨٩٤ جـ١ ص ٢٦٣ ، ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ ، ١٨١

(٩٤) المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٨٨ .

(٩٥) تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١

(٩٦) وثائق رياسة الجمهورية بعابدين ، نقلت لدار الوثائق ، ديوان عربى خديوى نظارة المالية سنة ١٩١٠ مذكرة من نظارة المالية الى رئيس ديوان عربى خديوى .

(٩٧) Sir Thomas Russel pasha, Egyptian Sirvice, 1902 - 1946, London 1944, p35 .

(٩٨) فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٣ ، ٩٤

المصادر والمراجع

أولا : الوثائق

(أ) مجموعة دار المحفوظات :

١ - دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ .

٢ - سجل بيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومى ، ١٦٢٠ حفظ نوعى ، مخزن ١ تركى .

٣ - دفتر تسجيل العقود والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية ١٨٩٥ ، جزء ثانى رقم ٨ ٢٧ عين ٧٥ مخزن ٤٦ .

٤ دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية بموجب تقاسيط رجب ١٣٨٥ هـ

٥ - دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه والتجربة وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديله اللذين صاروا رزقه بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديو الأكرم من ابتدى توتى ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

٦ - مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ .

٧ - دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٨ ــ دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ ــ ١٨٩٤ ج٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ .

٩ ــ ملف خدمة إبراهيم باشا حليم مدير البحيرة رقم ٢٨٢٩٣ دولاب ٦٤ عين ١ .

١٠ ــ دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية ١٨٨٢ .

NO. 84, Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 13 Store, 2.

(ب) مجموعة دار الوثائق :

١ ــ محفظة رقم ٤٢ عن الفلاح .

٢ ــ س ١/٥/٤ صادر وحدة ديوان المغية السنية عربى رقم ٥٩أ من ٢٢ جمادى أول ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب ١٢٦٧ هـ

٣ ــ أوراق الثورة العرابية : محافظ أرقام ٣ ، ٤ ، ٥ تلغرافات
ــ محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم
ــ محافظ أرقام ١٢،٩،٨،٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ قضايا المتهمين .

(حـ) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر :

ــ محافظ الالتماسات (دوسيه العرائض المرفوعة بالتماس وضع قانون لإيجارات الأطيان)

(د) مجموعة وثائق رياسة الجمهورية بعابدين :

ــ ونقلت أخيراً لدار الوثائق ديوان عربى خديوى . ملف نظارة المالية سنة ١٩١٠ .

ثانياً : المراجع :

١ ــ التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، الإسكندرية ١٨٨٣ .

٢ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٠، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩٠١ .

٣ - تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٦، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩٠٧ .

٤ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٢، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩١٣ .

٥ - تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩١٣، طبع وترجم فى جريدة المقطم ١٩١٤ .

٦ - مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة، نشرته نظارة المالية ١٩٠٩ .

٧ - الفريد بلنت، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر، مترجم، القاهرة ١٩٢٨ .

٨ - دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٨٨٢) القاهرة ١٩٥٥ .

تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة القاهرة ١٩٦٧ .

٩ - مذكرات أحمد عرابى، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٥٣ .

١٠ - البرت فرمان، مصر وكيف غدر بها، مترجم، القاهرة ١٩٦٤ .

١١ - تيودور روذشتين، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده، مترجم، القاهرة ١٩٢٧ .

١٢ - جرجس حنين، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٠٤ .

١٣ - دكتور راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث القاهرة ١٩٥٤ .

١٤ - سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، جـ٥ القاهرة ١٨٨٤ .

١٥ - دكتور على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة ١٩٦٠ .

١٦ - عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٤٨ .

١٧ - عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى ، القاهرة ١٩٤٨ .

١٨ - عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٦٨ .

١٩ - فكرى أباظة ، الضاحك الباكى ، القاهرة ١٩٥٨ .

٢٠ - دكتور محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ .

٢١ - د . هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة ١٩٦٧ .

٢٢ - مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢٣ - دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث القاهرة ١٩٧٢ .

٢٤ - يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، مترجم ، بولاق ١٨٨٩ .

Baer G : A History or Iandownership in Modern Egypt, 1800 – 1950. London, 1962.

——————— Studies in the Social History of Modern Egypt, Ghicago, 1969.

Charles Issawi : Fgypt an economic and Social analysis, Oxford, I941.

Lards D. S. : Bankers and Pashas, Harvards, 1958.

Russel, Pasha : Egyptian Servics. (1901 – 1946), London, 1947.

Crauchley, A. E, The ecoromic developmevt of Modern Egypt Bristol; 1938.

الدوريات

١ - مجلة القانون والاقتصاد السنة السادسة ، الملكية العقارية فى مصر مقال بقلم عزيز خانكى .

٢ - الطليعة العدد الأول يناير ١٩٦٥ ، الفلاح المصرى وملكية الأرض بقلم دكتور وليم سليمان .

٣ - الوقائع عدد ٣١ ديسمبر ١٨٦٦ .

الكاتب عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ .

٤ - الطائف عدد ٢٩ أبريل ١٨٨٢ .

٥ - الأهرام عدد ٢٨ يوليو ، سخرة العمال المصريين لحساب السلطة الإنجليزية فى الحروب العالمية الأولى ، مقال بقلم د . يونان لبيب رزق .

حركة المطالبة بالدستور فى اليابان

١٨٧٨ — ١٨٩٠

الدكتور رءوف عباس حامد
كلية الآداب — جامعة القاهرة

ظلت اليابان تحكم بواسطة عشيرة من الأمراء الاقطاعيين آل طوكوجاوا Tokgyawa منذ عام ١٦٠٣ حتى استرد الامبراطور موتسهيتو Mutsuhito سلطته فى عام ١٨٦٨ وأطلق على العهد الجديد الذى استمر حتى ١٩١٢ اسم Meiji (أى الحكم المستنير) وعندئذ شهدت اليابان عهداً اصلاحيا جديداً اقترن ببناء الدولة الحديثة وادخال التجديد على شتى نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.

ولم يكن هذا التغيير عفويا، وإنما جاء نتيجة تطور تدريجى نبتت جذوره فى عهد الاقطاع (عصر طوكوجاوا)، وأخذت تنمو نموا وئيدا حتى هيأت الظروف لمرحلة انتقال جديدة وضعت اليابان على أعتاب العصر الحديث. فقد بدأت الصناعة تلعب دوراً أكثر أهمية فى الاقتصاد اليابانى فى القرن الأخير من عصر طوكوجاوا وأصبحت الصناعة منافسا للزراعة بصورة لا يستهان بها، وأخذت السوق الوطنية تنشأ تدريجياً على أنقاض

صور المبادلات التقليدية ، وبدأت النقود تلعب دوراً متزايداً فى السوق . وصاحب هذا التطور ظهور فئة اجتماعية جديدة من الرأسماليين التجاريين ثم الرأسماليين الصناعيين أصبحت منافسا قويا للارستقراطية العسكرية ممثلة فى الطبقة الإقطاعية Samrurai (1) وقدر لهذه الفئة الاجتماعية الجديدة أن تدق إسفينا شق الارستقراطية العسكرية إلى قسمين : كبار الاقطاعيين وصغارهم واستطاعت الطبقة الجديدة أن تستقطب القسم الأخير نحوها فكان عضدها صغار الاقطاعيين فى النضال ضد القسم الأول . وكان الصراع بين هؤلاء وأولئك بمثابة آلام المخاض التى تسبق الولادة ، ولادة عصر جديد يختلف عن سابقه تمام الاختلاف .

وبدأت شواهد التطور الجديد تبدو فى ثورات الفلاحين التى ازدادت حدة وعنفا فى أواخر عصر طوكوجاوا وساعدت على قيامها مجموعة من العوامل يمكننا هنا أن نرصد بعضها، فقد كان عبء الضرائب يكاد يقع على كاهل الفلاحين فيقدم الفلاحون وحدهم محصول الأرز - المحصول الرئيسى فى البلاد - إلى الحكام الاقطاعيين، وكان حكام الأقاليم من الساموراى يثقلون كاهل الفلاحين بعدد من الضرائب الإضافية التى تذهب بما يتبقى لديهم من محصول الأرز، وقد تدفعهم إلى الاستدانة من التجار لضمان بقاء الأرض التى يزرعونها رغم أنهم لم يملكوا سوى حق الانتفاع بها ، أما ملكية الرقبة فكانت للسادة الاقطاعيين وبذلك وجد تجار المدن السبيل ممهداً أمامهم لاستثمار أموالهم فى الريف وبذلك أصبحت لهم مصالح زراعية جعلتهم طرفا فى عملية الانتاج الزراعى فى مواجهة الأرستقراطية العسكرية الاقطاعية التى كانت الأرض دعامة وجودها وكيانها السياسى (٢) .

وبالإضافة إلى الضرائب الفادحة ، كانت اليابان تعانى فى أواخر عهد طوكوجاوا من نقص المواد الغذائية فقد كان جل اعتماد اليابانيين على الأرز،

ومع التزايد المستمر فى عدد السكان ، وعزلة اليابان عن جيرانها ونشوء المدن وهجرة الفلاحين إليها ، وما يترتب على ذلك من نقص فى الأيدى العاملة الزراعية وفى الانتاج الزراعى ، كل ذلك أدى إلى تزايد أسعار الأرز بصورة مستمرة ، فاستفادت طبقة التجار من هذه الظاهرة بقدر ما خسر الاقطاعيون والفلاحون (٣) ، وإن تفاوتت درجة الخسارة عند هؤلاء وأولئك .

وما كادت تحل الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتى أخذت تناقضات النظام تعبر عن نفسها فى شكل أزمات متعددة ، فقد ترتب على فشل السلطة فى حل مشاكل الفلاحين ثورة عارمة فى ضواحى مدينة أوساكا فى عام ١٨٣٧ تزعمها أحد صغار الساموراى ، ودعا سكان المدن والريف أن يهبوا فى وجه « الحكام القساة والتجار الأثرياء الذين كونوا ثرواتهم على حساب الفقراء الجياع » . ورغم أن تلك الحركة سحقت فى مهدها إلا أنها زادت الناس جرأة على النظام ، وأخذت ثورات الفلاحين تتتابع هنا وهناك (٤) .

وانعكست هذه الظاهرة على الحياة الفكرية ، فأخذ بعض المثقفين (وكانوا من المنتمين إلى الفئة الدنيا من الأرستقراطية العسكرية) يعيدون تفسير تعاليم كنفوشيوس ، فاعتبروا حكم طوكوجاوا اغتصابا لسلطة الامبراطور بصورة غير شرعية ، ومن ثم لا تجب طاعة السلطة . وساعدت الظروف الدولية على الاجهاز على النظام الاقطاعى ، فلم يعد مجديا استمرار العزلة التى فرضها الحكام الاقطاعيون على اليابان خشية وقوعها فريسة الاستعمار الغربى ، واضطروا أخيرا أن يفتحوا موانيهم أمام السفن الأمريكية والانجليزية التى تزايدت مصالحها فى المياه اليابانية ، وتزايد ضغطها على حكام اليابان من أجل فتح موانيهم للملاحة الدولية (٥) . وبذلك تدعمت التأثيرات الفكرية الغربية التى وفدت إلى اليابان منذ مطلع القرن الثامن

عشر . وأصبحت الأفكار الليبرالية الغربية تجتذب اهتمام بعض المثقفين اليابانيين ، والثقافة عندئذ محصورة فى طبقة الساموراى الإقطاعية العسكرية.

وكان الانقلاب الذى استعاد به الامبراطور سلطته من صنع هؤلاء المثقفين الذين أيقنوا أن استمرار الحكم وتدعيم مركز اليابان فى مواجهة أعدائها — وخاصة الغرب — تتطلب تكوين دولة قومية موحدة ذات سلطة مركزية قومية ، تضع حداً لفوضى الصراع بين الحكام الاقطاعيين وأيقنوا أن إيجاد مخرج للأزمة التى تردت فيها البلاد لا يمكن أن يتم على يد حاكم اقطاعى جديد ، لأن توليه السلطة سيحرك الغيرة فى قلوب منافسيه فينازعونه السلطة ، وتلفتوا حولهم فوجدوا فى شخص الامبراطور موتسهيتو Mutsuhito — الذى لم يكن قد تجاوز الرابعة عشر من عمره — الرمز الذى يمكن أن تجتمع حوله البلاد ، لما لشخص الامبراطور من قداسة ، فهو سليل الربة « الشمس » التى أورثته ملك بلاد اليابان (Nippon منبع الشمس) فاستخدام شخص الامبراطور كرمز لحركة سياسية يضفى على تلك الحركة شعبية لا ريب فيها .

وهكذا اجتمعت كلمة بعض أجنحة طبقة الساموراى الاقطاعية العسكرية ممن يختلفون مع سلطة طوكوجاوا Tokugawa Bakufu ، مع المثقفين المنتمين إلى نفس الطبقة ، وصغار المحاربين ، يعضدهم أثرياء التجار بمدينة أوساكا وغيرها من المدن الكبرى الذين رأوا فى النظام الجديد أملهم فى التخليص من ضغوط السلطة الاقطاعية وفى توسيع مجالات الاستثمار ، كما رأى أعيان الريف Gono فرصتهم للانفراد بالسلطة فى الريف .

وبدأ الانقلاب بانتقال العاصمة من كيوتو Kyoto إلى ايدو Edo التى أصبحت تسمى منذ ذلك الحين « طوكيو » (أى العاصمة الشرقية) وكانت من قبل مركزا لنظام الحكم فى عصر طوكوجاوا . واقترن هذا الانتقال

باقصاء آخر حكام طوكوجاوا (الشوجون Shogun) عن السلطة بقرار من الامبراطور ، وتقسيم البلاد إلى عدد من المحافظات (Ken) بدلا من الأقاليم الاقطاعية (Han) ، وأسندت إدارة أمور المحافظات إلى موظفين إداريين يعينهم الامبراطور، وكان هؤلاء فى العادة يختارون من بين الساموراى السابقين الذين ساندوا النظام الجديد. ثم أجرى مسح شامل للأطيان الزراعية تقرر على أثره تسجيل الأراضى باسم زارعيها ، وبذلك استقرت دعائم الملكية الفردية للأرض الزراعية وبدأت تظهر فئة كبار الملاك وأدخل أسلوب الاستغلال الرأسمالى فى الزراعة . ثم شرعت الحكومة فى إقامة المشروعات الصناعية الحديثة ، كما شجعت رأس المال الخاص على ارتياد ميدان الصناعة ، ومهدت الطريق أمام الاستثمارات فى سائر مجالات الاقتصاد(7) .

واستقر رأى صناع النظام الجديد على اختيار النموذج الغربى كاطار للدولة ، وهنا واجهتهم مشكلة الاختيار بين دولة ليبرالية ديمقراطية ، أو دولة ذات حكم مطلق يستند إلى بيروقراطية مركزية ، فكان النموذج الأخير للدولة أكثر قبولا لديهم ، فهو يهيىء الفرصة للسلطة لاجراء ما تشاء من تغييرات دون أن تعرقل جهودها عقبات تأتى من جانب المجالس النيابية ، كما أن الحكم المطلق والسلطة المركزية أكثر قبولا لدى اليابانيين بحكم تراثهم الثقافى والسياسى . فكان النظام الجديد حركة اصلاحية فى إطار التقاليد اليابانية الراسخة ، تتأثر دوافعها إلى حد كبير بمصالح الفئات الاجتماعية التى شاركت فى صنعها ، وتعد خطوة كبرى نحو تكوين اليابان الحديث . ولما كان النظام الجديد قد أسقط من حسابه المشاركة الشعبية فى إدارة أمور البلاد من خلال مجالس نيابية على النمط الغربى ، فقد قامت حركة للمطالبة بالحياة الدستورية عرفت باسم « حركة الحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken undo » وهى الحركة التى يعنى هذا البحث بدراستها .

وكما تزعم فريق من طبقة الساموراى الاقطاعية العسكرية حركة استعادة الامبراطور لسلطته ، ووضعوا أسس النظام الجديدة ، كان ثمة فريق آخر من الساموراى المثقفين الذين تأثروا بالفكر الليبرالى الغربى من خلال تعلمهم اللغات الأوروبية الحديثة ودراستهم للتيارات الفكرية التى سادت فى أوربا فى القرن التاسع عشر . فلم يكن الساموراى طبقة عسكرية إقطاعية فحسب ؛ بل كانوا على قدر من الثقافة يتلقونها — فى عصر طوكوجاوا — فى مدارس خاصة بهم عرفت باسم Hanko حيث كانوا يدرسون الثقافة الصينية وتعاليم كنفوشيوس والرياضيات . كما التحق بعض أفراد الساموراى بمدارس أخرى للثقافة الحرة ظهرت فى أواخر عصر طوكوجاوا عرفت باسم Shijuku كان يختلف إليها — بالإضافة إلى الساموراى — أبناء التجار وأعيان الريف ، وكانت تلك المدارس تعنى فى الأصل بتدريس الثقافة الصينية ، وأصبحت منذ أواخر طوكوجاوا — ومطلع القرن التاسع عشر على وجه التحديد — تعنى بدراسة علوم الغرب التى عرفت باسم Yogaku وكان أشهر تلك المدارس وأكثرها اهتماما بالثقافة الغربية Ogata Shijuku التى أنشئت بمدينة أوساكا وتخرج فيها معظم المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية وروجوا لها مثل Fukuzawa Yukichi رائد التعليم الجامعى الحديث فى اليابان .

وتصدى هذا الفريق من الساموراى المثقفين لإدارة دفة المعارضة السياسية فى عهد ميجى ، لأنهم وان اتفقوا مع مؤسسى النظام الجديد حول ضرورة تصفية نظام طوكوجاوا وتوحيد البلاد وإنشاء دولة حديثة ، إلا أنهم يرون ضرورة أن يكون النظام الجديد مماثلا لنظام الديمقراطية الغربية ، وخاصة أن اليابان كانت منذ أواخر عصر طوكوجاوا فى طريق التحول الرأسمالى . ومن ثم اختلف مفهومهم لمرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika » التى كانت تشكل اطار العمل السياسى فى مطلع عهد ميجى ؛ فهم يرون فيها

حركة تجديد شاملة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً وفكريا ، بينما رأى فيها خصومهم السياسيون سلطة مركزية مطلقة مستنيرة تدور حول محور الامبراطور باعتباره - وليس الأمة - مصدر السلطات(٧) .

والتقت آمال مثقفى الساموراى مع أحلام أعيان الريف الذين كانوا الزعامات التقليدية للريف اليابانى فى أواخر عصر طوكوجاوا ، وكانت ثورات الفلاحين تهب هنا وهناك بقيادتهم ضد نظام الحكم الاقطاعى وضد استبداد السادة الإقطاعيين . وساعد الاصلاح الزراعى الذى أجرته السلطة فى مطلع عهد ميجى على إزاحة السادة الإقطاعيين من الريف وفتح الطريق أمام « الأعيان » للسيطرة على مقاليد الأمور فى قراهم ؛ فأصبحت إدارة القرى خالصة لهم ، واستطاعوا تكوين ملكيات زراعية كبيرة استخدموا فيها أساليب الاستغلال الرأسمالى وساروا بعملية تتجير الزراعة خطوات واسعة ، وأدلوا بدلوهم فى الصناعة وخاصة الصناعات الغذائية وتجهيز الحرير والغزل والنسيج(٨) وتطلعوا إلى المشاركة بنصيب فى السلطة يعدل مالهم من وزن اقتصادى ومكانة اجتماعية فى الريف ، وخاصة أنهم استمروا يقودون نضال الفلاحين ضد السلطة فى مطلع عهد ميجى (أوائل السبعينات) ، فنظموا حركة مقاومة التجنيد الإجبارى التى اقترنت بنشوء الجيش الحـــديث ، وكذلك حركة معارضة نظام التعليم الابتدائى الحديث .

فقد أقترنت الاصلاحات الجديدة بفرض المزيد من الضرائب على الأراضى الزراعية التى لم تكن قد أنقصت عما كانت عليه فى عصر طوكوجاوا ، وبذلك وقع معظم عبء تمويل الاصلاحات الجديدة على عاتق الفلاحين من حصيلة ضريبة إضافية فرضت على الأراضى الزراعية عرفت باسم Sonpi ، وكان نصيب الأعيان من هذه الحصيلة كبيراً بسبب إتساع مساحة ملكياتهم ، فنشب عدد من ثورات الفلاحين فى مناطق متفرقة بقيادة الأعيان وشاركت بعض

عناصر الساموراى المعارضين للنظام الجديدة فى تلك الحوادث ؛ فاشتبكوا مع قوات الحكومة فى معارك حربية كان آخرها تمرد Satsuma فى عام ١٨٧٧ وانتهى بإسكات العناصر المعارضة من بقايا الساموراى ، وأصبح أعيان الريف على رأس حركة المعارضة السياسية بما لهم من نفوذ بين الفلاحين ؛ بالإضافة إلى بعض الأفراد من صفوة مثقفى الساموراى الذين كانوا محور المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) .

* * *

وتبلورت المعارضة السياسية فى حركة تهدف إلى تأسيس «جمعية وطنية دستورية Kokkai Kisei Domei » فى أواخر السبعينات ، وما كاد يحل مطلع الثمانينات حتى نظم القائمون على تلك الدعوة حركة جمع توقيعات على عرائض تطالب بالدستور وبإقامة مجلس نيابى ؛ فبلغ عدد التوقيعات التى جمعت نحو ربع مليون توقيع ، وأسس عدد من الجمعيات السياسية لهذا الغرض فى جميع أرجاء البلاد بلغ عددها فى تلك الحقبة نحو ١٥٠ جمعية ، وعقدت الاجتماعات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى ، ونظمت الحلقات الدراسية بغرض التثقيف السياسى الذاتى فى معظم القرى الهامة ، وقيض لتلك الحلقات الدراسية أن تعبىء الرأى العام الريفى لمساندة حركة المطالبة بالدستور عن فهم واقتناع (٩) .

فقد ترتب على إعلان « المساواة بين جميع طبقات الشعب » الذى أصدرته الدولة بعد استرداد الامبراطور لسلطته أن أنجز عددا من الاصلاحات الهامة وإزداد الناس أملا فى المشاركة الحقيقية فى إدارة أمور البلاد وخاصة الاصلاحات الأربعة الهامة التى أعقبت ذلك الإعلان وهى : إحلال نظام الحكم المحلى (المحافظات) محل المقاطعات ، وإنشاء نظام للتعليم القومى الحديث ، وإقرار الملكية الفردية والتجنيد الإجبارى الذى

اقترن بنشوء الجيش الحديث . كل ذلك أيقظ الوعي السياسي للجماهير ، وجعلها تفتح أذهانها على العالم المحيط بها تحت تأثير كتابات المثقفين الليبراليين التي أخذت تنشر على صفحات الجرائد . وكان أبعد الاصلاحات أثراً على حركة المطالبة بالدستور اصلاح التعليم وإنشاء نظام للتعليم خاضع للدولة في عام ١٨٧٢ . ولم تمض خمس سنوات على ذلك التاريخ حتى كانت هناك ٢٠ ألف مدرسة إبتدائية تنتشر في جميع أنحاء البلاد ، ولم يكن ذلك من إنجازات الدولة وحدها ، فقد أخضعت مدارس المعابد — التي كانت موجودة في أواخر عصر طوكوجاوا للنظام الجديد ، وكان يتولى أعيان الريف الانفاق على تلك المدارس التي كانت ملحقة بالمعابد الدينية وعرفت باسم Terakoya وكان أطفال الفلاحين يقبلون على تلك المدارس لتعلم القراءة والكتابة والحساب ، فهي قريبة الشبه بالكتاتيب في بلادنا .

وقد أصدرت الحكومة اللائحة الخاصة بنظام التعليم بديباجة أنكرت فيها اقتصار التعليم على طبقة معينة من الناس ، وأعلنت أن الغرض من نظام التعليم الحديث نشر العلوم التطبيقية ، ورأت أن التعليم يجب أن يتم عن طريق الاختيار الحر للأفراد وليس عن طريق التعبئة الإجبارية . فأقبل الفلاحون على إلحاق أولادهم بالمدارس الجديدة ، وأنشأ بعض أثرياء أعيان الريف مدارس متوسطة Gogaku بقراهم على نفقتهم الخاصة لاعداد الكتبة المؤهلين للعمل بدواوين الحكومة . غير أن هذه الإصلاحات النافعة كانت تكلف الفلاحين أكثر مما يطيقون ، فكثيراً ما كانوا يثورون على الحكومة ، لا كرهاً في التعليم أو التجنيد ، ولكن طلباً لإصلاح نظام ضرائب الأطيان التي كانت تعد المصدر الرئيسي للتمويل الضريبي ، ومن ثم أثقل كاهل أهل الفلاحة بالضرائب الإضافية الفادحة(١٠) .

وكان التعليم في المحافظات يقع تحت إشراف مجلس خاص يسمى Gakumuiin يختار أعضاؤه من بين أعيان الاقليم ، ويتولى تعيين المدرسين

والإشراف على المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وقد استفاد الأعيان من وجودهم فى مجالس التعليم الاقليمية فى العمل على نشر الدعوة لحركة المطالبة بالدستور ، وتنشر الأفكار اللبرالية وخاصة فى المدارس المتوسطة ، مما دفع الحكومة إلى تشديد الرقابة على الصحف والمطبوعات بصفة عامة ، وسحبت من مجالس التعليم الاقليمية حق تعيين المدرسين وتحديد الكتب الدراسية ، فأصبح المدرسون موظفين حكوميين (١٨٨١) وأصبحت الكتب تقرر بمعرفة وزارة التعليم .

أما عن الحلقات الدراسية التى أنشأها الأعيان منذ عام ١٨٧١ بغرض التثقيف السياسى الذاتى فقد بدت على شكل مدارس متوسطة Gogaku أقامها الأعيان على نفقتهم الخاصة أو عن طريق جمع التبرعات من أهالى مجموعة من القرى المتجاورة . وكانت تلك المدارس تقام بغض النظر عن وجود عدد كاف من الصبية الذين يرغبون فى الالتحاق بها ، فقد كانت مقصد الكبار الذين ينشدون الثقافة العامة لذاتها ، إذ تشير الدلائل إلى أن نسبة عدد التلاميذ دون الرابعة عشر بذلك النوع من المدارس فى محافظة Kanazawa لم يتعد ٢٠٪ ، بينما كانت بقية الطلبة من البالغين . وكانت تلك المدارس لا تقصر جهدها على تدريس العلوم المختلفة ، بل يمتد نشاطها إلى التثقيف السياسى والاجتماعى . وبعد إخضاع هذا النوع من التعليم للتوجيه والإدارة المركزية الحكومية ، حوّل الأعيان هذه المدارس إلى حلقات دراسية عملت تحت اسم Sekizen kai أى حلقات دراسية تهدف إلى نشر الثقافة العامة . وانتشرت تلك الحلقات فى شرق البلاد بصورة مكثفة ، ثم فى بقية أنحاء البلاد . وكانت كل حلقة تضم مايتراوح بين ١٢ و ٣٠ عضوا ، وإن كان ثمة حلقات دراسية تجاوز عدد أفرادها المائة عضو .

وكان الأعضاء عادة يقرأون بعض الموضوعات السياسية وتدور مناقشاتهم حولها ، وبدأوا بدراسة المقالات التى كان ينشرها بعض رواد الثقافة الغربية

من اليابانيين مثل Fukuzawa yukichi Nakamura Masanao . ثم درسوا أعمال روسو ، وجون ستيوارت مل، وسبنسر ، وكانوا يدعون بعض المثقفين الليبراليين من زعماء حركة المطالبة بالدستور بالعاصمة (طوكيو) إلى إلقاء المحاضرات وكذلك بعض الصحفيين الليبراليين للمشاركة فى مناقشات تلك الحلقات التثقيفية التى لم تكن مغلقة على نفسها وإنما كانت اجتماعاتها مفتوحة لكل من يرغب فى الحضور من أهل القرية أو القرى المجاورة . وكان نظام العمل فى تلك الحلقات يتمثل فى تكليف أحد الأعضاء بقراءة كتاب جديد فى السياسة أو الفكر السياسى ، ثم يتولى عرض ذلك الكتاب فى اجتماع تعقده الحلقة لهذا الغرض، وتدور بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء حول موضوع الكتاب . وتحمل الأعيان نفقات تلك الحلقات التى كانت مدارس للتثقيف السياسى، لعبت دوراً كبيراً فى تعبئة الجماهير فى الريف، لمساندة حركة المطالبة للدستور (١١) .

وبلغ تحمس الأعيان واهتمامهم بتلك الحلقات الدراسية حد فقد بعضهم لملكيتهم الزراعية التى اضطروا لرهنها مقابل قروض أنفقوها على تلك الحلقات الدراسية وعلى الحركة السياسية مثل Ishisaka Masataka أحد زعماء تلك الحركة بإقليم Minami — Tama وكذلك Hoseno Kiyoshiro عمدة قرية Ogawamura الذى تلقى تعليمه بمدرسة معبد القرية ، وحين استدعوه درس تعاليم كنفوشيوس والعلوم الصينية ، ثم دخل الحركة السياسية من باب المطالبة بإصلاح نظام ضرائب الأطيان الزراعية، واحتك بالمثقفين الليبراليين فتفتحت أمامه آفاق فكرية جديدة ،وقرأ أمهات كتب المفكرين الأوربيين مثل جون ستيوارت مل ، وروسو ، وسبنسر ، وبنتام ، وغيرهم مترجمة إلى اللغة اليابانية ثم أسس بمساعدة بعض زملائه الأعيان حلقة دراسية لدراسة الفكر السياسى الغربى . وكانت تلك الحلقة التى عرفت باسم Takumakai نواة حركة لجمع التوقيعات على عرائض قدمت إلى الحكومة تطالب بالدستور وبإقامة مجلس

نيابى ، وأقبل الناس على توقيع العرائض عن اقتناع تام بفكرة الحرية وحق الشعب فى المشاركة فى السلطة(١٢) .

وكانت الحلقة الدراسية بذلك مدرسة للفكر السياسى اختلف إليها جميع البالغين من سكان القرية والقرى المجاورة لها . فتحولت تلك الحلقات الدراسية إلى جمعيات سياسية عقدت سلسلة من الندوات السياسية لمناقشة قضية الحكم النيابى . وبلغ عدد الندوات التى عقدت فيما بين يناير ١٨٨١ ويونيو ١٨٨٢ فى جميع أنحاء البلاد نحو ١٨١٧ اجتماعا ، ألقى فيها نحو ٧٦٧٥ خطابا سياسيا . وبلغ عدد الجمعيات السياسية التى دعت إلى عقد تلك الندوات نحو ١٥٠ جمعية سياسية انتشرت فى سائر أنحاء اليابان . ويقوم ذلك دليلا على اتساع الحركة وشمولها والتفاف الجماهير حولها ، مما دفع الحكومة إلى إصدار قوانين تحرم عقد الاجتماعات السياسية والدعوة إليها ، وتشدد الرقابة على الصحف والمطبوعات . ولكن تلك الإجراءات الصارمة لم تنجح فى إحباط الحركة السياسية ، فكسبت المزيد من تأييد الجماهير والتفافهم حولها .

ويصور لنا سكيدوكاكزو Sekido Kakuzo أحد زعماء تلك الحركة بإقليم إيباراكى .

ذلك بقوله : « . . فى فبراير ١٨٨٠ اجتمع ممثلو عشر جمعيات فى إقليم ايباراكى وقرروا تقديم عرائض إلى الحكومة للمطالبة بالحكم النيابى ، وقسموا بلاد الإقليم فيما بينهم ليطوفوا بها داعين الجماهير إلى تأييدهم وتوقيع العرائض التى تطالب بالدستور ، فكان هؤلاء الدعاة الذين لم يتجاوز عددهم الأربعين أو الخمسين رجلا يحملون طعامهم ويزورون القرى ، فلا يقتصرون على زيارة بيت العمدة ، بل يطوفون ببيوت القرية كلها شارحين الأوضاع السياسية فى داخل البلاد وخارجها ، موضحين مزايا الحكم النيابى وفوائده ، ثم يجمعون توقيعات من ثروق لهم أفكارهم ، ولا يقعدهم عن غايتهم هطول

الأمطار وتعذر السير فى الطرق الموحلة ، ولا يسقطون من حسابهم قرية نائية تقع فوق أحد الجبال الشامخة أو عند سفحه . وبذلك نجحوا فى جميع توقيعات ١١٨١٤ رجلا من أرباب العائلات الهامة فى إقليم ايباراكى وقدموا العرائض التى تطالب فيها الجماهير بالحكم النيابى إلى الحكومة(١٣) .

ولم يكن الإطار الفكرى لحركة المطالبة بالدستور ، أو « حركة المطالبة بالحرية وحقوق الشعب Jiyu Minken Undo » — على نحو ما عرفت به بين اليابانيين — يستمد مضمونه من الفكر الليبرالى الغربى فحسب ، بل ومن التراث الفكرى اليابانى أيضاً . وتبين لنا الكتابات التى تركها بعض زعماء الحركة ذلك بوضوح . فإذا تناولنا — على سبيل المثال — كتابات Hosono Kiyoshiro الذى ذكرناه آنفاً ، نجد فكرته عن السياسة مستمدة أساساً من تعاليم كنفوشيوس ، فهو يتمسك بمبدأ ترشيد الطبيعة و « الشكل المثالى للواجبات الأخلاقية » ، وطور تلك المبادىء وفسرها بالصورة التى تجعلها تتمشى مع التطور السياسى فى العصر الحديث . فقد فسر فكرة حب الامبراطور Yao والامبراطور Shun للشعب - كما صوره كنفوشيوس فى تعاليمه - بالتزام الامبراطور فى العصر الحديث بالعمل على تحقيق آمال شعبه ولما كان الشعب يعقد الأمل على الدستور فلا يجب أن يتوانى الامبراطور لحظة عن تحقيق هذه الأمنية ، كما فسر فكرة « تغيير الأسرات الحاكمة » التى ذهب إليها كنفوشيوس أيضاً بضرورة تنازل الامبراطور عن العرش لغيره إذا هو تمسك بالحكم المطلق « لأن الاستبداد لا تقبل به عدالة السماء » ، واستمد فكرة المساواة بين جماهير الشعب من فكرة كنفوشيوس الطوباوية عن الحياة السعيدة التى يجب أن يتمتع بها الناس جميعاً تحقيقاً لإرادة السماء . وبذلك يكون Hosono Kiyoshiro ومن سار على دربه من قيادات حركة المطالبة بالدستور قد مزجوا بين التراث الفكرى اليابانى الموروث بدوره عن الصين ، بالفكر الليبرالى الغربى ، فلم تجد الجماهير أى

تناقض أو تنافر بين مايدعو إليه زعماء حركة المطالبة بالدستور وبين التراث الثقافي الياباني(١٤) .

ونجد أيضاً في ثورات الفلاحين التي قامت في أواخر عصر طوكوجاوا وأوائل عصر ميجي تأثراً واضحاً بتعاليم كنفوشيوس الذي نادى بمبدأ «ثورية الإصلاح Yanaoshi » فمزج قادة الثورات الفلاحين بين هذا المبدأ ومبدأ الحقوق الطبيعية للشعب كما عبرت عنه اللبرالية الغربية ، ويبدو هذا المزج واضحاً في النشيد الذي شاع في تلك الحقبة ، وتغنى به الفلاحون في إقليم توسا Tosa بجزيرة شيكوكو Shikoku أحد معاقل تلك الثورات إذ يقول(١٥) .

ليس ثمة فرد أسمى منزلة من غيره ...

فنحن جميعاً سواء ما دمنا بشراً ...

إذ ليس لنا سوى حياة واحدة ...

إذا لم نعشها أحراراً ، وجب علينا أن نتخلص منها غير آسفين .

الدنيا مقسمة إلى قارات خمس . .

بينها آسيا المختلفة ... يا للعار !!

إذا نظرنا إلى التاريخ نجد أمريكا استقلت بالثورة . . ،

ما أروع ذلك !!

ونلاحظ نفس الظاهرة عند مثقفي الساموراي الذين اشتركوا في قيادة حركة المطالبة بالدستور مثل Chiba Takusaburo الذي ولد لأسرة من صغار الساموراي ، واشترك في الحرب الأهلية التي نشبت كرد فعل لسقوط طوكوجاوا ، ثم تنقل في أرجاء البلاد حتى استقر به المطاف في إقليم

وأعد مشروعاً لدستور شعبي قدمته جماهير الإقليم للحكومة San Tama ، وكان يرى ضرورة أن يقوم الدستور على أسس معينة لضمان نجاحه[16] .

١ — مراعاة العقلانية وقوانين الطبيعة (وهو ما عبر عنه كنفوشيوس باسم Dori) .

٢ — ملاءمة الاتجاهات السائدة في البلاد وقت صدوره .

٣ — أن يكون الدستور مناسباً للظروف الواقعية ولأحوال وأوضاع الجماهير ، فلا يكون مجرد تقليد للدساتير الأوربية لأن التراث الحضاري الياباني يختلف تماماً عن التراث الحضاري الغربي .

٤ — لا يجب أن تظل نصوص الدستور ثابتة دون تغيير ، وإنما يراعى تغييرها تبعاً لما يطرأ على البلاد والشعب من تطور .

وهكذا كان الإطار الفكري لحركة المطالبة بالدستور (أو حركة الحرية وحقوق الشعب) يقوم على قاعدة صلبة من التراث الفكري الياباني ، مع تطويره وتطعيمه بالفكر الليبرالي الغربي بصورة لا تجعله يبدو غريباً عن واقع المجتمع ومستوى فهم الجماهير ، وتجعله مقبولا لديهم . ولعل ذلك يفسر التفاف الجماهير حول تلك الحركة مما أضفى عليها صبغة شعبية .

* * *

لذلك أيقنت الحكومة أنها بصدد حركة منظمة لا يقودها حفنة من المثقفين الذين لا تربطهم بالجماهير رابطة ، وإنما يقودها رجال ينتمون إلى عائلات الأعيان الذين عاشوا في الريف منذ أجيال بعيدة ، وتمتعوا بنفوذ كبير فيه ، ولديهم القدرة على تعبئة جميع سكان القرى في حركة سياسية ضد الحكومة والأساس الذي قامت عليه سلطتها . ولم تكن الحكومة حينئذ

مهيأة لمواجهة مثل تلك الحركة بإجراءات قمع صارمة ، فآثرت السلامة وسارعت بإصدار بيان فى أبريل ١٨٨١ أعلن فيه الامبراطور أنه « ينوى إقامة نظام نيابى تدريجياً يعود بالفائدة على الحكومة والشعب » .

وكان هذا الإعلان يعبر بالدرجة الأولى عن اتجاه الارستقراطية الحاكمة نحو إضفاء الشكل الدستورى على نظام الحكم المركزى المطلق ، وتحويل أداة الحكم إلى أداة عصرية على الطراز الغربى ، مع عدم الاخلال بجوهر النظام القائم ، ولقطع الطريق على حركة المطالبة بالدستور التى كانت تهدف إلى تحقيق نظام حكم ليبرالى على النمط الفرنسى أو الإنجليزى ، يعطى كل السلطة للشعب ويخضع الحكومة لرقابته . وراع الحكومة اتساع تلك الحركة وما توافر لها من إمكانيات النجاح ، فسعت إلى إصدار دستور يمنح للشعب من الارستقراطية الحاكمة ، وتقوم مؤسساته النيابية على أساس تكريس السلطة المركزية والحكم المطلق مع العمل على اجتياز مرحلة التحول الرأسمالى بخطى سريعة ، حتى يتحقق لليابان مجتمع رأسمالى متكامل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وانتهت مرحلة « التحضر والاستنارة Bummei Kaika التى كان التعبير عنها ما تم من إنجازات فى مطلع عهد ميجى ، وعلى وجه التحديد فى الفترة من ١٨٦٨ حتى مطلع الثمانيات ، حيث اقتبس من فرنسا بالذات ، فتم وضع نظام التعليم الحديث على النمط الفرنسى ، وأنشىء الجيش الحديث على النظام الفرنسى وعلى يد ضباط فرنسيين ، كما صنف جستاف بواسوناد Gustave Boissonade القانون المدنى اليابانى على منوال القانون المدنى الفرنسى ، وعلا مد التيارات الفكرية اللبرالية الفرنسية والإنجليزية فى تلك الحقبة ، فألهمت مثقفى العصر وقادة الحركة السياسية ، إلى غير ذلك من تطورات شهدها عصر ميجى فى سنيه الأولى(١٧) .

وبنهاية تلك المرحلة بدأت مرحلة جديدة اصطلح على تسميتها مرحلة « ثراء الدولة وتقوية الجيش Fukoku Kyohei » ، فبدأ بتنحية ذوى النفوذ

الثقافى الفرنسى ، وإعادة تنظيم التعليم والجيش على النسق الألمانى وذلك تحت تأثير هزيمة فرنسا فى حرب السبعين وظهور ألمانيا كقوة دولية كبرى ، وتمكنها — فى فترة وجيزة — من بناء اقتصادها الوطنى(١٨) . وعبر الاتجاه الجديد عن نفسه فى سلسلة من التطورات الاقتصادية لعل أهمها انسحاب الدولة من إدارة المؤسسات الاقتصادية انسحاباً تدريجياً عن طريق بيع المشروعات التى أقامتها الدولة للقطاع الخاص ، وتنشيط القطاع الخاص الصناعى عن طريق امتصاص الجيش والبحرية والمصالح الحكومية لجانب كبير من الإنتاج ، فأتاح ذلك للرأسمالية اليابانية فرصة بناء كيانها الذاتى وتحولها إلى احتكارات كبرى . واقترن ذلك التطـــور باتخاذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية لعل أهمها إصدار أوراق العملة التى ليس لها غطاء من الذهب ، وتأسيس «بنك اليابان Nippon Ginko» ليضطلع بهذه المهمة ونتج عن هذه السياسة وقوع انكماش شديد فى الأسواق ، وهبوط أسعار السلع هبوطاً شديداً . مما جعل الفوارق بين الطبقات تزداد حدة فى المجتمع الريفى على وجه الخصوص ، وكان لذلك أثره على حركة المطالبة بالدستور.

* * *

فقد كان صدور البيان الذى وعد فيه الامبراطور بإقامة نظام حكم نيابى (أبريل ١٨٨١) نقطة تحول فى تاريخ حركة المطالبة بالدستور . إذ أعيد تنظيم الحركة فى صورة حزبين سياسيين أحدهما «حزب الأحرار» ، والآخر «حزب الإصلاح الدستورى» ، فى الوقت الذى كانت الحكومة تدبر فيه أمر تصفية الحركة ، فقد حدث تغيير فى السلطة أشبه ما يكون بانقلاب سياسى أبعد على أثره وزير الماليـــة Okuma Shigenobu المعروف بميوله الليبرالية ومناصرته للدعوة الدستورية ، وانفرد الساسة من الساموراى الذين كانوا وراء تصفية عصر طوكوجاوا بالسلطة كاملة(١٩) .

ومنذ ذلك الحين أصبح النشاط السياسي متركزاً حول الأحزاب السياسية ، وتحولت الجمعيات السياسية المنتشرة فى الريف إلى خدمة أغراض أخرى ، فلم يعد نشاطها قاصراً على المطالبة بالدستور، وإنما تعداه إلى مطالب أخرى ذات طابع اقتصادى ، وتتفق — إلى حد كبير — مع مصالح أعيان الريف فدعت إلى الاهتمام بالتعليم وعدم قصر وظائف الدولة على فئة معينة من الناس (إشارة إلى ضرورة إعطاء الأعيان فرصة تولى الوظائف الكبرى التى كانت قاصرة على الساموراى) وتشجيع الصناعة . وبعد أن كانت الحلقات الدراسية التى أشرنا إليها آنفا ملتقى جميع سكان القرية ، أصبحت عضوية الجمعيات السياسية فى تلك المرحلة محصورة فى فئة معينة من الناس الذين باستطاعتهم سداد اشتراك العضوية الشهرى وكان كبيراً نسبياً . ومن ثم لم يتمتع بعضوية تلك الجمعيات سوى الأعيان ، وبذلك تم استبعاد الفلاحين من المشاركة فى العمل السياسى[٢٠] .

أما عن قيادة المعارضة السياسية بالعاصمة (طوكيو) فكانت بيد مثقفى الساموراى الذين اتفقوا على الغاية من تلك الحركة ، وهى إقامة حكم نيابى دستورى على النمط الغربى ، ولكنهم اختلفوا حول سبيل تحقيق تلك الغاية . وأدى اختلافهم إلى تكوين حزبين مستقلين هما « حزب الأحرار Jiyuto» الذى تزعمه ابتاجاكى تايسوكى Itagaki Taisuke ، وكان يمثل تجمع اللبراليين الراديكاليين ، ويسعى للسيطرة على الحركة السياسية فى الريف عن طريق الأعيان الذين كان يمدهم بالتوجيه والإرشاد . أما القسم الآخر فضم أصحاب الاتجاه اللبرالى الإصـــلاحى الذى يركز على العمل السياسى المتأنى وعلى الإصلاحات فى نظام التعليم والاقتصاد ، وعبر هذا الاتجاه عن نفسه فى حزب الإصلاح الدستورى Kaishinto » ، الذى تزعمه Okuma Shigenobu وزير المالية المبعد من السلطة وكان أبرز رجاله فوكوزاوا يوكتشى رائد التعليم الجامعى فى اليابان . ونظم مؤيدو الحكومة أنفسهم فى حزب سياسى

ثالث أطلقوا عليه اسم « الحزب الامبراطورى Rikken Teiseito » ، وكان خطه السياسى تدعيم الحكم المطلق المستنير[٢١] .

وخلال حركة جمع التوقيعات على العرائض الخاصة بالمطالبة بالدستور (١٨٧٨ — ١٨٨١) ، وهى الفترة السابقة على تكوين الحزبين ، لم يكن ثمة خلاف ذو بال بين فريقى المثقفين من قادة المعارضة السياسية ، فكلاهما كان يؤيد الحركة ويمدها بالطاقة الفكرية التى ساعدت على بلورة مطالب الجماهير وكلاهما قدم التأييد المعنوى لأعيان الريف فى حركتهم ، بل وساهموا فى نشاط حلقاتهم الدراسية وجمعياتهم السياسية بالخطابة وإلقاء المحاضرات ، وكلاهما كان يؤيد المطالب الرئيسية التى اشتملت عليها العرائض والتى كانت تدعو إلى إقامة مجلس نيابى وضمان الحقوق السياسية للأمة عن طريق تقرير حرية الاجتماعات وحرية التعبير ، وكفالة الظروف الملائمة لنمو الصناعة الخاصة ، وتخفيض ضرائب الأطيان الزراعية ، وتحقيق الاستقلال الوطنى عن طريق إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها الحكومة مع الدول الأوربية[٢٢] .

وقد تفاوت مفهوم تلك المطالب عند العناصر الثلاثة التى كانت تمسك بزمام الحركة السياسية : الراديكاليون ، والإصلاحيون ، وأعيان الريف . وإن ظلوا جميعاً متمسكين بهذه المطالب ، ولم يقع الخلاف بينهم إلا بعد وقوع انقلاب ١٨٨١ ، فانقسموا على أنفسهم فعلى حين اتخذ « الأحرار » موقف المعارضة الصريحة ، كان « الإصلاحيون » على استعداد للتفاهم مع السلطة إذا مالت نحو الإصلاح . أما الأعيان فبدأوا يرغبون عن السياسة ، وانشغلوا بالنواحى الاقتصادية والثقافية ، وزادت الهـوة التى خلفها الانكماش الاقتصادى اتساعاً بينهم وبين جماهير الفلاحين ، فبعد أن كان الالتحام تاماً بين الأعيان والفلاحين خلال « حركة العرائض » — على نحو ما أشرنا — بدأت سياسة الانكماش الاقتصادى تباعد بين هؤلاء وأولئك . فعلى حين

عانى الفلاحون من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية ، كانت ضرائب الأطيان تعادل أربعة أضعاف الضرائب المقررة على مصادر الدخل الأخرى كالتجارة والصناعة ، مما جعل ربح أطيانهم لا يفى بسداد ما عليهم من ديون، أخذ الأعيان يشددون فى تحصيل القروض التى قدموها الفلاحين ، واتجهوا إلى استثمار أموالهم فى الصناعة وفى النشاط المصرفى ، واختلفت بهم وبالفلاحين السبل ، فأخذ الفلاحون يعيدون تنظيم أنفسهم لمواجهة السلطة والأعيان على حد سواء. وبعد أن كانت ثورات الفلاحين تهب بقيادة الأعيان وتوجه ضد الحكومة ، أصبحت عناصر من الفلاحين أنفسهم تقود تلك الهيئات وتوجهها ضد الحكومة والأعيان . ولدينا مثال على تلك الظاهرة هما ثورة « اليائسين بإقليم تشتشيبو Chichibu Komminto » (١٨٨٤) ، وثورة إقليم فوكوشيما Fukushim التى سبقتها بعامين .

وكان لهذه الظاهرة أثرها على الأعيان أنفسهم فانقسموا إلى نحو ثلاث مجموعات(٢٣) :

١ - فريق نفر من العمل السياسى واتجه إلى النشاط الاقتصادى ، فصرف اهتمامه إلى التجارة والصناعة ويمثل هؤلاء القطاع الأكبر من الأعيان .

٢ - فريق آخر تمسك بالالتحام بالفلاحين وشارك فى ثوراتهم .

٣ - بضعة أفراد من الراديكاليين تقوقعوا على أنفسهم ولم يعد لهم نشاط يذكر .

كما تأثر « حزب الأحرار » بهذه التطورات وبتضييق السلطة على نشاطه فأصبح أكثر اعتدالا من ذى قبل ، فيما عدا بعض القادة البارزين مثل Oikentaro الذى اشترك فى ثورة « اليائسين بإقليم تشتشيبـــو » .

ثم ما لبث حزب الأحرار أن جمد نشاطه ثم حل نفسه (١٨٨٤) ولكن فروعه ببعض مناطق الريف ظلت تعمل بنشاط، وخاصة فرع الحزب بشرق اليابان الذى نظم فى ١٨٨٦ - ١٨٨٧ حركة محدودة لحث الحكومة على الإسراع بإقامة مجلس نيابى. غير أن فروع الحزب ما لبثت أن توقفت عن العمل بدورها أمام مقاومة الحكومة وتبدد حماس قيادات الحركة، وبقى على الساحة السياسة «حزب الإصلاح الدستورى» بعد أن سلك مع الحكومة سبيل المهادنة. وتدعم مركز الحزب الامبراطورى الذى كانت الحكومة وراء تكوينه ومن ثم أيدها تأييداً مطلقاً[٢٤].

* * *

فى ضوء تلك الظروف بدأت الحكومة تعد العدة لإصدار دستور يهدف إلى احتواء الاتجاهات الليبرالية التى عبرت عن نفسها من خلال المشاركة فى حركة المطالبة بالدستور، ولا يخل بالأسس التى يقوم عليها نظام الحكم، ويرضى مطامع الرأسمالية التى بدأت تمارس الضغوط على السلطة. فشكلت لجنة لإعداد الدستور (١٢ أكتوبر ١٨٨١) برئاسة ايتوهيروبومى Ito Hirobumi أحد كبار رجالات الحكم، على أن تنتهى اللجنة من إعداد الدستور فى خلال عشر سنوات (١٨٩٠)!!

ووضع نظام جديد للارستقراطية قصد به جمع شمل المحافظين وبقايا الساموراى المثقفين حول الحكومة بتكوين طبقة نبلاء ترتبط بالبلاط الامبراطورى وتجمع بين هؤلاء وأولئك (١٨٨٤). وحتى تمهد الحكومة السبيل للتطور الدستورى المرتقب، أنشىء مجلس وزراء Naikaku على النمط الألمانى (١٨٨٥) وتبع ذلك تأسيس مجلس البلاط Sumitsu - in، كما صدرت لوائح خاصة بنظام الخدمة المدنية فى الدولة، وبعض القوانين المدنية التى تنظم الأحوال العامة والخاصة بهدف التمهيد للدولة الدستورية المرتقبة.

وعقب تشكيل لجنة إعداد الدستور سافر رئيسها ايتى هيروبومى إلى ألمانيا ومكث بها هناك مدة عامين (١٨٨٣ - ١٨٨٤) درس خلالها النظام الدستورى الألمانى وراقب عن كثب ممارسة المجالس النيابية الألمانية لنشاطها وعند عودته إلى اليابان استعان بثلاثة من الخبراء الذين درسوا فى أوربا لمعاونته فى إعداد الدستور ، ومارست اللجنـــة عملها فى رحاب البلاط الامبراطورى وبين جدران القصر الامبراطورى دون محاولة اشراك ممثلين للجماهير فى عملها ودون الرجوع إلى الشخصيات السياسية الهامة التى لعبت دوراً فى حركة المطالبة بالدستور ؛ فتجاهلت اللجنة كل هؤلاء وعكفت على إعداد الدستور متمثلة التجربة الألمانية ، مراعية ظروف نظام الحكم فى اليابان ومقوماته الأساسية ، حتى إذا اكتملت ملامح الدستور طرح للمناقشة أمام مجلس البلاط باعتباره الهيئة الاستشارية العليا للامبراطور ، حتى إذا أجازه المجلس أعلن الامبراطور منح الدستور للبلاد (١١ فبراير ١٨٨٩) فى يوم ذكرى تأسيس ياماتو Yamato فى عام ٦٠٠ ق . م أول دولة فى اليابان (ويعتقد أن أباطرة اليابان ينحدرون من سلالة مؤسس تلك الدولة). واتخذت احتياطات مشددة لضمان تقبل الجماهير للدستور دون تعكير لصفو الامن ، فقامت حالة شبيهة بإعلان الأحكام العرفية ، حيث أغلقت دور الصحف الليبرالية ، بينما تلقت بقية الصحف تعليمات مشددة بعدم التعرض للدستور بالتعليق أو النقد . ولمـا كان حزب الأحرار قد حل بالفعل منذ عام ١٨٨٤ ، ورهنت حركة المطالبة بالدستور بسبب الانقسام الذى وقع فى صفوف قياداتها ، فقد مرت المسألة بسلام ، ولم تقع أى حوادث مضادة .

وقد نص الدستور على إقامة هيئة نيابية أطلق عليها اسم « المجلس الامبراطورى » تتكون من مجلسين أحدهما مجلس النواب Shugi—in

والآخر مجلس النبلاء Kizoku-in واستخدم اليابانيون المصطلح الألمانى Diet للدلالة على هذه الهيئة بمجلسيها . وركز الدستور السلطة كلها فى يد الامبراطور حتى فاقت سلطته سلطة الدايت ؛ فكان له حق إصدار مراسيم بقوانين إدارية فى الأمور التى تتعلق بالمصالح العامة للبلاد دون الرجوع إلى الدايت بشرط أن يحصل على موافقة مجلس البلاط عليها ، وبديهى أن المجلس الأخير لا يمكن أن يعترض على مراسيم الامبراطور الذى له سلطة تعيين واقصاء أعضاء ذلك المجلس . وكانت قرارات الدايت تصبح ملزمة للحكومة فى حالة موافقة أغلبية الأعضاء عليها أما القرارات الخاصة بالضرائب المالية فيقتضى إقرارها موافقة أغلبية الأعضاء فى مجلس النواب أولا ، وان كان الامبراطور قد احتفظ لنفسه بحق الفيتو على جميع قرارات الدايت بمجلسيه ، ولم يكن للدايت حق النظر فى المعاهدات التى تعقدها الدولة مع الدول الأجنبية ، فقد كان ذلك من اختصاص الامبراطور وحده ، يعاونه مجلس البلاط (٢٥) .

وكانت صلاحيات الامبراطور — وفقا للدستور - لا تحدها حدود ، فهو الذى يدعو الدايت بمجلسيه إلى الانعقاد ، وله أن يحل مجلس النواب متى شاء ، وله أن يغير ويبدل فى مؤسسات الدولة المختلفة ، وتعيين وعزل كبار الموظفين بما فيهم الوزراء الذين كانوا مسئولين أمامه وحده ، وبيده زمام قيادة الجيش والبحرية ، وله حق إعلان الحرب وإبرام معاهدات الصلح ، واعلان الأحكام العرفية ، ومنح الألقاب المدنية والرتب العسكرية ، وتعيين القضاة وعزلهم من مناصبهم . ولا رقيب على الامبراطور فى سلطته تلك ، وإنما عليه — إذا شاء — أن يرجع إلى مستشاريه فيم يعن له من أمور ، وهؤلاء المستشارون هم الوزراء ورجال البـــلاط وقادة الجيش والبحرية . ويلاحظ أن الامبراطور لم يمارس بشخصه هذه السلطات التى أعطاها لنفسه في الدستور ممارسة فعلية ، وإنمـا كان يمارس تلك السلطات

من خلال مجموعة من الأفراد الذين أداروا أمور البلاد باسم الامبراطور من خلاله(٢٦) .

فبعد عام ١٨٨٩ ، أصبحت مقاليد الحكم فى اليابان فى يده صفوة أرستقراطية تكونت من أسرة الامبراطور وكبار الساسة Genro ومجلس النبلاء . واشتملت هذه الارستقراطية على بعض نبلاء البلاط القدامى Kuge ، وأمراء الإقطاع الذين عرفوا فى عصر طوكوجاوا باسم Daimyo ، وصغار الساموراى الذين كانوا وراء حركة استعادة الامبراطور متسوهيتو لسلطته ، وبالإضافة إلى هؤلاء بعض الكفايات الفنية من الرعيل الأول من المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الغرب وكانوا دعامة جهاز الدولة الحديث .

فمنذ صدور الدستور وحتى عام ١٩١٣ ، كانت مقاليد الأمور فى البلاد فى يد حفنة من كبار الساسة الذين عرفوا باسم Genro ، وكانوا مجموعة من أهل الثقة الذين وقع على عاتقهم بناء اليابان الحديث فى الفترة (١٨٨٠ - ١٩٠٠) ، ومارسوا السلطة الفعلية فى الدولة فى ظل الدستور . ورغم أن نفوذهم السياسى بدأ يتقلص منذ عام ١٩١٣ ، إلا أنهم ظلوا حتى ١٩٢٢ يوجهون الأمور الداخلية والخارجية للبلاد بصورة أو بأخرى ، وتقوم هذه الظاهرة دليلا على أن الدستور اليابانى لم يكن سوى مظهر لأداة الحكم يصبغها بصبغة غربية دون أن يغير من واقع الحكم الأوتقراطى وكان من أبرز الشخصيات التى تنتمى إلى هذه الفئة من الساسة : ايتو هيروبومى الذى تولى إعداد الدستور ، وياماجاتا اريموتو الذى قام ببناء الجيش الحديث ، و Matsukata Masayoshi, Inoue kaoru اللذان قاما بوضع النظام المالى والضريبى الحديث .

أما عن مجلس النبلاء وهو أهم مجلسى الدايت ، وأعلى سلطة تشريعية فى البلاد ؛ فكان يضم أمراء البيت الامبراطورى ، ثم ممثلين للنبلاء والأشراف

ينتخبون لمدة سبع سنوات ، وبعض أفراد يعينهم الامبراطور أعضاء لمدى الحياة تقديراً للخدمات التي أدوها للدولة في المجالات الادارية أو الفنية أو العلمية ، وممثلين للأكاديمية الامبراطورية يقوم زملاؤهم بانتخابهم لمدة سبع سنوات ، ثم ممثلين لكبار دافعي الضرائب يقوم زملاؤهم أيضاً بانتخابهم بحيث يخصص مقعد لكل محافظة وبذلك كان المجلس يضم صفوة مختارة على أساس رابطة الدم أو الثروة من ذوي الألقاب والرتب ، فهو يمثل الارستقراطية أصدق تمثيل ، وقد كفل له الدستور سلطات تشريعية واسعة فيما لا يمس صلاحيات الامبراطور .

أما مجلس النواب فكان يعد - من الناحية النظرية - ممثل الشعب في الهيئة التشريعية ، غير أن حق الترشيح لذلك المجلس لم يكن مكفولا لجميع المواطنين وإنما اشترط في المرشح قدراً معيناً من الثراء وكانت قرارات المجلس لا تعد نافذة إلا إذا أقرها مجلس النبلاء ، ولا يحق له مناقشة الميزانية إلا في حدود معينة ، فإذا اعترض عليها كان من حق الحكومة العمل بميزانية العام السابق[٢٧] .

وبذلك كان الدستور الياباني مجرد محاولة للتوفيق بين اتجاه الحكومة إلى مركزية السلطة ، ورغبة الجماهير في الديمقراطية ، وان غلب الاتجاه الأول على الاتجاه الآخر ؛ فتحولت الليبرالية إلى إطار يحوي في جوهره مركزية السلطة ، وذلك نتيجة لتصفية حركة المطالبة بالدستور (حركة الحرية وحقوق الشعب) فلم ترتفع أصوات الليبراليين للمطالبة بإعطاء الشعب المزيد من السلطة بعدما تفرقت السبل بزعامات تلك الحركة ، ونتيجة لإجراءات القمع التي مارستها الحكومة ضد القيادات التي ظلت مخلصة للحركة وضد الصحف زادت الاتجاه الليبرالي .

واستمر دستور ميجى سارى المفعول حتى هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، ولعل السبب فى استمرار العمل بذلك الدستور شدة حاجة الرأسمالية اليابانية ـــ التى شبت عن الطرق وبلغت المرحلة الامبريالية فى زمن قياسى ـــ إلى سلطة مركزية ترعى مصالحها وتفتح أمامها آفاق الاستثمار فى داخل البلاد وخارجها ، أكثر من حاجتها إلى الاستناد إلى طبقة اجتماعية معينة تعبر عن مصالحها وتعمل على تنميتها ورعايتها من خلال المؤسسات النيابية الدستورية .

الحواشى

(١) Hirschmeier, J : The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, Harvard University Press, 2 nd,ed. 1968, pp. 21 - 28.

(٢) Smith, T. C. : The Agrarian Origins of Modern Japan, Stanford Calif. 1970, pp. 180 - 85.

(٣) Lockwood, W. W : The Economic Development of Japan, Princeton New Jersey, 1968; pp. 12 - 16.

(٤) Borton, H, : Peasant Uprisings in Japan of the Tokugawa Period, Asiatic Society of Japan, 2nd, series 16, 1938, p. 219.

وانظر أيضا Hall. J. W. : Tokugawa Japan 1800 - 1853 (Crowley, J. B. ed. : Modern East Asia Essays in Interpretation, London 1970, pp. 62 - 94).

(٥) Beasley, W. G. : Great Britain and the Opening of Japan, London 1951, pp. 113 - 44.

(٦) هناك العديد من المؤلفات حول عصر ميجى تتناول الجوانب المختلفة من الاصلاحات التى أدخلت على النواحى الاقتصادية والسياسية والادارية فى مطلع ذلك العهد ولعل أبرزها فى مجال الاقتصاد كتاب Hirschmeier وكتاب Smith اللذان ذكرناهما آنفا ، وبالنسبة

للاصلاحات السياسية هناك كتاب :

Mc Laren, W. W. : A Political History of Japan During the Meiji Era 1867 — 1912, London 1916, pp. 153 — 77.

أما عن الجوانب الاصلاحية الأخرى فيغطيها كتاب :

Dore; R. P. : Aspects of Social Change in Modern Japan, Princeton, New Jersey 1971.

(٧) Uyehara, G. E. : The Political Development of Japan 1867 - 1909, London 1910, pp. 89 - 106,

(٨) Hirschmèier, J. : Op. cit., p, 88.

(٩) Uyehara, G. E; : Op. cit., p. 72.

(١٠) Gakushuin - Daigaku Kindai - shi Kenkyukai; Katsudo Hokokusho, San - Tama Jiyû Minken Undo, Showa 46 nendo (Tokyo 1971), p. 5,

وهو بحث باللغة اليابانية يقع في ١٠ اصفحات أعده فريق من الباحثين بجامعة جاكشوين تحت اشراف الأستاذ Irokawa Daikichi عن « حركة الحرية وحقوق الشعب باقليم San - Tama » .

ويعتمد البحث على الوثائق والمذكرات الشخصية التي عثرت عليها مجموعة الباحثين في بيوت زعماء الحركة .

وقد تفضل الصديق الأستاذ Miki Wataru مشكوراً بمعاونتي في الرجوع إلى هذا البحث القيم :

(١١) Ibid, pp. 11 - 35.

(١٢) Irokawa Daikichi : Freedom and the Concept People's Rights, Japan Quarterly, vol XIV, No. 2, April - June 1997, p. 17

(١٣) Ibid, pp. 178 - 79.

(١٤) Gakushüin - Daigaku, kindai - shi Kenky ai : Op. cit, pp. 37 - 38.

(١٥) Ibid, pp. 95 - 102.

(١٦) Yusuke Tsurumi : The Liberal Movement in Japen, The Re-awakening of the Orient, London 1925, pp. 68 - 70.

Yanaihara Tadao : A Short History of Modern Japan, (١٧)
in The Modernization of Japan, Tobata, ed., The Institute of Asian Econmic Affairs, Tokyo 1966, pp. 11 - 12.

Toyama Shigeki : Politics, Economies and the International Environment in the Meiji and Taisho Periods, The Developing Economies, vol IV, No. 4, Dec. 1966, pp. 426 - 32. (١٨)

Lockwood, W.W. : Op. cit., pp. 512 - 15, (١٩)

حول أبعاد الانقلاب السياسى المضاد لليبرالية انظر :

Lebra, J. C. : Okuma Shigenobu and the 1881 political Crisis, Journal of Asian Studies, vol XVIII, pp. 475 - 87.

Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op. cit., pp. 13 - 15. (٢٠)

Ike Nobutaka : The Beginnings of Political Democracy in Japan, 1950, pp. 195 - 201. (٢١)

Yanihara Tadao : Op, cit., pp. 14 - 17. (٢٢)

Gakushuin - Daigaku, Kindai - shi Kenkyukai : Op, cit., pp. 15 - 17. (٢٣)

Ike Nobutaka : Op. cit., pp. 109 - 23. (٢٤)

Uyehara, G. E. : Op. cit, pp, 109 - 23. (٢٥)

Teters, B. J. : Kuga's Commentaries On The Constitution of The Empire of Japan, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1969, pp. 321 - 37. (٢٦)

Silbernian, B. S. : Bureaucratic Development and the Structure of Decission - Making in The Meiji Period, the Case of the Genro, Journal of Asian Studies, vol XXVIII, 1967, pp. 81 - 94. (٢٧)

الاستعمار البرتغالى فى أنجولا

(مرحلة التوسع)

١٨٣٦ — ١٨٩١

للدكتور سعد زغلول عبد ربه
معهد الدراسات الأفريقية — جامعة القاهرة

كانت السياسة البرتغالية فى أنجولا حتى سنة ١٨٣٦ تقوم على أساس التركز فى المنطقة الساحلية من المستعمرة دون التوسع داخليا . وكان البرتغاليون يعتقدون أن تلك السياسة ستؤدى إلى سيطرتهم الفعلية، وبالتالى تقليل الخسائر والنفقات التى قد يتعرضون لها إذا ما حاولوا التوسع داخليا وفرض سيطرتهم على السكان الإفريقيين ، ولكن تلك السياسة لم تؤد الغرض المرجو منها . ولهذا أحدث البرتغاليون تغييرا جوهريا فى سياستهم وبدؤا فى سنة ١٨٣٦ سياسة توسعية لأحكام سيطرتهم على المناطق الداخلية من أنجولا ..

ويمكن تقسيم الفترة من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٩١ من تاريخ أنجولا إلى ثلاث فترات مميزة الفترة الأولى من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٦١ وتعتبر فترة التوسع المبدئى.. والفترة الثانية تبدأ من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٧٧ وهى فترة

الإنسحاب من الأراضى الداخلية والتركز بالأراضى الساحلية . أما الفترة الثالثة فتبدأ من سنة ۱۸۷۷ وتمتد حتى سنة ۱۸۹۱ وفيها تحولت السياسة البرتغالية إلى احتلال الأراضى الداخلية مرة أخرى واختراق هضبة بيا Bihé .

الفترة الأولى : (۱۸۳٦ - ۱۸٦۱) :

اتسمت هذه الفترة بمحاولة الإدارة البرتغالية فى أنجولا التحرك شرقا وضم أراضى جديدة لمستعمرة أنجولا ، وتنفيذاً لتلك السياسة قامت حملة عسكرية برتغالية فى سنة ۱۸۳۸ بضم مقاطعة دوق دى براجنزا de Bragança الواقعة على بعد حوالى ٥٠ ميلا شرقى أمباكا Ambaca (١) ويعتبر ضم تلك المقاطعة أول توسع برتغالى هام منذ الحركة الكشفية التى قام بها البارون موزاميدس فى المدة من سنة ۱۷۸۳ إلى سنة ۱۷۸٦ فى المنطقة الواقعة جنوبى بنجويلا ، ثم تبعتها حملة أخرى وصلت إلى خليج موزاميدس فى سنة ۱۸۳۹ . وقد وجدت الحملة بعض التجار البرتغاليين يقومون بمبادلة البضائع مع الوطنيين فى المنطقة الساحلية ولتمكينهم من مواصلة نشاطهم التجارى أنشئت مستوطنة صغيرة بالمنطقة(٢) . واستكشف الملازم جاوفرانسشكوجارشيا J. F. Garacia الهضبة الواقعة وراء موزاميدس، ووضع أساسا لمستوطنات هويلا Huila وجاو Jau وبومبو Bumbo وجامبوز Gambos وهومبى Humbe التى وصل إليها عدد قليل من المستوطنين فى المدة من سنة ١٨٤٥ إلى سنة ١٨٤٦ . وبإنشاء مستوطنة موزاميدس وضع بها البرتغاليون فى سنة ١٨٤٠ حامية مكونة من خمسين جنديا Piaças وسكن بها سبعون مستوطنا برتغاليا . وبدأ المستوطنون فى تصدير كميات صغيرة من السمك المجفف فى سنة ١٨٤٦. وزار حاكم أنجولا المستوطنة فى سنة ١٨٤٩ ووجدها مستوطنة صغيرة بدأت فى التوسع فى اتجاه الداخل(٣) .

وتحولت موزاميدس إلى مدينة Vila بموجب المرسوم الصادر فى سنة ١٨٤٩ ، وبهذا التحول بدأت أهميتها فى الظهور . ويرجع ذلك إلى

الإمتيازات التى منحتها حكومة المستعمرة للمهاجرين الذين رغبوا فى الاستيطان بها . وكان المستوطن يحصل بموجب تلك الإمتيازات على أرض دون مقابل وغذاء يكفيه مدة ستة أشهر مع إعفائه من الضرائب لمدة عشر سنوات ، وتزويده بالرقيق أو الزنوج الأحرار اللازمين لإنجاز الأعمال الزراعية . وعرفت مدينة موزاميدس باسم إفريقية الصحية لما تتمتع به من جو صحى صالح لعيش الأوربيين ، وقد صادف المستوطنون صعوبات كثيرة فى الفترة الأولى من الإستيطان بسبب كثرة مهاجمة السكان الوطنيين للمدينة(٤) .

وكانت أمبريز ذات أهمية تجارية كبيرة لوصول القوافل الوطنية المحملة بكميات كبيرة من العاج والشمع وخام النحاس إليها . وتعتبر أمبريز مفتاح تجارة المنطقة الواقعة إلى الشرق منها ، وهى نقطة استراتيجية مهمة لم تصل إليها الإدارة البرتغالية بعد ، وبالتالى لم تفرض الضرائب على وارداتها وصادراتها مما جعلها مركزا لتجمع تجارة نشطة . وكان تجار لواندا والموظفون البرتغاليون والمفكرون الإستعماريون فى البرتغال يرون ضرورة احتلال أمبريز وفرض السيادة البرتغالية للحصول على الأرباح الناتجة عن تجارتها ، وللقضاء على التدخل الأجنبى التجارى فى المنطقة(٥) . وقد وضع البرتغاليون مشروعات للإستيلاء على أمبريز إبتداء من سنة ١٨٢٥ بعد المذكرة التى أعدها حاكم عام أنجولا ، وذكر فيها أن تجارة المنطقة الداخلية تتجه إلى الساحل شمالى لواندا لتجنب دفع الضرائب عليها ، والحصول على الأسعار المرتفعة التى يدفعها التجار الأجانب . وبالتالى أصبحت أمبريز مركزا لتهريب البضائع الأجنبية إلى المستوطنات البرتغالية فى أنجولا بما فى ذلك مدينة لواندا .

وقد اعترض البريطانيون على احتلال البرتغاليين لأمبريز بحجة الرغبة فى عدم التدخل فى حرية تجارة المنطقة الشمالية من أنجولا مما ترتب عليه تأخر احتلال البرتغاليين لها . ودارت مناقشات فى البرلمان البريطانى ،

وتبودلت مراسلات دبلوماسية حول الاحتلال البرتغالى لأمبريز بين بريطانيا والبرتغال ، وأدلى كل جانب بما لديه من حجج وبراهين يؤيد بها رأيه . واحتج البرتغاليون بحالة الفوضى السائدة فى المنطقة ، وألقوا اللوم على الزعيم الإفريقى المسيطر على المنطقة . وكان احتلال أمبريز يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة لاقتصاد أنجولا ويمكن للإدارة البرتغالية عن طريق ذلك الاحتلال موازنة المصروفات التى تكبدتها الحكومة نتيجة احتلال موزامبيرس وهويلا وغيرها من المحطات الجنوبية والتى نتجت عن سياسة التوسع فى اتجاه الشرق حتى كاسانجى تلك السياسة التى اتبعتها الإدارة البرتغالية حتى سنة ١٨٥٠ . ولهذا فقد طلب الميجور سالز فريرا Salles Ferreira من الحكومة البرتغالية فى ديسمبر سنة ١٨٥٤ احتلال أمبريز حتى يمكن للإدارة البرتغالية إحكام قبضتها على المنطقة الواقعة وراء قلعة إنكوجى Encoge والطريق الموصل إليها . وكان فريرا يرى ضرورة إنشاء قلعة جديدة بجوار إنكوجى وطرق جديدة تبدأ من أمبريز وتصل إلى منطقة دمبو Bembo وقد ذكر فريرا فى تقريره للحكومة البرتغالية أن زعيم دمبو على الرغم من خضوعه رسميا للسلطات البرتغالية إلا أنه مستقل عنها من الناحية الفعلية ، ويفرض الضرائب الباهظة على القرى الموجودة فى المنطقة ويعلن للوطنيين أنها للبرتغاليين ، وفى نفس الوقت لم يكن يدفع للإدارة البرتغالية سوى فرد واحد من الرقيق(٦) . واستخدم البرتغاليون المعلومات التى ذكرها فريرا فى احتلال بمبى Bembe ، وكانوا يأملون أن يؤدى احتلالهم لها إلى القضاء على تهريب البضائع فى المنطقة الشمالية من أنجولا(٧) .

رفض ملك أمبريز فى أوائل سنة ١٨٥٥ الاعتراف بتبعيته لملك البرتغال وفرض الضرائب الباهظة على التجارة واستخدم العنف مع التجار الأوربيين مما ترتب عليه شل حركة التجارة بالمدينة . وقد وجد أمارال Amaral حاكم أنجولا فى تلك الأعمال العذر لاحتلال أمبريز ، ولم يترك الفرصة تفلت

من يديه فتقدم فى ١٥ مايو سنة ١٨٥٥ بقوة صغيرة من رجال البحرية البرتغالية ، ونزل على ساحل أمبريز، واشتبك فى قتال مع ملك أمبريز انتهى باحتلال المدينة وهروب ملكها إلى الأحراش . واستطاع البرتغاليون فى شهر يونيو من نفس العام التحكم فى القرى المحيطة بأمبريز. وقد وجد أمارال فى ميناء أمبريز معسكراً لتجارة الرقيق به أكثر من ١٥٠ فرداً معدين للشحن إلى خارج مستعمرة أنجولا(٨) .

كان البرتغاليون يتوقعون معارضة بريطانية شديدة لاحتلال أمبريز ولهذا أعلنوا بعد احتلالها مباشرة إلغاء الضرائب الجمركية بها لمدة عام على الأقل . كما أعلنوا أنهم وجدوا التجار البريطانيين منغمسين فى تجارة الرقيق بالمنطقة وأن أرباحهم من تهريب البضائع بلغت ٣٠٠ ٪ من قيمة رأس المال ، ويستخدمون تلك الأرباح فى شراء وتصدير الرقيق(٩) ، وقد أدى إظهار دور التجار البريطانيين فى تهريب الرقيق من أمبريز إلى إضعاف الحجج البريطانية القائلة بأن هدف البرتغاليين من احتلال أمبريز هو استغلالها من الناحية التجارية . وقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة البرتغالية سحب قواتها من المدينة فى ميعاد لا يتجاوز نهاية شهر أغسطس سنة ١٨٥٥ وإلا أرسلت إحدى سفنها لإجبار القوات البرتغالية على الإنسحاب وحماية المصالح البريطانية بالمنطقة(١٠) . ولم يعر البرتغاليون الإنذار البريطانى أى اهتمام وبقوا فى أمبريز ، وأوفوا بتعهدهم فألغوا الضرائب فى المدة من ٢٦ مايو سنة ١٨٥٥ إلى ٢٦ مايو سنة ١٨٥٦ ، ثم أنشئوا مكاتب الجمارك بها فى سنة ١٨٥٧ . وبانتهاء المدة المحددة للإعفاء من الضرائب فرض البرتغاليون ضرائب جمركية قيمتها ٦ ٪ من قيمة البضائع الأجنبية الواردة إلى أمبريز(١١) .

أصبحت أمبريز بعد احتلالها رأس جسر للعمليات العسكرية البرتغالية فى منطقة الكنغو ، وتحولت فى خلال أربع سنوات من احتلالها إلى مركز

تجميع وتجهيز الحملات العسكرية التي يقوم بها البرتغاليون لإنشاء محطات جديدة في كويمبالا Quiballa وبمبي وساوسلفادور العاصمة القديمة لمملكة الكنغو . وأنشأ البرتغاليون الطرق التي تربط الساحل بالأراضي الداخلية ، وأحضروا الآلات البخارية لاستغلال مناجم النحاس الموجودة بالقرب من بمبي ، وصدروا النحاس المستخرج عن طريق ميناء أمبريز . وأصبحت أمبريز مركزاً لتثبيت وبسط السيادة البرتغالية على مملكة الكنغوا . وأنشأ البرتغاليون قلعة بأمبريز لحمايتها من الهجمات الوطنية ، كما أنشئوا عدداً من القلاع في المنطقة الشمالية من المستعمرة لحفظ الأمن ومنع تهريب البضائع(١٢) .

ويعتبر احتلال أمبريز الخطوة الأولى من مشروع التوسع البرتغالي في الجزء الشمالي من أنجولا ذلك المشروع الذي استمر حتى سنة ١٨٦٠ أي حوالي ست سنوات . وقد اقترح أمارال حاكم عام أنجولا على الحكومة البرتغالية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٥٤ احتلال مناطق الكنغو وكابندا Cabinda كجزء من مخطط جديد لإنشاء حكومة قوية في لواندا وأنجولا(١٣) .

وأعلن أمارال أن هذا العمل سوف يقضي على نشاط قراصنة قبيلة موسورونجو Mussorongo الذين كانوا يهاجمون السفن الموجودة في نهر الكنغو . وفي الواقع كان اقتراح أمارال الخاص بالإستيلاء على مصب نهر الكنغوا يمثل انعكاساً لرغبة برتغالية قديمة فشلوا في تحقيقها . وقد طلب أمارال من الحكومة البرتغالية في ٤ فبراير ١٨٥٧ احتلال الكنغو لتأمين وسلامة التجارة بغض النظر عن مسألة السيادة على المنطقة ، وللقضاء على تجارة الرقيق التي استمرت مزدهرة في المنطقة(١٤) .

كان هدف البرتغاليون من التوسع في أنجولا هو الحصول على دخل جديد . وبامتداد الخطوط العسكرية البرتغالية في أنجولا تعرضت المواقع

البرتغالية لأخطار جديدة . وكانت السياسة البرتغالية فى أنجولا قائمة على أساس الامتناع عن الإجراءات التى توقظ العداوة الوطنية الكامنة إلا إذا دعا الأمر إلى اتخاذ إجراء عسكرى ميدانى . وعلى أساس تلك السياسة اعتمد البرتغاليون على القلاع الموجودة فى المنطقتين الشمالية والجنوبية من أنجولا ، ووضعوا بها عدداً قليلا من الجنود على افتراض أن الوطنيين يخشون القوات البرتغالية . وللحصول على دخل جديد بدأت الاستثمارات البرتغالية فى المنطقة فى سنة ١٨٥٥ ، وكان للبدء فى تلك الاستثمارات أثره فى تعريض القوات البرتغالية الموجودة فى أنجولا لأخطار جديدة لمدة خمس سنوات . وقامت فى منتصف القرن التاسع عشر أشد الحروب خطورة فى المستعمرة .

بقيت سوق كاسانجى Cassange تمثل النهاية الشرقية لأهم طريق تجارى منظم حتى منتصف القرن التاسع عشر على الرغم من أن التجار البرتغاليون قد وصلوا إلى المنطقة الشرقية من أنجولا حتى نهر كوانجو Cuango منذ قرون عديدة . وقد بدأت العداوة الوطنية للتجار البرتغاليين تظهر فى كاسانجى ابتداء من سنة ١٨٤٠، واضطرت الإدارة البرتغالية فى لواندا إلى إرسال حملة عسكرية بقيادة فرانسشكو دى ساليزفيريرا Franciso de salles Ferriera. تغلبت على مقاومة سكان كاسانجى فى سنة ١٨٥٠ (١٥) . ولم يكن الاحتلال الحقيقى أو وضع حاميات عسكرية ممكناً فى الأماكن المنعزلة أو غير الصحية وقد لاحظ لفنجستون فى مايو سنة ١٨٥٥ وجود مستوطنة للتجار البرتغاليين والخلاسيين (المولدين) على نهر شيومبو Chigombo شرقى كاسانجى . وكانت المستوطنة مكونة من حوالى مائتى كوخ وعشرة مساكن مربعة الشكل . وتدل إقامة هؤلاء التجار على وجود النفوذ البرتغالى ، وازدياد القوة البرتغالية فى المنطقة الشرقية من أنجولا . كما لاحظ لفنجستون عدم وجود أى أوربى مقيم فى المنطقة الواقعة وراء نهر كوانجو ، وهذا

يخالف السياسة البرتغالية التى كانت تسمح للرعايا البرتغاليين بالتقدم فى الأراضى الداخلية وراء كاسانجى(١٦) . وكان سوق كاسانجى يمثل نقطة الحدود الشرقية لأراضى أنجولا ، كما كان للبرتغاليين قائد مقيم فى كاسانجى من سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٨٥٩ ثم انسحب منها بعد نشوب الحرب بين الوطنيين والبرتغاليين فى سنة ١٨٥٩ واستمرت حتى سنة ١٨٦٣ ولم يعد الممثلون البرتغاليون إلى كاسانجى إلا فى سنة ١٨٨٢(١٧) .

وإذا كان الغرض من بسط النفوذ البرتغالى فى المنطقة الشرقية من أنجولا هو الحصول على أكبر كمية ممكنة من بضائع المنطقة فإن مشروع التوسع فى المنطقة الواقعة شمالى لواندا Luanda كان يهدف إلى الاستيلاء على التجارة ومنع تهريب البضائع واستغلال مناجم النحاس . وعلى هذا الأساس وضع حاكم عام المستعمرة مشروعاً لبناء خط القلاع واستغلال مناجم النحاس وإنشاء بيوت للجمارك وتنمية الزراعـــة فى المنطقة الداخلية من لواندا . وباحتلال بمبى والكنغو فيما بين سنتى ١٨٥٦ و ١٨٥٩ إزداد النفوذ البرتغالى فى المنطقة ، واعتقد البرتغاليون أن ازدياد نفوذهم سوف يؤدى إلى ازدياد دخل المستعمرة على الرغم من الخسائر الكبيرة فى الأرواح والأموال التى حدثت نتيجة تنفيذ تلك السياسة(١٨) .

وكانت القلاع العسكرية تنشأ فى مبدأ الأمر للدفاع عن الحدود الشمالية للمستعمرة والطرق التجارية بها ، وصد هجوم الوطنيين كما حدث عند تأسيس قلعة دوقيه دى براجنزا Duque de Braganço فى سنة ١٨٣٨ ، ولكن تلك السياسة تغيرت بعد ذلك وأصبح الهدف من إنشاء القلاع البرتغالية فى المدة من سنة ١٨٥٥ إلى سنة ١٨٥٩ هو الحصول على فائض من الدخل ، وزيادة التسهيلات التجارية . وبدأ فى أنجولا عصر جديد من الاستغلال الاقتصادى شجع على حدوث استثمارات جديدة فى الزراعة والتعدين . وفى فترة التوسع المفرط من سنة ١٨٥٥ حتى سنة ١٨٦٠ كان

أكثر الاستثمارات تفضيلا هو زراعة القطن وقصب السكر وإنشاء الطرق وتعدين النحاس ، وبدأت الشركات الملاحية فى إنشاء خط ملاحى تجارى فى نهر كوانزا ، وخط ملاحى آخر منتظم يربط بين لواندا ولشبونة[١٩] .

وقد أثرت عملية التوسع على الحروب فى المستعمرة بعد سنة ١٨٥٩ ، وترتب على ذلك تهدئة المستعمرة باستثناء منطقة كويساما Quissama التى بقيت غير هادئة ، واستمرت على عدائها للبرتغاليين ، كما استمرت عملية تهريب التجارة من وإلى الساحل الشمالى . وكانت صادرات البن تتجه إلى كويسيمبو أو أمبريز بدلا من الاتجاه إلى داندى Dadne أو لواندا، وبالتالى تقع فى أيدى التجار الأجانب الذين كانوا لا يدفعون رسوما جمركية .

الفترة الثانية : (١٨٦١ — ١٨٧٧) :

أدت الحروب التى حدثت فى الفترة السابقة إلى القضاء على الآمال البرتغالية فى التحكم فى منطقة الكونغو ، وبالتالى عدم الحصول على الفائدة المرجوة من وصول التجارة إلى المصانع الأجنبية الموجودة على الساحل ، واستناداً إلى ذلك فقد طلب حاكم عام أنجولا من الحكومة البرتغالية فى سنة ١٨٦١ سحب الإدارة البرتغالية من الأراضى الداخلية فى أنجولا لتعارض عملية ضم وتوحيد البلاد مع الأزمات التى حدثت فى السنوات السابقة ، وطلب تركيز الإدارة والقوة العسكرية البرتغالية فى المنطقة الساحلية ، والعمل على تنمية اقتصاد أنجولا كوحدة اقتصادية باستثناء مقاطعة موازميدس على أن تصبح جولنجو العليا Golungo Alto قلب المستعمرة . كما طلب فى نفس التقرير إعادة النفوذ البرتغالى إلى ساو سلفادور وعلى شاطىء نهر الكنغو ، وإنشاء طريق يصل بين ساوسلفادور ونوكى Nokki الواقعة على الشاطىء الجنوبى لنهر كوانزا ومن الشرق نهر لوكالا Lucalla ، واستند فى تلك المطالبة على أن توجيه النشاط البرتغالى إلى كل من أمبريز وموزاميدس لم يساعد على سد العجز فى ميزانية المستعمرة[٢٠] .

وقد ظهرت آراء تعارض سياسة حاكم أنجولا ، وكانت تلك الآراء تنادى بالتوسع فى أنجولا وعدم التقيد بالمنطقة الساحلية[٢١] . ورغم تحذيرات المفكرين البرتغاليين الداعين إلى التوسع الاستعمارى فقد وصلت سياسة التوسع البرتغالى فى أنجولا إلى نقطة تحول فى المدة من سنة ١٨٦١ إلى سنة ١٨٦٣ بعد ظهور ضعف القوات البرتغالية الموجودة فى المنطقة الشمالية من أنجولا ، وعدم مقدرة المراكز البرتغالية الداخلية على مقاومة الهجمات الوطنية . وعلى هذا فقد سحب البرتغاليون فى سنة ١٨٦٣ حامياتهم من هويلا Huilla وبمبى ، وهجروا المراكز العسكرية بهما بعد تكرر هجوم الوطنيين على المستوطنين وسرقة مواشيهم ، كما أخلوا هومبى Humbe وجامبوس Gambos . وقد تعرض أحد الكتاب البرتغاليون لتلك السياسة وبين أن إخلاء المراكز البرتغالية فى داخل أنجولا يرجع إلى نقص المشروعات البرتغالية وسوء تنفيذها ، وهو ما يعتبر أحد شرور الإدارة البرتغالية فى مقاطعات ما وراء البحار[٢٢] . ومن الواضح أن القوات البرتغالية فى جنوب أنجولا قد ضعفت كثيراً ، وأبيد أغلبها بعد الثلث الأول من القرن التاسع عشر .

وقد سادت المستعمرة فترة الهدوء بعد توقيع اتفاقية ، السلام مع زعيم كاسانجى فى سنة ١٨٦٣ ، وتركت القوات البرتغالية ساوسلفادور فى سنة ١٨٧٠ ثم بمبى بعد سنوات قليلة . وتهدمت المحطة التجارية فى موزاميدس لتركها وعدم العناية بها ، وكان تقدم كوانزا وغيرها من المناطق التى يعتمد عليها البرتغاليين فى التجارة تقدماً طفيفاً ، وانشغل حكام أنجولا فى الفترة من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٠ بالمشاكل الموجودة بالمستعمرة . وقد اهتمت الإدارة الاستعمارية فى أنجولا بالمنطقة الواقعة شمال نهر كوانزا على حساب المنطقة الجنوبية ، ولكن الحروب والثورات التى حدثت قبل سنة ١٨٦٣ جعلت من الصعب على الإدارة البرتغالية الاحتفاظ بالمحطات البرتغالية الموجودة فى المناطق الشمالية البعيدة .

وقد ترتب على ظهور ويلموت Wilmot القائد البحرى البريطانى فى سنة ١٨٦٠ أمام ساحل أنجولا لإنشاء مقبرة للبريطانيين فى لوانجوا Loango وإقامة مركز بريطانى بالقرب من رأس بادرون ، وتدفق الأسلحة والذخائر البريطانية على منافس ملك الكونغو مما أثار مخاوف ملك الكونغو واستنجاده بالحكومة البرتغالية[٢٣] وانتهز خمسة من التجار البرتغاليين فى لواندا تلك الفرصة وبعثوا فى سنة ١٨٦٥ بملتمس لوزير البحرية وما وراء البحار فى لشبونة اقترحوا فيه التعاون مع فرنسا فى المجال الاستعمارى والتنازل لها عن غينيا البرتغالية التى تحيط بها الممتلكات الفرنسية فى نظير تأييد فرنسا للمطالب البرتغالية فى الكنغو واحتلالها وهو ما كانت تعارضه السياسة البريطانية وكان البرتغاليون يشعرون شعوراً عميقاً أن الاستيلاء على الكنغو والساحل الواقع شمالى أمبريزسيكون ذا أثر كبير على رخاء ومستقبل مستعمرة أنجولا[٢٤] .

ويعكس الاقتراح السابق الاعتقاد البرتغالى القديم أن الساحل أكثر أهمية على الأراضى الداخلية فى أنجولا ، وبذلك يكون هؤلاء التجار قد أحيوا اتجاها برتغالياً قديماً مضى عليه قرون وهو يقضى بالتركيز على استغلال المنطقة الواقعة شمالى نهر كوانزا على أساس أن التجارة البرتغالية لن تستقر على حال ولن تستطيع منافسة البضائع الأجنبية التى تمر بجوار لواندا بدون دفع رسوم جمركية ، وكان الاعتقاد السائد بين البرتغاليين أن وضع يدهم على المنطقة الواقعة بين موليمبو Mlembo ومصب نهر كونين Cunene سيؤدى إلى تكوين امبراطورية برتغالية واسعة وغنية ، وأن احتلال الأماكن الساحلية المهمة سوف يجبر الوطنيين على الانتقال ببضائعهم إلى المراكز التجارية البرتغالية لمبادلتها بالبضائع الأجنبية ، وسوف يحصل البرتغاليون على مزايا ضخمة فى نظير تنازلات بسيطة[٢٥] . ومن غير المعروف مدى تأثير ذلك الاقتراح فى مجال السياسة الفرنسية البرتغالية .

وتوجد فى خطاب حاكم عام أنجولا المؤرخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٦٥ إشارة تدل على أن اقتراحه الخاص بالكونغو[٢٦] قد لاقى قبولا من الحكومة البرتغالية . وكان من رأى مسئول بوزارة الخارجية البرتغالية أن امتداد الحكم البرتغالى إلى منطقة الكنغو سوف يكون مصحوباً بمفاوضات مع القوى الوطنية الموجودة فى المنطقة يصبحوا بموجبها تابعين للبرتغال ، ويعملوا جنباً إلى جنب مع ملك البرتغال ، وسيؤدى ذلك العمل إلى عدم استخدام القوة إلا فى الظروف الاستثنائية وقد اقترح ذلك المسئول أن يكون الوصول إلى منطقة الكنغو عن طريق أمبريزو بمبى وساوسلفادور كما كان يحدث من قبل[٢٧] . ومن المحتمل أن السبب فى تلك السياسة الحذرة التى بدأت حكومة البرتغال فى اتباعها بعد سنة ١٨٦٥ فى أنجولا هو النقص الموجود فى مصادر الإدارة البرتغالية فى أنجولا وخوفها من استخدام القوة حتى لا تصطدم بالمعارضة البريطانية للمشروعات التوسعية البرتغالية فى أنجولا ومقاومتها بالقوة .

تدهورت العلاقات البرتغالية مع مملكة الكنغو تدريجياً وانتهى الأمر بتبادل المهارات بين الجانبين ، ولم يعمل البرتغاليون شيئاً من جانبهم للتحكم فى الشاطىء الجنوبى لنهر الكنغو ، وأهملوا مشروع ربط ساوسلفادور بالساحل ، وانتهى الأمر بسحب آخر فصيلة برتغالية من ساوسلفادور فى سنة ١٨٧٠[٢٨] . وعلى الرغم من تقديم بعض حكام أنجولا مشروعات لاحتلال منطقة الكنغو فى سنتى ١٨٦٨ و ١٨٦٩ فإن المجلس الاستشارى Junta Consultiva[٢٩] رفض الأخذ بها منتظراً رأى جوزى أمارال الذى أعيد تعيينه حاكماً عاماً لأنجولا . واستمرت البرتغال فى اتباع سياسة الانسحاب من الأراضى الداخلية فى أنجولا والتمركز على الساحل وامتنعت الإدارة البرتغالية عن التدخل فى مشاكل القبائل والممالك الداخلية التى لا تحترم السياسة البرتغالية ، كما امتنعت عن تأييد الزعماء المكروهين من شعوبهم[٣٠]

كان جوزى أمارال فى جانب الرأى القائل بعدم وجود أهمية سياسية واقتصادية لمملكة الكنغو بالإضافة إلى فشل فكرته القاضية بمهاجمة التجارة البريطانية عن طريق ساوسلفادور . وطبقاً لتقرير القس بادوى نونيز Padre Nunes الذى زادساوسلفادور فى سنة ١٨٧٢ كان ملك الكنغوضعيفاً يخضع لتوجيه أحد أقربائه[٣١] .وقد ناقش نونيز فى تقريره فكرة إعادة احتلال مملكة الكنغو ، وإيجاد جيش وموظفين بها لتنفيذ القانون الأوربى وبين أن الوصول إلى عاصمة الكونغو يتطلب القيام بحملة عامة لوقوع الطرق الموصلة إليها تحت سيطرة قبائل وطنية مستقلة ومعادية تتعرض للمسافرين الأوربيين وتجبرهم على العودة إلى الساحل مرة أخرى[٣٢] . كما لاحظ قس آخر زار أنجولا فى سنة ١٨٧٥ أن البرتغاليين لم يكونوا يستطعون المرور من بوما Boma الواقعة على نهر الكنغو إلى ساوسلفادور بسبب منع الوطنيين لهم . وكان الوطنيون يخشون احتلال البرتغاليين لمنطقتهم[٣٣] .

استعرض أمارال الحالة القائمة فى أنجولا فى سنة ١٨٦٩ وعلى أساس ذلك نصح الحكومة البرتغالية باتباع سياسة حذرة فى منطقة الكنغو ،وأعلن أن محاولة الحكومة البرتغالية مقاومة السياسة البريطانية فى المنطقة بالقوة عمل يدل قلة الفطنة . وقد اقترح أمارال ترك القبائل الموجودة فى داخل أنجولا وشأنها ، واتباع سياسة أخرى فيما يختص بالمنطقة الساحلية . واستجابت الحكومة البرتغالية لرأى أمارال وأرسلت السفن البرتغالية للطواف بساحل الكنغو . وقام جوزى ماريا باستو J. M. Basto قائد إحدى السفن الحربية البرتغالية بعملية مسح لمصب نهر الكنغو سنة ١٨٧٠ .وكتب تقريراً مطولا عرضه على حاكم عام أنجولا فى فبراير سنة ١٨٧١ . وذكر فى ذلك التقرير وجود خمس مصانع تجارية فى بانانا Banana أحدها برتغالى ، كما كان يوجد فى بورتوراليننا Porto de Lennha ثمان مصانع منها أربع برتغالية . وذكر باستو أن القراصنة لا زالوا مستمرين فى نشاطهم دون رادع ، وأن الحوادث التى كانت تحدث على نهر الكنغو تمثل تحدياً واستهزاء

للحكم البرتغالى . وطلب إرسال سفينة حربية لاحتلال مصب نهر الكنغو ، واتخاذ بورتودالينا قاعدة للتحكم فى النهر(٣٤) .

أما التوسع البرتغالى فى الجزء الجنوبى من أنجولا فقد خضع بصفة جزئية لوجود التجار البريطانيين بالقرب منها على ساحل جنوب غرب إفريقية وخاصة بعد الوصول بتقارير القنصل البرتغالى فىمدينة رأس الرجاء الصالح عن النشاط البريطانى بالقرب من الحدود الجنوبية لمستعمرة أنجولا التى لم تكن محددة جيداً ، والتى كانت تعتبر أنها تقع عند خطوط عرض ١٨° جنوبى خط الاستواء أو بالقرب رأس فريو Frio . وقد ناقش القنصل فى تقاريره موضـــوع التوسع البرتغالى من كلا الساحلين الشرقى والغربى لإفريقية والوصول إلى منطقة وسط إفريقية شمالى الترنسفال والمناطق الداخلية من أنجولا . وقدم اقتراحاً حول إمكانية التوسع البرتغالى على الساحل جنوبى موزامبيدس(٣٥) .

وقد ترتب على تعرض المستوطنات البرتغالية الموجودة فى مناطق بنجويلا وإجيتو Egito وريد ندو الجديدة Novo Redondo لغارات القبائل الوطنية المقيمة فى منطقة سلين Seles تصميم حاكم بنجويلا على منع تلك الغارات والقضاء عليها نهائياً وذلك عن طريق مد السلطة البرتغالية فى نطاق الخطوط المنتظمة للمواصلات . ولهذا قامت من بنجويلا حملة برتغالية تساعـــدها قوات زنوج الحرب اتجهت إلى سليين ، وأخضعت أكثر زعمائها(٣٦) . وقد سر الحاكم العام لأنجولا بالنتائج التى توصلت إليها الحملة ومدح تصرف حاكم بنجويلا وعمله على التوسع فى المنطقة الواقعة بين بنجويلا ولواندا ، وهذا يعطى صورة حقيقية للتفكير الرسمى للإدارة البرتغالية فى أنجولا وتفضيلها التوسع فى المنطقةالساحلية على حساب المنطقة الداخلية . وقد برر الحاكم هذا التصرف بأن تلك الأراضى ذات أهمية كبيرة لخصوبتها وامتدادها على الساحل مما يتيح للمستعمرة مصدراً جديداً للثروة(٣٧) .

كانت سياسية حكومة البرتغال فى لشبونة تدعو إلى التمركز على الساحل مع التركيز بصفة خاصة على تحسين الموانى الرئيسية للحصول على دخل من الجمارك ، وكانت تعتبر المنطقة الداخلية بعيدة عن متناول يديها وغير عملية فى ذلك الوقت . واستمرت تلك السياسة حتى تولى جاوأندرادى كورفو Joao Andrade Corvo وزارة البحرية وما وراء البحار فى سنتى ١٨٧٥ و ١٨٧٦ . وكان كورفو من أنصار التوسع ووجد كثيراً من البرتغاليين الذين يشغلون وظائف رسمية فى كل من البرتغال وإفريقية يؤيدون سياسة التوسع الساحلى التى بدأت مستعمرة أنجولا بعد سنتى ١٨٦٣ . ومن أمثلة هؤلاء جاريدو Garrido [٣٨] حاكم عام أنجولا من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٦٩ الذى أخلى المحطات الداخلية المنعزلة فى Humbe وجامبوز Gambos وكاسانجى شعوراً منه أن احتلالها مبدد لوسائل الاحتفاظ بالهيبة والنفوذ البرتغالى داخل المستعمرة وأن الأفضل نشر وتثبيت الأمن فى المناطق الأكثر تقدما[٣٩] .

وكان البرتغاليون فى تلك الفترة يعتبرون المنطقة الداخلية من أنجولا ذات أهمية ثانوية إذا قورنت بساحل الكنغو وحجم منطقة لواندا . وقد أيد الذين اعتنقوا فكرة التمركز على الساحل رأيهم بالزيادة الكبيرة التى حدثت فى تجارة أنجولا فى الفترة من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٨٧٥ ، تلك الزيادة التى بلغت ٢٥ ٪ فى فترة قصيرة ، تضاعف دخل المستعمرة من الجمارك فى المدة من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٣ ثلاث مرات فارتفع من ١٣٣ كنتو Conto إلى ٣٩٠ كنتو[٤٠] وكانت رسوم الجمارك تعتبر بنداً أساسياً فى ميزانية المستعمرة . كما كانت التقارير الواردة من المستعمرة بعد سنة ١٨٦٥ فى صالح الإحتفاظ بالحالة الراهنة ، وعدم التدخل فى المناطق الداخلية ، ووضع سياسة إدارية تتحملها المنطقة الساحلية[٤١] . وقد أبلغ جاريدو حكومة لشبونة إمكان احتلال ميناء كويسيبو وأن ذلك العمل يحتاج إلى ١٠٠ جنديا فقط[٤٢] . وكان الموظفون البرتغاليون فى أنجولا يرون

أن التحرك فى الأحراش لفرض السيادة البرتغالية عديم الفائدة . وقد ذكر القائد البرتغالى فى كويلنجويز Quilangues جنوبى بنجويلا بعد هجوم الوطنيين على قلعته أن البقاء فى ذلك المكان المتعزل عديم الفائدة مضيع للرجال والمال(٤٣) .

ويعتبر التقرير الذى كتبه الكسندر البوكيرك A. Albuquerque حاكم عام أنجولا من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٩ أحسن مثل لبيان تفضيل البرتغاليين للأراضى الساحلية على الأراضى الداخلية لأسباب عملية كثيرة . وقد ذكر البوكيرك فى تقريره خلو الخزانة فى أنجولا من الأموال(٤٤) ، وأن الجهاز الإدارى فى المستعمرة يحتاج إلى تجديد كلى ، ولا يمكن إدارة الأراضى الداخلية إلا بعد إتمام احتلال جميع ساحل الكنغو من خط عرض ١٢ َ ٥° إلى خط عرض ٨° جنوبى خط الإستواء والتحكم فيه . وذكر أن أهمية المنطقة الداخلية ترجع فقط إلى أنها منفذ للتجارة إلى المناطق الساحلية ، وأن التوسع فى المناطق الداخلية يؤدى إلى حدوث مشاكل ومخاطر عديدة لا يمكن تجنبها . وشبه المستوطنات البرتغالية الداخلية بجزر موجودة فى محيط وطنى غير محدود ، ووصف الامبراطورية البرتغالية فى داخل أنجولا بأنها ضرب من الخيال ومن المحزن الاعتراف بذلك(٤٥) .

كان البوكيرك يعلم أن البرتغال لن تتخلى عن حقوقها أو ادعاءاتها فى المنطقة الداخلية من أنجولا ولكنه فى نفس الوقت كان يشعر أن المعارك العسكرية السابقة فى مناطق دمبو وكاسانجى منعت استفادة البرتغاليين من احتلال الأراضى الداخلية وأدت إلى حدوث كوارث ، وأن محاولة التوسع فى مناطق معادية بجيش يقوده المذنبون والهاربون من تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم سوف ينتهى بفقد مستعمرة أنجولا . وقد أسف البوكيرك على الأموال التى تصرف على تلك الحروب وأعرب عن إمكان الاستفادة بها فى تنفيذ أعمال نافعة فى رقعة محدودة من الأرض يستطيع البرتغاليون فيها

ممارسة سيادة ونفوذ حقيقي مأمون فيها . وكان يشير بذلك إلى ضرورة احتلال الجـــزء الساحلى الشمالى الواقع بين خطى عرض ١٢° ٨,٥° جنوبى خط الاستواء . وقد فسر البوكيرك كلام هنرى مورتون ستانلى الذى ذكر فيه أن نهر الكنغو سوف يصبح طريقا رئيسياً إلى وسط إفريقية بأنه تحذير للبرتغال للإسراع فى وضع يدها على مصب النهر وجعله أهم شىء فى الممتلكات البرتغالية(٤٦) وعلى هذا فإن جميع الملتمسات التى قدمها التوسعيون البرتغاليون والجمعيات الجغرافية للتوسع فى المنطقة الداخلية لم تلق استجابة من الحكومة البرتغالية حتى سنة ١٨٧٦ .

الفترة الثالثة : (١٨٧٧ — ١٨٩١) :

من الصعب تحديد التاريخ المضبوط لبدء المرحلة الثالثة من مراحل التوسع البرتغالى فى أنجولا . ويمكن اتخاذ سنة ١٧٨٥ بداية لتلك الفترة ففى تلك السنة تأسست الجمعية الجغرافية فى لشبونة ، وتولى أندرادى كورفو وزارة البحرية وما وراء البحار ، وشجع المشروعات الجديدة لاحتلال المناطق الداخلية من إفريقية وركز بصفة خاصة على أنجولا . وقد أثرت كتابات وأحاديث فيرنى لوفيت كاميرون V. L. Cameron (٤٧) عن التجار الخلاسيين فى أرض باروتسى وغاراتهم على أراضى القبائل الافريقية الداخلية للحصول على الرقيق للمتاجرة فيه ، والظروف السيئة فى هضبة بيا ، والحرية الكاملة التى يمارسها الخارجون على القانون ، وقوله أن الحكومة البرتغالية لا تعلم شيئاً عن الفظائع التى يرتكبها من يدعون أنهم رعية برتغالية(٤٨) - أثرت تلك الكتابات والأقوال وساعدت على ترويج فكرة التوسع الجديد فى أنجولا .

كانت هناك حوادث أخرى أثرت على الرأى العام البرتغالى وحولته إلى فكرة التوسع الداخلى فى أنجولا منها دعوة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا المؤتمر الجغرافى للانعقاد فى بروكسل فى سبتمبر سنة ١٨٧٦ للنظر فى فتح

قلب إفريقية للحضارة والمدنية الأوربية ، ولم تدع البرتغال إلى حضور ذلك المؤتمر . وقد ترتب على ذلك قيام الحكومة البرتغالية بإعداد مشروعين لكشف وسط إفريقية[٤٩] يبدأ أحدهما من الساحل الشرقي والآخر من الساحل الغربي على أن تلتقي الحملتان في وسط إفريقية[٥٠] . وجهزت حملة أخرى لمسح نهر الكنغو وكشف منابعه[٥١] . كما كان لأخبار تحركات المستكشفين الأولون في سنة ١٨٧٤ في أنجولا أثرها على الرأي العام البرتغالي. وترتب على الشك في هدف الحملة العلمية الألمانية التي قام بها الدكتور الكسندر فون هوماير A. von Homeyer في منتصف سنة ١٨٧٥ ظهور الحاجة إلى إرسال حملات برتغالية لاستكشاف أراضي مستعمرة أنجولا[٥٢].

وقد شجع أندرادي كورفو بعد توليه وزارة البحرية وما وراء البحار النشاط البرتغالي في إفريقية ، واشترك في سنة ١٨٧٦ في وضع مشروعات الحملات الكشفية البرتغالية ، وكون لجنة الأعمال العامة لتوجيه الحملات الكشفية إلى أنجولا وموزمبيق والجزر الخاضعة للاستعمار البرتغالي ، وإنشاء السكك الحديدية والطرق والكباري وخطوط التلغراف . وحصلت تلك اللجنة على السلفيات اللازمة لتنفيذ تلك الأعمال ، ووصلت أول مجموعة للأعمال العامة إلى لواندا في يونيو سنة ١٨٧٧ للبدء في إنشاء السكك الحديدية[٥٣] . ولم تكن فكرة إرسال حملة برتغالية لكشف أنجولا بالفكرة الجديدة في سنة ١٨٧٦ فقد سبق لكورفو إنشاء اللجنة الجغرافية المركزية الدائمة للعمل جنبا إلى جنب مع الجمعية الجغرافية في لشبونة . ومن الناحية الرسمية كان لعملية كشف المناطق الداخلية من أنجولا تاريخ طويل ،وكان من أهم المحاولات تلك التي قام بها التاجر البرتغالي سيلفا بورتو Silva Porto لعبور وسط إفريقية في المدة من سنة ١٨٥٣ إلى سنة ١٨٥٤ . وفي تلك المحاولة عين حاكم عام أنجولا بورتو لقيادة حملة تبدأ من بنجويلا وتحمل المراسلات إلى موزمبيق وبالعكس . وتقدم بورتو ومعه ستة عشر شخصا من ذوي الخبرة بالأراضي الداخلية ، ووصل إلى نهر الزمبيزي الأعلى ،

ولكنه اضطر إلى العودة لمرضة وما لاقاه من عداء الوطنيين بينما واصل رجاله السير حتى وصلوا إلى موزمبيق فى أغسطس سنة ١٨٥٤ (٥٤) .

كان هدف البرتغاليين من إرسال الحملات الكشفية هو كشف الأراضى الواقعة بين ساحلى أفريقية الشرقى والغربى ، ووصل مستعمرتى أنجولا وموزمبيق ببعضهما . ولتمويل وتجهيز تلك الحملات بدأ اكتتاب عام فى البرتغال ، وقدمت الحكومة البرتغالية إعانة مالية للمساعدة على إتمام المشروع وقد حدث خلاف بالنسبة لهدف الحملة . واختير سيربا بنتو Serpa Pinto وكابيلو Capello وإيفانز Ivens لقيادة حملة أنجولا . وكان الأول ضابطا بالجيش والأخيران ضابطان بالبحرية البرتغالية . وقد اختلف الثلاثة على الطريق الذى ستتخذه الحملة . ويدل إختلافهم على مدى الاختلاف فى التفكير بين الذين يرغبون فى استعمار الساحل وتنمية مصادره وبين الذين يرغبون فى التقدم فى الأراضى الداخلية والاستيلاء عليها . فقد كان بنتو يرى السير من أنجولا عبر القارة إلى موزمبيق ، بينما كان إيفانز وكابيلو يريا تقصى الأحوال القائمة فى مستعمرة أنجولا (٥٥) .

غادرت الحملة لشبونة فى ٧ يوليو سنة ١٨٧٧ ووصلت إلى لواندا فى أغسطس من نفس العام وهى تحمل معها أسباب فشلها ، فقد كان هناك شعور متزايد بعدم الاتفاق على أغراضها ليس فقط بين البرتغاليين فى لشبونة بل كذلك بين قاراتها الثلاثة حول المكان النهائى الذى سوف تصل إليه . وكان الكسندر البوكيرك حاكم عام أنجولا فى ذلك الوقت ضد سياسة التوسع الداخلى وبالتالى سينعكس شعوره برفض تزويد الحملة بحاجتها من المواد التموينية . ومن ناحية أخرى كان السفر داخل أراضى أنجولا وإفريقية الوسطى غير مأمون العواقب وبعد فترة قصيرة وصل ستانلى إلى بوما بعد تتبع مجرى نهر الكونغو ، وبذلك ألغى أحد أهداف الحملة البرتغالية وهو كشف نهر الكونغو ، وأصبح على الحملة استكشاف نهرى كونين Cunene

ولو بانجو . وكان الاعتقاد السائد أن نهر الكونين هو أحد روافد نهر الزمبيزى، وهذا يساعد على وصول الحملة إلى موزمبيق (٥٦) وبذلك أصبح هدف المستكشفين البرتغاليين الوصول إلى مدينة كويلميين. وقد فشلت تلك الحملة فشلا تاما لبقائها خمسة شهور فى أنجولا ، وضعف مصادر تمويلها ، وقلة معداتها . وترتب على ذلك إنفصال المستكشفين الثلاثة عن بعضهم فسار بنتو فى طريق وسار إيفانز وكابيلو فى طريق آخر .

حصل سيربا بنتو على مساعده من سيلفا بورتو فى بيا ثم بدأ عبور أنجولا متجها شرقا حتى وصل إلى أرض باروتسى ، ورغم المرض الذى ألم به ، وهروب الحمالين فقد صمم على الوصول إلى أرض زمبو Jumbo وهى آخر محطة برتغالية على نهر الزمبيرى ثم مواصلة السير إلى ساحل إفريقية الشرقى ولكنه فشل فى إقناع زعيم باروتسى فى السماح له بالمرور عبر أراضيه ، واضطر بنتو إلى الإتجاه جنوبا حتى وصل إلى حيث يقيم المبشر فرانزو كويلارد Fransois Coillard وبقى هناك حتى استعاد صحته ، ومن هناك واصل رحلته إلى مساقط فيكتوريا على نهر الزمبيرى حيث قابل عددا من البريطانيين . وقد تخلى بنتو عن فكرة الإبحار فى نهر الزمبيرى لقلة إمداداته واتجه إلى بتشوانا ومنها إلى ناتال مارا ببرتيوريا والترنسفال ودربان فى سنة ١٨٧٩ (٥٧) ولم يكن لرحلة بنتو نتائج مهمة من الناحية الجغرافية ، وأدت إلى نشوب النزاع بين المستعمرين البرتغاليين ، ولم تتحقق فكرة إنشاء طريق تجارى يمر بوسط إفريقية ويصل بين الساحلين الشرقى والغربى . وبقيت مشكلة حاجز المياه بين نهرى الزمبيرى والكنغو بدون حل . وقد هاجم لوشيانو كورديرو Luciano Cordeiro مؤسس الجمعية الجغرافية البرتغالية الحكومة لعدم تقديمها المساعدات الكافية لبنتو وغيره من المستكشفين البرتغاليين (٥٨) .

عاد بنتو إلى البرتغال فى سنة ١٨٧٩ وبدأ فى تسجيل مشاهداته فى كتاب

بعنوان كيف عبرت إفريقية Como eu atravéssei Africa. تعرض فيه للظروف الخطيرة وحالة عدم الاستقرار الموجودة فى هضبة أنجولا ، وأيد الانتقادات التى وجهها كاميرون للبرتغاليين المشتغلين بتجارة الرقيق فى كاكوندا وبيا والمنطقة الواقعة شرقيهما. وأبدى بنتو أسفه لعدم استتباب الأمن فى داخل أنجولا، وعدم وجود إدارة برتغالية فى المنطقة(٥٩). وطالب بنتو الحكومة البرتغالية بتولى مسئوليتها فى الأراضى الداخلية حتى لا تتعرض المستعمرة لاعتداءات الأجانب ومحاولة الزعماء المحليين الاستقلال عن الإدارة البرتغالية . واعتبر بنتو منطقة بيا من المراكز الاستراتيجية المهمة فى غرب إفريقية . وانتقد الحكومة البرتغالية لإهمالها وتقصيرها ، وكان يرى أن احتلال بيا معناه الحصول على مركز استراتيجى هام فى غرب إفريقية ، ويؤدى إلى تأمين التجارة الداخلية ، واحتكار البرتغال لتجارة المنطقة الجنوبية من إفريقية الاستوائية. وقد أشار بنتو فى كتابة إلى احتمال تحويل البلجيكيين والبريطانيين لتجارة أنجولا الداخلية عن طريق سيرها خلال أعوام قليلة بعد فتح طرق رئيسية جديدة فى الكنغو وإلى الجنوب من خليج ولفش وهذا يؤدى إلى عزل مستعمرة أنجولا والقضاء عليها . ولم تكن أفكار بنتو تحتوى على مشروع معين لفتح طريق يصل أنجولا بموزمبيق وهو الهدف الذى قامت حمايته من أجلة ، ولم يحاول تخيل أى مشروع للوصول إلى منطقة وسط إفريقية ، وركز كل تفكيره على منطقة بيا(٦٠).

أما كابيلو وإيفانز فقد بدأت رحلتهما من بنجويلا عن طريق بيا، واتجها إلى وادى نهر كوانجو Cuango ثم إلى سوق كاسانجى ، ولم يكن لديهما أية مشروعات محددة لاحتلال منطقة وسط إفريقية بواسطة البرتغاليين . وقد صادفتهما نفس العقبات التى صادفت بنتو وهى المرض وعداء القبائل الوطنية وانعدام السلطة البرتغالية ووجود تجارة الرقيق ، ولم يستطيعا المرور إلى المنطقة الواقعة شرقى نهر الكوانجو لوقوف قبائل مبانجالا Mbangala فى

طريقهما ، واضطرا إلى العودة إلى كاسانجي ومنها إلى لواندا عن طريق دوقية براجنزا ونهر كوانزا . وقد أثبت كابيلوا وإيفانز كثيراً من اتهامات كاميرون للحكم البرتغالي في أنجولا باستثناء تلك التي تخص الجزء الشمالي من المستعمرة ، وأعلنا استمرار تجارة الرقيق في وسط وشمال أنجولا ، ولم يحددا منطقة معينة للاستعمار البرتغالي ولكنهما أكدا ضرورة تحرك البرتغاليين إلى الداخل إذا كانوا يرغبون البقاء في أنجولا ، وإلا سوف يتعرضون للموت والفناء إذا بقوا على الساحل الكثيف السكان(٦١) . وقد قام كابيلو وإيفانز بدراسة جغرافية المنطقة ومناخها الواقعة وراء نهر كوانجو ، وفي نفس الوقت تأكدا من وصول المستكشفين الألمان في سنتي ١٨٧٥ و ١٨٧٦ إلى مسافة أبعد مائة ميل مما وصلا إليه وهذا يمثل تهديداً خطيرا للسيادة البرتغالية في أنجولا(٦٢) .

أدت أعمال كل من بنتو وكابيلو وإيفانز إلى تنشيط المشروعات التوسعية البرتغالية واستخدم أندرادى كورفو وزير البحرية وما وراء البحار معلومات كابيلو وإيفانز وجعل حدود أنجولا الشرقية تتصل بحدود الكنغو عند نهر كوانجو(٦٣). ووضعت وزارة البحرية وما وراء البحار مشروع بنتو لاحتلال بيا موضع الاعتبار ، كما تقدم وزير البحرية وما وراء البحار في سنة ١٨٨١ بمشروع لإقامة محطات حضرية في المنطقة الداخلية من أنجولا . وأنشئت أول محطة من تلك المحطات في نوكى Nokki على الشاطىء الجنوبي لنهر الكنغو في سنة ١٨٨٢ بعد الوصول الأخشاب والمواد اللازمة لبنائها من لشبونة(٦٤) ثم أقيمت محطة أخرى في لنداتا Landana شمالى كابندا(٦٥) . وقد افتتح وزير البحرية وما وراء البحار اكتتابا لبناء المحطات الحضرية في كل من أنجولا وموزمبيق ولكنه فشل في جمع الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع وألقى اللوم على السياسيين البرتغاليين الذين جعلوا الحكومة البرتغالية غير مستقرة على نظام واحد في سياستها التوسعية في إفريقية(٦٦) .

وقد ظهرت فى لشبونه كتابات عامة فى سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ تندد بإهمال الحكومة البرتغالية فى أنجولا، وانتقدت سياستها تجاه إفريقية بصفة عامة . منها ما كتبه أنطونيو سيزاس Antonio J. Seixas (٦٧) عن المشكلة الاستعمارية ، وأعلن أن الحرب مع الوطنيين أدت إلى تعجيز الحكومة فى كل من أنجولا وموزمبيق ، وأن المنطقة الداخلية من البلاد فى حالة سيئة ، وذكر أن مستعمرة أنجولا أكثر أهمية من مستعمرة موزمبيق . وانتقد الفريدو دى سارمنتو Alfredo de Sarmento السياسة الإستعمارية البرتغالية فى الأراضى الإفريقية فى سنة ١٨٨٠ ، وناقش ضرورة سرعة احتلال أنجولا وأعلن صحة أقوال كل من كاميرون ولفنجستون عن ضعف السيادة البرتغالية فى أنجولا وبالأخص فى مناطق القلاع والمستوطنات البرتغالية (٦٨).

كان هناك خلاف داخل البرتغال حول الاستعمار البرتغالى فى إفريقية ، وكان أندرادى كورفو من بين المؤيدين للتوسع البرتغالى ، وبين فى كتاباته ضرورة ذلك التوسع حتى لا تضع الدول الأوربية يدها على المنطقة التى أهملها البرتغاليون طويلا ، وطالب بالعمل على تقدم المستعمرات البرتغالية فى إفريقية (٦٩) . وقد اضطر كورفو إلى القاء ذلك التصريح بعد ازدياد معارضة الحزب الجمهورى بعد سنة ١٨٧٢ للسياسة الاستعمارية. وقد أصبحت معارضة السياسة الاستعمارية فعالة بعد سنة ١٨٨٠ ونادى الكتاب البرتغاليون بالبعد عن السياسة الإستعمارية ومن هؤلاء يواقيم مارتنز J.P.O. Martins الذى عارض السياسة البرتغالية الاستعمارية ولوشيانو كرديرو Luciano Cordeiro الذى حبذ بيع المستعمرات البرتغالية (٧٠) . وعلى الرغم من وضوح آراء كورفو المؤيدة للإستعمار والتوسع إلا أن الجمهوريين استمروا فى معارضتهم لتلك السياسة على أساس أن المستعمرات تكلف البرتغال اقتصاديا فوق طاقتها . واستمر الاختلاف فى وجهات النظر البرتغالية حول تلك المسألة حتى وجهت بريطانيا فى ١١ يناير سنة ١٨٩٠

إنذاراً نهائياً للبرتغال طالبتها فيه بسحب جميع قواتها من أراضى يناسا ومانيكا وإلا تحملت ما ينتج عن ذلك من أضرار . وقد ترتب على ذلك الإنذار توحيد وجهات النظر البرتغالية المختلفة مؤيدة لسياسة التوسع فى إفريقية . وكان أوليفيرا مارتنزا من بين الذين تحولوا من معارضة الاستعمار والتوسع إلى تأييده(٧١)

وبإعلان إنجازات ستانلى فى حوض الكنغو الأعلى فى أواخر سنة ١٨٨٣ رأى حاكم أنجولا احتمال وصول ستانلى إلى ساحل المحيط الأطلنطى وما يترتب على ذلك الوصول من نتائج ، وقرر القيام بعمل للقضاء على ذلك الخطر ، ومخالفة تعليمات الحكومة البرتغالية الرامية إلى الاحتفاظ بالحياة الراهنة فى المنطقـــة بدون تغيير أثناء المحادثات الدائرة بين البرتغال وبريطانيا(٧٢) . وعلى هذا فقد أرسل إحدى السفن الحربية احتلت مدن كاكونجو وماسابى فى أكتوبر سنة ١٨٨٣ ، وعقد قائدها معاهدات صداقة وولاء مع زعماء المنطقة ، ونشرت تلك المعاهدات فى الصحيفة الرسمية فى ٢٩ أكتوبر من نفس العام(٧٣) . وكان احتلال كاكونجو وماسابى دافعاً قوياً لتنفيذ مشروعات برتغالية جديدة واحتلال الموانى الواقعة شمال مصب نهر الكنغو . وكان من بين تلك المشروعات إرسال وكيل سياسى إلى ميناء بانانا Banana فى سنة ١٨٨٤ لمراقبة نشاط الهولنديين التجارى بالميناء ، وإعداد العدة لتوسع استعمارى برتغالى فى المنطقة ، وإجراء عملية مسح لمصب النهر تمهيداً لإنشاء جمارك فى موانى المنطقة(٧٤) . وانتهى هذا النشاط بإنذار ١٣ فبراير سنة ١٨٨٥ الذى قدمته فرنسا وبريطانيا وألمانيا وطالبت فيه تلك الدول البرتغال بالتنازل عن مطالبها فى كابندا والشاطىء الشمالى لنهر الكنغو ، أو سحب الاعتراف بجميع حقوق البرتغال فى المنطقـــة المتنازع عليها

مشروعات مد الحكم البرتغالى إلى المنطقة الداخلية من أنجولا ، والتحكم فى تجارتها وضعها مجموعة من الناس فى جمعية لشبونه الجغرافية ، وكانت تلك المشروعات امتداد لمشروع إنشاء المحطات الحضرية فى داخل أنجولا الذى وضعه زوليودى فالينا وزير البحرية وما وراء البحار(٧٥) . وكانت حملات بفتو وكابيلو وإيفانز الذين أيدوا التوسع البرتغالى فى أنجولا هى المحرك لتلك المشروعات بالإضافة إلى النشاط الكشفى الألمانى فى شمال أنجولا بعد سنة ١٨٧٥ .وقد أعلن فريرا أمارال F. Amaral حاكم عام أنجولا أن السبب فى هجر المنطقة الداخلية هو صعوبة التقدم وعدم تغطية المصاريف التى تكبدها الحكومة ، وعلى الاتجاه الجديد للتوسع شرقاً وبقدوم المستكشفين الأجانب واضطرار البرتغال إلى وضع سياسة جديدة ، وأصبح من الضرورى التحرك فى اتجاه الشرق ، وإعادة فتح تلك المناطق التى تملكها البرتغال(٧٦) . وبازدياد النشاط الأجنبى فى المنطقة الواقعة شمالى نهر كوانزا ازداد خوف البرتغاليين على ممتلكاتهم وقرروا التغلب على المصاعب التى تعترض الاحتفاظ بسيطرتهم عليها .

لم يكن عند البرتغاليين فكرة واضحة فى المكان الذى يجب أن تكون عنده حدود أنجولا الشرقية . وكان من رأى أندردى كورفو فى سنة ١٨٨٣ أن يكون نهر كوانجو هو الحد الشرقى لأنجولا(٧٧) ، وعلى هذا فقد وافق المندوبون البرتغاليون فى مؤتمر برلين لغرب إفريقية على أن يكون نهر كوانجو هو الحد الفاصل بين دولة الكنغو الحرة التى أنشئت فى ذلك الوقت ومستعمرة أنجولا . وعلى هذا فقد بقى نهر كوانجو زمناً طويلا الحد الشرقى لمستعمرة أنجولا ، ولكن التوسعيين البرتغاليين رغبوا فى مد الحدود الشرقية للمستعمرة إلى نهر كازاى Kasai لتشمل مملكة لوندا Lunda وما وراءها لاشتراك تلك المنطقة فى التجارة مع المستوطنات البرتغالية(٧٨) . وخوفاً من

فقد المنطقة الشرقية من المستعمرة أرسلت الإدارة البرتغالية فى سنة ١٨٨٤ حملة علمية سياسية ومجهزة تجهيزاً جيداً بقيادة هنريكو ديازدى كارتاليو H.D. Carvalho لتنفيذ المشروعات السياسية والاقتصادية فى شرق أنجولا .

تبنى كارفاليو مشروع إنشاء المحطات الحضرية فى داخل أنجولا وبنى ثلاث عشر محطة فى المنطقة الواقعة بين مالانجى وموزومبا عاصمة لوندا ، كما نجح فى تحديد طريق تجارى مأمون يربط بين الساحل والمنطقة الشرقية من أنجولا ، وأعلن أن السبب فى فشل مد النفوذ البرتغالى من الساحل الغربى إلى الساحل الشرقى لإفريقية يرجع إلى فشل البرتغاليين فى تنفيذ مشروع المحطات الحضرية . ولم يكتف كارفاليو ببناء المحطات الحضرية بل قام بعمل مسح جغرافى ومناخى دقيق للمنطقة الواقعة بين مالانجى ونهر كازاى . وكان الهدف الأساسى من حملة كارفاليو هو الوصول إلى مملكة لوندا وتوقيع معاهدة مع ملكها وتحسين العلاقات التجارية والعمل على وجود بعثة سياسية أو دينية دائمة فى عاصمة لوندا ، كما تضمنت تعليمات الجمعية الجغرافية البرتغالية قيام كارفاليو بعملية مسح لمشروع مد خط حديدى إلى ما وراء أمباكا[٧٩] . وكان البرتغاليون يعلقون أهمية كبيرة على الناحية الاقتصادية بهدف مقاومة النفوذ الألمانى فى المنطقة .

وصل كارفاليو إلى مالانجى فى سنة ١٨٨٤ وقام ببناء المحطات الحضارية على طول الطريق ثم عبر نهر كازاى فى أغسطس سنة ١٨٨٦ ، ودخل مملكة لوندا ، ووقع معاهدة تجارية مع ملكها فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٧ . وبذلك تعتبر حملة كارفاليو أنجح حملة برتغالية فى أنجولا من الناحيتين السياسية والاقتصادية . وأدت إلى إضافة مساحة من الأرض إلى مستعمرة أنجولا تقدر بسدس مساحتها الكلية السابقة . وقد عاصر وصول كارفاليو إلى مملكة لوندا تعرض أراضيها لهجمات قبيلة الشوكوى Chakwe من الجنوب الغربى بعد سنة ١٨٨٥ ، ولم يستطع ملك لوندا صد هجمات تلك القبيلة ، وأصبح

الموقف ميؤساً منه بعد سنة ١٨٨٧ ، واضطر إلى إرسال سفارة إلى لوندا فى سنة ١٨٨٨ لطلب حامية برتغالية يتراوح عددها بين مائتين وثلثمائة جندى لحماية مملكته[٨٠] . واعتذر حاكم عام أنجولا عن الاستجابة لطلب ملك لواندا بحجة عجزه عن توفير القوات المطلوبة ، وطلب من الحكومة البرتغالية الإذن له بمد الحكم البرتغالى إلى مملكة لوندا وحصل على موافقتها .

اتبع التوسع البرتغالى فى وسط إفريقية محورين للتقدم من ساحل أنجولا . المحور الأول الذى اتبعه كارفاليو من مالانجى إلى لوندا وكان ينحرف شمالا عن الطريق التجارى التقليدى الذى يصل مالانجى بكاسانجى . ويبدأ المحور الثانى من موزاميدس ويسير فى اتجاهين يتجه أحدهما شرقاً إلى هضبة هويلا عن طريق جبال شيلا Chella ، ثم يتجه إلى الشمال الشرقى حتى كاكوندا وبيا ، بينما المحور الآخر يتجه إلى الجنوب الشرقى ماراً بوادى نهر كونين وكوانجو[٨١] . وامتد محور التقدم فى النهاية من كاكونداوبيا إلى بيلمنت Belmonte للوصول إلى أرض باوتسى ومنها إلى موزمبيق .

وبوصول هنريكو باروز جوميس H.B. Gomes إلى الحكم فى البرتغال فى المدة من سنة ١٨٦٦ إلى سنة ١٨٩٠ تعهد بتحقيق الحلم البرتغالى الخاص بوصل مستعمرة شرق أفريقية البرتغالية بمستعمرة أنجولا ونافش فى سنة ١٨٨٦ من الفرنسيين والألمان معاهدات الحدود التى أصبح بموجبها من حق البرتغال الاستيلاء على منطقة وسط إفريقية دون النظر إلى المصالح البريطانية ، وقدم للبرلمان البرتغالى خريطة لونت فيها المنطقة الواقعة بين أنجولا وموزمبيق باللون القرمزى وأطلق عليها إسم القلب الأحمر . وقد أدت تلك الأعمال إلى احتجاج الحكومة البريطانية فى أغسطس سنة ١٨٨٧ ، وعلى الرغم من الاحتجاج البريطانى فقد تقدمت حملتان برتغاليتان من الساحلين الشرقى

والغربي لأفريقية لتنفيذ المشروعات البرتغالية والإلتقاء في وسط أفريقية(٨٢). ولم تستطيع الحملة التي بدأت من أنجولا الوصول إلى أرض باروتسي لضعفها وسوء تجهيزها(٨٣) . وانتهت المطامع البرتغالية التوسعية في وسط إفريقية بإنذار ١١ يناير سنة ١٨٩٠ البريطاني ، وسحبت حكومة أنجولا قواتها المسلحة من منطقة شيرا وأرض مانيكا(٨٤) .

الحواشي

(١) A. H. U. : Angola (2) (1838 — 1839) No' 547, 16 March, 1839.

(٢) Felner, A. : Angola, vol. pp. 9 — 20.

(٣) Felner, A, : Ibid., vol. I. p. 23.

(٤) Felner, A. : Ibid. vol. I. p. 19.

(٥) F. O. : 63/ 1112, 18 june 1853, Pokenham (Lisbon Consul) to Lord Clarendon.

(٦) Felgas, H. ; guerra em Angola, pp. 25 — 34.

(٧) Valdez, F.T. : Six years of traveller's life in Western Africa, vol. II, pp. 301 — 302.

(٨) Valdez, F.T. : Ibid. vol. II, P. 93.

(٩) Monterio, J, F. : Angola and the River Congo, vol. II. pp. 184 — 185.

(١٠) F. O. : 63/1112, F. O. to Pakenham, 29 Aug. 1855, Ward to Clarendon, 8 Aug. 1855, Clarendon to Pakenham, 17 Aug, 1855.

(١١) Museu de Angola, Ambriz; PP. 1 — 12.

(١٢) A. H. U. : Angolu, (23) 19 Nov. 1857, Gov Gen.

(١٣) A. H. U. : Ibid. (20) 24 Octob. 1854, Gov Gen, to Lisbon.

(١٤) A. H. U. : Ibid . (23), 4 Feb. 1857, Gov. Gen. to Lisbon.

(١٥) Boletim Official : Angola, No. 778; 1 Sept : 1860, p. 5.

(١٦) Livingstone, D. : Missionary Travels, pp 473, 493.

(١٧) A, H. U. : Angola. (31) 15 Oct. 1882, Gov. Gen.

(١٨) de Sarmento, A. : OS Sertôes D'Africa, pp 156-157.

(١٩) Schapera, J. : Livingstone's Missionary Correspondence: P. 273,

(٢٠) Livingstone, D. : op cit. (Mission.) P. 466.

(٢١) Porto, S. : Viagense Apontamentos, Vol. II, pp. 206 — 211.

(٢٢) Teixeira' A. A. : Roçadas Na Occupaçao do sul de Angola, P. 15.

(٢٣) A. H. U. : Op. cit. (34), No. 194 A, 15 April 1865, Gov, Gen.

(٢٤) A. H. U. : Ibid. (34), No. 638, 30 Dec. 1865.

(٢٥) A. H U. ; Ibid. (34), No. 738, 30 Dec. 1865.

(٢٦) انظر ص ٧ من هذا البحث .

(٢٧) A. H. U. : op, cit, (34), No 194 A, 15 April, 1865.

(٢٨) A. H. U. : Ibid. (47), No. 461; 18 Oct. 1877.

(٢٩) كان اسمه مجلس ما وراء البحار Conselho Ultramarino حتى سنة ١٩٦٨

(٣٠) A. H. U. : Op. cit. Mo. 431, 22 Feb 1869.

(٣١) Boletim Official : Op. cit. No 51, 21 Dec. 1872.

(٣٢) A. H. U. : Op. cit. (47), No. 461, 18 Oct. 1877.

(٣٣) Moneiro; J. J. : Angola and the river Congo, pp. 48 — 49.

(٣٤) A. H. U. : Op. cit. (42), No. 61, 15 Feb. 1871.

A. H. U. : Ibid. (38) No. 407. 21 Aug. 1868, Alfiede Duprat to Lisbon, (٣٥)

Delgado, R. : A Famosa e Historica Benguela, pp. 226 — 227. (٣٦)

A. H. U. : Op. cit. (38), No. 531, 18 Nov. 1868, Gov — Gen. (٣٧)

(٣٨) هو فرانشكو أنطونيو جونز القزكاردوزو .

Jornal de Commercio, 4 Sept. 1872. (٣٩)

(٤٠) الـكنتو عملة برتغالية عبارة عن ١٠٠٠ إسكودو .

Corvo, J. A. : Estudos Sobre . . . vol. 1, pp. 208 — 209. (٤١)

A. H. U. : Op. cit. (38), 19 Dec. 1868, Gov. Gen. (٤٢)

A. H. U. : Ibid (45), N. 58, 15 Dec. 1875. (٤٤)

A H. U. : Ibid. (46), No. 317, 22 June 1886. (٤٤)

A. H. U. : (47), No. 267; 19 Oct. 1877, Gev Gen. (٤٥)

Diario de Noticias : Reports on Stanley's reception in Luanda on 16 Sept. 1877. (٤٦)

(٤٧) عبر كاميرون القارة الافريقية من الشرق الى الغرب ، ومر بوسط أنجولا في المدة من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٧٥ .

Cameron, V. L. : Across Africa, pp. 387 — 388. (٤٨)

Anstey, R. T. : Britain and the Congo, pp 57 - 58. (٤٩)

F. O. ; 63/1117, 26 Feb. 1877, Morier to F. O. (٥٠)

F. O. : 63/1117, 13 Feb. 1877, Mosier to Beaconsfield. (٥١)

A. H. U. ; op. cit. (45), No. 353, 30 July 1875, (46), No. 198, 20 May 18/6. (٥٢)

Corvo, A. : Estudos, sobre as Proyincias Ultramarinas, Vol I, pp, 28 — 34; (٥٣)

Delgado, R. : A Famosa e Historica Benguella, pp. 197 -- 198 (٥٣)

Diario de Noticias, 9 July 1877. (٥٥)

Pinto, S. : How I Crossed Africa, pp. 15 — 25. (٥٦)

Pinto, S ; How I Crossed Africa, pp. 184, 242-266 (٥٧)

Imprensa Nacional : Regresso dos Benemerit.s pp (٥٨)
14 — 18.

Pinto. S. : Op. cit. PP. 240 — 260. (٥٩)

Diario de Noticias : 29 oct. 1877. (٦٠)

Capello, H. and Ivens, R. : De Benguella as (٦١)
Terras de Iacco vol. II, pp. 23 — 24,
253, 262, 267.

V. H. U. : op. cit. (4), No. 7, 1884. (٦٢)

Corvo, A. : Estudos,,. vol. I, P. 62. (٦٣)

P. P. : Vol. XL VIII, Cmd. 3531, No. 16, 17, (٦٤)
Consul Cohen to lord Granville, 14 Oct. 1882.

A. H, U. ; Op. cit (4), No. 56, 10 June 1884, (٦٥)
Gov. Gen,

Vilhena, J. : Antes da Republica, Vol. I, PP. (٦٦)
73 — 78.

(٦٧) أنطونيو سيكاس موظف سابق له خبرة طويلة في شئون أنجولا.

Seixas, A. J. : A Questão Colonial Portogueza. PP. (٦٧)
75 — 77.

Corvo, A, : Op. cit. Vol. I, PP. 228 — 241. (٦٩)

Martins, O. : Oliveira Martins, P. 34. (٧٠)

Lavardio, M. : Portugal em Africa, PP. 170, 219. (٧١)

A. H. U. : op. cit. (7), No. 58, 13 Dec. 1883, (٧٢)
Gov - Gen.

P. P. : 1884, No. 49, 10 Oct. 1883,. Amaral to (٧٣)
Consul Cohen, PP, 56 — 67.

A. H. U. : Op. cit. (7), No. 359, 15 April 1884,. (٧٤)
Gov. Gen. to lisbon.

(٧٥) انظر ص ١٩ من هذا البحث .

(٧٦) A. H U. : op. cit. (4), No. 335, 9 April 1844, Gov. Gen.

(٧٧) Corvo, A.; : Op. cit. Vol. I, P. 180,

(٧٨) de Jesus, Q. : Portugal em Africa, P. 38.

(٧٩) Carvolho, H. D. : Descripçâo . . Vol. I, PP. 1-5.

(٨٠) Carvalho, H. D. : Ibid. vol. II, PP. 269 — 271.

(٨١) Delanny, C. : The Portuguese in Angola (S.G.M.) Vol WII, No. 11, 1896, PP. 569—571.

(٨٢) Warhurst, P. R. ; Anglo Portuguese Relations... P. 3.

(٨٣) Duffy, J. : Portuguese Africa. PP. 216 — 220.

(٨٤) Johnstone, H. H. ; British Central Africa, PP. 88 — 89,

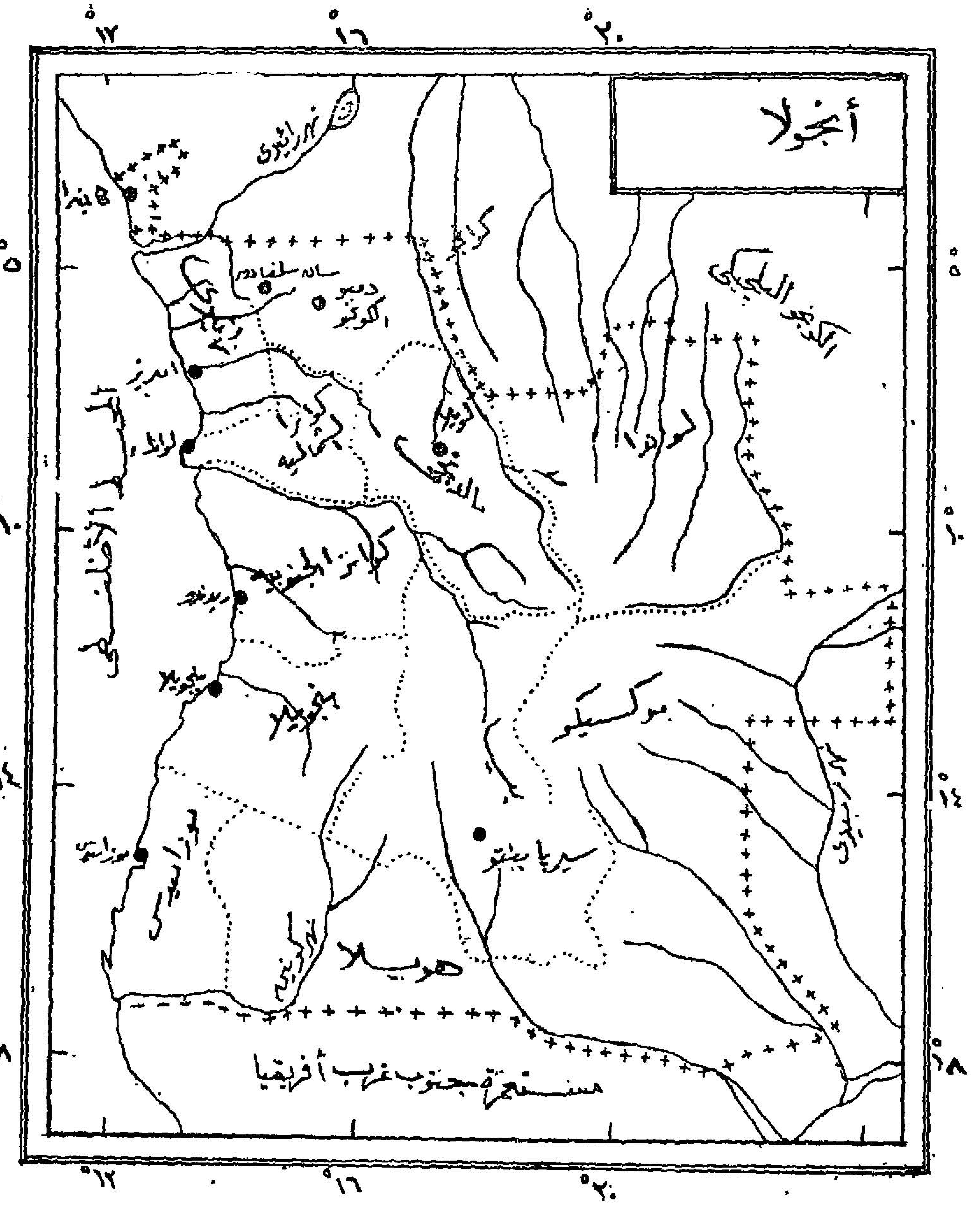

أنجولا
نهر زائيري
الكونغو البلجيكي
لوندا
موكسيكو
سيربا بنتو
هويلا
مستعمرة جنوب غرب أفريقيا
كوانزا الجنوبية
بنجويلا
المحيط الأطلنطي
١٢°
١٦°
٢٠°
٥°
١٠°
١٤°
١٨°

مقاطعة « بيروبيدجان » اليهودية بالاتحاد السوفيتى

واضطهاد السوفيت لليهود

الأستاذ محمد كمال يحيى حامد
ماجستير تاريخ حديث

هل هناك اضطهاد لليهود حقاً فى الإتحاد السوفيتى . . ؟

لقد شنت إسرائيل بمختلف أجهزة الإعلام حملة عنيفة على السلطات السوفيتية اتهمتهم فيها باضطهادهم لليهود ، وحرمانهم من نشاطهم الثقافى والدينى — بل وأعلن المسئولون الإسرائيليون فى المحافل الدولية ، أن اليهود فى الاتحاد السوفيتى يعيشون ، دون سائر القوميات الأخرى فى الجمهوريات السوفيتية فى ظل إجراءات تعسفية .

فقد استنكرت تامار رايشل مندوبة إسرائيل فى اللجنة الاجتماعية المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف الاتحاد السوفيتى من الثلاثة ملايين يهودى الذين يعيشون فيه وقالت : « إن السلطات السوفيتية تتخذ إجراءات تعسفية من أجل دمج هؤلاء اليهود ثقافياً ومعنويا فى المجتمع السوفيتى — وأن هذه السلطات تتخذ ضدهم إجراءات تعسفية فى حرمانهم من مزاولة

نشاطهم الثقافى والدينى » ، ثم قالت مندوبة إسرائيل أثناء المناقشة فى ذكرى حقوق الإنسان : « إن الاتحاد السوفيتى وبولندا وألمانيا الشرقية لا ينظرون إلى اللاسامية على أنها ظاهرة اجتماعية ، بل على أنها أداة سياسية وليست هذه المرة الأولى فى تاريخ البشرية التى يستغل فيها اليهود أداة للسخرية والاستهزاء والاضطهادات فى المجتمعات التى يعيشون فيها — وأن هذا التصرف تحول إلى تطرف فى عصرنا هذا ، وأدى إلى سفك دماء الشعب اليهودى ».(1)

ثم قالت مندوبة إسرائيل : « إن سلطات الاتحاد السوفيتى تضطهد اليهود فقط ، دون سائر الأقليات القومية التى تعيش فى الجمهوريات السوفيتية ، فليس هناك سوى ٦٢ معبداً و ٣ من رجال الدين ».

ولسنا هنا فى معرض الدفاع أو التأييد لسياسة الاتحاد السوفيتى إزاء اليهود — فالحقائق المؤكدة تشير كلها إلى أن الزعماء السوفيت الأوائل « لينين وستالين » لم يعتبروا اليهود أمة ، ولاهم يشكلون قومية — لكنهم من جهة أخرى ، نادوا « بحق الأمم فى تقرير مصيرها » — ولم يكن اختصاص اليهود بالنصيب الأكبر من حملة التطهير الكبرى التى جرت فى الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينات بسبب كونهم يهودا ، بل لأنهم كانوا أكثر رعايا الاتحاد السوفيتى صلات بالعالم الخارجى ، وكان لدى أغلبهم أقرباء تخلفوا فى شتى الأقطار الأوربية ، أو هاجروا إلى أمريكا وفلسطين فجعلهم ذلك موضع ريبة الحكومة السوفيتية وكل رقابتها . بل أن سالومون جولدمان ، الحاخام اليهودى ، ورئيس منظمة الصهيونيين الأمريكيين ، يذكر فى كتاب له ، أن مولوتوف تحدث عن اليهود فى الاتحاد السوفيتى فى الاجتماع الثامن لمجلس السوفيت الأعلى ، فى نوفمبر ١٩٣٦ قائلا :

« إن مشاعرنا الأخوية تجاه الشعب اليهودى كانت مؤكدة من خلال الحقيقة القائلة بأن هذا الشعب قد أعطى ميلادا لكارل ماركس ذلك المبدع الذكى ، صاحب فكرة شيوعية الحرية لجميع البشر ، الذى قاد علميا

الإنجازات العظيمة للنهضة الألمانية ونهضات الشعوب الأخرى. وفى الحقيقة فإن الشعب اليهودى قد قدم لنا أعداداً كبيرة من العلماء العظام، والفنيين والفنانين — لقد قدم لنا أبطالا عديدين فى النضال الثورى ضد ظالمى الشعب العامل — أما فى بلدنا، فقد قدم لنا، ومازال يقدم، عدداً متزايداً من المشاهير والقادة والأفذاذ فى جميع فروع التعمير والدفاع عن الاشتراكية. كل ذلك يجعلنا نصمم على موقفنا من السامية، ومن الأعمال الفظيعة المعادية للسامية، مهما كان الثمن»(٢).

ويذكر كاتب آخر، أن حركة التطهير التى جرت فى الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينات، كانت بسبب التقدم الاقتصادى الذى أحرزه اليهود فى الأسواق الروسية، وأن الحكومة قد اتخذت من ذلك ذريعة لاستصدار بعض التشريعات التى تحد من نفوذ ونشاط اليهود السوفيت(٣).

كما يؤكد كاتب يهودى ثالث، نقلا عن مجلة «الجويش كرونيكل» بتاريخ أول نوفمبر عام ١٩٤٠ — مايلى: «لقد افتتحت المدارس الابتدائية والثانوية التى تدرس بها لغة «اليديش» فى كل من كورنوفتر، وكيشنيف، وفى عديد من المدن الأخرى — وذلك بهدف تنظيم وإعادة الحياة اليهودية إلى عدد كبير منهم — كما افتتحت المسارح اليهودية، والمكتبات، كما بذلت الجهود لإيجاد أعمال لليهود الذين لا عمل لهم»(٤).

ويذكر أحد المصادر اليهودية أيضاً، أنه فى بداية الاضطهاد النازى، كان يعيش فى الاتحاد السوفيتى مايقرب من ٤٣٠,٠٠٠ يهودى فى موسكو وحدها، و ٢٧٥,٠٠٠ فى لينينجراد، و ٢٠,٠٠٠ فى كييف، وباقى اليهود موزعون على المدن الرئيسية الأخرى، مثل خاركوف وأوديسا، وغيرها.

وفى دراسة سوفيتية طريفة أجريت عام ١٩٤١ عن توزيع أعداد اليهود ونوعية المهن التى يمارسونها، تبين أن هناك حوالى ٨٧,٠٠ مهندساً فنياً

ومعمارياً وزراعياً، وحوالى ٥٢٫٠٠٠ يعملون فى الطب بين طبيب وممرض ، وحوالى ٤٦٫٠٠٠ مدرساً ، وحوالى ٧٠٠٠ عالم أكاديمى ، وحوالى ١٧٫٠٠٠ يعملون فى التمثيل والتأليف ، وحوالى ٣٠٫٠٠٠ صحفى ومراسل جريدة(٥).

وقد تولى عدد من مشاهير اليهود مناصب رئيسية فى الدولة بعد قيام الثورة ، وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية . فبالاضافة إلى الزعماء اليهود الذين واكبوا الثورة ، كان هناك :

— جريجورى سكولنيكوف ، الذى كان وزيراً للمالية فى عام ١٩٢٥ .

— آردن (هارون) سيشتمان ، الذى خلف جريجوري سكولنيكوف فى وزارة المالية بين عامى ١٩٢٦ ، ١٩٢٨ .

— مكسيم ليتفينوف ، الذى كان وزيراً للخارجية السوفيتية بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٩ .

— أركادى روزنهولتز ، الذى كان وزيراً للتجارة الخارجية بين ١٩٣١ و ١٩٣٦ .

— موسى كالمونوفيتش ، الذى كان وزيراً للحبوب ومزارع ليفستوك بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ .

— إبرام جيليدنسكى ، الذى كان وزيراً للصناعات الغذائية فى عام ١٩٣٨ .

— دينتر ، الذى كان وزيراً للتجارة المحلية بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

— موسى روخيموفيتش ، الذى كان وزيراً للصناعات الحربية فى عام ١٩٣٦ .

— ليزار كاجانوفيتش ، الذى كان وزيراً للنقل فى عام ١٩٣٦ ، ثم وزيراً للصناعات الثقيلة بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ، ثم وزيراً للطرق بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤١ .

– ميخائيل كاجانوفيتش ، شقيق ليزار ، ووزير الصناعات الحربية فى عام ١٩٣٨ .

– سيميون جينزبرج ، الذى كان وزيراً للانشاءات والمبانى عام ١٩٤١ .

– ليف مخليس ، الذى كان وزيراً للدولة فى عام ١٩٤١ وحتى عام ١٩٥٠ .

ولعل وصول مثل هذه القائمة من الأسماء اليهودية إلى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى ، يدحض كل زعم بوجود إضطهاد ضد اليهود ، خاصة إذا توقعنا ، وهذا بديهى ، وجود أسماء يهودية أخرى خارج حدود الوزارة وفى مواقع مسئولية لاتقل عنها شأناً ، وربما أكثر خطورة وفاعلية – وكذلك إذا تذكرنا أن اليهود كانوا يشكلون إحدى الجماعات أو الفئات التى تنـــادى بالاعتراف بقومية لها بين عشرات القوميات الأخرى التى يضمها الاتحاد السوفيتى ، ويجب أن تنال هى الأخرى حظها فى مراكز السلطة . بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن « حركة التطهير » و « الاضطهاد » الذى أسرف العديد من الكتاب والمفكرين اليهود فى التحدث عنه وتجسيم حجمه ، ماهو إلا محض افتراء لاتسنده الحقيقة والواقع – وإذا كانت هناك بعض الحالات المتناثرة هنا وهناك ، فإن ذلك كان كرد فعل من السلطات السوفيتية إزاء هؤلاء ، لا على أساس أنهم يهود ، ولكن على اعتبار أنهم خارجون على القانون ، ومصدر إزعاج للسلطات الحاكمة .

وليس أدل على وجهة نظرنا هذه ، من أن السلطات السوفيتية سارعت إلى الاستجابة لمطالب اليهود فى مزاولة طقوسهم الدينية ، وممارسة ثقافتهم اليهودية ، بل وتحديد منطقة بعينها ، ومنحها الحكم الذاتى فى إطار الاتحاد ، وتكون مخصصة لليهود . هذا رغم أن رواد الثورة – لينين وستالين – كما سبق القول ، لم يعترفا لليهود بقومية فى أى مرحلة من مراحل التاريخ السوفيتى الحديث .

مقاطعة بيروبيدجان اليهودية ذات الحكم الذاتي بالاتحاد السوفيتي :

فقد خصصت الحكومة السوفيتية لليهود منطقة بيروبيدجان ، فى وادى عامور فى الشرق الأقصى السوفيتي ، ليقيموا فيها مقاطعة يهودية ، مستقلة استقلالا ذاتياً ، فى نطاق اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية(٦).

وقد نصت المادة (٢٢) من الدستور السوفيتي ، على ما يأتى :

« تدخل فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ذات الحكم الذاتى ، باشكيريا ، وبوريانيا ، وداغستان ، وكباردا ، وبلغاريا ، وكاليك ، وكارينيا ، وكومى ، ومارى ، وموروفيا ، وأوسيتيا الشمالية ، وفتاريا ، وتوفا ، وأودريتا ، وشاشان ، وألفوشيا ، وتشوفاشيا ، وباتونيا ، والمقاطعات ذات الحكم الذاتى ، الاديغية ، والطاى الجبلية ، واليهودية ، والكارتشاى الشركسية والهاكاسية(٧) .

وبيروبيدجان ، مقاطعة واسعة ، تبلغ مساحتها ١٤,٢٠٠ ميل مربع وهى بذلك تزيد على مساحة نصف بريطانيا — وتقع فى الشرق الأقصى من سيبريا على حدود منشوريا . وتمتد من نهر عامور شمالا ، وتحدها من الشرق ببضعة أميال مدينة خاباروفسك ، كما يخترق وسطها سكة حديد سيبريا .

وبيروبيدجان ، هو اسم المدينة العاصمة ، وتقع فى وسط المقاطعة وكانت تسمى من قبل باسم « تيخون كاجا » . وقد اتخذت هذه المدينة موقعها الحالى لوقوعها على شبكة الخطوط الحديدية ، التى تربط فلاديفوستوك بموسكو ، وقبل أن تخصص هذه المدينة لسكنى اليهود ، كانت تضم فيها جماعات متفرقة ، يبلغ تعدادها حوالى ٣٠,٠٠٠ نسمة ، ممن ينتمون إلى قوميات مختلفة ، وقد تضاعف سكان هذه المدينة بحلول اليهود فيها أربعة أضعاف .

ففي يناير عام ١٩٢٥ ، أقامت الحكومة السوفيتية ، مؤسسة لتوطين اليهود فى أراضى جمهوريات الاتحاد السوفيتى الاشتراكية باسم « جرد » ، وقد كونت من أعضاء قياديين فى القسم اليهودى من « قوميسارية القوميات » ، وكانت برئاسة « يورى لارين » ، ومن بين رجالها « ميخائيل كالينين » ، قوميسير الشئون الخارجية ، و « ليونيد كراسين » نائب رئيس المجلس السوفيتى الأعلى ، - و « بيتر سميدوفيتش » - وكلهم من غير اليهود ، وبلاشفة قدامى .

وكذلك كان من بينهم اليهودى « مكسيم ليتفينوف » الدبلوماسى الذى صار فيما بعد قوميسير الشئون الخارجية الشهير . وكانت الخطة الأساسية ترمى إلى توطين ما يقرب من نصف مليون يهودى حتى نهاية عام ١٩٢٦ فى مناطق محدودة من سيبريا(٨) .

وفى ٢٨ مارس عام ١٩٢٨ ، أيدت رئاسة اللجنة التنفيذية للاتحاد ضم الأراضى التى استقر فيها اليهود إلى بيروبيدجان ، ونص القرار ، على أن استعمار المقاطعة ، وإمكانية النجاح فى تطويرها ، سيحولها إلى مقاطعة قومية يهودية عندما يزداد عدد سكانها إلى الحد الذى يكفى لإقامتها . وقد أوضح كالينين ذلك عندما قال : « هؤلاء اليهود ، الذين يعتزون بثقافتهم القومية اليهودية ، ويرغبون فى تطوير دولتهم الاتحادية كقاعدة لهذه الثقافة اليهودية سوف ينهضون ، ويجب أن يساعدوا فى إقامة بيروبيدجان(٩) » .

ومن الطريف ، أن بعض العرب استقبلوا نبأ إنشاء هذه المقاطعة اليهودية فى الاتحاد السوفيتى ، على أمل أن تكون عوضاً لهم عن إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين ، حسب تصريح بالفور . فذكرت جريدة « المقطم » خبراً ، جاء فيه « أن حكومة السوفييت قد أعلنت عن عزمها على إنشاء جمهورية يهودية ، يكون مركزها مساوياً لمراكز بقية الجمهوريات

فى الاتحاد السوفييتى فستضع ۱۰۰,۰۰۰ ميل مربع من الأراضى فى سيبريا الشرقية تحت تصرف الذين ينظمون هذه الجمهورية ، ويراد بهذه الجمهورية أن تتخطى الوطن القومى اليهودى بفلسطين ، وتحول أنظار اليهود إليها[١٠] » .

كانت بيروبيدجان بين عامى ۱۹۱۸ – ۱۹۲۲ مسرحا للنضال البطولى من جانب الجيش الأحمر ، ضد جحافل الجيوش اليابانية – حيث استدعى الجيش الأحمر على عجل بأسلحته البسيطة ، ليقاتل الفرق اليابانية ، إلى أن تمكن من طردها – لذا ، فإن هناك من الكتاب ، من يرى أن الغرض من إنشاء هذه المقاطعة ، هو إقامة خط دفاعى فى الشرق الأقصى على حدود الاتحاد السوفييتى[١١]

وحتى عام ۱۹۲۸ ، كانت المقاطعة تحتوى على عدد قليل من القرى الصغيرة ، ومحطة للسكك الحديدية وسط الغابات ، وقد انعزلت جماعات السكان بعضهم عن بعض ، وحالت بين اتصالهم الأرض الممتدة والغابات الكثيفة التى كانت تتخللها بعض الأراضى الزراعية. وفى عام ۱۹۳۸ وصلت أولى الجماعات اليهودية فى عربات تجرها البغال . وعلى مدى أربعة أيام ، نظروا حولهم باحثين عن الأماكن الصالحة للسكنى – ثم نزعوا الأشجار ، وأقاموا من أخشابها مساكنهم – ثم تكونت قرى صغيرة ، ولم يستطع جميع اليهود الأوائل الذين وصلوا المقاطعة أن يتحملوا الحياة القاسية فيها ، فعادوا أدراجهم . أما من بقى منهم ، فقد وزعت الحكومة السوفيتية عليهم فى عام ۱۹۳۳ كميات كبيرة من الأموال وزودتهم بأدوات الحرث التى تعينهم على الزراعة – ولم تلبث أن تكونت أولى المزارع الجماعية التى عرفت باسم « أرض حاييم » .

وقد أنشئت بالمقاطعة مصانع للأخشاب والأثاث ، وتطورت صناعة الملابس كما نمت صناعة التعدين ، واستخراج الفحم ، وسارت تصـــدر

الحبوب والذرة إلى موانى الشرق الأقصى، وأصبحت قاعدة احتياطية لتموين معسكرات الجيش الأحمر فى هذه المناطق . وقد بلغ عدد المزارع الجماعية التى أقيمت فى هذه المقاطعة ٣٧ مزرعة — كما أقيمت فيها ١٣٢ مدرسة من مختلف الأنواع ، وأنشىء فيها مسرح كاجانوفيتش ، ومكتبة شالوم ، التى تحتوى على أربعة وأربعون غرفة للاطلاع ، كما أقيم هناك متحف يهودى. وفى الأقليم جريدتان ، أحداهما بالروسية ، والأخرى باليديش هى « بيروبيد جانرشترن » .

وقد أعلنت « بيروبيدجان » مقاطعة يهودية ذات حكم ذاتى رسميا فى ٧ مايو سنة ١٩٣٤ ، ولها ممثلوها فى مجلس السوفييت ومجلس القوميات . وكان قد زارها فى ذلك العام أحد الصهيونيين الأمريكيين ، هو « بن زيون جولدبرج » — وذكر فى ملاحظاته، قوله: « إن البيئة اليهودية فى بيروبيدجان تختلف عما عداها من البيئات اليهودية الأخرى . ففى هذه المقاطعة ذات الحكم الذاتى ، تبدو البيئة اليهودية الصحيحة واضحة جالية فى كل مكان » .

وكان كالينين قد ألقى خطابا فى حفل إعلان إنشاء المقاطعة قال فيه : « إن إنشاء المقاطعة اليهودية ذات الحكم الذاتى ، حدث هام جداً ، إذ أن تركيز عدد كبير من السكان اليهود فى وحدة حكومية ، سيساعد على رفع الخدمات الثقافية للجماهير إلى أعلى مستوى ممكن — كما أنه سيعطى الشعب اليهودى كل صفات الأمة ويتيح الفرصة لمزيد من الازدهار لثقافة اشتراكية فى محتواها ويهودية فى شكلها، ان الرواد الأوائل فى احتلال المنطقة الجديدة سينشئون جيلا قويا . وستكون « بيروبيدجان » خلال عشر سنوات مركزا أساسيا لجماهير اليهود »(١٢) .

ولابد من التأكيد هنا ، أن إقامة إقليم يتمتع باستقلال ذاتى لليهود وفى الاتحاد السوفييتى ، وإن كان فيه إقرار ضمنى بأن اليهود يشكلون قومية

منفصلة ، إلا أن المبادىء التى قام عليها مختلفة تمام الاختلاف ، إن لم تكن مناقضة للحركة الصهيونية ، وفى مقدمة هذا الاختلاف ، أن سكنى الاقليم قد اقتصر على اليهود السوفييت من داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية، ولا يقبل اليهود من خارجه . وقد أوضح بعض المفكرين الفرق بين إنشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين وبين « بيروبيدجان » ، فقال : « إن الصهيونية فى فلسطين مسئولة عن المذابح التى تجرى بين العرب واليهود ، ولهذا فالصهيونية أساس للثورة المضادة والرجعية بين اليهود — بينما تتركز حـــول الاقليم اليهودى المتمتع بالاستقلال الذاتى عواطف العناصر التقدمية والثورية فى الجماهير اليهودية[١٢] .

وتدل احصاءات الهجرة اليهودية إلى بيروبيدجان ، على أن إقامة إقليم يهودى مستقل فى الاتحاد السوفييتى لم يلق النجاح المنتظر ، إذ عزف اليهود عن الذهاب إلى هذه المنطقة لصعوبة الوصول إليها ، وانقطاعها عن المدن الكبيرة والمراكز المهمة — كما أن الذين ذهبوا إليها لم يرتاحوا لها ، ولذلك ، لا تزال أكثرية اليهود فى الاتحاد السوفييتى منتشرة فى المدن الكبيرة ، وخاصة فى أوكرانيا ، كما أن السلطات المسئولة لم تعد تبدى اهتماما بالمشروع .

وبدلا من أن يتجه اليهود إلى هذه المقاطعة التى أوجدها لهم المسئولون فى الاتحاد السوفييتى ، زادت هجرتهم إلى فلسطين ، بالرغم من محاولات سلطات الانتداب البريطانى للحد من هذه الهجرة — حتى إذا قامت اسرائيل فى عام ١٩٤٨ ، أقر الكنيست الاسرائيلى فى عام ١٩٥٠ قانونا عرف باسم « قانون العودة » منح كل اليهود المنتشرين فى مختلف أنحاء العالم ، الحق فى « العودة » إلى « أرض الأجداد » — ثم لم يلبث أن صـــدر فى عام ١٩٥٢ « قانون الجنسية » الذى يمنح الجنسية الاسرائيلية لكل يهودى يهاجر إلى اسرائيل بمجرد وصوله إليها .

وقد تعاونت كل من الوكالة اليهودية ، والمنظمة الصهيونية العالمية على حث اليهود للهجرة إلى إسرائيل ، وتسهيل سبل الإقامة والعيش فيها إلى أن تم إنشاء وزارة جديدة ، هى « وزارة الهجرة والاستيعاب » ، للقيام بهذه المهمة فى عام ١٩٦٨ ، وتولى الوزارة « ايجال آلون » نائب رئيسة وزراء اسرائيل الحالى .

ومشكلة الحكومة الاسرائيلية الآن ، هى القيود التى يفرضها الاتحاد السوفييتى على هجرة اليهود السوفييت إلى اسرائيل - هذا بالرغم من وصول ١٤٠٠٠ مهاجر يهودى من الاتحاد السوفييتى فى سنة ١٩٧١ . وتذكر المصادر ، أن البطريرك « بيمن » ، بطريرك موسكو ، ورئيس الكنيسة الارثوذكسية الروسية ، وصل إلى اسرائيل فى ١٧ مايو ١٩٧٢ ، واتخذت السلطات المسئولة احتياطات أمن مشددة فى مطار اللد ، خوفا من المظاهرات الصاخبة التى قامت بها رابطة الدفاع اليهودية ، وهى منظمة أمريكية متطرفة ، والتى كانت تنادى بالسماح لليهود السوفييت « بالعودة إلى اسرائيل » . وقد طلب الدكتور « زيراه دور هافتيج » وزير الشئون الدينية الاسرائيلى عندما اجتمع بالبطريرك السوفييتى فى القدس ، أن يبذل مساعيه لدى السلطات المختصة فى الاتحاد السوفييتى السماح لليهود السوفييت بالهجرة إلى إسرائيل .

ولا بد لنا أن نذكر فى هذه العجالة ، أن الهجرة العكسية فى إسرائيل تزداد يوما عن يوم ، خاصة بعد حرب أكتوبر الأخيرة من العام الماضى وبعد أن تبين لليهود زيف الدعايات الصهيونية فى « الجنة الموعودة » .

الحواشى

(١) نشرت أخبار هذا الهجوم الاسرائيلى على الاتحاد السوفيتى فى جريدة « عل همشمار » لسان حال « المابام » فى ٢٩/١١/١٩٦٨ــ ومن الطريف ، ان مندوب الاتحاد السوفيتى فى اللجنة وقف وقال : « إن ملاحظات المندوبة الاسرائيلية قد أثارت انتباه الوفود الى التفرقة العنصرية فى حقوق الانسان التى تنتهجها إسرائيل مع عرب المناطق المحتلة » .

(٢) Goldman, Salomon, The Jews in the USSR, Essay in : Relion The USSR. Institute for the study of the USSR, Munich, 1960. p. 182.

(٣) Weinryb, Bernard, Anti - Semitism in Soviet Russia, Essay in : The Jews in Soviet Russia since 1917, by : Lionel Kochan, London, 1970, p. 294.

(٤) I. Rennap; Anti – Semitism and The Jewish Question, London, April, 1942, p. 55.

(٥) Ausubel, Nathan,
Pictorial History of the Jewish People, New York, 1953, p. 277.

(٦) الدكتور محمد فاتح عقيل ، الاتحاد السوفيتى فى السياسة العالمية ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ ص ٤٩٤ .

(٧) النص الكامل لدستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، القانون الأساسى مع التعديلات ، والاضافات التى أقرتها الدورة السادسة للسوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتى فى حلقته التشريعية السابعة ، الطبعة العربيــة ، دار التقــدم ، موسكو ، ١٩٧٠ ، ص ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(٨) Abramisky, Chimen, The Biro — Bidjan project, Essay in : Lionel Kochan. The Jews in Soviet Russia since 1917, London, 1970. pp. 66 – 67.

(٩) I. Rennap : Anti — Semitism and The Jewish Question, April, 1942, pp. 47 — 48.

(١٠) المقطم فى ١٣/١٠/١٩٢٩ ، ص ٢ .

(١١) الدكتور صلاح دباغ ، الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين ، مركز الأبحاث الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ص ٥٣ .

(١٢) نجده فتحى صفوة ، اليهود والصهيونية فى علاقات الدول الكبرى ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٤١ .

(١٣) الدكتور صلاح دباغ ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

الأحزاب الزراعية فى فلسطين

فى السنوات الأولى من الانتداب البريطانى

للأستاذ : عادل حسن غنيم

المدرس المساعد بقسم التاريخ بكلية الآداب

بجامعة عين شمس

شهدت السنوات الأولى من الإنتداب البريطانى فى فلسطين تشكيل عدة أحزاب سياسية عربية من أحزاب الأقلية ، ففى عام ١٩٢٣ تشكل الحزب الوطنى الفلسطينى أول الأحزاب السياسية العربيـــة التى شكلت بعد الإنتداب ، ثم شهد عام ١٩٢٤ نشأة الأحزاب الزراعية العربية التى كان يشكلها وجهاء المدن والمحامون والمشايخ المحليون ، والتى كان الباعث الرئيسى على تشكيلها معارضة اللجنة التنفيذية العربية[١] قائدة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت .

وأهم تلك الأحزاب الزراعية هو الحزب الزراعى فى الخليل الذى تشكل أوائل عام ١٩٢٤ ، وقد ألفه موسى هديب وذكر فى برنامجه أن أعضاء الحزب هم هو نفسه والده وعمه وذويه القاطنون فى قرية الدوايمة من قضاء الخليل[٢] وقد تكون الحزب بعد زيارة المندوب السامى لتلك القرية ونزوله

ضيفاً على عائلة موسى هديب(٣) كما حدث منذ البداية عدة اجتماعات وإتصالات مختلفة بين موظفي الحكومة وبين القائمين على أمر هذا الحزب كشف الستار عن بواعث هذه الحركة ومقاصدها والموجه الحقيقي لها(٤) .

ويمكن تقسيم برنامج الحزب إلى قسمين : الأول برنامج زراعي والثاني برنامج سياسي : وأهم ما جاء في الجزء الأول من مواد حماية المحصولات وتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية ، وتعميم التعليم في القرى خصوصا ما يتعلق بفن الزراعة ، وإرسال أبناء المزارعين إلى أوربا ، والسعي لإنشاء بنك زراعي لمساعدة الفلاح ، وإيجاد صندوق توفير عام للزراع ، وأما الجزء الثاني فقد جاء فيه أن من غايات الحزب بذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب أهالي فلسطين ، وفي النهاية تشكيل حكومة وطنية مسئولة تجاه مجلس نيابي منتخب من الشعب ، والتعاون مع الحكومة على غير رضى بالسياسة الصهيونية ، والتدخل في المسائل ، والاشتراك مع باقي الأحزاب العربية كحزب مستقل(٥) .

وهكذا يعلن الحزب عن تعاونه مع الحكومة ورغبته في تشكيل حكومة وطنية في نهاية الأمر ، أنه لم يكن مؤمنا بأحقية الفلسطينيين في حكم أنفسهم بأنفسهم في تلك الفترة ، بل كان يريد أولا أن تبذل الجهود لإيجاد دستور مطابق لرغائب الأهالي . أما بالنسبة للسياسة الصهيونية فإن الحزب غير رافض لها أو مقاوم لوجودها ، ولكنه كما جاء في برنامجه غير راض عنها .

ولقد كان الحزب — كما يبدو — إنجليزياً أكثر من الإنجليز أنفسهم ، فعندما عذبت السلطة مواطنا فلسطينياً وهو عارف عبد الرازق ، نشر الحزب الزراعي بيانا يدافع فيه عن موقف الحكومة وينفي قيام السلطة بتعذيب ذلك المواطن ، هذا في الوقت الذي اقتنعت فيه الحكومة نفسها بالموضوع وأرسلت هيئة للتحقيق في الأمر(٦) .

وكان من الأمور العادية أن يقيم رجال الحزب حفلات فى مناسبات مختلفة تكريما لرجال الحكومة من البريطانيين ، ففى أوائل أبريل عام ١٩٢٤ أقام فارس المسعود رئيس حزب الزراع فى قرية برقا حفلة وداع للكولونيل كوكس بمناسبة تعيينه معتمدا بريطانيا فى الشرق العربى(٧) .

وقد شن الحزب هجوماً على زعماء اللجنة التنفيذية العربية لإهمالهم المشاكل الاقتصادية العملية ، وطالب بحماية الأوقاف الإسلامية كى ينفق ريعها لصالح المسلمين جميعهم ريفيين وحضريين ، وقد عكس ذلك شكا عاما فى أن إدارة الأوقاف التى كان يشرف عليها الحاج أمين الحسينى كانت تستخدم الأموال العامة لتحقيق الأهداف السياسية والخاصة(٨) .

ووجد الصهيونيون فى الحزب ضالتهم المنشودة ، فحدثت اتصالات بين الصهيونية وبين بعض رجال الحزب ، وشاهد ذوو الفطنة من القرويين نتائج تلك الاتصالات فى الهدايا التى كانت تقدم لهؤلاء الطامعين(٩) بل أن أهالى بيسان أدركوا مبكراً حقيقة الدور الذى كان يقوم به هذا الحزب فى فلسطين ، فقد اتهموا رجال الحزب صراحة — فى عريضة مقدمة منهم إلى المندوب السامى — بأنهم سماسرة للصهيونية « إن أراضى هذه المقاطعة من بلادنا وما زالت مطمحا لأطماع الصهيونيين نظراً لخصبها ووفرة مياهها ، فما زالوا يحاولون الإستيلاء عليها بطرق قانونية بواسطة سماسرة يتقاضون المعاشات منهم ، ولأجل خداع الأهالى قد ألفوا من هؤلاء السماسرة حزبا سموه « الحزب الزراعى » والغاية منه إدخال الفساد بين الفلاحين وإشغالهم عن أعمالهم بالمشاحنات لتبور أراضيهم وتقل وارداتها ، فيضطرون لبيعها لليهود ، وطالب الأهالى فى نهاية عريضتهم بحل الحزب وإيقاف المنتمين إليه عند حدهم ، ومنعهم من تهديد الفلاحين ، وقد وقع على العريضة رؤساء العشائر والمختارون والفلاحون وملاك الأرض والتجار(١٠) .

ومن يتابع أعداد الصحف والمجلات الفلسطينية في تلك السنوات ، يلاحظ كثيراً من بيانات المنسحبين من هذا الحزب أو المكذبين لتأليف فرع للحزب في قريتهم[11] ولم يفت الصحافة الفلسطينية الوطنية في كل مناسبة أن تنبه إلى خطورة الحزب الزراعي ، حتى أن مؤتمر الصحافة الفلسطيني الأول قرر ضمن مقرراته « مقاومة هذا الحزب لخروجه على ما قررته الأمة من رفض الانتداب ووعد بالفور »[12] .

وكانت الأحزاب الزراعية والقروية تعكس عدم الثقة في الزعماء الحسينيين والنشاشيبيين ، كما كانت الأحزاب الزراعية في الخليل وبيسان تدعو للتعاون العربي الصهيوني ، وكان تأكيدها الرئيسي يتركز على حماية الفلاحين ؛ كما كانت معارضتها تتجه أساساً ضد الطبقة العليا من أبناء المدن أكثر من إتجاهها ضد الصهيونية أو تصريح بالفور .

وكان من الأحزاب القروية الأولى حزب نابلس الزراعي الذي تبعه تنظيمات مشابهة في جنين وبيسان ، وقد طالب حزب نابلس الحكومة بتحديد موعد الديون المستحقة ومنح الفلاحين قروضاً طويلة الأجل وأوصى قرار آخر للجنة التنفيذية للحزب بإبلاغ الحكومة في لندن أن الجمعية الإسلامية المسيحية — التي كانت قاعدة الحركة الوطنية في تلك الفترة — لا تمثل الشعب الفلسطيني[13] وكان أهم رجال الحزب عبداللطيف أبو هنطش وعفيف عاشور وعبد الرحمن البيتاوي[14] . وكانت هذه الحركة أقوى ما تكون في نابلس ، لأن هذه المنطقة كانت أكثر المناطق عنفاً وتصميما وتمسكا بمطالب البلاد[15] لكن الأمر الذي يدعو إلى الدهشة أن الحزب الزراعي في نابلس لم يكن مرتبطاً أو تابعاً في نشاطه للحزب الزراعي في الخليل ، مع أن خطط الحزبين وأفكارهما تكاد تكون واحدة ، إلا أن الفرق بينهما هو أن حزب الخليل كان أكثر استعداداً للاعتراف بالانتداب والتعاون مع العناصر الأخرى في فلسطين دون نظر إلى معتقد أو جنس (١٦) وهذه الحقيقة الهامة — أي عدم

تبعية الحزب الزراعى فى نابلس لمثيله فى الخليل — تؤكد أن هذا النشاط كان حركة عامة أكثر من كونه تنظيماً حزبياً محدداً .

وفى مجال الأحزاب الزراعية التى تكونت فى تلك الفترة وكان لها دور سياسى — وإن كان محدوداً — جمعية تعاون القرى التى تأسست فى أوائل يوليو ١٩٢٤ ، فبعد أن وضع القانون الأساسى لهذه الجمعية وصادقت عليه الإدارة المحلية ، دعا آل الماضى — مؤسسو تلك الجمعية — قرى قضاء حيفا إلى اجتماع تأسيسى عام يعقد فى « أجزم » حضره ممثلو أربع وعشرين قرية من قرى القضاء ، وقد افتتح الجلسة معتمد الجمعية — نايف الماضى — ، ثم وقف سكرتير الجمعية — محمود الماضى — وبين الغاية من تكوين الجمعية(١٧) .

وكان مبدأ الجمعية الأساسى يتلخص فى السعى لتأمين الاستقلال ولواحدة العربية ؛ ولهذا فهى لا تقبل بتصريح بالفور والتجزئة وحرمان البلاد من الحكم الذاتى ، وأما أغراضها الأخرى فكانت :

أولا : بذل الجهود لإزالة الضغائن والأحقاد بين أهل القرى ومنع وقوع الجرائم وإزالة الخلاف وترقية الزراعة وتنشيط غرس الأشجار والاهتمام بالمسائل الاقتصادية ، وتشجيع الزراع على المحافظة على شعائر دينهم ومعابدهم وأوقافهم ومصالحهم الخاصة والعامة وأحكامهم المدنية .

ثانياً : السعى بالوسائل المشروعة لإزالة كل عقبة فى طريق أهل القرى ، مانعة لزراعتهم ومكاسبهم وأصول تعليمهم وعقائدهم ومخلة بمنافعهم ، ومضرة بحقوقهم الوطنيـــة والسياسية ، وكل ما لا يتفق مع تقاليدهم وعاداتهم المألوفة(١٨) .

ويلاحظ على برنامج الجمعية أنه لم يرد به إشارة إلى موقفها من الانتداب بل اكتفى قانونها بالإشارة إلى السعى إلى تأمين الاستقلال . كما تنص المادة الثالثة

عشرة من قانون الجمعية على أن تعطى الجمعية الحكومة المحلية خلاصة عن النظام المتعلق بالتشكيلات وأصول الإدارة وما يتفرع عنها وذلك من قبيل المعلومات . ومعنى إعطاء الحكومة المحلية معلومات عن الجمعية حتى بعد إقرار قانونها من الحكومة أن الجمعية كانت حريصة على استجلاب رضاء السلطة عن أعمالها ، كما يلاحظ على تشكيل الجمعية أنه كان من أبرز رجالاتها نجيب نصار وسليم النجار[١٩] وغيرها من الشخصيات التى عملت دائماً على التعاون مع السلطات ومناوئة قيادة الحركة الوطنية فى فلسطين .

وعلى نمط تلك الجمعية تأسست بمدينة يافا فى العام التالى جمعية اتحاد القرى العربية التى كان يرأسها عبد الله الدجانى[٢٠] والتى كانت تتكون من مشايخ القرى .

وقد أوضحت بعض الصحف الفلسطينية فى ذلك الوقت أن السبب الحقيق لتأليف تلك الجمعية هو حرص بعض أعضاء المجلس الإسلامى الأعلى على تثبيت أقدامهم قبل انتخابات المجلس الجديدة ، ورغبتهم فى الاستمرار فى عضوية ذلك المجلس عن طريق إنشاء تلك الأحزاب ، وكان عبد الله الدجانى عضواً فى المجلس الإسلامى الأعلى[٢١] .

ومن يتابع الحركة الحزبية فى فلسطين فى منتصف العشرينات ، يلاحظ تقارباً وتعاوناً بين الحزب الوطنى والأحزاب الزراعية ، فجريدة مرآة الشرق صحيفـــة الحزب الوطنى تفرد جزءاً كبيراً من صفحاتها لنشر الأحزاب الزراعية فى فلسطين ، كما أن الحزب الوطنى يعقد اجتماعات مشتركة لرجال الحزبين عندما يريد أن يبحث أمراً هاماً مثل موضوع التفاهم مع اللجنة التنفيذية العربية[٢٢] وعندما أثيرت فكرة المؤتمر الفلسطينى السابع فى منتصف عام ١٩٢٤ قرر الحزبان عدم الاشتراك فى المؤتمر ، وأعلنا أن كلا منهما يريد أن يعقد مؤتمراً خاصاً أو يشترك الحزبان فى مؤتمر واحد[٢٣] ونظراً

فى الصحف الفلسطينية خلال تلك الفترة مناشدة لهذين الحزبين بالرجوع إلى قرارها حرصاً على وحدة البلاد(٢٤) وقد أذاع الحزب الوطنى فى أوائل شهر يوليو ١٩٢٤ بياناً أوضح فيه حقيقة موقفه هو والحزب الزراعى تجاه بعض القضايا الرئيسية ، فقد ورد فى البيان أن الحزبين سيعقدان مؤتمرهما فى نفس اليوم الذى يعقد فيه المؤتمر الفلسطينى السابع ، وأن غرضهما من هذا المؤتمر هو مقاومة بيعة الملك حسين وعدم الاعتراف بالمعاهدة البريطانية الحجازية المنتظرة ، ورفض تصريح بالفور والوطن القومى والهجرة الصهيونيـــة ، وإدماج فلسطين فيما يسمونه بالوحدة العربية(٢٥) ،

ولقد كانت اللجنة التنفيذية حريصة على خطب ود هذين الحزبين حرصاً منها على وحدة القوى الوطنية ، فى بيان لجمال الحسينى سكرتير تلك اللجنة فى أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٤ ، أوضح أنه لا ينكر أن بين أعضاء الحزب الوطنى وحزب الزراع من هو مخلص لأمته ، لكن وجود الأحزاب فى فلسطين قد أضر بالمصلحة العامة وشوه وجه ذلك الاتحاد ، ودعا جمال الحسينى هذين الحزبين إلى العودة إلى الوحدة الوطنية حتى تدخل الأمة المؤتمر المنتظر كتلة واحدة ، واقترح من أجل التوفيق بين الآراء المختلفة أن يحضر الاجتماع التمهيدى الذى يقرر موعد ومكان وبرنامج المؤتمر الفلسطينى السابع اثنا عشر شخصاً ، ستة منهم يمثلون اللجنة التنفيذية العربية وستة يمثلون الحزبين ، على أن ينحل هذان الحزبين بعد ذلك وتبقى اللجنة المذكورة حتى انعقاد المؤتمر فينتخب لجنة جديدة من أتباع أى فئة(٢٦) .

وقد وافق الحزبان فى أوائل ديسمبر ١٩٢٤ على الالتقاء مع ممثلى اللجنة التنفيذية العربية لدراسة هـذه الفكرة ، وقد مثل اللجنة التنفيذية فى تلك الاجتماعات رفيق التميمى وخليل السكاكينى وعيسى البندك ، ومثل الحزب الوطنى والحزب الزراعى وجمعية تعاون القرى عبد الغنى الخالدى ومغنم وعمر الصالح وبولس شحاده(٢٧) .

وبعد خمس جلسات عقدها المندوبون المذكورون اتخذوا القرارات التالية:

أولا - انتخاب هيئة تتفق عليها اللجنة التنفيذية والأحزاب الأخرى تدعو الأمة إلى المؤتمر العام المنوى عقده، وتشرف على كيفية انتخابه.

ثانياً - تؤلف الهيئة من ثمانية أعضاء، نصفهم من اللجنة والنصف الآخر من الأحزاب الأخرى.

ثالثاً - مركز هذه اللجنة القدس وتسمى باللجنة المركزية(٢٨).

لكن تلك القرارات لم تتضمن شيئاً عن الموضوعات التى سيتناولها المؤتمر بالبحث، ولا عن موضوع إلغاء الأحزاب المذكورة، وهو ما كان بيت القصيد من فكرة الالتقاء مع ممثلى تلك الأحزاب والتى دعا إليها جمال الحسينى سكرتير اللجنة التنفيذية العربية، وهذا يدلنا على أن ممثلى اللجنة التنفيذية الذين حضروا تلك الاجتماعات، كانوا حريصين على الاتفاق مع مندوبى تلك الأحزاب بأية وسيلة حتى لو ترتب على ذلك غض النظر عن فكرة إلغاء تلك الأحزاب أو تأجيلها إلى ما بعد انعقاد المؤتمر.

ولقد كان لغموض تلك القرارات وخطورتها ما دعا اللجنة التنفيذية العربية إلى دعوة وفود البلاد إلى الاجتماع فى مدينة نابلس يومى ١٨، ١٩ ديسمبر ١٩٢٤ لدراسة هذا الأمر على أوسع نطاق، وكانت الوفود ممثلة لمدن القدس ويافا وحيفا ونابلس وغزة والخليل وصفد والرملة وبيت لحم وطبريا، وقد أكدت تلك الوفود حرصها على إشراك كل هيئة تعمل للمبادىء الأساسية فى إطار الحركة الوطنية، لكنها لم توافق على قيام هيئة مركزية جديدة يكون عدد أعضائها مناصفة بين اللجنة التنفيذية العربية وبين ممثلى أحزاب الأقلية، واقترحت على اللجنة التنفيذية أن يشترك خمسة من ممثلى تلك الأحزاب فى عضوية اللجنة التنفيذية حتى عقد المؤتمر، على أن

تتحمل تلك الأحزاب وتضع اللجنة التنفيذية بعد اشتراك ممثلي الأحزاب فيها الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الفلسطيني السابع ، وإجراء الانتخابات السابقة لانعقاده ، حتى تدخل إليه الأمة كتلة واحدة ، وأن يختار الشيخ سليمان التاجي الفاروقي رئيس الحزب الوطني نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية العربية ، فإن لم توافق تلك الأحزاب على ذلك ، فإن وفود البلاد الفلسطينية تلقي مسئولية بقاء الانقسام على عاتق تلك الأحزاب ، وتشير على اللجنة التنفيذية باستمرار السير في عملها(٢٩) .

وبعد انعقاد هذا الاجتماع ، وجه سليمان التاجي الفاروقي رسالة إلى موسى كاظم الحسيني يستفسر فيها عن عدة نقاط أهمها : ما هو الموقف لو اشتركت تلك الأحزاب في اللجنة التنفيذية العربية وظلت في نفس الوقت محتفظة بشخصيتها ؟ وقد أجاب موسى كاظم الحسيني عن تلك الاستفسارات موضحاً أهمية إلغاء الأحزاب ووجود هيئة واحدة تمثل قيادة الحركة الوطنية ، داعياً إلى ممارسة حرية الرأي داخل إطار اللجنة التنفيذية العربية « وما دمنا في هذا العراك فوجود الأحزاب يضر بالصالح العام ، ويمكن الاخصام من نشر الإذاعات الفاسدة التي تنبيء بانقسام الأمة على أسس مطالبها ، وبما أن اللجنة التنفيذية هي الأقدم عهداً ، وهي المؤسسة المعروفة في الخارج والداخل لدى الهيئات الرسمية والرأي العام في العالم أجمع ، فمن الحكمة الواضحة أن تكون هي اللواء الذي يجب الانضمام حوله ، فبناء على هذا وجدت الوفود أن إلغاء الأحزاب بعد الإدماج في اللجنة شرط أساسي ، غير أني ألفت نظر فضيلتكم إلى حقيقة ناصعة ، وهي أن اللجنة التنفيذية تتمتع بحرية الرأي والفكر ضمن دائرة قرارات المؤتمر ، فيمكن والحالة هذه أن يكون في اللجنة التنفيذية حلقات تتألف من أعضائها ، لكل حلقة منها خطة في التنفيذ ، ويمكن أن تسمى هذه الحلقات بالأسماء التي يريدها مؤلفوها ، ولكنها تكون تابعة للأكثرية فيها ، فإذا كان

للأحزاب كلها أو بعضها خطط جديدة لتنفيذ مقررات المؤتمر المتفق عليها ، فيمكن لممثليها فى اللجنة عندما يصبحوا كغيرهم أن يضعوا هذه الخطط للبحث ويضموا إليهم من يقنعونه بصواب آرائهم بالحجة ، فإما أن تكون الأكثرية بجانبهم أو بجانب غيرهم ، وفى هذه الحالة تبقى الاختلافات الفرعية محصورة ضمن اللجنة ، فلا يعلم بها الأخصام ، ولا يستفيدون منها فى مضرة الأمة[٢٠] » .

ولم يحدث الاتفاق المرجو بين اللجنة التنفيذية العربية وبين تلك الأحزاب ، بسبب إصرار الأحزاب على التعامل مع اللجنة التنفيذية معاملة الند للند ، مع ما هناك من فارق كبير بين ما تمثله اللجنة التنفيذية وما تمثله تلك الأحزاب من مبادىء وتأييد شعبى ، وبرغم ذلك كله فقد كانت قيادة اللجنة التنفيذية تلجأ دائماً إلى التفاهم مع هذين الحزبين ، كأنها أحزاب لها أهميتها فى البلاد ، بينما هى لا تمثل الاتجاه الوطنى فى البلاد ، بل إن اللجنة التنفيذية كانت تلجأ أحياناً إلى استعطاف هذين الحزبين ، وقد حدث هذا عندما فكرت اللجنة التنفيذية فى عقد المؤتمر السابع ، وقد ساهم هذا الموقف دون شك فى إبراز هذين الحزبين .

وقد استفادت السلطة المنتدبة من وجود أحزاب الأقلية ، فقد ذكر المندوب السامى أمام لجنة الانتدابات فى تلك الفترة أن العرب فى فلسطين ذوو آراء مختلفة مشتتة بالأحزاب المتعددة ، وأن هذه الأحزاب وإن كانت تظهر أنها تعارض السياسة الصهيونية ، إلا أنها توافق على سياسة الانتداب ، وتود الاشتراك معه فى العمل ، مخالفة فى ذلك اللجنة التنفيذية العربية التى تعارض السياسة المتبعة فى فلسطين[٢١] .

ولقد يثار فى النهاية تساؤل هام : هل استطاعت الأحزاب الزراعية فى فلسطين أن تقدم للفلاحين شيئاً ذا قيمة ، أو تجمعهم حول هدف واضح

محدد ، هل قامت – كما جاء فى برامجها – بتخفيف الضرائب وتحسين الطرق الزراعية وتعميم التعليم فى القرى وإنشاء بنك زراعى وإيجاد صندوق توفير للزراع ؟ هل كونت للفلاحين نقابات زراعية تلم شملهم وتدافع عن مصالحهم وتحاول الحصول على أية مكاسب لهم ؟ هل وقفت حائلا دون بيع الأراضى للصهيونيين ؟ لا شىء من ذلك على الإطلاق ، بل على النقيض من ذلك تماماً فقد قامت هذه الأحزاب بتبنى فكرة التفرقة بين القرية والمدينة ، وأثارت جواً من الشكوك والريب بين الفلاحين وأبناء المدن .

وكانت جريدة مرآة الشرق قد هيأت الجو المناسب لذلك قبيل تأليف الأحزاب الزراعية ، فقد نشرت مئات من المقالات للتفرقة بين سكان المدن وسكان القرى ، وادعت أن المدنى يغمط الفلاح حقه ويمتص دمه ، وصادفت هذه الدعوة رواجاً قليلا لدى بعض الناس ، لكن عقلاء أهل القرى قاموا فى وجه الدعوة فقضوا عليها وخلصوا البلاد من شرورها(٢٢) . وقد تم ذلك بالتعاون مع رجال الجمعيات الإسلامية المسيحية ممثلة للحركة الوطنية فى فلسطين فى تلك الفترة ، غير أن رواسب الأحزاب الزراعية ظلت تعمل عملها كفكرة فى إلقاء الوهم وسوء الظن بين القروى والمدنى ، كما ظل أثرها يظهر حيناً بعد حين ، وداوم موظفو الحكومة على تعهدها بالتحريض والتوجيه فترة غير قصيرة(٢٣) .

وبعد مرور عدة سنوات على اختفاء الأحزاب الزراعية فى فلسطين ، تنتشر بعض الصحف الفلسطينية فى أواخر عام ١٩٣٢ مقالات تطالب فيها بتأليف حزب زراعى فى فلسطين « ولا شك أن حزباً كهذا يلاقى عطفاً كثيراً وتشجيعاً كبيراً من المندوب السامى الذى ظهرت بوادر عطفه على المزارعين(٢٤) » وهذه العبارة تشير إلى وجود علاقات بين المندوبين الساميين فى فلسطين وبين الحركات الزراعية فيها .

تلك هى الأحزاب الزراعية التى تكونت فى فلسطين فى السنوات الأولى من الانتداب البريطانى ، والتى كانت ضمن القوى المناوئة لقيادة الحركة الوطنية فى فلسطين ، وساهمت بشكل أو بآخر فى خدمة الانتداب البريطانى وتحقيق أهدافه .

الحواشى

(١) Esco : Palestine a Study of Jewsh, Arab and British Policies Vol I. p 484.

(٢) فلسطين : ٦٨٧ ـ ٢٩ ـ ١٧ حزيران ١٩٢٤ ص ٣ .

(٣) الجزيرة : العدد ٤٢ ـ ٢٦ حزيران ١٩٢٤ ص ١ مقال لعبد القادر المظفر .

(٤) محمد عزه دروزة : حول الحركة العربية الحديثة : الجزء الثالث : ص ٤١ .

(٥) فلسطين : العدد ٦٤٤ ـ ٨٦ ـ ٤ كانون الثانى ١٩٢٤ .

(٦) الجزيرة : العدد ٢٠ — ٦ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٧) الجزيرة : العدد ٢٣ — ١٧ نيسان ١٩٢٤ ص ٣ .

(٨) Esco Ibid., p 484, 485.

(٩) محمد عزة دروزة : المرجع السابق ص ٤٢ .

(١٠) فلسطين : العدد ٧٠٥ ـ ٤٧ ـ ٢٢ آب ١٩٢٤ ص ٢ .

(١١) فلسطين : العدد ٦٦٢ ـ ٤ ـ ١٤ آذار ١٩٢٤ ص٣ ، الجزيرة : العدد ٤٠ـ ١٩ حزيران ١٩٢٤ ص ٢ .

(١٢) الجزيرة : العدد ٣٨ ـ ١٢ حزيران ١٩٢٤ ص ١ ،

(١٣) Esco : Ibid., p484, 485.

(١٤) اليرموك : العدد ٦٠ — ٣٠ نيسان ١٩٢٥ ص ٣ .

(١٥) محمد عزهدروزة : المرجع السابق ص ٤١ .

(١٦) فلسطين : العدد ٦٩١ — ٣٣ — ١ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .

(١٧) الزهرة : العدد ٣ — تموز ١٩٢٤ ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(١٨) الجزيرة : العدد ٤٩ ـ ٢٤ تموز ١٩٢٤ ص ٤ .

(١٩) الزهرة : العدد ٣ ـ تموز ١٩٢٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢٠) الصراط المستقيم : العدد ٤ – ٢٠ سبتمبر ١٩٢٥ ص ٣ .

(٢١) فلسطين : العدد ٨١٢ ـ ٥٥ ـ ٢٢ أيلول ١٩٢٥ ص ٥ .

(٢٢) الشورى : العدد ٥ ـ ١٩ نوفبر ١٩٢٤ ص ٣ .

(٢٣) فلسطين : العدد ٦٨٥ ـ ٢٧ ـ حزيران ١٩٢٤ ص ١ .

(٢٤) الجزيرة : العدد ٣٥ ـ ١ حزيران ١٩٩٢٤ ص ١ مقال لحسن فهمي الدجاني .

(٢٥) فلسطين : العدد ٦٩٢ ـ ٣٤ ـ ٤ تموز ١٩٢٤ ص ٣ .

(٢٦) فلسطين: العدد ٧٢٢ ـ ٦٤ ـ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٤ بيان لجمال الحسيني.

(٢٧) فلسطين : العدد ٧٣٥ ـ ٧٧ ـ ٥ كانون الأول ١٩٢٣ ص ٣ .

(٢٨) اليرموك . العدد ٣٠ ـ ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ ص ٢ .

(٢٩) اليرموك : العدد ٣١ ـ ٢١ كانون الأول ١٩٢٤ ص ٣ ، ٤ .

(٣٠) الشورى : العد ٢١ ـ ٣١ ديسمبر ١٩٢٤ ص ٢ .

(٣١) فلسطين : العدد ٧٤٥ ـ ٨٧ ـ ١٣ كانون الثاني ١٩٢٥ ص ٢ بيان لجمال الحسيني .

(٣٢) فلسطين : العدد ٦١٧٠ ـ ٥٩ ـ ٢ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .

(٣٣) الكرمل : العدد ١٧١٠ ـ ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ٢ .

(٣٤) الكرمل : العدد ١٧١٠ ـ ٥ تشرين الأول ١٩٣٢ ص ١ .

وثيقة وقف السلطان قايتباى

على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط

دراسة ونشر وتحقيق

الدكتور محمد محمد أمين

معهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة

الدراسة :

للسلطان الأشرف قايتباى (٨٧٢ – ٩٠١ هـ / ١٤٦٨ – ١٤٩٦ م) مجموعة كبيرة من وثائق الوقف المحفوظة فى كل من أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة[١] ، ودار الوثائق القومية بالقاهرة (بمجموعة محكمة الأحوال الشخصية)[٢] ، من بينها هذه الوثيقة التى نتناولها بالدراسة والتحقيق .

والوثيقة موضوع الدراسة محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة تحت رقم ٨٨٩ ق (قديم) ، ومؤرخة فى الخامس والعشرين من ذى الحجة سنة ٨٨١ هـ ، وهى خاصة بوقف السلطان الأشرف قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط .

وقد عرفت المدرسة الأشرفية بدمياط باسم جامع المتبولى أو المدرسة المتبولية ، وهى ما زالت موجودة إلى الآن ومعروفة بهذا الاسم ، ويقال أن السلطان الأشرف قايتباى شيدها خصيصاً للشيخ إبراهيم بن على بن عمر برهان الدين الأنصارى المتبولى (ت بعد ٨٨٠ هـ) ، أحد مشايخ الصوفية ، فقد كان السلطان أحد المعتقدين فيه(٣) ، وقد كان للسلطان الأشرف قايتباى اهتمام خاص بدمياط فزارها مرتين فى صفر ٨٧٧ هـ ، وجمادى الآخرة ٨٨٠ هـ ، وعمل على تحصينها خاصة بعد أن تعرضت لبعض هجمات القراصنة(٤) ، وكان إنشاء المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط من مظاهر اهتمام السلطان بدمياط ، كذلك إهتم السلطان بالوقف على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح لضمان استمرار الافادة منهما .

ذلك أن الجهاد فى سبيل الله ، والدفاع عن البلاد ، من وجوه القربات الرئيسية التى حرص الكثيرون على الوقف عليها ، ولا سيما فى الفترات التى واجهت فيها الدولة الإسلامية أعداءها ، وذلك منذ صدر الإسلام، فمن الآثار الصحيحة أن خالد بن الوليد حبس « دروعه وكراعه فى سبيل الله » ، فأجازه النبى صلى الله عليه وسلم ، كما أن طلحة حبس سلاحه وكراعه فى سبيل الله(٥) ، ورأى كثير من الفقهاء ، وعلى رأسهم الإمام مالك جواز وقف المنقولات والدواب فى سبيل الله ، ومن أجل الجهاد الدينى(٦) ، ومما يوضح أهمية الوقف على الجهاد فى سبيل الله أن بعض الفقهاء رأوا أن تكون مصارف الأوقاف التى بالثغور البرية والبحرية — إذا لم يحدد لها الواقف مصرفاً محدداً — يجب أن تكون فى الصرف على الجهـــاد فى سبيل الله(٧) ، وأن المنازل الموقوفة فى الثغور يمكن استخدامها كثكنات للجند(٨) .

وفى مصر وجدت الكثير من الأوقاف لخدمة الجهاد الدينى ولا سيما فى العصر الأيوبى الذى اشتهر بأنه عصر الجهاد ضد الصليبيين ، والتى نص واقفوها

على صرف ريعها على فك أسر المسلمين من أيدى الصليبيين ، ولعل أشهر هذه الأوقاف وقف صلاح الدين الأيوبى لبلدة بلبيس ، ووقف القاضى الفاضل لداره التى عرفت بدار التمر(٩) .

ووجدت أيضاً مثل هذه الأوقاف فى العصر المملوكى(١٠) ، وبالرغم من أن حدة الجهاد الدينى قد خفت بعد أن تم طرد الصليبيين من الشام والانتصار على المغول ، فإن السواحل المصرية والشامية تعرضت لهجمات القراصنة، مثال ذلك ماوقع من هجوم القراصنة على السفن المصرية بالإسكندرية ، وبالقرب من ثغر دمياط(١١) ، فى عهد الأشرف برسباى ، كما تعددت أمثال هذه الحوادث فى عهد السلطان قايتباى فقامت بعض سفن الفرنجة بمهاجمة ثغر الإسكندرية فى سنة ٨٧٥ هـ/ ١٤٧٠م كما قامت بعض السفن الأخرى بالعبث فى « مياه الإسكندرية والطينة ودمياط »(١٢) .

أدت هذه الأحداث التى تنبه السلطان قايتباى وأمرائه إلى ضرورة الاهتمام بسواحل البلاد ضد القوى المعادية والتى تمثلت أساساً فى العثمانيين وبقايا الصليبيين ، ومن أجل ذلك أنشأ السلطان قايتباى القلعة أو البرج بالإسكندرية سنة ٨٨٤ هـ/ ١٤٧٩ م « وأوقف عليه الأوقاف الجليلة »(١٣) .

كما قام الأمير قجماس الاسحاقى ـ نائب السلطنة بالإسكندرية ـ بإنشاء رباط على بحر السلسلة « أودع فيه الأسلحة والأقوات وما يلزم المرابطين فيه »(١٤) ، ووقف على هذا الرباط ومنشآته الأخرى ، وعلى نفسه وذريته بعض الأملاك(١٥) .

كذلك بنى الأمير يشبك من مهدى الدوادار الكبير فى طرف منطقة الإسكندرية برجا أو قلعة صغيرة ، فى موقع مناسب بحيث يمكنه عن طريق المدافع ، بالاشتراك مع قلعة قايتباى من ضرب أى محاولة لسفن العدو الحربية لدخول ميناء الإسكندرية الشرقى ، أو مهاجمة المدينة(١٦) ، وأوقف الأمير

يشبك على هذا البرج ، وعلى الفقراء والمجاورين بالجامع الأزهر فى سنة ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠م أراضى بالوجه البحرى بناحية صندلا بالغربية ، ومنية خلف بالمنوفية ، وأراضى بالوجه القبلى بناحية ماكوسة الغربية والشرقية ، ومنية بنى خصيب بالأشمونين(١٧) ، وجعل من مصارف وقفه ما يصرف على « أرباب الوظائف ، والمقاتلة أجناد العدة التى ترصد للجهاد فى سبيل الله تعالى ، كل ذلك بالبرج المذكور أعلاه » (١٨) .

وفى مجال الوقف من أجل الدفاع عن الإسلام والبلاد جاء وقف السلطان قايتباى على المدرسة الأشرفية وقاعة السلاح بدمياط ، موضوع هذه الوثيقة التى نتناولها بالدراسة ، والتى تدل على مدى اهتمام السلاطين بشحن الثغور بالأسلحة ، والعمل على أن تكون جاهزة دائماً وفى حالة استعداد دائم لأى طارىء ، ذلك أن السلطان قايتباى رتب بقاعة السلاح بدمياط زردكاشاً ، وحـــدد له اختصاصه بأنه « يتعاطى صقال الأسلحة التى بقاعة السلاح المذكورة ، وتنظيفها وإصلاحها ، وما فيه صلاحها لما أعدت له » ، وجعل مرتبه خمسمائة درهم فى الشهر ، كما رتب بها أيضاً بواباً « يتعاطى فتحها عند الاحتياج إلى ذلك ، وغلقها عند الاستغناء عنها ، وإحراز ما بها من الأسلحة وحفظها ، وجعلها فى الأماكن التى لا يخشى عليها منها الفساد والتصدى ، وغير ذلك مما جرت عادة البوابين بقاعات السلاح بعمله فى مثل ذلك » ، وجعل مرتبه ثلاثمائة درهم(١٩) .

ويتبين لنا من دراسة هذه الوثيقة ، وغيرها من وثائق العصر المملوكى والتى تتناول موضوع الجهاد فى سبيل الله ، وفك أسرى المسلمين إلى أهمية الأوقاف فى هذا المجال ، إذ كان للأوقاف الفضل فى ضمان استمرار الصرف على الأبراج والقلوع ، وقاعات السلاح ، وجعلها دائماً فى حالة استعداد لصد الأعداء فى أى وقت ، وتزداد أهمية هذه الأوقاف فى وقت الحروب ، إذ

تمثل الأوقاف فى وقت الحرب موردا ماليا ثابتا لا يتأثر كثيراً بمالية الدولة، يتولى الصرف على هذه المنشآت العسكرية الهامة .

وهذه الوثيقة الخاصة بالمدرسة الأشرفية ، وقاعة السلاح بدمياط لم يسبق دراستها أو نشرها ، وبالرغم من صغر حجمها نسبيا عن باقى وثائق وقف السلطان الأشرف قايتباى فان لها أهمية كبيرة ، إذ تعتبر نموذجا كاملا لوثائق الوقف فى العصر المملوكى ، فضلا عن احتوائها على كثير من المعلومات والمصطلحات الحضارية الخاصة بالعصر المملوكى ، ويزيد من أهميتها أنها تعتبر من الوثائق القليلة التى اهتمت بالنواحى العسكرية ، ولذلك فانها بما حوته من معلومات ونظم تعد مصدراً أصيلا لدراسة جوانب من الحياة الدينية والثقافية والعسكرية فى مصر فى العصر المملوكى .

وهذه الوثيقة صورة أو نسخة ، أو مثال ، منقولة من الأصل المفقود ، مثلها فى ذلك مثل كثير من الوثائق التاريخية التى فقدت نتيجة للاهمال فى الماضى وعدم رعايتها ، وهى فى نفس الوقت لها قيمة الأصل أو الصورة المصدق عليها من حيث القوة الاثباتية لأنها مطابقة له ، بدليل ما ورد فى وجه الوثيقة أعلا الهامش الأيمن فجاء به أمر القاضى بنقل هذه الصورة عن أصلها ، وجاء بهذا الأمر « .. مثال الحمد لله . . لينقل ظاهراً وباطناً ويقابل مع موثوق به » ، ثم جاء أسفل هذا الكلام « ... ما فيه على ما يحويه ... عفى عنهما » ، وربما يكون أصل هذه العبارة (شهدا بما فيه على ما يحويه فلان وفلان عفى عنهما) ، ثم ختم قاضى القضاة فى ذلك الوقت ، ثم جاء بعد ذلك على الهامش الأيمن وبجوار كلمة « ليسجل » ، « هذا فصل مقابلة صحيح شرعى ... بالباب العالى بمصر المحروسة ... والكمالات . »[٢٠] . أما فى أعلا الهامش الأيسر فقد جاء به « صورة نقلت عن الأصل بلا تغيير باذن ... ابن المولى شيخ الإسلام محمد ... عفى عنهما » ثم ختم قاضى القضاة

الذى تم على يديه تسجيل هذه الصورة ومكتوب بداخله علامة القاضى وأسمه (أفقه عباد من يرحم عباده محمد بن شيخ محمد الشهير بجوى زادة ١٠٢٢) .

وتم تحرير هذه الصورة ومقابلتها على الأصل فى السابع من ذى الحجة سنة ١٠٢٩ هـ (٣ نوفمبر ١٦٢٠ م) . يدل على ذلك ما جاء بالهامش الأيمن للوثيقة عند بداية السطر السادس « . . . تحريراً فى السابع من شهر ذى الحجة الحرام جار سنة تسع وعشرين وألف شهود المقابلة محمد البحيرى - عبد الرحمن البحيرى » .

والوثيقة عبارة عن ملف من دروج الرق الأوصال المخيطة مائل إلى الصفرة ، غليظ نوعاً ، خشن الملمس ، ويوجد تمزيق بأعلا الدرج الأول ، نتج عنه فقدان حوالى سطر من بدء الوثيقة فضلا عن بعض الكلمات من الهامش الأيمن ، وفيما عدا ذلك فحالة الوثيقة جيدة ، وهى مكتوبة بخط ديوانى مقروء بسهولة ، كتب بالسناج الأسود القاتم اللون ، ولكن بعض سطورها بهت لون الحبر عليها .

وجرى كاتب الوثيقة على ما كان سائداً فى ذلك العصر من كتابة متن الوثيقة بحيث لا نجد بين جملها نقطا أو فواصلا بين كل عبارة وأخرى ، أو بين كل موضوع والذى يليه ، كذلك أهمل الكاتب الهمزات أحياناً ، وأبدل الهمزة اللينة فى وسط الكلام ياء .

وقد راعيت فى نشر الوثيقة المحافظة على أصل النص محافظة تامة وأبقيت عليه كما هو بحروفه وألفاظه وأخطائه دون تصحيح أو تعديل فى النص نفسه ، فلم أغير فيه لفظاً أو عبارة ليدل على أسلوب ولغة ومصطلحات وثائق الوقف فى ذلك العصر ، كما جعلت كل سطر فى الوثيقة مستقلا عن غيره من الأسطر ، وأعطيت له رقما مستقلا حسب ترتيبه فى متن الوثيقة .

وتتكون الوثيقة من ١٢ درج مخيطة ببعضها ، وعند وصل الدروج على الهامش الأيمن يوجد ختم قاضى القضاة الذى حررت فى عهده هذه الوثيقة. وفيما يلى بيان بمقاسات هذه الدروج :

رقم الدرج	طوله	عرضه	عرض الهامش الأيمن	عدد سطور الدرج
١	٥٢	٢٩	٥ر٨	١٤
٢	٤١	٢٩	٥ر٦	١٥
٣	٥ر٤٠	٢٩	٧	١٦
٤	٤٠	٢٩	٥ر٧	١٥
٥	٥ر٤٠	٢٩	٥ر٧	١٥
٦	٥ر٤٠	٢٩	٥ر٧	١٥
٧	٥ر٢٩	٢٩	٥ر٧	١٥
٨	٥ر٤٠	٥ر٢٩	٧	١٥
٩	٥ر٤١	٥ر٢٩	٥ر٧	١٧
١٠	٥ر٤٠	٢٩	٥ر٧	١٤
١١	٥ر٤٠	٥ر٢٩	٧	١٥
١٢	٥ر٣٩	٥ر٢٩	٥ر٧	١٢

وبذلك يكون طول الوثيقة ٥ر٤٩٦ سم ، ومتوسط عرضها ٢٩ سم ، وعدد سطورها — فيما عدا شهادة الشهود — ١٧٨ سطراً .

افتتاحية وثيقة وقف السلطان قايتباى على المدرسة والجامع وقاعة السلاح بدمياط والمحفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة تحت رقم ٨٨٩ ق

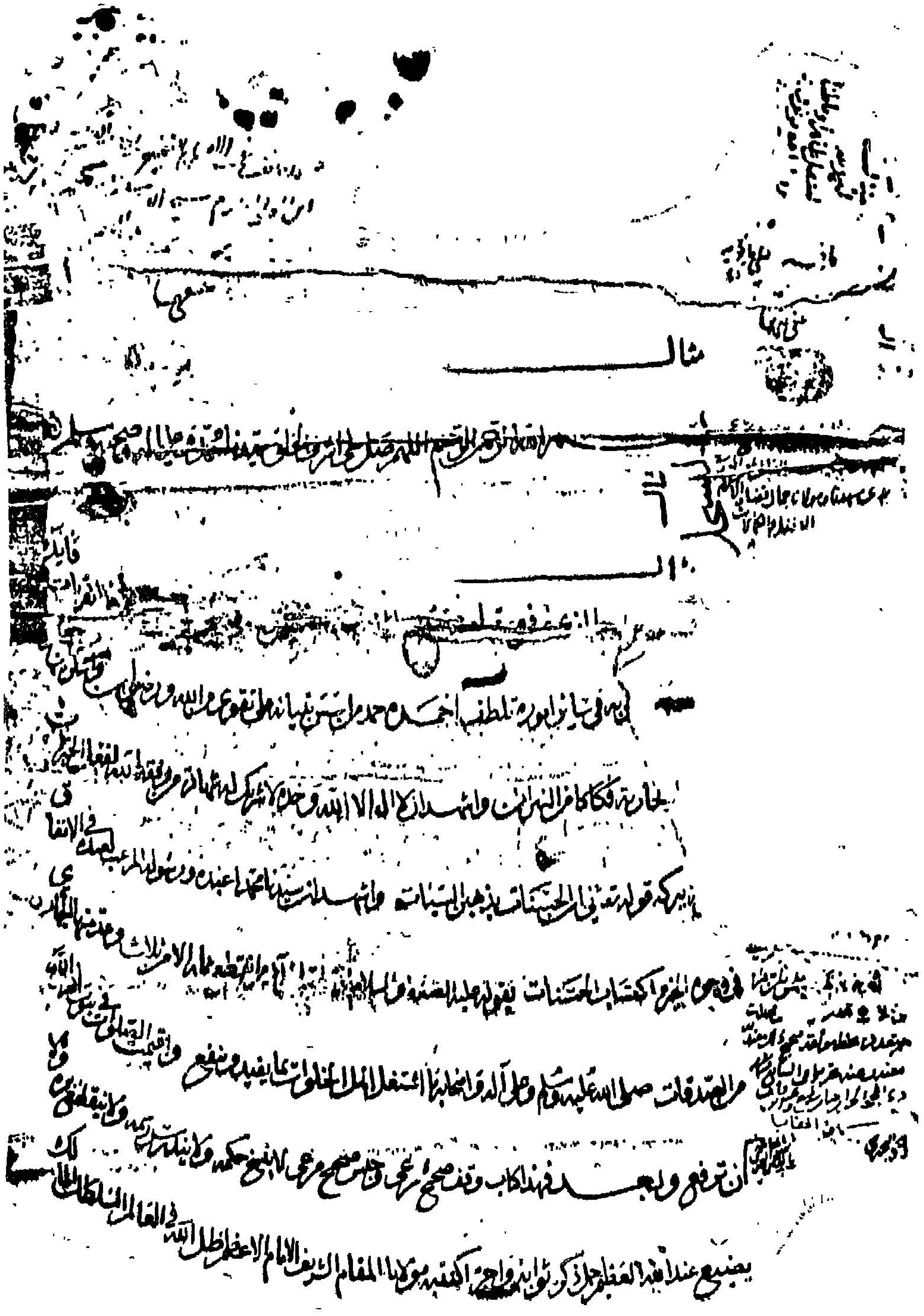

نص الوثيقة :

مثـــال

(١) بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على اشرف الخلق سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ن [٢١] .

مثالـــ

(٢) ... ... [٢٢] القربات فأيده

(٣) ... ... [٢٣] وبه فى سايـر اموره تلطف احمده حمد من اسس بنيانه على تقوى من الله ورضوان واشكره من جعل

(٤) (الصدقات الـ) [٢٤] جارية فكاكا من النيران واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة من وفقه الله لفعل الخيرات

(٥) ... ... [٢٥] ببركة قوله تعالى [ان الحسنات يذهبن السيئات [٢٦]] واشهد ان سيدنا محمداً عبده ورسوله المرغب لعبده فى الانفاق

(٦) [٢٧] فى وجوه الخير واكتساب الحسنات بقوله عليه الصلاة والسلام اذا (مات ابن) [٢٨] آدم انقطع عمله الا من ثلاث وعد منها الجارى

(٧) من الصدقات [٢٩] صلى الله عليه وسلم وعلى آله واصحابه ما اشتغل أهل الخلوات بمـا يفيد وينفع واقيمت الصلوات [فى بيوت اذن الله

(٨) أن ترفع] [٣٠] وبعد فهذا كتاب وقف صحيح شرعى وحبس صحيح مرعى [٣١] لا ينسخ حكمه ولا يندرس رسمه ولا ينقطع بره ولا

(٩) يضيع عند الله العظيم جل ذكره ثوابه واجره اكتتبه مولانا المقام الشريف [٣٢] الإمام الاعظم ظل الله فى العالم السلطان المـالك .

(١٠) الملك الاشرف سلطان الإسلام والمسلمين قاتل الكفرة والمشركين محى العدل (فى العالمين) [٣٣]منصف المظلومين من الظالمين قاهر الخوارج

(١١) والملحدين مبيد الطغاة والمارقين حامى حوزة الدين جامع كلمة الايمان قامع عبدة الاوثان وارث الملك[٣٤] سيد ملوك العرب

(١٢) (والعجم و)[٣٥] الترك ملك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين ظل الله الوارف ورحمته السابقة[٣٦] للبادى والعاكف وناصر دينه

(١٣) الذى قطعت الآرا بتفضيله ولا مخالف[٣٧] ابو النصر قايتباى شيد الله تعالى ملكه وسلطانه ونصر جيوشه واعوانه وجدد له فى كل

(١٤) يوم نصراً وملكه بساط الارض برا وبحرا واشهد على نفسه الشريفة شرفها الله تعالى وعظمها فى حال صحه جسمانه ونفوذ امره وسلطانه[٣٨]

(١٥) انه وقف وحبس وسبل وحرم وابد وتصدق[٣٩] بجميع ما ذكر انه له وبيده وفى ملكه وتصرفه وهو مايأتى بيانه ووصفه وتحديده فيه

(١٦) والتنبيه عليه واظهر من يده مكاتيب تبايع شرعى ومستندات شرعية دالة على ملكه لذلك[٤٠] وخصمت بقضية هذا الوقف[٤١] خصما شرعيا[٤٢]

(١٧) موافقا لتاريخه وشهوده فمن ذلك جميع الحصة التى مبلغها النصف والثلث عشرون قيراطا من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا

(١٨) ذلك فى جميع الجزاير القطع الارض الثلاثة الكاينه بثغر دمياط المحروس بظاهر دمياط المذكورة فالقطعة الاولى تعرف بجزيرة القصبى

(١٩) واولاد الصياد ولها حدود اربعة[٤٣] الحد القبلى ينتهى الى مسجد الشيخ كامل والحد البحرى ينتهى الى بستان البيدرانى والحد

(٢٠) الشرقى ينتهى إلى بساتين الثغر المحروس والحد الغربى ينتهى إلى البحر الاعظم[٤٤] وللقطعة الثانية حدود اربعة الحد القبلى ينتهى إلى

(٢١) مسجد الشيخ كامل المذكور وفرشه بين البحرين (٤٥) والحد البحرى

ينتهى إلى بستان البيدرانى المذكور والى بحر النيل المبارك والحد الشرقى
(٢٢) ينتهى الى القطعة الاولى[٤٦] المذكورة اعلاه المعروفة بالقديمة والحد
الغربى ينتهى إلى بحر النيل المبارك والى الخور[٤٧] الفاصل بين هذه
(٢٣) الجزيرة وبين الجزيرة المستجدة الثالثة الآتى ذكرها فيه وللقطعة
الثالثة حدود اربعة الحد القبلى ينتهى الى بحر النيل المبارك
(٢٤) والحد البحرى ينتهى إلى الفوهة والحد الشرقى ينتهى الى الخور الفاصل
بين هذه الجزيرة وبين الجزيره الثانية المذكوره أعلاه
(٢٥) والحد الغربى ينتهى إلى بحر النيل المبارك المتصل إلى بر السنانية[٤٨]
الشاهد له بملك ذلك ستة مكاتيب شرعيه من المكاتيب المذكورة
(٢٦) (٤٩) أعلاه ومن ذلك جميع البستان الكامل ارضا وبنآ وغراسا الكائن
بظاهر ثغر دمياط المحروس بخط جزيرة القصبى المذكورة أعلاه
(٢٧) وما به من الانساب[٥٠] النخل المثمر وغير المثمر وأشجار العنب والتوت
والأثل[٥١] وبنآء بيره المطوى بالآجر وقناته وعباراته وما هو من
(٢٨) حقوقه[٥٢] المعروف ذلك قديما بالغرسى خليل بن نعمة ولكامل
ذلك حدود اربعة الحد القبلى ينتهى الى ساحل قطعه عز وإلى هذه
(٢٩) القطعة ايضاً والحد البحرى ينتهى إلى ساحل بستان المرحل وغيره
والحد الشرقى ينتهى إلى الجسر السلطانى[٥٣] والحد
(٣٠) الغربى ينتهى إلى جزيرة القصبى المذكورة اعلاه وجميع الحصه التى
مبلغها الثلثان ستة عشر سهما من اصل اربعة
(٣١) وعشرين سهما شايعا ذلك فى جميع القطعة الأرض الطين السواد
الكاينه بظاهر ثغر دمياط المحروس الملاصق للبستان
(٣٢) المذكور فيه ولكاملها حدود اربعة الحد القبلى ينتهى إلى حوزة[٥٤]
هناك والحد البحرى ينتهى إلى البستان المذكور

(٣٣) والحد الشرقى ينتهى إلى ساحة قطعة عن المذكورة أعلاه والحد الغربى ينتهى إلى جزيرة القصبى المذكوره أعلاه

(٣٤) الشاهد له بذلك مكتوب التبايع الشرعى الثابت المحكوم بموجبه فى الشرع الشريف واصل لذلك وهما من جمله المكاتيب المذكورة

(٣٥) أعلاه ومن ذلك جميع الطاحون الفارسى المعد لطحن القمح والحوش الكائـن ذلك بظاهر ثغر دمياط المحروس بجوار المدرسة الاشرفية

(٣٦) المطله على بحر النيل المبارك المعروفه بانشآ مولانا المقام الشريف المـالك الملك الاشرف ابى النصر قايتباى المنوه باسمه الشريف اعلاه

(٣٧) شرفه الله تعالى وعظمه وعمارته وهى التى وقفها قبل تاريخه مدرسة وجامعا[٥٥] بمقتضى كتاب وقف شرعى سابق على تاريخه ثابت

(٣٨) محكوم بموجبه فى الشرع الشريف وذكر انه تحت يد شيخ المكان المذكور[٥٦] ولهذه الطاحون والحوش شهرة شهيره فى موضعهما تغنى عن تحديدهما

(٣٩) المعروفة الطاحون المذكورة والحوش بإنشآء الواقف المنوه باسمـه الشريف اعلاه وعمارته ومن ذلك جميع ما هو جار فى املاك

(٤٠) بيت المـال المعمور وراى مولانا المقام الشريف نصره الله تعالى الحظ والمصلحه فى وقفه على مصالح الجامع المذكور اعلاه

(٤١) وارباب الوظايف ليـكون به نفع ذلك عاما على المسلمين[٥٧] وهو جميع الحصة التى مبلغها نصف الثمن وهو قيراط ونصف

(٤٢) قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايـعا ذلك فى جميع اراضى ناحية ببلاو من عمل الاشمونين[٥٨] احد اقاليم الديار المصرية

(٤٣) [٥٩] ونسبة هذه الحصة إلى حصص الناحية المذكورة حصة من ستة عشر حصة من اراضى ناحية ببلاو المذكورة[٦٠]

(٤٤) وحقوقها ولكامل اراضيها حدود اربعة الحد القبلي ينتهي الى اراضي ناحيه سنبو[٦١] والحد البحري

(٤٥) ينتهي إلى اراضي ناحية بانوب[٦٢] والحد الشرقي ينتهي الى الجسر والحد الغربي ينتهي إلى ارض الكدية[٦٣]

(٤٦) وجميع الحصه التي مبلغها نصف حصة من كامل حصة من اصل عشر حصص شائعا ذلك في جميع اراضي ناحية تزمنت[٦٤]

(٤٧) باعمال البهنسائية[٦٥] احد اقاليم الديار المصرية ولكامل اراضيها حدود اربعه الحد القبلي ينتهي بعضه إلى

(٤٨) ارض برقط وبعضه إلى الطود وباقيه للنواعم والحد البحري ينتهي إلى ارض الزياده (بعضه)[٦٦]

(٤٩) وبعضه إلى جزيرة زياد والحد الشرقي ينتهي بعضه لدمنه[٦٧] الناحيه المذكورة وباقيه إلى البحر مجرى الحوت

(٥٠) والحد الغربي ينتهي إلى ارض برقط واراضي دموشيه[٦٨] وجميع اراضي البحيره المعروفه قديماً

(٥١) ببحيرة تنيس[٦٩] بجوار الطينه[٧٠] من عمل ثغر دمياط المحروس المشتمله على برين يعرفان بالاشتوم أحدهما بر غربي والآخر

(٥٢) بر شرقي فارض البر الغربي تعرف بالحامولة والجبسه والبر الشرقي يعرف بالقاشة والحصن وتعرف ارض ذلك

(٥٣) أيضاً بطاد التفاحي الذي ببحيرة تنيس ولذلك شهرة في موضعه تغني عن تحديده بحد ذلك كله وحدوده وحقوقه

(٥٤) الداخله فيه والخارجة عنه وما يعرف به وينسب إليه وقفا صحيحاً شرعياً وحبسا صريحا مرعيا قايما على اصوله

(٥٥) محفوظا على شروطه مسبلا على سبله الآتى ذكرها فيه إلى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين إنشاء

(٥٦) الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه وقفه هذا على مصالح المسجد الجامع وهو

(٥٧) المدرسة الاشرفية الكاينة بظاهر ثغر دمياط المحروس المذكور ذلك باعاليه وارباب الوظائف بها وجهات البر والقربات التى

(٥٨) تعين بها وغير ذلك مما فيه المصالح العامة العائد نفعها على المسلمين على النص الآتى شرحه فيه[71] وهو أن الناظر على ذلك والمتولى عليه يبدأ

(٥٩) من ريع الاوقاف المذكورة بعمارتها وعمارة الجامع المذكور اعلاه وحقوقه وعمارة قاعة السلاح بالقرب منه ومرمة ذلك وما فيه

(٦٠) بقاء عين ذلك ودوام منفعته[72] وما فضل بعد ذلك يصرف فيما يذكر فيه على ما يفصل فيه فاما ما يتحصل من الحصه التى بناحيه بيلاو

(٦١) بالاشمونين التى خراجها فى العادة غلالا حبوبا قمحا وفولا وغيرهما من الغلال المذكورة فيصرف على ما يشرح فيه فاما القمح بكماله

(٦٢) فيحمل من الناحية المذكورة إلى ثغر دمياط ويجعل بحاصل من حواصل المدرسة المذكورة التى بثغر دمياط تحت يد شيخ

(٦٣) المدرسة[73] المذكورة ويطحن فى طول ايام السنة بالطاحون المذكورة اعلاه الجارية فى الوقف ان كانت موجودة والا فبغيرها

(٦٤) ويعجن دقيق القمح المطحون خبزا ويخبز ويهيا على العادة ويطعم مع الطعام الآتى ذكره فيه للفقرا القاطنين بالمدرسة المذكورة[74]

(٦٥) والواردين عليها بحسب مايراه شيخ المكان المذكور ويؤدى إليه اجتهاده واما ما يتحصل من الغلال من ناحية بيلاو المذكورة[75] ومن المغل

(٦٦) المذكور غير القمح المذكور فولا كان او غيره فيباع ويقبض ثمنه
نقدا ويصرف منه ما يحتاج إلى صرفه فى كلفه حمل القمح إلى

(٦٧) ثغر دمياط المحروس براً وبحراً[٧٦] وغير ذلك مما يحتاج اليه القمح
المذكور إلى ان يصير خبزاً مهيا للاطعام المشروح باعاليه

(٦٨) وفى اجرة القاصد المسفر لاستخراج الغلال المذكورة واحضارها وما
يحتاج إلى صرفه فى حمل بقية المغل المذكور إلى

(٦٩) مصر المحروسة ليباع بها وغير ذلك من المصاريف العادية وما فضل
بعد ذلك من ثمن المغل غير القمح المذكور يشترى به قمحا

(٧٠) ويصرف كصرف القمح المعين اعلاه على ما نص وشرح اعلاه والباقى
من ريع الاوقاف المذكورة اعلاه يصرف على ما يشرح فيه

(٧١) فيصرف للامام[٧٧] بالجامع المذكور اعلاه فى كل شهر يمضى من
شهور الاهله عن سده وظيفه الامامه بالجامع المذكور على القواعد
الشرعيه(٧٨)

(٧٢) ما مبلغه من الفلوس الجدد(٧٩) معامله الديار المصرية الآن ثلاثماية
درهم نصف ذلك ماية درهم وخمسون درهما او ما يقوم مقام

(٧٣) ذلك من النقود عند الصرف ويصرف للخطيب(٨٠) بالجامع المذكور
عن سده وظيفه الخطابه(٨١) بالجامع المذكور فى الجمع وصلاة

(٧٤) الجمعة بالجماعة على القواعد الشرعية فى ذلك فى كل شهر يمضى من شهور
الاهله من الفلوس الموصوفه أعلاه مايتا درهم نصفها

(٧٥) ماية درهم ويصرف للمدرس(٨٢) بالجامع المذكور عن سده وظيفه
التدريس فى العلوم الشرعية(٨٣) فى كل يوم خلا أيام الأعياد والمواسم

(٧٦) بالجامع المذكور لمن يرد عليه من القاطنين بالجامع المذكور(٨٤) وغيرهم
من طلبة العلم الشريف فى كل شهر يمضى من شهور الاهله من الفلوس

(٧٧) الموصوفه اعلاه ستماية درهم نصفها ثلاثماية درهم ويصرف لشيخ المدرسه وهو الجامع المذكور أعلاه عن سده وظيفة

(٧٨) المشيخه بالجامع المذكور أعلاه ويتعاطى مشارفة(٨٥) طبخ الطعام وطحن القمح وخبز دقيقه الاتى ذكر ذلك فيه (واطعام)(٨٦)

(٧٩) واطعام ذلك للفقرا المجاورين بالمدرسة المذكورة ومن يتردد (إليها ويرد)(٨٧)عليها من الفقرآ والواردين من جميع المسلمين وإيقاع ذلك فى محله رفقا

(٨٠) بالمحتاجين فى كل شهر يمضى من شهور الاهله ما مبلغه من الفلوس الموصوفة اعلاه ثمانماية درهم نصفها اربعمايه درهم

(٨١) ويصرف لقارىء المصحف الشريف(٨٨) الذى بالجامع المذكور عن سده وظيفه القراة بالجامع المذكور كل يوم على

(٨٢) عادته فى ذلك ويختم كل من المدرس وقارىء المصحف الشريف قرآته بسورة الاخلاص والمعوذتين وفاتحه الكتاب

(٨٣) والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم والدعا للواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه وأولاده وذريته ومن يلوذ به

(٨٤) وجميع المسلمين فى كل شهر يمضى من شهور الاهلة من الفلوس الموصوفه اعلاه مايتا درهم نصفها ماية درهم

(٨٥) ويصرف لمفرق الربعة(٨٩) بالجامع المذكور بحيث يكون هو المرقى للخطيب(٩٠) على أن يتعاطى تفرقه الربعه الشريفة

(٨٦) التى بالجامع المذكور على من يكون قارئا يحسن القرآة من المصلين الذين يحضرون فى أيام الجمع بالجامع المذكور اعلاه لصلاه

(٨٧) الجمعة فيه من حين التذكير بالجامع المذكور وإلى قبيل آذان الجمعة الأول فيجمعها حينئذ ويحرزها فى محلها على العادة

(٨٨) فى ذلك ويرقى للخطيب ويمشى أمامه ويفعل ماجرت عادة أمثاله بعمله فى مثل ذلك فى كل شهر يمضى من شهور الاهلة

(٨٩) من الفلوس الموصوفه اعلاه ماية وخمسون درهما نصفها خمسة وسبعون درهما ويصرف للشحنه(٩١) بالجامع

(٩٠) المذكور عن سده هذه الوظيفه بحيث يكون قيما بميضاة الجامع المذكور يتعاطى ما جرت عادة مثله بعمله فى مثل ذلك

(٩١) من كنس الميضاة وتنظيفها واجرآء الماء إلى الفسقية (... وغير(٩٢)) ذلك مما جرت العادة به فى كل شهر يمضى من شهور

(٩٢) الاهله من الفلوس الموصوفه اعلاه مايتا درهم نصفها ماية درهم ويصرف لمن يكون (...)(٩٣) المدرسة المذكورة

(٩٣) معينا للشيخ المذكور فيما يقصده من الامور المذكورة اعلاه ويتعاطى عجن عجين الخبز وتهيئته ارغفه على العادة

(٩٤) وحمله إلى الفرن ليخبز فى كل شهر يمضى من شهور الاهله من الفلوس الموصوفه اعلاه مايتا درهم وخمسون درهما نصفها

(٩٥) ماية درهم وخمسة وعشرون درهما ويصرف لمن يكون وقادا(٩٤) بالجامع المذكور اعلاه ومعالمه وحقوقه

(٩٦) يتعاطى تلميع مصابيح ذلك بالضوء وغسل قناديل ذلك وسلاسلها وتعميرها بالزيت والقناديل وغير ذلك

(٩٧) مما جرت عادة الوقادين بعمله فى مثل ذلك فى كل شهر يمضى من شهور الاهلة من الفلوس الموصوفه أعلاه مايتا

(٩٨) درهم نصفها ماية درهم ويصرف لمن يكون بوابا (٩٥) بالجامع المذكور اعلاه ملازم باب الجامع المذكور وصونه عن

(٩٩) دخول ما يؤذيه ومن يوذيه من الطارقين وغلقه ليلا وفتحه نهارا
وغير ذلك مما جرت عادة البوابين بعمله فى مثل ذلك فى كل شهر

(١٠٠) يمضى من شهور الاهله من الفلوس الموصوفة اعلاه مايتا درهم
نصفها مايه درهم ويصرف فى كل شهر يمضى من شهور الاهلة

(١٠١) من الفلوس الموصوفة اعلاه الف درهم ومايتا درهم نصف ذلك
ستمايه درهم للمؤذنين الستة(٩٦) الذين يؤذنون بالجامع المذكور

(١٠٢) عن سد وظيفه الاذان المشروع والتذكير والتسبيح بالجامع
المذكور على العادة بالسوية بينهم لكل نفر منهم فى كل شهر

(١٠٣) مايتا درهم ويصرف فى كل شهر يمضى من شهور الاهله من الفلوس
الموصوفة اعلاه اربعماية درهم نصفها مايتا درهم

(١٠٤) فى ثمن زيت طيب يستصبح به(٩٧) فى مصابيح الجامع المذكور
وحقوقه ومنافعه ويصرف للرئيس الموذن بالجامع المذكور

(١٠٥) وهو رئيس المؤذنين المذكورين اعلاه لاعلامهم بدخول أول اوقات
الصلوات(٩٨) ليؤذنوا فى أول الوقت فى

(١٠٦) كل شهر يمضى من شهور الاهله من الفلوس الموصوفة اعلاه ثلاثماية
درهم وخمسون درهما نصف ذلك مايه درهم

(١٠٧) وخمسة وسبعون درهما ويصرف لمؤدب(٩٩) الأطفال بالجامع
المذكور على أن يقيم (بالجامع المذكور)(١٠٠)

(١٠٨) لاقرآ من يحضر إليه من ايتام المسلمين وغيرهم من الرجال الواردين
عليه من المسلمين من القاطنين بالجامع وغيرهم ويعلمهم

(١٠٩) الخط العربى والاستخراج على عادة فقها(١٠١) المكاتب فى كل شهر
(يمضى)(١٠٢) من شهور الاهله من الفلوس الموصوفة اعلاه

(١١٠) ثلثماية درهم (نصفها ماية درهم)[١٠٣] وخمسون درهما ويصرف فى
كل شهر يمضى من شهور الاهلة من الفلوس الموصوفه اعلاه

(١١١) مايتا درهم نصفها ماية درهم للفراش[١٠٤] بالجامع المذكور على
أن يتعاطى كنسه ورحابه باطنا وظاهرآ

(١١٢) وتنظيفه وفرشه[١٠٥] واحراز فرشه وغير ذلك اسوة امثاله من
الفراشين ويصرف فى غرة كل يوم من

(١١٣) الايام ما مبلغه من الفلوس الموصوفه اعلاه ثمانون درهما حسابا
عن كل شهر ألفى درهم وأربعمايه درهم فى ثمن

(١١٤) احتياج طعام يطبخ بمطبخ الجامع المذكور غدآ وعشآ ماعدا
الحطب واجرة الطباخ[١٠٦] فى كل يوم ويطعم

(١١٥) مع الخبز المذكور اعلاه للفقرآ القاطنين بالجامع المذكور ومن
معهم من الواردين عليه على ما نص وشرح اعلاه يتعاطى

(١١٦) ذلك شيخ المكان المذكور ويصرف كل شهر يمضى من شهور
الاهلة من الفلوس الموصوفه اعلاه ثلاثمايه درهم

(١١٧) نصفها ماية درهم وخمسون درهما للطباخ المذكور بالجامع المذكور
الذى يتعاطى الطبخ المذكور اعلاه

(١١٨) ويصرف فى كل شهر يمضى من شهور الاهلة من الفلوس الموصوفه
اعلاه ثلثماية درهم نصفها

(١١٩) ماية وخمسون درهما لشاهد[١٠٧] الوقف المذكور على ان يتعاطى
كتابة متحصله ومصروفه ونظم حسابه

(١٢٠) وغير ذلك مما جرت عادة شهود الأوقاف بعمله فى مثل ذلك
ويصرف كل سنة تمضى من سنى الاهله

(١٢١) من الفلوس الموصوفه اعلاه خمسماية درهم نصفها مايتا درهم وخمسون درهما في ثمن زجاج قناديل وفرخات[١٠٨] وغير ذلك

(١٢٢) مما يحتاج إليه في الاستصباح بالجامع المذكور وثمن سلاسل لها وحبال و (...)[١٠٩] تعلق بقناديل الميدنه

(١٢٣) في شهر رمضان على العادة في ذلك ويصرف في كل سنة (تمضى)[١١٠] من سنى الاهله من الفلوس الموصوفه اعلاه (ثمانماية)[١١١]

(١٢٤) درهم نصفها أربعماية درهم في ثمن حصر[١١٢] تفرش بالجامع المذكور ويصرف كل سنة تمضى من سنى الاهلة

(١٢٥) من الفلوس الموصوفه اعلاه ثمانيه الاف درهم نصفها اربعة الاف درهم في ثمن حطب برسم طبخ الطعام المذكور اعلاه

(١٢٦) خارجا عما تقدم ذكره من مصروف الطعام المذكور فيه وينظر في القمح الذي يرد من ناحية ببلاو[١١٣] المذكوره

(١٢٧) بطريق الاصاله ومن ثمن غيره من المغل على ما شرح اعلاه فان اكتفى به في الخبز لاطعام الواردين وغيرهم بالجامع

(١٢٨) المذكور وغيره في السنة وإلا فيشترى قمح من ريع الاوقاف المذكورة ويكفى به اطعام الواردين والقاطنين

(١٢٩) بالجامع المذكور بحيث لا ينقطع السماط للفقرآ الواردين والقاطنين بالجامع المذكور في طول ايام السنة غدآ وعشآ

(١٣٠) ويصرف في كل شهر يمضى من شهور الاهله لمن يكون زردكاشا[١١٤] بقاعة السلاح انشا مولانا المقام الشريف

(١٣١) المنوه باسمه الشريف اعلاه الكاينه بظاهر ثغر دمياط المحروس بجوار الجامع المذكور يتعاطى صقال الاسلحة

(١٣٢) التى بقاعة السلاح المذكورة وتنظيفها وإصلاحها وما فيه صلاحها
لما اعدت له من الفلوس الموصوفه أعلاه

(١٣٣) خمساية درهم نصفها مايتا درهم وخمسون درهما ويصرف لمن يكون
بوابا[١١٥] بقاعة السلاح المذكوره

(١٣٤) أعلاه يتعاطى فتحها عند الاحتياج إلى ذلك وغلقها عند الاستغنا
عنها واحراز ما بها من الاسلحة

(١٣٥) وحفظها وجعلها فى الاماكن التى لايخشى عليها منها الفساد والتصدى
وغير ذلك مما جرت عادة

(١٣٦) البوابين بقاعات السلاح بعمله فى مثل ذلك فى كل شهر يمضى من
شهور الاهله من الفلوس الموصوفه اعلاه

(١٣٧) ثلاثماية درهم نصفها ماية درهم وخمسون بحيث يصرف لكل واحد
من ارباب الوظايف وفى المصاريف

(١٣٨) المعينه اعلاه ماعين له من الفلوس الموصوفه اعلاه مافصل باعاليه
وما يقوم مقام ذلك من النقود

(١٣٩) عند الصرف يستمر ذلك جميعه كذلك على الدوام والاستمرار
فان تعذر الصرف لجهه من الجهات المعينة

(١٤٠) اعلاه صرف لباقيها فان تعذر الصرف اليها على الوجوه المشروحة
أعلاه صرف ما تعذر صرفه فى وجوه البر

(١٤١) والقربات والاجور والمثوبات[١١٦] على ما يراه الناظر على هذا
الوقف ويودى إليه اجتهاده وكلما عاد

(١٤٢) امكان الصرف لما تعذر إليه الصرف (عاد إليه الصرف)[١١٧] كما
كان (وقدم)[١١٨] على غيره يجرى الحال فى ذلك كذلك وجودا
وعدما وتعذرا

(١٤٣) وامكانا إلى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين
فان ضاق ريع الاوتاف المذكوره عن الوفآء

(١٤٤) بالمصاريف المعينة اعلاه وزع عليها بالمحاصة فان فاض ريع
الاوقاف المذكوره وفضل منه شيء بعد المصاريف

(١٤٥) المعينه اعلاه ارصد الفاضل الفايض من ريع الأوقاف المذكورة
بعد صرف المصاريف المعينه اعلاه تحت

(١٤٦) يد الناظر مدة خمس سنين متوالية[١١٩] لما يتوقع الاحتياج إليه
فى الخمس سنين المذكورة فى عمارة الاوقاف المذكوره اعلاه

(١٤٧) ومرمتها وما فيه بقآ عينها ودوام منفعتها وما يتوقع الاحتياج إليه
من صرف معاليم ارباب الوظايف وثمن الأصناف

(١٤٨) والمصاريف المعينه اعلاه عند عجـــز ريع الأوقاف المذكورة عن
ذلك بحيث انه اذا حصل العجز المذكور عن الوفاء بذلك

(١٤٩) صرف من الفايض الذى يكون مرصدا تحت يد الناظر وبحيث
يكون المرصد الفائض من متحصل خمس سنين فان مضى على

(١٥٠) ذلك خمس سنين واستغنى عن صرف ذلك فى المصاريف المعينه
اعلاه بطريق من الطرق صرف ذلك فى شرآ عقار او حصة

(١٥١) من عقار ويوقف على حكم شرط الواقف المعين اعلاه فى الحال
والمآل والتعذر والامكان والاستحقاق والنظر والشرط

(١٥٢) وشرط الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعـــالى
وعظمه شروطا حث عليها

(١٥٣) وأكد منها انه جعل النظر على وقفه هذا والولايه عليه لنفسه أيام
حياته[١٢٠] وكذلك النظر على جامعه الذى

(١٥٤) بظاهر ثغر دمياط المحروس وعلى قاعة السلاح المجاورة له ايضاً وما هو من حقوق ذلك لنفسه الشريفه ايام

(١٥٥) حياته رزقه الله تعالى أطول الاعمار وانفعها بجاه النبي المختار وله ان يسند ذلك ويفوضه ويوصى به لمن يختاره

(١٥٦) فإن مات ولم يفعل ذلك او فعل شيئاً من ذلك وتعذر نظر من جعل له ذلك بوجه من وجوه التعذرات الشرعيه كان النظر

(١٥٧) على ذلك لمن له النظر على وقفه الكبير وهو وقف جامعه الاشرفى الذى انشاه وعمره ووقفه الكاين بظاهر القاهره

(١٥٨) المحروسة بالصحرا على النص والترتيب المشروحين بكتاب وقف ذلك[١٢١] ومنها أن من له نيابة نظر[١٢٢]

(١٥٩) او مباشره[١٢٣] او شهادة بوقفه الكبير المذكور اعلاه يكون له فى هذا الوقف تعاطى ما له تعاطيه فى

(١٦٠) الوقف الكبير بطريق نيابة النظر والمباشرة والشهادة على مانص وشرح فيه ومنها انه شرط

(١٦١) لنفسه ان يزيد فى وقفه المعين اعلاه مايرى زيادته فى الابنيه والغرود ومؤن العمارات وآلاتها ويكون

(١٦٢) حكم الزائد حكم المزيد فيه فى جميع أحواله ومنها انه شرط لنفسه ان يزيد فى مصارف

(١٦٣) وقفه المعين أعلاه وشروطه ما يرى زيادته وينقص ما يرى تنقيصه ويغير مايرى تغييره ويرتب

(١٦٤) مايرى ترتيبه ويدخل من شآ فيه ويخرج من شآ منه ويستبدل به وما شآ منه ما يكون بدلا من العين

(١٦٥) المستبدله من ذلك ويصير حكمه كحكمها فى جميع أحوالها ويشترط
من الشروط المخالفة لذلك ما يرى

(١٦٦) اشتراطه يفعل ذلك كلما بدا له فعله وليس لغيره ان يفعل كفعله[١٢٤]
فقد ختم هذا

(١٦٧) الوقف وتم ونفذ حكمه وانبرم وصار وقفاً محرماً بحرمات الله
الاكيده مدفوعاً عنه بقوته الشديده

(١٦٨) فلا يحل لاحد يومن بالله واليوم الآخر ويعلم انه إلى ربه الكريم
صايـر أن يغير هذا الوقف

(١٦٩) ولا شيا منه ولا يبطله ولا شيا منه فمن فعل ذلك أو شيا منه فالله
تعالى (طالبيه)[١٢٥] وحسيبه يوم التناد

(١٧٠) يوم عطش الاكباد يوم يقسم الله الفجار يوم لا ينفع الظالمين
ولهم اللعنه وسوء الدار[١٢٦]

(١٧١) ومن اعان على إثباته وتقريره فى ايدى مستحقيه على النص المعين
فيه برد الله مضجعه وأحسن مآبه ومرجعه

(١٧٢) وجعل من الفايزين الآمنين المطمئنين الفرحين المستبشرين الذين
[لا خوف عليهم ولا هم يحزنون] [١٢٧]

(١٧٣) ورفع الواقف المنوه باسمه الشريف أعلاه شرفه الله تعالى وعظمه
عن ذلك و

(١٧٤) وضع (عليه)[١٢٨] يد ولايته ونظره[١٢٩] واشهد (عليه انه)[١٣٠]
عارف بذلك المعرفه الشرعيه[١٣١] وتم الإشهاد عليه بذلك وبالتوكيل

(١٧٥) فى ثبوته والدعوى به وطلب الحكم به وابدآ الدافع ونفيه
التوكيل الشرعى فى تاريخين آخرهما الخامس

(١٧٦) والعشرون من ذى الحجة الحرام سنه احدى وثمانين وثمانماية[١٣٢]
فيه مكتوب على كشط وبسر بيحيره (مقام)[١٣٣] ذلك فى نقيب المدرسه
(١٧٧) وخمسون درهما وقف حكم وفيه ملحق بين اسطره فيه وفيه مصلح
على غير كشط فيما كل ذلك صحيح معتد به فى موضعه[١٣٤]
(١٧٨) وحسبنا الله ونعم الوكيل[١٣٥]

مثال

اشهد[١٣٦] على مولانا المقام الشريف
السلطان المالك الأشرف أبي النصر
قايتباى الواقف المنوه باسمه الشريف
اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه ونصره
نصراً عزيزاً وفتح له فتحامبيناً وتقبل بره
وصدقته وبلغه من خير الدنيا والاخره
امنيته بما نسب إليه اعلاه وبصحة
المعتذر عنه المعين أعلاه وكتبه
محمد بن محمد الركن الاسيوطى[١٣٧]

مثال

اشهد على مولانا المقام الشريف
السلطان المالك الأشرف أبي النصر
قايتباى الواقف المنوه باسمه الشريف
اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه ونصره
نصراً عزيزاً وفتح له فتحامبيناً وتقبل بره
وصدقته وبلغه من خير الدنيا والاخره
أمنيته بما نسب إليه اعلاه وبصحة
المعتذر عنه المعين اعلاه وكتبة
أبو بكر بن أحمد الزعيفرينى[١٣٨]

مثال

اخبرانى بذلك وبصحة المعتذر عنه بالصيغة المعتبره أيدهما الله تعالى[١٣٩].

مثال

الحمد لله

يشهد[١٤٠] من يوضع اسمه اخره بمعرفه جميع الاماكن المسقفات واراضى (النواحى)[١٤١] وغير ذلك مما شمله الوقف المسطر باعاليه المحدود كامل ذلك الموصوف باعاليه المعرفه الشرعيه وبجريان جميع ما ذكر وعين فى هذا المكتوب فى ملك مولانا السلطان المقام الشريف السلطان المالك الملك الاشرف ابى النصر قايتباى المنوه باسمه الشريف اعلاه شرفه الله تعالى وعظمه وذلك فى ملك الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه نصره الله وحيازته

وتصرفه حال صدور وقفه لذلك المعين فى هذا المكتوب وبجريان جميع ما ذكر وعين فى هذا المكتوب انه ملك لبيت المال المعمور على ما نص وشرح اعلاه فى املاك بيت المال المعمور وحيازة الواقف المنوه باسمه الشريف اعلاه وتصرفه حال صدور الوقف المسطر أعلاه يعلم شهوده ذلك ويشهدون به مسئولين فى ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل . .

مثال

شهد بمضمونه محمد على بن على المنوفى

مثال

شهد بمضمونه على بن محمد ... المنوفى

مثال

شهدا بذلك عندى

مثال(١٤٢)

الحمـــد لله

اشهد على نفسه الشريفه شرفها الله تعالى وعظمها مولانا المقام الشريف السلطان المالك الملك الأشرف أبى النصر قايتباى الواقف المنوه باسمه الشريف نصره الله تعالى نصراً عزيزاً وفتح له فتحا مبينا شهوده اشهادا شرعياً انه لا دافع ولا مطعن فيما تضمنه مكتوب الوقف المسطر باعاليه ولا فيمن شهد بذلك ولا فيما شهدا به ولا فى شيء من ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل وحسبنا الله ونعم الوكيل .

مثال

شهد بذلك

أحمد بن محمد المقدسى المنوفى

مثال

شهد بذلك

محمد بن يوسف الأسيوطى

مثال

شهدا عندى بذلك اعزهما الله تعالى

الحواشي

(١) وثائق وقف السلطان قايتباى بأرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة مسجلة تحت أرقام ٨١٠ / ٨٨٥ / ٨٨٦ / ٨٨٧/٨٨٨/٨٨٩/٨٩٠/ ٩١٢ قديم ، ٦١١/ ٦١٢/ ٦٧٠/٦٧٦ جديد ولم ينشر منها سوى جزء من الوثيقة ٨٨٦ انظر : Mayer : The buildings of Qaytbay as described in the endowment deed (London 1938) ، والوثيقة رقم ٨٨٧ انظر د.عبد اللطيف إبراهيم على ـ كتاب المؤتمر الثالث للآثار فى البلاد العربية ١٩٥٩ ، والوثيقة موضوع الدراسة .

(٢) وثائق وقف السلطان قايتباى بمجموعة محكمة الأحوال الشخصية مسجلة تحت أرقام ١٨٧ محفظة ٢٨ / ١٩٧ محفظة ٣٠ / ٢١٠ محفظة ٣٣ / ٢١٥ محفظة ٣٤ .

(٣) السخاوى : الضوء اللامع ج ١ ص ٨٥ ، السيوطى : نظم العقيان ص ٢٣ ، على مبارك : الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٥٢ .

(٤) ابن إياس : بدائع الزهور (نشر محمد مصطفى) ج ٣ ص ٧٥ ، ١١١ ، د . سعيد عبد الفتاح عاشور: قبرس والحروب الصليبية ص ٩٨ ومابعدها ، د. محمد محمد أمين: تاريخ الأوقاف فى مصر فى عصر سلاطين المماليك (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ـ تحت الطبع) ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٥) أى سلاحه وخيله ـ هلال : أحكام الأوقاف ص ١٠ ، الطرابلسى : الاسعاف ص ٢٤ ، د. محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٦) الامام مالك : المدونة الكبرى ج٤ ص ٣٤٥ ومابعدها .

(٧) الخصاف : أحكام الأوقاف ص ٢١٨ ، ٢٥١ .

(٨) هلال : أحكام الأوقاف ص ١٨ .

(٩) ابن الفرات : تاريخ الدول والملوك ـ المجلد الرابع (نشر د . الشماع) ص٢٣ ، المقريزى : المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٧٨ ، ٧٩ ، ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ١٢ ، أبو شامة : الروضتين ج٢ ص ٢٤١ . د . حسنين ربيع : النظم المالية ص ٧٨ ، د. محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٦٦ ، ٧٤ .

(١٠) مثال ذلك ماجاء فى وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ أوقاف ص ٣٧ ، ص ٤٧٣ . ووثيقة وقف قراقجا الحسنى رقم ٩٢ أوقاف سطر ٢١٠ .

(١١) د. عبد اللطيف إبراهيم : من وثائق التاريخ العربى (مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم العدد الثانى ١٩٧١) ص ١٧ .

(١٢) ابن إياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ٧٥ ، ٧٦ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : المرجع السابق ص ١٩ ، وأنظر تفصيل ذلك فى د. سعيد عبد الفتاح عاشور : قبرص والحروب الصليبية ص ٩٨ ومابعدها ، الحركة الصليبية ج٢ ص ١٢٢٨ ومابعدها .

(١٣) ابن إياس : بدائع الزهور ج ٣ ص ١٥٦ .

(١٤) السخاوى : الضوء اللامع ج٦ ص ٢١٢ ترجمة رقم ٧٠٦ .

(١٥) وثيقة وقف السيفى قجماس الاسحاقى رقم ٦٨٣ ج بأرشيف وزارة الأوقاف ، د . عبد اللطيف إبراهيم ، من وثائق التاريخ العربى ص ٣٦ .

(١٦) د. عبد اللطيف إبراهيم : المرجع السابق ص ٣٦ ، ٤٥ .

(١٧) وثيقة وقف الأمير يشبك رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بأرشيف المحكمة ، ورقم ٦٦ ج أوقاف سطر ٩ — ١٣ ، ٨٧ — ٨٨ نشر ودراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٤٨ ، ٥٧ .

(١٨) الوثيقة السابقة سطر ١٠٥ .

(١٩) أنظر نص الوثيقة موضوع الدراسة سطر ١٢٩ ومابعدة .

(٢٠) هذه العبارة ناقصة نظرا لتمزق الهامش الأيمن .

(٢١) هذه افتتاحية الوثيقة وقد وردت فى سطر مستقل، فقد درج كتاب الوثائق فى العصور الوسطى على بدء الوثيقة بالبسملة وتوابعها من الحمد لله والتصلية ، ووضع فى آخر السطر حرف ن وهو من علامات الوقف ، وهى كنوع من الاختزال لكلمة انتهى — انظر القلقشندى : صبح الأعشى ج ٦ ص ٢١٩ ، ٢٢٨ ، د . عبد اللطيف إبراهيم على : التوثيقات الشرعية والإشهادات فى ظهر وثيقة الغورى (مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة م ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧) ص ٣٦٢ .

(٢٢) كلمات هذا السطر غير واضحة لتمزق الوثيقة .

(٢٣) موضع كلمتين ناقصتين لتمزق الوثيقة .

(٢٤) مابين الأقواس ناقص لتمزق الهامش الايمن ووضعت ليستقيم المعنى .

(٢٥) مقدار كلمة ناقصة من الهامش الأيمن لتمزق الوثيقة .

(٢٦) سورة هود رقم ١١ آية ١١٤

(٢٧) مع بداية هذا السطر يوجد فى الهامش الأيمن العبارات الآتية (. . . . يلحق بين أسطره أن يحيا . . . . ومحلات متعددة بخط موثقه صحيح ذلك معتد به معتذر عنه تحريرا فى السابع من شهر ذى الحجة الحرام جار سنة تسع وعشرين وألف شهود المقابلة محمد البحيرى عبد الرحمن البحيرى) مما يدل على مراجعة ومقابلة هذه الصورة على الأصل الفاقد .

(٢٨) مابين الأقواس غير واضح فى الأصل وأضيف ليستقيم المعنى .

(٢٩) نص حديث الرسول عليه السلام (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له) رواه الجماعة إلا البخارى وابن ماجة ــ انظر الشوكانى : نيل الأوطار جـ ٦ ص ١٨ ، ابن حجر : بلوغ المرام من أدلة الأحكام ص ٢١٠ .

(٣٠) سورة النور رقم ٢٤ آية ٣٦

(٣١) تبدأ الوثائق عادة بالإعلان أو التنويه الى موضوع التصرف القانونى الوارد بها بلفظ الإشارة « هذا » مصحوبا بكلمة « كتاب أو مكتوب » ، والمقصود به الوثيقة الدبلوماتية أو الشرعية التى تحوى تصرفا قانونيا سواء كان من جانبين مثل البيع أو من جانب واحد مثل الوقف ، انظر د . عبد اللطيف ابراهيم : خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الاسلامية ـــ العدد الثانى ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩) ص ١٥٨ ودراسة وثيقة قراقجا الحسنى (مجلة كلية الآداب ــ جامعة القاهرة م١٨جـ٢ ديسمبر ١٩٥٦) ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣٢) هذا اللقب وما يليه من ألقاب للسلطان قايتباى من الألقاب الرسمية والفخرية التى دأب الكتاب على استعمالها وهى ألقاب طوال فيها تفخيم وتعظيم يناسب المقام السلطانى فهى تشغل خمسة أسطر من السطر ٩ إلى السطر ١٤ ، ويقصد بها التعريف بالفاعل القانونى أو المتصرف ، عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٦٤ .

(٣٣) مابين القوسين ناقص لثقب فى الوثيقة والتكملة من وثيقة السلطان قايتباى رقم ٨٧٦ أوقاف ص ٤ ، ووثيقة البيع رقم ١٦٧ محفظة ٢٥ بالمحكمة سطر ٤ لنشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم (مجلة كلية الآداب م ١٩ جـ٢ ديسمبر ١٩٥٧) ص ١٤٧ .

(٣٤) من الألقاب السلطانية ـــ القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٦ ص٧٤ ، د. عبداللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة البيع السابقة تحقيق رقم ٨ .

(٣٥) مابين القوسين ناقص لتمزق الوثيقة والزيادة من وثيقة السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ٥ ووثيقة البيع السابقة ص ١٤٨ .

(٣٦) هكذا فى الأصل والصواب (السابغة) وذلك كما جاء في وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ٥ ، ووثيقة البيع السابقة سطر ٧ ص ١٤٨ .

(٣٧) دأبت وثائق وقف سلاطين المماليك على تعداد ألقاب وصفات السلطان وهذه الألقاب والصفات المترادفة تهدف إلى إظهار السلطان بأنه حامى الإسلام والمسلمين ـــ انظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٧٥ ، ٢١٧ وما بعدها .

(٣٨) صيغ قانونية اصطلح عليها العدول من كتاب الوثائق للدلالة على صحة الوقف ولزومه ، وأن المتصرف تصرف بإرادته وأن لاغلة به تمنع من صحة تصرفه ، السرخسى :

المبسوط ج ٢٤ ص١٦١ . د . عبد اللطيف إبراهيم : التعليقات العلمية على وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٢ .

(٣٩) ألفاظ الوقف صريح وكناية ، أما الصريحة فثلاثة ألفاظ : وقفت ، وحبست وسبلت ، وكنايته ثلاثه ألفاظ أيضاً : تصدقت ، وحرمت ، وأبدت انظر الشيباني : نيل المآرب ج ٢ ص ٢ .

(٤٠) كان على الواقف أن يثبت ملكيته للأعيان التي يرغب في وقفها ، وذلك إما بشهادة الشهود أو بتقديم المستندات الدالة على ملكيته إلى القاضي — د . عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، التوثيقات الشرعية ص ٣٨٦ .

(٤١) يبدو من هذه العبارة أن المقصود بذلك نوع من التسجيل والتأشير على وثائق الملكية بأن هذه الأعيان أو الأملاك أصبحت موقوفة .

(٤٢) مابين الأقواس ناقص من الأصل وغير واضح لتمزق الوثيقة والمثبت يتفق وسياق الكلام ومما تنص عليه في الغالب وثائق الوقف في العصر المماليكي .

(٤٣) لابد من ذكر الحدود الأربعة للعقار المتصرف فيه حتى يكون تحرير الوثيقة على أحوط الوجوه د. عبد اللطيف إبراهيم خمس وثائق ص١٧٢ ، دراسة وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلي مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة م٢١ ج٢ ديسمبر ١٩٥٩ ص١٦٣ ، ١٦٤ .

(٤٤) المقصود به البحر المتوسط .

(٤٥) المقصود الفضاء الواسع من الأرض . انظر المنجد ص ٥٧٦ .

(٤٦) كلمة الأولى مكتوبة أعلا كلمة القطعة نتيجة لسهو الكاتب .

(٤٧) الخور هو المنخفض من الأرض : انظر المنجد ص ١٩٨ .

(٤٨) السنانية قرية قديمة اسمها الأصلي منية سنان الدولة من نواحي ثغر دمياط ، تقع على الشاطىء الغربي للنيل ولذلك عرفت باسم جيزة دمياط — ابن الجيعان : التحفة السنية ص ٦٣ ، المقريزي : المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٢٢٥ ، رمزي : القاموس الجغرافي ق ٢ ج ٢ ص ٧٧ .

(٤٩) يوجد على الهامش الأيمن فيما بين السطر ٢٦ والسطر ٤٠ صورة ماشهد به الشهود على الوثيقة الأصلية — انظر نص الإشهاد في نهاية نص الوثيقة .

(٥٠) الأنساب جمع النسب بمعنى النسبة أو القرابة أي ماينسب إلى الشيء — انظر المنجد ص ٨٠٣ . والمقصود ماينسب إلى البستان من النخل .

(٥١) الأثل جمع أثلة ، شجر من فصيلة الطرفائيات يكثر قرب المياه في الأراضي الرملية ، أوراقه دقيقة وأزهاره عنقودية يزرع أحيانا للزينة ، خشبه صلب جيد — انظر المنجد ص ٣ .

(٥٢) يرى الفقهاء أن يدخل فى وقف العقار كل مايدخل فيه فى حالة بيعه أو إجارته بدون ذكر — العمادى : رسالة فى وقف المنقول (مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٢٨٥ فقه حنفى) ورقة ٧ ، السرخسى : المبسوط جـ ١٢ ص ٤٥ .

(٥٣) الجسور السلطانية هى الجسور العامة التى تخدم أكثر من بلد ، وكانت تعمر فى كل سنة من الديوان السلطانى ، وهى غير الجسور البلدية الخاصة ببلد دون بلد والتى يتولى عمارتها المقطعون من أموال البلاد الجارية فى إقطاعاتهم — القلقشندى : صبح الاعشى جـ ٣ ص ٤٤٨ وما بعدها ، المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ١٦٥ — ١٧٢ ، زيادة : السلوك جـ١ ص ٦٣٨ حاشية (٣) .

(٥٤) الحوزة معناها الناحية — المنجد ص ٦١ .

(٥٥) هذا النص يشير صراحة إلى اتخاذ المدرسة كجامع ذلك أنه منذ سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٣٠ م اتخذت المدرسة الصالحية كمسجد بعد أن رتب بها الأمير جمال الدين أقوش خطيبا بايوان الشافعية ووقف عليه وعلى مؤذنين وقفا جاريا ومنذ ذلك الوقت أقيمت المنابر بالمدارس واتخذت كمساجد جامعة — المقريزى : المواعظ والاعتبار جـ ٢ ص ٣٧٤ ، ٣٩٤ ، د . محمد محمد أمين : السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب (رسالة ماجستير ـ تحت الطبع) ص ١٨٦ وما بعدها .

(٥٦) رغم كثرة الوثائق التى وصلتنا والخاصة بالسلطان قايتباى إلا أنى لم أعثر على كتاب الوقف المذكور بينها .

(٥٧) أوقف السلطان قايتباى الكثير من أملاك بيت المال وقد نص على ذلك صراحة فى كتب وقفه — انظر وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ أوقاف ص ٨ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ذلك أن الفقهاء أجازوا للسلطان الوقف من بيت المال على مصالح المساجد وغيرها من المنشآت الدينية ـ الصفتى : عطية الرحمن ص ٢٨ . السيوطى : الانصاف فى تمييز الاوقاف (مخطوطة بمكتبة الازهر رقم ١٨٧ مجاميع) ورقة ١٨٤ ب ، وانظر نص هذه الرسالة فى : د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٥٥٣ ومابعدها

(٥٨) ببلاو من القرى القديمة من أعمال الأشمونين كما ورد بالوثيقة ، وعرفت أيضا باسم ببلاو الوقف لأن أراضيها كانت موقوفة وتبلغ مساحتها ٢١٩٣ فدانا وعبرتها ٦٤٠٠ دينارا ـ ابن الجيعان : التحفة السنية ص ١٧٧ ، وهى الآن تابعة لمركز ديروط ـ رمزى : القاموس الجغرافى ق ٢ جـ ٤ ص ٤٥ .

(٥٩) فيما بين السطرين ٤٣ ، ٥٥ يوجد إشهاد بطول الهامش الأيمن ـ انظر نص الإشهاد فى نهاية نص الوثيقة .

(٦٠) أى أن مساحة الجزء الموقوف بالوثيقة من هذه الناحية حوالى ١٣٧ فدانا على المشاع .

(٦١) سنبو : من قرى الصعيد القديمة ـ ابن الجيعان : التحفة ص ١٨١ ، رمزى : القاموس الجغرافى ق ٢ جـ ٤ ص ٤٨ .

(٦٢) بانوب : من القرى القديمة كانت تابعة لإقليم الأشمونين ثم نقلت إلى المنفلوطية ، ابن الجيعان : التحفة ص ١٨٤ ، رمزى : القاموس ق ٢ جـ ٤ ص ٤٤ .

(٦٣) السكدية : من القرى القديمة من أعمال الأشمونين ـ ابن الجيعان : التحفة ص ١٧٦ ، رمزى : القاموس ق ٢ جـ ٤ ص ٤٩ .

(٦٤) تزمنت : من القرى القديمة التابعة لأعمال البهنساوية ــ ابن الجيعان : التحفة ص ١٦٥ ، رمزى : القاموس ق ٢ جـ ٣ ص ١٥٩ ، ١٦٧ .

(٦٥) المقصود بها الأعمال البهنساوية ـ انظر ابن الجيعان التحفة السنية ص ١٥٩ وما بعدها .

(٦٦) ما بين القوسين كلمة زائدة ومشطوبة فى الأصل نتيجة لسهو الكاتب .

(٦٧) الدمنة هى المنطقة أو الحوض من الأرض به بقايا ماء وتنبت به الأعشاب ــ انظر المنجد ص ٢٢٥ .

(٦٨) دموشية : من القرى القديمة التابعة لأعمال البهنساوية ــ ابن الجيعان : التحفة ص ١٦٦ ، رمزى : القاموس الجغرافى ق ٢ جـ ٣ ص ١٦٠ .

(٦٩) تنيس يقصد بها جزيرة فى وسط بحيرة تنيس ــ رمزى : القاموس الجغرافى ق ١ جـ ١ ص ١٩٨ .

(٧٠) الطينة نقطة عسكرية شرقى بورسعيد على بعد ٣٤ كم ، وكانت بها قلعة عسكرية ، وعرفت بالطينة لوقوعها فى أرض رخوة تغمرها مياه البحر فى بعض الأحيان ــ رمزى القاموس : الجغرافى ق ١ جـ ١ ص ٨٠ .

(٧١) كلمة فيه مكتوبة أعلا كلمة شرحه نتيجة لسهو الكاتب .

(٧٢) لضمان استمرار بقاء عين الوقف نصت كافة وثائق الوقف على أن يبدأ الناظر بالصرف على عمارة الأعيان الموقوفة وترميمها أولا ، ولو صرف معظم الريع ، وحتى لو قطعت مرتبات المستحقين وأرباب الوظائف اللهم إلا المؤذنين والإمام والخطيب وحتى لو كان المحتاج من أولاد الواقف ــ انظر وثائق وقف كل من جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٧١ ، الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ دراسة د عبد اللطيف إبراهيم (مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة م٢٨ـ١٩٦٦) ص٢٧ ، السلطان الغورى ٨٨٢ أوقاف ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص٢٥٨ . د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٩٦ وما بعدها .

(٧٣) يبدو أن المقصود من شيخ المدرسة هو شيخ التصوف بها ــ انظر مايلى سطر ٦٤ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٧٤) المقصود بالفقراء القاطنين بالمدرسة هم أنفسهم طلبة العلم الذين كانوا فى بعض الأحيان هم أنفسهم الصوفية ، فقد عرف المماليك الجراكسة المدارس التى تستخدم كمسجد وخانقاة أيضا — انظر حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الأثرية جـ ١ ص ١٩٣ ، وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ أوقاف ص١٨٣، ١٨٤ ، وثيقة وقف السلطان برقوق رقم ٥١ محفظة ٩ بالمحكمة

(٧٥) كلمة المذكورة مكتوبة أعلا كلمة ببلاو نتيجة لسهو الكاتب .

(٧٦) المقصود (بحرا) أى عن طريق نهر النيل .

(٧٧) يشترط بعض الواقفين فى الإمام أن يكون رجلا « من أهل العلم الشريف حافظا لكتاب الله سبحانه وتعالى مشهورا بالخير والدين حسن الصوت محسن للقراءة عالم بأحكام العبادات الشرعية » انظر وثائق وقف الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩٠ ، قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، انظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٧٨) تحدد وثائق الوقف اختصاص الإمام فى « أن يؤم المسلمين فى الصلوات الخمس المفروضة لأول أوقاتها الشرعية ، وفى قيام شهر رمضان ، وصلاتى الخسوف والكسوف ، انظر وثائق وقف الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ١١٠ ، الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٣٩١، ١٣٩٢ ،المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص٤٤٧، انظر د. محمد أمين تاريخ الأوقاف ص ٢٢٧ وما بعدها .

(٧٩) المقصود بالفلوس الجدد الفلوس التى ضربت من النحاس الأحمر منذ عهد السلطان حسن بن قلاوون سنة ٧٥٩ هـ ، وقد أصبحت هذه الفلوس أساس التعامل فى عهد المماليك الجراكسة ، القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٣ ص ٢٣٩ ، المقريزى : اغاثة الأمة ص ٧١ ، ٧٢ .

(٨٠) يشترط فى الخطيب أن يجهر بصوته بحيث يسمع الأربعين الذين تنعقد بهم الجمعة ، ويكره منه الإسراع والإطالة وغموض ألفاظه ويجب أن تتوافر فيه أيضا الشروط التى يجب توافرها فى الإمام — الفقه على المذاهب الأربعة — عبادات ص ٣٣٤ ، ٣٤٥ ، العمرى: التعريف ص ١٢٦ — انظر د. محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٨١) يقوم الخطيب بأداء الخطبة ويؤم الناس فى صلاة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقا — وثيقة وقف الغورى ٨٨٣ سطر ١٣٩٣ ، المؤيد شيخ ٩٣٨ ، انظر د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٠ وما بعدها .

(٨٢) يشترط فى المدرس أن يكون حسن الهيئة سنى الاعتقاد حافظا لنقول الفقهاء واختلاف المذاهب — وثيقة وقف كل من جمال الدين الاستادار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، الأمير صرغتمش وقف ٣١٩٥ أوقاف ص ٢٦ نشر ودراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٢٧ .

(٨٣) المقصود بالعلوم الشرعية هى العلوم الدينية غير العقلية مثـل الفقه على المذاهب والحديث والتفسير .

(٨٤) يبدو من هـذا النص أنه كان ملحق بالمدرسة مساكن للطلبة — انظر الوثيقة سطر ٣٧ .

(٨٥) يتولى المشارف عادة الإشراف أو المراقبة على الأمور المالية فى الوقف كما يقوم بحث أرباب الوظائف على العمل والعمل على مافيه مصلحة الوقف — وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص١٣٤ ، وثيقة وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر١٥٧٥ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٧٦ .

(٨٦) ما بين القوسين زيادة فى الأصل ومشطوبة .

(٨٧) مابين القوسين مكتوب أعلا كلمة يتردد نتيجة لسهو الـكاتب .

(٨٨) يشترط فى القراء أن يكونوا ذو أصوات حسنة ونغمات مستحسنة وطريقـة فى التلاوة جيدة جاهرين بالأصوات عارفين بالقراءة — انظر وثائق وقف فرج رقم٦٦ محفظة محفظة ١١ بالمحـكمة ، السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٠٩ ـ ١٤١٦ ، الأمير قراقجا ٩٣ أوقاف سطر ١٣١ ـ ١٣٨ ، المؤيد شيخ٩٣٨ أوقاف ـ انظر د٠محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٤٧ وما بعدها .

(٨٩) وجدت مثل هذه الوظيفة فى كثير من المؤسسات الدينية ويقوم متوليها بتوزيع أجزاء المصحف على المصلين أو الصوفية ثم يتولى جمعها منهم بعد انتهاء القراءة — انظر مايلى سطر ٨٦ وما بعده ، وانظر أيضا وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ أوقاف ص ١٢٧ .

(٩٠) يشترط فى المرقى أن يكون من أهل الديانة والعفة والصيانة حسن الصوت جميل الهيئة وهو الذى يعلن بالآية عن ظهور الخطيب من خلوة الخطابة ، كما يعلن بالآذان الثانى وعليه رواية الحديث فى معنى الإنصات ـ انظر وثائق وقف كل من السلطان الغورى٨٨٣ أوقاف سطر ١١٩٥ ، ١٣٩٥ ، الوثيقة رقم ٨٨٢ أوقاف ص ٥٠٣ ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٣ . انظر د. محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٢ وما بعدها .

(٩١) من وظائف القومة ـ انظر مايلى سطر ٩٠ وما بعده ، ووثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٢ ، نشر ودراسة د . عبد اللطيف إبراهيم ص ٣١ .

(٩٢) مابين الأقواس ناقص لثقب فى الوثيقة .

(٩٣) موضع كلمة ناقصة لتمزق بالوثيقة ولعلها نقيبـة ، انظر سطر ١٧٦ الوثيقة .

(٩٤) وظيفة الوقادة من وظائف القومة الرئيسية فى المنشآت الدينية ، ويشترط فى الوقاد أن يكون ثقة أمينا قويا قادرا على العمل ، انظر وثائق وقف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ،

قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، فرج بن برقوق ٦٦ محفظة ١١ بالمحكمة ، الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٧٠ ، انظر مايلى سطر ٩٦ ، د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٤١ .

(٩٥) وظيفة البوابة من وظائف القومة التى حرص على ترتيبها كافة الواقفين فى منشآتهم الدينية ويقوم البواب بحفظ الحواصل بالمؤسسة وعليه أن يلازم الباب ويفتحه عند اللزوم ويغلقه عند الاستغناء فى الأوقات المعهودة ولا ينفصل عنه الا بعذر وعلى أن يستخلف مكانه زمن غيبته ويمنع المرتاب فيهم من الدخول - انظر وثائق وقف كل من قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٥ ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٨ - انظر مايلى سطر ٩٨ ، ٩٩ .

(٩٦) جرت العادة أن يرتب الواقف عددا من المؤذنين يتناوبون الآذان على المئذنة على هيئة جوق وهو ما يعرف بالآذان السلطانى ، ويشترط فى المؤذن أن يكون ذا عفة وأمانة وثقة وديانة وصوت جهر وحس طيب - انظر وثائق وقف كل من قانى باى ١٠١٩ أوقاف ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٨٩ انظر د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٣ وما بعدها .

(٩٧) كان الزيت المستخدم فى الغالب زيت الزيتون الطيب أو ما يقوم مقامه فى الاستصباح عند تعذره مثل الزيت الحار وخلافه - انظر وثيقة وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٦٤ ، د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٣٤٣ .

(٩٨) من الوظائف التى ارتبطت بالآذان وظيفة الميقات التى كان يتولاها أحيانا بعض المؤذنين العارفين بالمواقيت والفلك وعلم الهيئة وفى أحيان أخرى كان يتولاها أشخاص من غير المؤذنين - انظر وثائق وقف السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٨١ ، قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، د عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦١٦ ، محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٣٦ .

(٩٩) يشترط فى المؤدب أن يكون خيرا دينا ذا عقل وعفة متزوجا أمينا على أطفال المسلمين صحيح العقيدة - انظر وثائق وقف السلطان حسن ٨٨١ أوقاف ص ٤٥٥ ، ومغلطاى الجمالى ١٦٦٦ أوقاف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، برسباى ٨٨٠ أوقاف ص ١٩٣ ، الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٣٤ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٦٠ انظر د. محمد أمين : المرجع السابق ص ٣٣٩ وما بعدها .

(١٠٠) مابين القوسين غير واضح لتمزق الوثيقة .

(١٠١) كان يطلق أحيانا على المؤدب اسم « الفقيه » وقد اهتمت وثائق الوقف بتعليم الأطفال وأرباب الوظائف الخط العربى باعتباره لونا من ألوان التربية الجمالية وكان يقوم بهذه المهمة المؤدب أو من يتولى وظيفة التكتيب - انظر وثائق وقف كل من السيفى قلمطاى رقم ٦٨ محفظة ١١ بالمحكمة ، جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، برسباى

٨٨٠ أوقاف ص٢٢٦ ، السلطان الغورى ٨٨٣ ـ أوقاف سطر ١٥٤٤ ، انظر د. محمد محمد امين : المرجع السابق ص ٣٣٩ ، ٣٤٦ .

(١٠٢) مابين الأقواس مكتوبة أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٠٣) مابين الأقواس مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٠٤) يتولى الفراش عادة أعمال النظافة فى المدرسة والجامع من كنس ومسح وتنظيف وفرش الحصر ونفضها وطيها بعد انصراف المصلين ـ انظر وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ أوقاف سطر ١٤٥٩ وما بعدها .

(١٠٥) كانت تفرش أرضية غالبية المدارس والمساجد بالحصر ، وهو المقصود بلفظ الفرش فى هذه الوثيقة ، أنظر مايلى سطر ١٢٤ ، انظر أيضا وثيقه وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ، ووثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى سطر ١٦٤ ، نشر ودراسة د. عبد اللطيف ابراهيم ص٢١٢ ، ووثيقة وقف السلطان برقوق رقم ٥١ محفظة ٩ بالمحكمة .

(١٠٦) خصص الواقف مبلغاً آخر لأجرة الطباخ وثمن الحطب — أنظر مايلى سطر ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٢٦ .

(١٠٧) يشترط فيمن يتولى وظيفة الشهادة أن يكون من أهل الخير والدين والعفة والامانة واليقظة متصفا بالعدالة ، كما يشترط فيه أن يكون عارفا بصناعة الحساب ونظمه ، فقد جرت العادة أن يتولى الشاهد ضبط متحصل ريع الأوقاف ومايصرف فى مصالحه ويشمل الحسابات بخطه — أنظر وثائق وقف جمال الدين الاستادار ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة ، طومان باى ٨٨٢ أوقاف ص ٥٦٣ ، قانى باى الرماح ١٠١٩ أوقاف ، المؤيد شيخ ٩٣٨ أوقاف ، د . عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية تحقيق رقم ٦٨٣ ، أنظر د. محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٤١٠ وما بعدها .

(١٠٨) هكذا فى الأصل ، ولعلها مما يحتاج إليه فى الاضاءة .

(١٠٩) موضع كلمتين ناقصتين فى الأصل لثقب فى الوثيقة .

(١١٠) مابين القوسين مكتوب أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١١١) معظم حروف هذه الكلمة غير موجود لتمزيق الوثيقة ، والمثبت هنا بدلالة ماجاء فى بداية السطر التالى .

(١١٢) أنظر ماسبق سطر ١١٢ .

(١١٣) أنظر ماسبق سطر ٦٠ ومابعده .

(١١٤) الزردكاش لفظ أعجمى معناه صانع الزرد الذى يقوم بإصلاح الأسلحة وتنظيفها وإعدادها ـ أنظر القلقشندى : صبح الاعشى ج٤ ص١١ — ١٢ ، د. عبد اللطيف إبراهيم :

من وثائق التاريخ العربى ص ٤٠ حاشية ٤ ، أنظر نفس الوثيقة سطر ١٣٢ ، د . محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ٢٨٨ .

(١١٥) أنظر ماسبق سطر ٩٨ .

(١١٦) المقصود بذلك الصدقة المطلقة العامة والتى تتضمن عادة إطعام الطعام وتسبيل الماء وفك الأسرى ووفاء دين المدينين فضلا عن الصرف للفقراء والمساكين والأرامل والأيتام — أنظر وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم٩٢ أوقاف سطر ٢٠٩ ومابعده، وثيقة وقف السلطان حسن رقم٨٨١ أوقاف ص ٤٧٢ ، ٤٧٣ ،د. محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ١٥٨ وما بعدها .

(١١٧) مابين الأقواس مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١١٨) معظم حروف هذه الكلمة غير موجودة لثقب فى الوثيقة .

(١١٩) المقصود بالفاضل المبالغ التى تتبقى بعد الصرف ودفع مرتبات أرباب الوظائف وجرت العادة بادخارها للاستفادة بها كل ثلاث سنوات أو خمس كما جاء بهذه الوثيقة — أنظر وثائق وقف جوهر اللالا ١٠٢١ أوقاف ، ابن تغرى بردى ١٤٧ محفظة٢٣ بالمحكمة ، السلطان برسباى ٨٨٠ أوقاف ص٢٠٢ ، ٢٠٣ ، السلطان قايتباى٨٨٦ أوقاف ص ٢٣٧ ، أنظر د . محمد محمد أمين : تاريخ الأوقاف ص ٧٩ ومابعدها .

(١٢٠) ولاية النظر للمواقف لاتكون إلا بالشرط فى المذهب الشافعى والحنبلى وعند بعض فقهاء الحنفية ، أما أبو يوسف فيرى أن تكون الولاية للواقف ولو لم ينص على ذلك ، أما مالك فمنع أن يكون الوقف فى يد الواقف — الطرابلسى : الاسعاف فى أحكام الأوقاف ص ٤١ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة الأمير قراقجا الحسنى تحقيق رقم ٨٩ ص ٢٤٨ ، ودراسة وثيقة مسرور الشبلى تحقيق رقم ٢٦ ص ١٦٦ ، ١٦٨ ، د. محمد محمد أمين : المرجع السابق ص ١٣٤ حاشية ٥ ، وانظر أيضاً القلقشندى صبح الأعشى ج٥ ص ٤٦٥ حيث يذكر أن الناظر هو من ينظر فى الأموال وينفذ تصرفاتها ويرفع اليه حسابها للنظر فيه .

(١٢١) جاء فى وثيقة وقف السلطان قايتباى والمشار إليها فى هذه الوثيقة وهى محفوظة بأرشيف وزارة الأوقاف رقم ٨٨٦ أن السلطان قايتباى قد جعل النظر على أوقافه جميعا السابقة واللاحقة لنفسه أيام حياته ومن بعده للسيفى أزبك الظاهرى أتابك العساكر المنصورة ثم السيفى يشبك من مهدى الدوادار ثم السيفى تمراز رأس نوبة النوب ، ثم السيفى قجماس الاسحاقى أحد الأمراء المقدمين والذى شغل فيما بعد نيابة السلطنة ، ثم السيفى جانى بك من قانى باى الدوادار ، ومن بعد هؤلاء لمن يكون أمير دوادار كبير بالاشتراك مع من يكون كاتب السر الشريف ناظر ديوان الانشاء ، وفى جميع الأحوال يكون النظر بالمشاركة مع الأرشد فالأرشد من أسرته — أنظر الوثيقة المذكورة ص ١٥٦ ، ١٥٧ و ١٥٨ .

(١٢٢) جعل السلطان قايتباى نيابة النظر على أوقافه مع وظيفة الشادية للسيفى جانى بك الأشرفى الشهير بأمير الحاج الملكى الأشرفى ، الوثيقة ٨٨٦ ص ١٤٢ .

(١٢٣) جعل السلطان قايتباى وظيفة المباشرة على أوقافه السابقة واللاحقة للجناب العالى القضاى بدر بن محمد بن شرف الدين زكريا يحيى بن الجيعان ثم لمن يعينه المذكور من أولاده وذريته أو من أخوته — أنظر وثيقة وقف السلطان قايتباى ٨٨٦ أوقاف ص ١٤٣، ١٤٤.

(١٢٤) يقصد بذلك أن الواقف جعل لنفسه شروطاً معينة هى المعروفة باسم « الشروط العشرة » وهى لاترد عادة كاملة لأنها مترادفة المعانى مثل الادخال والإخراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والابدال والاستبدال والتفضيل والتخصيص، ويمكن القول أن شرطى التغيير والتبديل يغنيان عنها كلها وإنما القول بأنها عشرة إنما هو مجاراة الشائع على ألسنة الفقهاء والموثقين — أنظر خلاف : أحكام الوقف ص ٦٩، ٧٠، ٨٨ ومابعدها، أنظر أيضاً وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى سطر ٢٣٥ ، ومابعدها، دراسة د. عبداللطيف إبراهيم ص ٢١٩ وتحقيق رقم ٩٢ ص ٢٥٠، ٢٥١، ووثيقة وقف مغلطاى الجمالى ١٦٦٦ أوقاف، وثيقة وقف أزبك من ططخ ١٩٨ محكمة، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ص ٤٠ رقم ٣١٩٥ أوقاف، دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٣٦ وتحقيق رقم ٩٤ ص ٧٩.

(١٢٥) مابين الأقواس مكتوب فوق السطر نتيجة لسهو الكاتب.

(١٢٦) هذه صيغة جزائية تواتر كتاب الوثائق العربية فى العصور الوسطى على إثباتها فى ختام وثائق الوقف، وهى صيغ للنهى والعقاب واللعنة لمن يغير أو يسعى فى تغيير أو إبطال الوقف وتكاد تكون هذه الصيغ الجزائية فى وثائق الوقف بنفس الالفاظ تقريباً وهى تدل على ضعف الحكومات وعدم الاستقرار سياسياً واجتماعياً، كما أنها ذات — أسلوب دينى مناسب للعصر المماليكى — أنظر وثائق وقف السلطان الغورى ٨٨٣ أوقاف سطر ١٧٦٢ — ١٧٧٥، الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ٢٤٦ — ٢٥١، وثيقة وقف مسرور الشبلى ٣٩ محكمة سطر ٩٣ — ٩٥ دراسة د. عبد اللطيف إبراهيم تحقيق ٣٣ ص ١٦٨، وثيقة وقف الأمير صرغتمش ٣١٩٥ أوقاف ص ٤١ دراسة ونشر د. عبد اللطيف إبراهيم ص ٣٧، تحقيق رقم ٩٦ ص ٨١.

(١٢٧) سورة يونس رقم ١٠ آية ٦٢، وهى صيغ للترغيب والثواب لمن أعان على بقاء الوقف ودوامه واثباته — أنظر المصادر الواردة فى الحاشية السابقة.

(١٢٨) مابين القوسين مكتوب أعلا السطر نتيجة لسهو الكاتب.

(١٢٩) هذه العبارات من الفقرات الختامية فى الوثائق والتى تحوى إعلان التوثيق والاجراءات التى أدت إلى أن تكون الوثيقة كاملة وصحيحة، كما أنها من عبارات التخلية والتى تعتبر بمثابة تسليم العين الموقوفة إلى المستحقين والذين يمثلهم الناظر، وقد شاع استخدام هذه النصوص فى العصر المماليكى، وصارت شروطاً مألوفة حتى ولو كان تسليم العين الموقوفة لم يتم مادياً فى واقع الأمر — د. عبد اللطيف إبراهيم: خمس وثائق شرعية (مجلة جامعة أم درمان الإسلامية — العدد الثانى ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م) ص ١٧٨، ١٧٩، أنظر أيضاً دراسة وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى ص ١٩٥، ١٩٦.

(١٣٠) مابين القوسين مكتوب بين الأسطر نتيجة لسهو الكاتب .

(١٣١) لابد من إقرار الواقف واعترافه بما وقفه مما يجعل تصرفه لازماً نافذاً ، ولذلك لابد من الاشهاد عليه بمعرفة ماوقفه المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، مما يجعل إقراره حجة عليه ويسقط حقه فى إبطال الوقف بدعوى عدم علمه ، أنظر د . عبداللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة وقف مسرور الشبلى تحقيق رقم ٣٤ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(١٣٢) التاريخ عنصر أصيل ولازم فى ختام الوثائق الدبلوماتية العامة والخاصة لأنه يدل على الزمن الذى دونت فيه الوثيقة وشهادة الشهود على ماورد فيها من تصرف قانونى ، وجرت العادة فى العصر المماليكى أن يأتى تاريخ التصرف القانونى ضمن البروتوكول الختامى للوثيقة ، وأن يكون باليوم والشهر والسنة بالتقويم الهجرى وهو مدار التاريخ الإسلامى ، أنظر القلقشندى : صبح الأعشى جـ٦ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، د. عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية تحقيق رقم ٥٠ ص ٣٨٢ ، دراسة وثيقة وقف قراقجا الحسنى ص ١٩٦ ، والأمير صرغتمش ص ٨١ ، ودراسة وثيقة بيع تحقيق رقم ٤٥ ص ١٩٢ .

(١٣٣) مابين القوسين مكتوب أعلى السطر لسهو الكاتب .

(١٣٤) ألفاظ « مكتوب على كشط » ، « مصلح » تعقيب من كاتب الوثيقة على ماوقع فيه من هنات أو سقطات كتابية أو غير ذلك من شطب لايعتد به وتصويب وإلحاق للفظ أو أكثر بين سطور المتن واعترف بصحته وجريانه فى صلب الوثيقة تأميناً لها من الأيدى أو الأقلام التى قد تمتد إليها بتغيير أنظر وثائق وقف كل من الأمير قراقجا الحسنى ٩٢ أوقاف سطر ٢٥٥ ومابعده ـ د عبد اللطيف إبراهيم : دراسة وثيقة الأمير قراقجا ص ١٩٦ ، حاشية ٢ ، وتحقيق رقم ٩٤ ـ ٩٦ ص ٢٥١ .

(١٣٥) الحسبلة هى الدعاء الختامى فى نهاية الوثيقة ، وقبل شهادة الشهود مباشرة ، والأصل فيها أن من قال حسبنا الله ونعم الوكيل لم يخب قصده « وقد اصطلح الكتاب على أن يكتبوا الحسبلة بلفظ الجمع « حسبنا » على اعتبار أن المتكلم يتكلم بلسانه ولسان غيره من الأمة ، ويسبق الحسبلة حرف (و) لامعنى له إذ لاعلاقة بين الحسبلة وماقبلها ـ القلقشندى : صبح الأعشى جـ ٦ ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، د . عبد اللطيف إبراهيم وثيقة بيع تحقيق رقم ٤٦ ص ١٩٢ ، التوثيقات الشرعية تحقيق رقم ٦٣ ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(١٣٦) يبدأ نص الشهادة بلفظ « أشهد » بالصيغة الذاتية وفى ذلك معنى اليمين والأصل ألا يشهد الشاهد إلا على مايعرف ، ومحل اشتراط الفقهاء لفظ أشهد إنما هو فى الشهادة الملزمة التى يترتب عليها وجوب الحكم على القاضى ، وهى المعنية بالشهادة عند الاطلاق ، كما يلاحظ أن صيغة شهادة الشاهدين متطابقة ومتفقة لفظاً ومعنى ـ د . عبد اللطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٣٠٧ ، ٣١٠ ، تحقيق رقم ٥١ ص ٣٨٣ .

(١٣٧) هو أبو الطيب محب الدين محمد بن محمد بن على بن الركن عمر بن حسن الأسيوطى ولد فى أسيوط سنة ٨٢٨ هـ وعرف فى بلده بابن الركن وفى القاهرة بكنيته أبو الطيب ، اشتهر بالفضيلة والتثبت وجودة الخط والعبارة فقد كان فقيها عالما بالشروط الشرعية عارفا بأمور التوقيع ، وترقى حتى انفرد بكتابة مستندات السلطان قايتباى ومن دونه من الناس ، وعندما غضب عليه السلطان قايتباى ألقى بنفسه فى النيل فمات غريقاً فى صفر ٨٩٣ هـ - أنظر السخاوى: الضوء اللامع ج١١ ص ١١٨ ترجمة رقم ٣٦٨ .

(١٣٨) هو المحب أبو بكر بن أحمد بن يوسف بن محمد بن الشهاب أبو العباس ابن أبى المحاسن القرشى المخزومى الزعيفرينى الأصل الدمشقى ثم القاهرى الشافعى ولد سنة ٨٢٨ هـ ، اشتغل بالتجليد فى بيته وتكسب بالشهادة ، واسترفقه أبو الطيب الأسيوطى فصار بذلك وجيهاً ، توفى فى جمادى الأولى سنة ٨٩٣ هـ وقد وقع كشاهد على كثير من وثائق السلطان قايتباى منها الوثيقة رقم ٨٨٦ — أوقاف ، والوثيقة موضوع الدراسة ، أنظر السخاوى : الضوء اللامع ج٧ ص ٢٢ ، ترجمة رقم ٢٦٠ .

(١٣٩) يبدو أن هذه تأشيرة القاضى الموثق الذى قام بالحكم بصحة التصرف ولزومه والذى قبل شهادة الشهود ، أنظر د . عبد اللطيف ابراهيم : التوثيقات الشرعية ص ٤٠١ ومابعدها ، تحقيق رقم ٦٧ .

(١٤٠) هذا الاشهاد مكتوب على الهامش الأيمن للوثيقة فيما بين سطرى ٢٦ — ٤٠ .

(١٤١) هذه الكلمة غير واضحة حيث جاءت عند موضع اتصال الدرج الثانى بالدرج الثالث .

(١٤٢) هذا الاشهاد مكتوب على الهامش الأيمن للوثيقة فيما بين سطرى ٤٣ — ٥٥ .

مصادر البحث

أولا — الوثائق :

١ — وثيقة بيع إلى السلطان قايتباى رقم ١٦٨ محفظة ٢٥ بأرشيف المحكمة ، نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ م ١٩ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧

٢ — وثيقة وقف السلطان قايتباى رقم ٨٨٦ ق بأرشيف وزارة الأوقاف ، وتشمل عدة وقفيات للسلطان قايتباى أولها بتاريخ ٢٨ جماد آخر ٨٧٩ هـ وآخرها بتاريخ ١٨ جماد أول ٩١٢ هـ .

٣ — وثيقة وقف السلطان حسن رقم ٨٨١ ق أوقاف بتاريخ ١٥ ربيع آخر ٧٦٠ هـ .

٤ — وثيقة وقف العلاى مغلطاى الجمالى رقم ١٦٦٦ ق أوقاف بتاريخ ٢٩ ربيع آخر ٧٢٩ هـ .

٥ — وثيقة وقف الأمير سيف الدين صرغتمش رقم ٣١٩٥ أوقاف نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ المجلد ٢٨ ـ ١٩٦٦

٦ — وثيقة وقف المؤيد شيخ رقم ٩٣٨ ق أوقاف بتاريخ ٤ جماد آخر ٨٢٣ هـ ، ١٢ رجب ٨٢٣ هـ .

٧ — وثيقة وقف جوهر اللالا رقم ١٠٢١ ق أوقاف بتاريخ ٦ جماد أول ٨٣١ هـ ، ١٣ ذو القعدة ٩١٧ هـ .

٨ - وثيقة وقف السلطان برسباى رقم ٨٨٠ق أوقاف، وبها عدة وقفيات للسلطان برسباى أولها بتاريخ ٢٤ رجب ٨٤١ ، وآخرها في ٢ صفر ١٠٣٠ هـ .

٩ - وثيقة وقف الأمير قراقجا الحسنى رقم ٩٢ ق أوقاف - نشر ودراسة د . عبد اللطيف ابراهيم بمجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦

١٠ - وثيقة وقف السيفي يشبك من مهدى الدوادار رقم ٦٦ ج أوقاف ، وصورتها رقم ١٨٨ محفظة ٢٨ بالمحكمة بتاريخ ٩ ربيع آخر ٨٨٠هـ - انظر د . عبد اللطيف ابراهيم : من وثائق التاريخ العربى .

١١ - وثيقة وقف قانبياى الرماح رقم ١٠١٩ ق أوقاف بتاريخ ١٠ رمضان ٩٠٨ هـ .

١٢ - وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٢ ق أوقاف بتاريخ ٢٠ صفر ٩١١ هـ ، ومعها وقفية باسم طومان باى .

١٣ - وثيقة وقف السلطان الغورى رقم ٨٨٣ ق أوقاف - قام بدراستها د . عبد اللطيف ابراهيم ، أنظر : دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر السلطان الغورى (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة - تحت الطبع) .

١٤ - وثيقة وقف السلطان برقوق رقم ٥١ محفظة ٩ بتاريخ ٤ شعبان ٧٨٨ هـ . بأرشيف المحكمة .

١٥ - وثيقة وقف السيفي قلطاى والسيفي بهادر رقم ٦٨ محفظة ١١ بتاريخ ٢٨ جماد آخر ٨١٣ هـ بالمحكمة .

١٦ - وثيقة وقف السلطان فرج بن برقوق رقم ٦٦ محفظة ١١ بتاريخ ٧ محرم ٨١٢ هـ بالمحكمة .

١٧ – وثيقة وقف جمال الدين الاستأدار رقم ١٠٦ محفظة ١٧ بالمحكمة بتاريخ ١٦ جماد أول ٨٥٢ هـ .

١٨ – وثيقة وقف أبو المحاسن يوسف رقم ١٤٧ محفظة ٢٣ بالمحكمة بتاريخ ١٤ شعبان ٨٧٠ هـ ، قام بدراستها د . عبد اللطيف إبراهيم أنظر المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب - ندوة عن المؤرخ أبو المحاسن ابن تغرى بردى .

١٩ – وثيقة وقف السيفي أزبك رقم ١٩٨ محفظة ٣١ بتاريخ ٢١ رمضان ٨٩٠ هـ بالمحكمة .

ثانيا – الكتب :

١ – العمادى (أبو السعود محمد ت ٩٨٢ هـ / ١٣٩٤ م) : رسالة فى وقف المنقول - مخطوطة بدار الكتب رقم ١٢٨٥ فقه حنفى .

٢ – ابن اياس (أبو البركات محمد ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٤ م) بدائع الزهور فى وقائع الدهور - نشر محمد مصطفى .

٣ – ابن الجيعان (شرف الدين أبو البقاء ت ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م) التحفة السنية نشر مورتيز - بولاق ١٢٩٦ هـ .

٤ – ابن حجر (الحافظ شهاب الدين ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٨ م) : بلوغ المرام من أدلة الأحكام - مكة ١٣٧٣ هـ .

٥ – ابن دقاق (صارم الدين ابراهيم ت ٨٠٩ هـ / ١٤٠٦ م) : الانتصار لواسطة عقد الأمصار – بولاق ١٣٠٩ هـ .

٦ – ابن الصفتى (الشيخ عيسى من علماء القرن ١٢ هـ) : عطية الرحمن فى صحة أرصاد الجوامك والأطيان - القاهرة ١٣١٤ هـ .

٧ - ابن الفرات (محمد عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ / ١٤٠٥ م) : تاريخ الدول والملوك - المجلد الرابع - نشر د. حسن الشماع ، البصرة ١٩٦٧ .

٨ - الخصاف (أبو بكر الشيبانى ت ٢٦١ هـ / ٨٧٤ م) : كتاب أحكام الأوقاف - القاهرة ١٩٠٤ .

٩ - السخاوى (شمس الدين محمد ٩٠٢ هـ / ١٤٩٧ م : الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع ١٢ جزء - مصر ١٣٥٣ هـ .

١٠ - السرخسى (أبو بكر محمد ت حوالى ٥٠٠ هـ / ١١٠٦ م) : المبسوط ٣٠ جزء - مصر ١٣٣١ هـ .

١١ - السيوطى (عبد الرحمن بن أبى بكر ٩١١ هـ / ١٥٠٥ هـ) :

- نظم العقيان فى أعيان الأعيان - تحقيق فيليب حتى - المطبعة السورية الأمريكية - نيويورك ١٩٢٧ م .

- الأنصاف فى تمييز الأوقاف - مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ١٨٧ مجاميع .

١٢ - الشوكانى (محمد بن على ت ١٢٥٥ هـ) : نيل الأوطار ٨ أجزاء مصر ١٣٤٧ هـ .

١٣ - الشيبانى (عبد القادر بن عمر ت ١١٣٥ هـ) : نيل المآرب بشرح دليل الطالب . جزءان - مصر ١٣٢٤ هـ .

١٤ - الطرابلسى (برهان الدين إبراهيم ت ٩٢٢ هـ / ١٥١٦ م) الإسعاف فى أحكام الأوقاف - القاهرة ١٩٠٢ م .

١٥ - القلقشندى (أبو العباس أحمد ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا - ١٤ جزء القاهرة ١٩١٩ م .

١٦ ـ المقريزى (تقى الدين أحمد ٨٤٥ هـ / ١٤٤٢ م) :
ـ المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ـ بولاق ١٢٧٠ هـ .
ـ إغاثة الأمة بكشف الغمة ـ نشر د . زيادة ، د الشيال القاهرة ـ ١٩٥٧
١٧ هلال البصرى (هلال بن يحيى ت ٢٤٥ هـ/٨٥٩ م) أحكام الوقف ـ حيدر أباد ١٩٣٦ م .
١٨ - حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الأثرية ـ جزءان ـ القاهرة ١٩٤٦ م .
١٩ ـ د . سعيد عاشور :
ـ قبرس والحروب الصليبية ـ القاهرة ١٩٥٧ م .
ـ الحركة الصليبية ـ جزءان ـ القاهرة ١٩٦٣ م .
٢٠ - د . عبد اللطيف إبراهيم :
ـ دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر السلطان الغورى (رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٥٦ ـ تحت الطبع) .
ـ وثيقة الأمير آخور كبير قراقجا الحسنى ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة م ١٨ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦ .
ـ التوثيقات الشرعية والاشهادات فى ظهر وثيقة الغورى ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة مجلد ١٩ ج ١ مايو ١٩٥٧
ـ وثيقة بيع ـ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة م ١٩ ج ٢ ديسمبر ١٩٥٧ .

- وثيقة وقف مسرور بن عبد الله الشبلى — مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة م ٢١ ح ٢ ديسمبر ١٩٥٩ .
- خمس وثائق شرعية — مجلة جامعة أم درمان الإسلامية العدد الثانى ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م . الخرطوم ١٩٦٩ م .
- نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش — مجلة كلية الآداب — جامعة القاهرة م ٢٨ — ١٩٦٦ .
- من وثائق التاريخ العربي — مجلة جامعة القاهرة بالخرطوم العدد الثانى — ١٩٧١ .

٢١ — على مبارك : الخطط الجديدة ٢٠ جزء بولاق ١٣٠٦ هـ .

٢٢ — محمد رمزى : القاموس الجغرافى — القاهرة ١٩٥٣ — ١٩٦٨ .

٢٣ — د . محمد محمد أمين :
- السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب — رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ١٩٦٨ .
- تاريخ الأوقاف فى مصر فى عصر سلاطين المماليك — رسالة دكتوراه بجامعة القاهرة ١٩٧٢ .

انبـــاء ومؤتمرات

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

١ — ندوة عبد الرحمن الجبرتى وعصره :

جمعت الأبحاث التى قدمت فى هذه الندوة التى عقدت بالجمعية فى الفترة ما بين ١٦ ، ٢٣ أبريل ١٩٧٤ وستقوم الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبعها.

٢ — ندوة عن الزعيم الوطنى مصطفى كامل :

افتتحت الجمعية موسمها الثقافى بإقامة ندوة عن مصطفى كامل بمناسبة مرور مائة عام على مولده وذلك فى الفترة ما بين ١٦ - ٢١ نوفمبر ١٩٧٤ ، بقاعة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع وألقيت فيها اثنتا عشرة محاضرة عن مصطفى كامل : حياته وكفاحه وأثره فى الحركة الوطنية ، وصلته بفرنسا والدولة العثمانية والخديوى عباس ، وعمله بالصحافة ومؤلفاته ، وستقوم الجمعية على طبع هذه المحاضرات فى كتاب تذكارى .

٣ — المحاضرات العامة :

بدأ موسم المحاضرات العامة بالجمعية بمحاضرة ألقاها الأستاذ الدكتور

عبد العزيز سليمان نوار وموضوعها « الحركة العربية فى جنوب العراق من ثمانينات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالميـــة الأولى » وذلك مساء الاثنين ٢٧/١/١٩٧٥م وستتوالى المحاضرات على النحو الآتى :

الأستاذ أحمد خاكى ، لوس دف جوردن فى مصر (١٨٦٢ - ١٨٦٩) مساء الاثنين ١٧/٢/١٩٧٥ م .

تعقبها محاضرات للأساتذة : الشاطر بوصيلى عبد الجليل ، والدكتور عمر كمال توفيق ، والدكتور أحمد مختار العبادى والدكتور فاروق القاضى .

* * *

٤ — مؤتمر « تاريخ بلاد الشام » بالجامعة الأردنية : (الأردن)

دعت الجامعة الأردنية (عمان) إلى عقد هذا المؤتمر فى الفترة بين (٢٠ ، ٢٥ أبريل ١٩٧٥) وحضره عدد كبير من أساتذة التاريخ بالجامعات ومراكز البحوث العربية والأجنبية تناولت بحوثهم موضوعات مختلفة من تاريخ بلاد الشام منذ العصر الإسلامى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وينتظر أن تنشر الجامعة الأردنية بحوث المؤتمر وأعماله فى كتاب تذكارى .

٥ — مؤتمر « أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى المعاصر » : (الكويت)

عقد هذا المؤتمر بالكويت فى أبريل ١٩٧٤ ، ونظمه نادى الخريجين بالاشتراك مع جامعة الكويت ، وقد اشترك فيه عدد من الأساتذة والباحثين فى الجامعات العربية ورجال الفكر فى مختلف الأقطار العربية المهتمين بمشكلات التطور الحضارى .

٦ — المؤتمر الأول لتاريخ المغرب وحضارته : (تونس)

عقد هذا المؤتمر بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية

بالجامعة التونسية فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ ديسمبر ١٩٧٤ ، واشترك فيه عدد من الباحثين من البلاد العربية والأجنبية ، وتناولوا مختلف جوانب التاريخ المغربى وحضارته ، وما يتصل به من تاريخ الأندلس ، واشترك فيه من مصر الدكتور محمود اسماعيل ، مدرس التاريخ الإسلامى بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، وقدم بحثا موضوعه « التفسير الاجتماعى لثورات المغاربة فى القرن الثانى للهجرة » .

٧ - مؤتمر الآثار بالبلاد العربية :

يعقد هذا المؤتمر فى إحدى العواصم العربية مرة كل عامين ، وقد عقد المؤتمر أخيراً فى أبو ظبى ، عاصمة دولة الإمارات العربية ، وحضره عدد من الأثريين المصريين وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور جمال مختار رئيس الهيئة العامة للآثار المصرية ونائب رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، كما حضره الدكتور محمود متولى مدرس التاريخ الحديث بجامعة أسيوط .

٨ - مؤتمر جامعة برنستون عن « التاريخ الاقتصادى للشرق الأوسط » :

عقد هذا المؤتمر فى الفترة من ١٣ - ٢٠ يونية ١٩٧٤ ، بجامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد قدمت فيه بحوث عن تاريخ مختلف بلدان الشرق الأوسط فى العصرين الإسلامى والعثمانى ، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وبخاصة تطور أحوال الزراعة وملكية الأرض ، وقدمت البحوث باللغتين الانجليزية والفرنسية ، واشترك فيه باحثون من البلاد العربية والأوربية والأمريكية ، وحضره من الباحثين المصريين الدكتور حسنين محمد ربيع الأستاذ المساعد لتاريخ العصور الوسطى بكلية الآداب جامعة القاهرة وقدم بحثاً بعنوان « Some Technical Aspects of

« Agriculture in Medieval Egypt » ، والدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، مدرس التاريخ الحديث ، بكلية البنات ، جامعة الأزهر ، وقدم بحثاً عنوانه :

« Financial Burdens on The Peasants Under The Aegis of Iltizam in Egypt ".

وتقوم جامعة برنستون حالياً بطبع الأبحاث التى قدمت فى المؤتمر باللغات التى قدمت بها .

٩ – مشروع كتابة « تاريخ العرب والإسلام » :

وافقت جامعة الكويت على تبنى المشروع الذى تقدم به الأستاذ الدكتور حسين مؤنس رئيس قسم التاريخ بجامعة الكويت لتأليف كتاب من عدة مجلدات عن « تاريخ العرب والإسلام » ، ودعت جامعة الكويت اتحاد الجامعات العربية للمشاركة فى هذا العمل العلمى الجليل فشكل الاتحاد لجنة تحضيرية اجتمعت بجامعة الكويت فى الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٤ م. برياسة الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، وحضرها عدد من كبار المؤرخين من مختلف البلدان العربية ، ووضعت اللجنة تخطيطاً عاماً للمشروع والخطة العامة لمجلدات هذا التاريخ ، منذ عصر ما قبل الإسلام حتى الوقت الحاضر وبلغت أربعين مجلداً وستوالى اللجنة اجتماعاتها لاتمام الإعداد لهذا المشروع الكبير الذى سيشترك فى كتابته عدد كبير من أساتذة التاريخ المتخصصين فى مختلف الجامعات العربية .

١٠ ـ المؤتمر التاريخى الأول للجامعة اللبنانية : (بيروت)

يعتزم قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجامعة اللبنانية (بيروت) اقامة مؤتمره التاريخى الأول فى ١٠ – ١٦ مارس (آذار)

١٩٧٥ م. لبحث موضوع الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد ، وقد وجهت السيدة الأستاذة الدكتورة زاهية قدورة عميدة الكلية الدعوة لعدد كبير من الأساتذة العرب والأجانب لحضور هذا المؤتمر الذى يشارك فى عقده أيضاً اتحاد الجامعات العربية .

١١ — مؤتمر « اقتصاديات دول الخليج العربى » بجامعة البصرة :

أنشيء بجامعة البصرة مركز لدراسات الخليج ، ويرأسه الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة البصرة ، وقد دعى المركز المهتمين بدراسات الخليج وخاصة من الناحية الاقتصادية إلى عقد مؤتمر لهذه الدراسات فى الفترة ما بين ٢٩ مارس إلى أول أبريل ١٩٧٥ ، وقد وجهت الدعوة إلى عدد من أساتذة الجامعات المصرية .

١٢ — سمنار التاريخ الحديث بجامعة عين شمس :

يعتزم أعضاء السمنار من أساتذة وطلاب الدراسات العليا الاحتفال بمرور عشرين عاماً على انشائه وذلك فى خلال أكتوبر ١٩٧٥ ، ويعد أعضاء السمنار مجلداً تذكارياً يضم عدة موضوعات فى اختصاص كل منهم ، ويهدونه إلى أستاذهم الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى أنشأ هذا السمنار ويقوم برعايته .

١٣ — مشروع دراسة « الإسلام والتجديد فى الشرق الأوسط » بجامعة طوكيو : (اليابان)

يقوم « معهد دراسات لغات وثقافات آسيا وأفريقيا » بجامعة طوكيو باليابان للدراسات الأجنبية بالإعداد لمشروع دراسة حركات الإسلام والتجديد فى الشرق الأوسط ويشرف على هذا المشروع الدكتور

ميكى واترو Miki Wataru ، وهو يزور القاهرة فى الوقت الحاضر لهـذا الغرض .

وقد سبق أن حضر الندوة التى عقدتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عن « عبد الرحمن الجبرتى وعصره » (أبريل ١٩٧٤) وألقى بحثاً عنوانه :

Al-Jabarti as a Thinker : Acomparative Philosophy and Methodology of History "

وقد دعى هذا المعهد فى السنوات الأخيرة بعض الأساتذة المصريين للمشاركة فى بحوثه ومنهم الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس (١٩٦٩) ثم الدكتور رءوف عباس حامد (١٩٧٢ - ١٩٧٣) .

١٤ - مجلة « عالم الفكر » : تصدرها وزارة الاعلام فى الكويت ، وهى مجلة دورية ربع سنوية : (الكويت)

صدر عدد خاص عن « فلسفة التاريخ » المجلد الخامس ، العدد الأول ، أبريل - يونيو ١٩٧٤ م . ، ويضم خمسة بحوث تدور حول دراسة التاريخ وفلسفته هى :

(١) التاريخ ومشاكل اليوم والغد ، للدكتور محمد الطالبى .

(٢) التاريخ والمؤرخون ، للدكتور حسين مؤنس .

(٣) صناعة التاريخ ، للدكتور محمد عواد حسين .

(٤) التاريخ هل هو علم ؟ للدكتور شاكر مصطفى .

(٥) أحدث النظريات فى فلسفة التاريخ ، للدكتور عبد الرحمن بدوى .

هذا ويضم العدد بحثاً عن المؤرخ الفيلسوف المعاصر الأشهر أرنولد

توينبى بقلم الأستاذ صدقى حطاب وذلك تحت باب من أبواب المجلة الثانية هو « باب أدباء وفنانون » .

١٥ — مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية : (الكويت)

صدر العدد الأول من هذه المجلة فى يناير ١٩٧٥ وهى مجلة دورية ربع سنوية تعنى بشئون الخليج والجزيرة العربية السياسية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ، والهدف من إصدارها إلقاء مزيد من الضوء عن طريق الدراسات العلمية المتعلقة بهذه النواحى ، ويصدرها مجموعة من الأساتذة والباحثين بجامعة الكويت .

وتشمل المجلة أبواباً وعرض الكتب ، والمؤلفات الحديثة عن الخليج والجزيرة العربية والوثائق وأهم البحوث المتعلقة بهذه المناطق ، وقد نشرت بحوث عن البترول واستراتيجية الخليج العربى .

١٦ – المجلة التاريخية المغربية «للعهد الحديث والمعاصر» : (تونس)

مجلة نصف سنوية يصدرها عدد من أساتذة التاريخ بجامعات المغرب العربى بالاشتراك مع بعض المتخصصين فى التاريخ المغربى من الأجانب ، ومدير تحريرها الأستاذ عبد الجليل التميمى ، الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة التونسية ، وأبواب المجلة هى باب البحوث ، وباب وثائق وملاحظات ، ثم قسم باللغات الأجنبية، واهتمام المجلة الأساسى،هو التاريخ المغربى الحديث والمعاصر ، وقد صدر منها عددان .

رسائل جامعية

أولا ـ رسائل الماجستير

١ ـ جامعة القاهرة

١ ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ

١ ـ محمد يوسف خليل موسى :

«دور جماعة الأهالى فى الحركة الوطنية فى العراق من ١٩٣٢ الى ١٩٣٧ م».

تقدير ممتاز ١٦/٧/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ ـ صابر سلامة المصرى :

الزراعة فى مصر فى عهد الأيوبيين والمماليك

تقدير ممتاز ١٠/٤/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

٣ ـ فلاح خالد على :

فلسطين والانتداب البريطانى

تقدير ممتاز ١٠/٧/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور السيد رجب حراز

٤ – عبد الرحمن أحمد حسن :

حزب الماباى ودوره فى قيام دولة إسرائيل ١٩٢٩ – ١٩٤٨ م

تقدير ممتاز ٢/٩/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ – كلية دار العلوم

١ – محمد عبد الله النقيرة :

انتشار الإسلام فى شرق أفريقيا ومناهضة الغرب له

تقدير ممتاز ٥/١٢/١٩٧٤

إشراف الأستاذ الدكتور محمد حلمى أحمد

٢ – جامعة عين شمس

كلية الآداب – قسم التاريخ

١ – شكرى ربحى التاجى :

مكافحة الرقيق فى غرب أفريقيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

تقدير ممتاز ٢٢/٦/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

٢ ــ زكريا سليمان بيومى :

الحزب الوطنى ١٩١٢ ــ ١٩٥٣ م

تقدير جيد جداً ١٩٧٤/٧/٢٨ م

إشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم

٣ ــ شفيق جاسر أحمد :

الاعلام بالحروب الواقعة فى صدر الإسلام ، للأنصارى البياسى ـ دراسة وتحقيق .

تقدير جيد جداً ١٩٧٤/٧/٣٠ م

إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشى

٤ ــ شحاته محمد اسماعيل :

الجاليات الأجنبية فى عصر البطالمة

تقدير ممتاز ١٩٧٤/٨/٢٧ م

إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى كمال عبد العليم

ثانيا ــ رسائل الدكتوراه

١ ـ جامعة القاهرة

كلية الآداب ــ قسم التاريخ

١ ـ ذوقان محمد قرقوط :

تطور الحركة الوطنية فى سوريا ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦

تقدير مرتبة الشرف الثانية ١٤/٧/١٩٧٤

إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ ـ محمد صالح محى الدين محمد :

الحياة السياسية ومظاهر الحضارة فى الشرق فى عهد الناصر لدين الله العباسى ٥٧٥ ـ ٦٢٢

تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٧/١١/١٩٧٤ م

إشراف الأستاذ الدكتور محمد جمال الدين سرور

٣ ـ عبد العزيز محمود عبد الدايم :

تحقيق مخطوطة الأحكام الملوكية والضوابط الناموسية لابن منكلى بغا ، مع دراسة تاريخية لفن القتال البحرى فى عصر سلاطين المماليك .

تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٩٧٤/١٢/٣١ م
إشراف الأستاذ الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور

٤ – حورية عبده عبد المجيد :
علاقات مصر ببلاد المغرب العربى حتى قيام الدولة الفاطمية
تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٩٧٥/١١/٢٨ م
إشراف الأستاذ الدكتور حسن أحمد محمود

٥ – محمد حسين عبد الزبيدى :
ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ فى العراق
تقدير مرتبة الشرف الثانية ١٩٧٤/٨/١١ م
إشراف الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس

٢ – جامعة عين شمس

كلية الآداب – قسم التاريخ

١ – أكرم ضياء العمرى :
موارد الخطيب فى تاريخ بغداد
تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٩٧٤/٨/٧
إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشي

٢ – محمد سعيد رضا :
العراق في عصر بني بويه – دراسة اجتماعية على ضوء التطورات السياسية فيه .
تقدير مرتبة الشرف الأولى ١٩٧٤/٩/١٠ م
إشراف الأستاذ الدكتور حسن حبشي

المحتويات

بحوث :

	من	الى
دراسات فى الوثائق الإسلامية للدكتور توفيق سلطان اليوزبكى	٣	١٦
أضواء جديدة على تجارة الكارم للدكتور عطية القوصى	١٧	٤٠
الحمام الزاجل وأهميته فى عصر سلاطين المماليك للدكتور نبيل محمد عبد العزيز	٤١	٨٠
الاحتلال والحركة الوطنية فى مصر للدكتور محمد جمال المسدى	٨١	٢٠٠
الفلاحون بين الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ للدكتور على محمد محمد بركات	٢٠١	٢٤٨
حركة المطالبة بالدستور فى اليابان للدكتور رءوف عباس حامد	٢٤٩	٢٧٦
الاستعمار البرتغالى فى أنجولا للدكتور سعد زغلول عبد ربه	٢٧٧	٣١٢
مقاطعة « بيروبيدجان » اليهودية بالاتحاد السوفيتى للأستاذ محمد كمال يحيى حامد	٣١٣	٣٢٦
الأحزاب الزراعية فى فلسطين للأستاذ عادل حسن غنيم	٣٢٧	٣٤٠

وثائق ونصوص :

	من	الى
وثيقة وقف السلطان قايتباى للدكتور محمد محمد أمين	٣٤٣	٣٩٠
أنباء ومؤتمرات :	٣٩١	٤٠٠
رسائل جامعية :	٤٠١	٤٠٨

بحث باللغة الإنجليزية :

ENVER PASHA

HIS STATUS IN MODERN TURKISH HISTORY

By Batria R. Ali ١ - ٣٦